

شرح الخريدة البهية

للعامة أبي البركات

أحمد بن محمد بن أحمد الدردير

المتوفى سنة ١٢٠١ هـ

تقديم وتعليق

أ.د. جمال فاروق الدقاق

عميد كلية الدعوة الإسلامية سابقا - جامعة الأزهر بالقاهرة



سلسلة تراث الأزهرين

شرح الخريدة البهية

للعلامة أبي البركات

أحمد بن محمد بن أحمد الدردير

(المتوفى سنة ١٢٠١هـ)

تقديم وتعليق

أ.د/ جمال فاروق الدقاق

عميد كلية الدعوة الإسلامية سابقاً - جامعة الأزهر

للنشر والتوزيع
كشيدة



الدردير، أحمد بن محمد بن أحمد العدوي، أبو البركات، ١٧٨٦-١٧١٥
شرح الخريدة البهية/ أحمد بن محمد بن أحمد الدردير/ تقديم وتعليق:
جمال فاروق الدقاق - الشرقية: كشيدة للنشر والتوزيع، ٢٠٢١
٢٢٤ ص؛ ٢٠ سم (سلسلة تراث الأزهرين)
تدمك ٢-٠٨٣-٨٤٨-٩٧٧-٩٧٨
١- علم الكلام
أ. الدقاق، جمال فاروق
ب. العنوان
(مقدم ومعلق)
٢٤٠

الطبعة الخامسة
١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م

رقم الإيداع بدار الكتب
٢٠٢١/١٩٧٠٧

الترقيم الدولي ISBN
978-977-848-083-2

الناشر: كشيدة للنشر والتوزيع
العاشر من رمضان - مصر

info@kasheeda-publishing.com
www.kasheeda-publishing.com

للنشر والتوزيع
كشيدة 

النص الأصلي للكتاب خاضع للملكية العامة.
جميع الحقوق الخاصة بصف النص وتنسيقه وضبطه لغويا والتعليق عليه محفوظة لدار كشيدة.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الكتاب

بقلم الدكتور جمال فاروق الدقاق

عميد كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة - جامعة الأزهر

الحمد لله رب العالمين، الذي ليس كمثله شيء وهو السميع البصير،
والصلاة والسلام على سيدنا محمد البشير النذير، صاحب جوامع الكلم، من
تفجرت من قلبه علوم الأولين والآخرين، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين،
وصحابته أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،

فإن أفضل العلوم على الإطلاق وأهمها عند العقلاء باتفاق علم العقيدة
الإسلامية على منهج أهل السنة والجماعة، ذلك العلم الذي تنبني عليه سعادة
الدنيا والآخرة؛ أما الأولى فيما يحصل لصاحبه من اليقين في الدين، واطمئنان
قلبه على المعتقد السليم، وسلامته من زيغ الزائغين، وأما الثانية فلأن أدنى
ثمراته النجاة من الخلود في الجحيم، وأعلاها الفوز برؤية المولى - بلا كيف ولا
انحصار - في دار النعيم مع المتقين الأبرار.

ولذلك اهتم علماء الأمة الإسلامية بالتصنيف في هذا العلم، وأولوه عناية
خاصة، فكثرت مصنفاتهم فيه وتنوعت، مبينة لقواعد هذا العلم وكاشفة عن
منهج أهل السنة والجماعة فيه.

واشتهر من بين تلك المصنفات، مجموعة من المتون والمنظومات والشروح، تلقىتها الأمة بالقبول، وكتب الله لها الانتشار والذيع، كان منها شرح الإمام سيدي أحمد الدردير على منظومته المسماة بـ «الخريدة البهية» في علم التوحيد وتزكية النفس، والتي جاءت في أسلوب رصين، ودقة عالية في معناها ومغزاها، وقوة في صياغتها، وعمق وغزارة في بيانها ومنهجها.

وقد سلك العلامة الشيخ الدردير في منظومته هذه طريق السادة الأشاعرة، أهل السنة والجماعة، ونهج منهجهم في تقسيم الصفات إلى نفسية وسلبية ومعاني^(١)، وضمنها أقسام هذا العلم من إلهيات ونبوات وسمعيات، ثم ختمها بخاتمة مهمة في التصوف وأهميته في تزكية النفس وإصلاح القلب.

ومنهج السادة الأشاعرة الذي سلكه الإمام الدردير في نظمه وشرحه للخريدة البهية منهج وسط معتدل، لا إفراط فيه ولا تفريط، فهم لا يُغالون ولا يتشددون، لا يعتمدون على النقل ويميلون العقل، ولا يبالغون في الاعتماد على العقل وحده دون النقل، ولكنهم يجعلون منهجهم قائما على العقل والنقل. ومذهبهم هو مذهب السواد الأعظم من أهل الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها، وقد قال رسول الله ﷺ: (لا يجمع الله أمتي على ضلالة أبدا، ويد الله على الجماعة، فاتبعوا السواد الأعظم، فإنه من شذَّ شذَّ في النار)^(٢).

ومن العجب العُجاب أن ظهرت في عصرنا دعوات مغرضة، تبتتها فرق وجماعات وتيارات تدعي أن عقائد السادة الأشاعرة مبتدعة خارجة عن منهج

(١) ولم يذكر العلامة الدردير الصفات المعنوية لأنه يرى أنها ليست بزايدة على المعاني، وإنما هي عبارة عن قيام المعاني بالذات وأن ثبوتها أمر ذهني فقط.

(٢) رواه الحاكم في المستدرک بسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما، ورواه الترمذي في جامعه [كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة] بلفظ: (إن الله لا يجمع أمتي - أو قال: أمة محمد ﷺ - على ضلالة، ويد الله مع الجماعة، ومن شذَّ شذَّ إلى النار).

السلف، ومتأثرة بأقوال الفلاسفة والمعتزلة. ولم تكتف هذه الفرق والتيارات بذلك فحسب، بل زعمت أن أصول المجسمة والمشبهة هي العقائد الصحيحة الواجب على الناس اتباعها، داعية إلى التمسك بها وتأسيس الاعتقاد عليها، بل وبادرت إلى تكفير من يخالف عقيدة المجسمة أو يفند شبهاها ويرد على دعائها.

والحق الجلي أن الإمام أبا الحسن الأشعري لم يبتدع مذهباً جديداً في الاعتقاد، وإنما هو مقرر لمذهب السلف، مناضل عما كانت عليه صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم. فالانتساب إليه إنما هو باعتبار أنه عقد على طريق السلف نطاقاً، وتمسك به، وأقام الحجج والبراهين عليه، كما صرح بذلك العلامة السبكي.^(١)

وعند عرض عقائد السادة الأشاعرة يظهر لنا جلياً أنها تقوم على التنزيه، وأنه هو الأساس الذي يركز عليه مذهبهم في التوحيد وأصول العقيدة الإسلامية، وأنهم يقيمون الأدلة الناصعة من العقل والنقل على صدق معتقدهم وترسيخه في العقول والقلوب.

ويتجلى التنزيه في عقيدة الأشاعرة فيما يلي:

- تنزيه الباري جل جلاله عن مشابهة الخلق بشكل مطلق، فالله سبحانه بخلاف كل ما تصور في الأذهان، وكل ظاهر يوهم التشبيه يجب عندهم صرف معناه لما ينافي التشبيه وإلى ما يليق بمن ليس كمثله شيء.

- تنزيه الباري جل جلاله عن أن يكون جسماً أو حالاً في جسم.

- تنزيه الباري جل جلاله عن أن يكون محدوداً بحدٍّ، أو محصوراً في جهة، أو حالاً في مكان.

(١) طبقات الشافعية ٣/ ٣٦٧.

- تنزيه الباري جل جلاله عن أن يكون حادثاً أو محلاً للحوادث (أي الأمور الكائنة بعد عدم، كالحركة والسكون).

- تنزيه الباري عن أن يكون معه غيره، حيث كان ولا شيء معه، هو القديم الدائم الحي الباقي، الأول بلا بداية، الآخر بلا نهاية، ليس قبله قبل ولا بعده بعد.

هذه هي العقيدة الصحيحة المعتدلة، الموافقة للأدلة العقلية والنقلية، والمؤسسة على تنزيه المولى تبارك وتعالى، وعلى التمسك بهدي نبيه ﷺ وصحابته الكرام والسلف الصالح، وهي المسماة بعقيدة أهل السنة والجماعة، وهي عقيدة تمنع تكفير أي مسلم من أهل القبلة مهما ارتكب من الذنوب، ما لم يكن مستحلاً لها.

وأهل السنة والجماعة لهم علامتان واضحتان يعرفون بهما، الأولى هي تجمعهم حول إمام المسلمين الذي يحكم الأقطار الإسلامية، ولم يكن من الصعب في الماضي التعرف على جماع المسلمين الواجب اتباعها، ولكن بسقوط الخلافة وظهور ما استحدث من النظم الحديثة، لم يبق من العلامتين إلا مفهوم الكثرة والسواد الأعظم الذي اجتمع عليه غالبية المسلمين، فعقيدتهم هي عقيدة أهل السنة والجماعة، كما سبق بيانه.

وقد قيض الله تعالى لهذه العقيدة بعد الإمام الأشعري علماء أعلاما، وأئمة هداة، يحفظونها ويذودون عنها، ويصنفون فيها ويشرحونها للناس.

ومن هؤلاء العلماء الكبار والأئمة العظام، سيدي أبو البركات أحمد الدردير، الذي قام بنظم هذه الخريدة ثم شرحها شرحاً مبسطاً يُرغَّب فيها طلاب العلم، وهو هذا الشرح الذي قمنا بالتعليق على بعض مواضعه، رغبة في مزيد من التبسيط والتوضيح لتلك المواضع.

ولقد كان من فضل الله عليّ، أن وفقني للاهتمام بهذه المنظومة المباركة، وبشروحها وحواشيها منذ سنين، حيث قرأتها وأقرأتها عدة مرات، في الجامع الأزهر الشريف وفي غيره، وقمت بشرحها كثيرا، فلمست خيرها وبركتها، وشهدت إخلاص مؤلفها وغزارة علمه، وعانيت تلقي طلبة العلم لها بالقبول وانتفاعهم بها، لو جازتها ويسرها وسهولة حفظها على المبتدئين.

وأسأل الله تعالى أن ينفع بها كل من قرأها وحفظها وشرحها وتلقاها بقلب سليم وحب صادق.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتب:

أ.د. جمال فاروق الدقاق

عميد كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة

جامعة الأزهر الشريف

ترجمة الناظم والشارح^(١)

العلامة الشيخ أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير

هو الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد العدوي المالكي الأزهرى الخُلُوتى، الشهير بأحمد الدردير، ولد بقرية بني عدي التي تسكنها قبيلة بني عدي القُرَشِيَّة في أسيوط بصعيد مصر، وينتهي نسبه إلى سيدنا عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وقد تلقب بـ (الدردير)؛ لأن قبيلة من العرب نزلت ببني عدي، وكان كبيرهم رجلاً مباركا من أهل العلم والفضل يدعى الدردير، فَلُقِّبَ الشيخ أحمد به تفاؤلاً، وكان أبوه صالحاً عالماً متقناً للقرآن، فقد بصره في آخر عمره، فاشتغل بتحفيظ القرآن الكريم حسبه لله تعالى حتى مات سنة ١١٣٨ هـ.

مولده ونشأته:

ولد الشيخ أحمد الدردير -رحمه الله- سنة سبع وعشرين ومائة وألف للهجرة (١١٢٧ هـ)، وقد حفظ القرآن وجَوَّده، وحُبِّبَ إليه طلب العلم، فقدم الجامع الأزهر وحضر دروس العلماء الأجلاء.

شيوخه وتلامذته:

أخذ الشيخ الدردير عن جملة من الأعلام المبرزين: فقد سمع الحديث المسلسل بالأَوَّلِيَّة عن الشيخ محمد الدفراوي، وأخذ علوم الحديث عن الشيخ أحمد الصَّبَاغ، وتلقى الفقه على الشيخ علي الصعيدي العدوي، ولازمه في كل

(١) مقتبسة من ترجمته الواردة على الموقع الإلكتروني لدار الإفتاء المصرية.

دروسه حتى ظهرت نجابته ونباهته، وأخذ طريق التصوف وعلومه على الشيخ شمس الدين الحفني، وحضر دروس الشيخين الملوّي والجوهري وغيرهما.

أما عن تلامذته فقد أخذ عن الشيخ الدردير كثرة من العلماء الأجلاء تخرجوا به وانتفعوا بعلومه نذكر منهم: الشيخ شمس الدين أبا عبد الله محمد ابن أحمد بن عرفة الدسوقي، وأبا الخيرات مصطفى العقباوي الذي أكمل شرح أقرب المسالك، وأبا العباس أحمد الصاوي، وأبا الفلاح صالح بن محمد ابن صالح السباعي، وأبا الربيع سليمان بن محمد الفيومي.

مؤلفاته وكتبه:

للعلامة أحمد الدردير مؤلفات كثيرة رائعة فائقة في علوم شتى، نذكر منها:

١- شرح مختصر خليل، الذي هو عمدة الفقه المالكي، أورد فيه خلاصة ما ذكره الأجهوري والزرقاني، واقتصر فيه على الراجح من الأقوال.

٢- أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك، وهو متن في فقه المالكية، فرغ من تأليفه سنة ١١٩٣ هـ، وطبع بالقاهرة عام ١٣٢١ هـ، ثم تعددت طبعاته بعد ذلك.

٣- الشرح الصغير على أقرب المسالك، والذي وصل فيه إلى باب الجنابة ثم أكمله تلميذه الشيخ مصطفى العقباوي، وهذا الشرح هو الذي أقرّه جميع المالكية في الفتوى، وعليه مشهور المذهب المالكي والأقوال المعتمدة فيه، واعتمده الشيوخ في تلقين المذهب للطلاب، وفي الفتاوى على مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى، وقد طبع في بولاق بالقاهرة سنة ١٢٨١ هـ.

٤- نظم الخريدة البهية، وشرحها، وهو هذا الشرح الذي تقدمه ضمن

سلسلة «تراث الأزهرين».

٥- التوجه الأُسْنَى بنظم الأسماء الحسنى، ويسمى بمنظومة الدردير أو منظومة الأسماء الحسنى للدردير، وهي المنظومة التي شرحها تلميذه العلامة الصاوي، وقد صدر هذا الشرح أيضًا ضمن سلسلة «تراث الأزهرين».

٦- رسالة في المعاني والبيان، في علوم البلاغة، وصدرت أيضًا ضمن سلسلة «تراث الأزهرين».

٧- تحفة الإخوان في آداب أهل العرفان، في التصوف.

٨- رسالة في المولد النبوي الشريف.

٩- شرح على رسالة في التوحيد من كلام العلامة الدمرداش.

١٠- شرح على آداب البحث والتأليف.

١١- رسالة في صلوات شريفة اسمها (المورد البارق في الصلاة على أفضل الخلائق).

صفاته وأخلاقه:

كان العلامة الدردير -رحمه الله- أُوحد وقته في الفنون العقلية والنقلية، لُقِّبَ بشيخ الإسلام وبركة الأنام، ولما توفي الشيخ علي الصعيدي تعين الشيخ أحمد الدردير شيخًا على المالكية، وفقهًا وناظرًا على «وَقْفِ الصعايدة» بل وشيخًا على «رواق الصعايدة» بالأزهر، وباع له أهل زمانه حتى صاروا يسمونه «مالكا الصغير».

وقد كان صوفيًا، نقيًا، سنيًا، زاهدًا، سليم الباطن، مهذب النفس، كريم الأخلاق، قوًّا للحق، زجَّارًا للخلق عن المنكرات والمعاصي، لا يهاب واليًا ولا سلطانًا ولا وجهًا من الناس، فكان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر كلا

من الراعي والرعية، ويصدق بالقول مع صولة الحق، ولا تأخذه في الله لومة لائم وله في السعي على الخير يد بيضاء.

ومما سُمع من شعره:

مَنْ عَاشَرَ الْأَنَامَ فَلْيَلْتَزِمَ * سَاحَةَ النَّفْسِ وَتَرَكَ اللَّجَاجَ

وليحذرِ المَعُوجَ مِنْ أَخْلَاقِهِمْ * أَيَّ طَرِيقٍ لَيْسَ فِيهِ اعْوِجَاجٌ

وقد اشتهر عنه - رحمه الله - أنه كان مجاب الدعوة بسبب تحريه أكل الحلال، وأنه كان لا يأكل طعاماً فيه شبهة، فإذا دعاه أحد من الناس على طعام سأل عن مصدر رزقه ليتحرى الحلال.

وقد أظهر الله تعالى على يديه كثيراً من الكرامات ولذا لُقِّبَ بـ«أبي البركات»، وقد تواردت بذلك أخبار المؤرخين الثقات المعاصرين له كالجبرقي وغيره.

مواقفه وأحواله:

من مواقفه الشهيرة، التي تدل على عفة نفسه ومروءته، ما ذكر أن الملك محمدًا، سلطان المغرب، كان يصل بعض علماء الأزهر وأهل الحرمين بصلات (هدايا وأموال) في بعض السنين، حتى إذا كانت سنة ١١٩٨ هـ بعث بصلاته إليهم، وكان له ابن تخلف بعد الحج وأقام بمصر ونفد ماله، فأراد أن يأخذ بعض المال من أصحاب الصلات، فرفضوا وأرسلوا للشيخ الدردير حصَّته من الصَّلات، فأعطى الشيخ الدردير المال لابن الملك محمد، وقال لهم: لا يجوز أن تنفكه في مال الرجل ونحن أجنب وابنه محتاج.

فلما كان العام التالي، أرسل إليه السلطان محمد من المغرب عشرة أمثال الصلة، فحجَّ منها وبنى لنفسه زاوية بالمال المتبقي، وأشرك معه الجبرقي المؤرخ في تحرير قبلة محرابها.

ومما دُكر عنه أيضاً، أن الوالي العثماني كان قد أجبر الناس على السخرة في عمل من أعماله وأغلق أبواب القلعة، فذهب الإمام الدردير مع الناس ووقف أمام الباب ودعا وأمن الناس، فوقعت المواصيد والأقفال، ودخل حتى وصل إلى الخزائن وكلما وجد باباً موصداً وقف ودعا فينفتح الباب.

ومن مواقفه المشهودة في نصرة الحق والوقوف في وجهبغي المماليك، موقفه عندما قام «حسين بشفت» أحد رجال «إبراهيم بك» بالهجوم مع جنده على حي الحسينية لرفض الأهالي دفع ضريبة فرضها عليهم، وقام الجند بنهب دار «أحمد سالم الجزار» نقيب الطريقة البيومية، وأخذوا كل ما وجدوه أمامهم، فنثار أهل الحي وتجمعوا سائرين إلى الأزهر مسلحين بالهراوات والسكاكين، وارتفع صوت الشيخ الدردير فأصغى إليه الجميع وهو ينصحهم بالتكتل والتجمع في الغد من شتى البقاع ليهجموا بأسلحتهم على بيوت المماليك فينهبوها بدورهم جزاء وفاقا، فإن انتصروا أزهبوا المماليك للصوص، وإن ماتوا كانوا في الشهداء.

وتسامع عقلاء بكوات المماليك بما حدث، فهرعوا إلى «إبراهيم بك» الذي أرسل كتخذه «محمد الحلفي» و «سليم أغا» إلى الشيخ الدردير للاتفاق معه باعتباره زعيماً دينياً لا يعصي الشعب له أمراً، ليقوم بتهدة الجموع الثائرة في مقابل تعهدهما بإرضاء أهالي حي الحسينية عامة والشيخ «سالم الجزار» خاصة، فيرد إليه كل ما سلب منه، وفوقه الاعتذار الذي يرضيه.

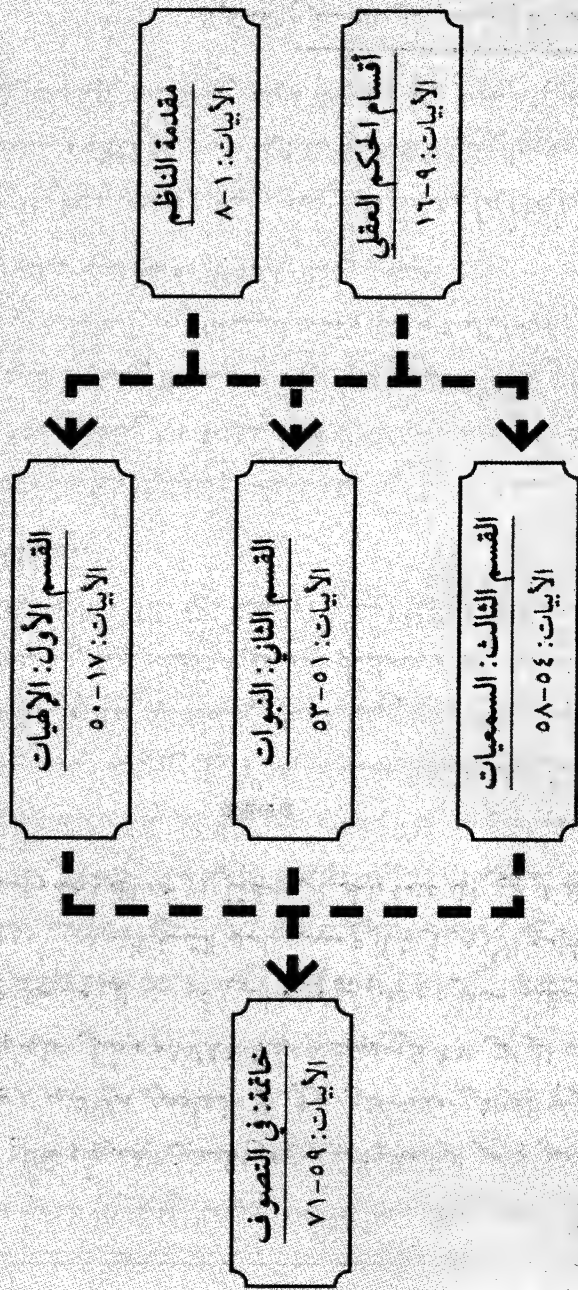
ومبالغة من «إبراهيم بك» في إظهار حسن نيته، أصدر أمراً بعزل «حسين بشفت» من منصبه. وهكذا كان أمراء المماليك يعرفون للشيخ الدردير مكانته، فكانوا يهرعون إليه، وإلى أمثاله من علماء الأزهر، كلما خافوا ثورة الشعب ضدهم.

وفاته:

بعد عمر يناهز الرابعة والسبعين من السنين القمرية، تَعَلَّلَ الشيخ الدردير أيامًا ولزم الفراش مدة حتى توفي في السادس من شهر ربيع الأول سنة ١٢٠١هـ، الموافق ٢٧ من ديسمبر سنة ١٧٨٦م وصلي عليه بالجامع الأزهر بمشهد عظيم حافل، ودفن بزاويته التي تحولت إلى مسجد عامر الآن يقع خلف الجامع الأزهر في شارع سمي باسم الشيخ الدردير^(١)، وقد وافق تاريخ وفاته لفظ «رضي الله عنه» بالحساب الجملي، رحمه الله رحمة واسعة.

(١) وكان هذا الشارع يسمى قبل ذلك بشارع الكحكيين.

بنية المنظومة



منظومة «الخريدة البهية»^(١)

للعامة أبي البركات سيدي أحمد الدردير

مقدمة الناظم

- ١ يَقُولُ راجي رحمة القدير * أُنِي أَحْمَدُ المشهورُ بالدرديرِ
- ٢ الحمدُ لله العَلِيِّ الواحدِ * العالمِ الفردِ الغنيِّ الماجِدِ
- ٣ وأفضلُ الصلاةِ والتسليمِ * على النبيِّ المصطفىِّ الكريمِ
- ٤ وآلِهِ وصَحْبِهِ الأطهارِ * لا سِوَا رَفِيقِهِ في الغارِ
- ٥ وهذه عقيدةٌ سَنِيَّةٌ * سَمَّيْتُهَا الخريدةَ البهِيَّةَ
- ٦ لطيفةٌ صغيرةٌ في الحَجَمِ * لكنَّهَا كبيرةٌ في العِلْمِ
- ٧ تَكْفِيكَ عِلْمًا إِنْ تُرَدِّ أَنْ تَكْتَفِي * لِأَنَّهَا بَزْبَدَةُ الفَنِّ تَفْنِي
- ٨ واللهُ أَرْجُو في قَبُولِ العَمَلِ * والنَّفْعَ مِنْهَا ثُمَّ غَفَرَ الزَّلَلَ

(١) أنهاها مؤلفها سنة ١١٧٧ هـ.

أقسام الحكم العقلي

- ٩ أقسامُ حُكْمِ الْعَقْلِ لَا مَحَالَةَ * هِيَ الْوُجُوبُ، ثُمَّ الْإِسْتِحَالَةُ^(١)
- ١٠ ثُمَّ الْجَوَازُ ثَلَاثُ الْأَقْسَامِ * فَافْهَمْ مُنَحْتَ لَذَّةَ الْأَفْهَامِ
- ١١ وَوَاجِبٌ شَرْعًا عَلَى الْمُكَلَّفِ * مَعْرِفَةُ اللَّهِ الْعَلِيِّ، فَاعْرِفِ
- ١٢ أَيْ يَعْرِفُ الْوَاجِبَ وَالْمُحَالَا * مَعَ جَائِزٍ فِي حَقِّهِ تَعَالَى
- ١٣ وَمِثْلُ ذَا فِي حَقِّ رُسُلِ اللَّهِ * عَلَيْهِمْ تَحِيَّةُ الْإِلَهِ
- ١٤ فَالْوَاجِبُ الْعَقْلِيُّ مَا لَمْ يَقْبَلِ * الْإِنْتِفَا فِي ذَاتِهِ، فَابْتَهَلِ
- ١٥ وَالْمُسْتَحِيلُ كُلُّ مَا لَمْ يَقْبَلِ * فِي ذَاتِهِ الثُّبُوتَ ضِدُّ الْأَوَّلِ
- ١٦ وَكُلُّ أَمْرٍ قَابِلٍ لِلإِنْتِفَا * وَلِلثُّبُوتِ جَائِزٌ بِلَا خَفَا

القسم الأول: الإلهيات

- ١٧ ثُمَّ اَعْلَمَنَّ بِأَنَّ هَذَا الْعَالَمَا * أَيْ مَا سِوَى اللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَالِمَا
- ١٨ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ حَادِثٌ مُفْتَقِرٌ * لِأَنَّهُ قَامَ بِهِ التَّغْيِيرُ

(١) بإثبات همزة القطع للضرورة الشعرية.

- ١٩ حُدُوْثُهُ وُجُوْدُهُ بَعْدَ الْعَدَمِ * وَضِدُّهُ هُوَ الْمُسَمَّى بِالْقِدَمِ
- ٢٠ فَاعْلَمْ أَنَّ الْوُضْفَ بِالْوُجُوْدِ * مِنْ وَاجِبَاتِ الْوَاحِدِ الْمَعْبُوْدِ
- ٢١ إِذْ ظَاهِرٌ أَنَّ كُلَّ أَثَرٍ * يَهْدِي إِلَى مُؤَثِّرٍ، فَاعْتَبِرْ
- ٢٢ وَذِي تُسَمَّى صِفَةً نَفْسِيَّةً * ثُمَّ تَلِيهَا خَمْسَةٌ سَلْبِيَّةٌ
- ٢٣ وَهِيَ الْقِدَمُ بِالذَاتِ فَاعْلَمْ وَالْبَقَا * قِيَامُهُ بِنَفْسِهِ نِلَتْ الثَّقَى
- ٢٤ تَخَالُفٌ لِلغَيْرِ، وَخُدَانِيَّةٌ * فِي الذَّاتِ أَوْ صِفَاتِهِ الْعَلِيَّةِ
- ٢٥ وَالْفِعْلُ، فَالْأَثَرُ لَيْسَ إِلَّا * لِلوَاحِدِ الْقَهَّارِ جَلٌّ وَعَلَا
- ٢٦ وَمَنْ يَقُلْ بِالطَّبْعِ أَوْ بِالْعِلَّةِ * فَذَاكَ كُفْرٌ عِنْدَ أَهْلِ الْمِلَّةِ
- ٢٧ وَمَنْ يَقُلْ بِالْقُوَّةِ الْمُوَدَّعَةِ * فَذَاكَ بِدْعِيٌّ فَلَا تَلْتَفِتْ
- ٢٨ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُتَّصِفًا بِهَا لَزِمَ * حُدُوْثُهُ وَهُوَ مُحَالٌ، فَاسْتَقِمْ
- ٢٩ لِأَنَّهُ يُقْضَى إِلَى التَّسْلُسِ * وَالذَّوْرِ وَهُوَ الْمُسْتَحِيلُ الْمُنْجَلِي
- ٣٠ فَهُوَ الْجَلِيلُ وَالْجَمِيلُ وَالْوَلِيُّ * وَالطَّاهِرُ الْقُدُّوسُ وَالرَّبُّ الْعَلِيُّ
- ٣١ مُنَزَّهٌ عَنِ الْحُلُولِ وَالْجِهَةِ * وَالْإِتِّصَالِ، الْإِنْفِصَالِ وَالسَّفَةِ

- ٣٢ ثُمَّ المعاني سبعة لِلرَّائِي * أَي: عِلْمُهُ الْمُحِيطُ بِالأَشْيَاءِ
- ٣٣ حَيَاتُهُ، وَقُدْرَتُهُ، إِرَادَةُ * وَكُلُّ شَيْءٍ كَائِنٍ أَرَادَهُ
- ٣٤ وَإِنْ يَكُنْ بِضِدِّهِ قَدْ أَمَرَا * فَالْقَصْدُ غَيْرُ الأَمْرِ فَاطْرَحِ المِرَا
- ٣٥ فَقَدْ عَلِمْتَ أَرْبَعًا أَقْسَامًا * فِي الكَائِنَاتِ، فَاحْفَظِ المَقَامَا
- ٣٦ كَلَامُهُ وَالسَّمْعُ وَالْإِبْصَارُ * فَهُوَ الإِلَهُ الْفَاعِلُ الْمُخْتَارُ
- ٣٧ وَوَاجِبٌ تَعْلِيقُ ذِي الصِّفَاتِ * حَتَّى دَوَامًا مَا عَدَا الْحَيَاةِ
- ٣٨ فَالْعِلْمُ جَزْمًا وَالكَلَامُ السَّامِي * تَعَلَّقَا بِسَائِرِ الأَقْسَامِ
- ٣٩ وَقُدْرَتُهُ، إِرَادَةُ تَعَلَّقَا * بِالْمُمْكِنَاتِ كُلِّهَا أَخَا التَّقَى
- ٤٠ وَاجْزَمْ بِأَنَّ سَمْعَهُ وَالبَصْرَا * تَعَلَّقَا بِكُلِّ مَوْجُودٍ يُرَى
- ٤١ وَكُلُّهَا قَدِيمَةٌ بِالذَّاتِ * لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِغَيْرِ الذَّاتِ
- ٤٢ ثُمَّ الكَلَامُ لَيْسَ بِالحُرُوفِ * وَلَيْسَ بِالتَّرْتِيبِ كَالْمَأْلُوفِ
- ٤٣ وَيَسْتَحِيلُ ضِدُّ مَا تَقَدَّمَ * مِنْ الصِّفَاتِ الشَّائِحَاتِ فَاعْلَمَا
- ٤٤ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا * بِهَا، لَكَانَ بِالسَّوَى مَعْرُوفًا

- ٤٥ وَكُلُّ مَنْ قَامَ بِهِ سِوَاهَا * فَهُوَ الَّذِي فِي الْفَقْرِ قَدْ تَنَاهَى
- ٤٦ وَالوَاحِدُ الْمَعْبُودُ لَا يَفْتَقِرُ * لغيرِهِ، جَلَّ الْغِنَى^(١) الْمُقْتَدِرُ
- ٤٧ وَجَائِزٌ فِي حَقِّهِ الْإِيجَادُ * وَالتَّرْكُ وَالْإِشْقَاءُ وَالْإِسْعَادُ
- ٤٨ وَمَنْ يَقُلْ: فِعْلُ الصَّلَاحِ وَجَبَا * عَلَى الْإِلَهِ قَدْ أَسَاءَ الْأَدْبَا
- ٤٩ وَاجْزَمْ أَخِي بِرُؤْيَةِ الْإِلَهِ * فِي جَنَّةِ الْخُلْدِ بِلَا تَنَاهِي
- ٥٠ إِذِ الْوُقُوعُ جَائِزٌ بِالْعَقْلِ * وَقَدْ أَتَى فِيهِ دَلِيلُ النَّقْلِ

القسم الثاني: النبوات

- ٥١ وَصِفَ جَمِيعَ الرُّسُلِ بِالْأَمَانَةِ * وَالصِّدْقِ وَالتَّبْلِيغِ وَالْفَطَانَةِ
- ٥٢ وَيَسْتَحِيلُ ضِدُّهَا عَلَيْهِمْ * وَجَائِزٌ كَالْأَكْلِ فِي حَقِّهِمْ
- ٥٣ إِرْسَالُهُمْ تَفَضُّلٌ وَرَحْمَةٌ * لِلْعَالَمِينَ، جَلَّ مُوَلِيُّ النِّعْمَةِ

القسم الثالث: السمعيات

- ٥٤ ويلزُمُ الإيمانُ بالحسابِ * والحشرِ والعقابِ والثوابِ
٥٥ والنَّشرِ والصَّراطِ والميزانِ * والحوضِ والنيرانِ والجنانِ
٥٦ والجنِّ والأُملاكِ ثُمَّ الأنبياءِ * والخورِ والولدانِ ثُمَّ الأولياءِ
٥٧ وكُلُّ ما جاءَ عنِ البشيرِ * مِنْ كُلِّ حُكْمٍ صارَ كالضَّروري
٥٨ وينطوي في كَلِمَةِ الإسلامِ * ما قد مضى مِنْ سائرِ الأحكامِ

خاتمة: في التصوف

- ٥٩ فأكثرنْ مِنْ ذِكْرِها بالأدبِ * تَرْقى بهذا الذِّكْرُ أعلى الرُّتبِ
٦٠ وغلبِ الخَوْفَ على الرجاءِ * وسِرْ لِمَولَاكَ بلا تَناءِ
٦١ وجدِّ التَّوْبَةَ للأوزارِ * لا تياسَنَّ مِنْ رَحْمَةِ الغَفَّارِ
٦٢ وَكُنْ على آلائِهِ شَكُورا * وَكُنْ على بلائِهِ صَبُورا
٦٣ فكلُّ أمرٍ بالقضاءِ والقدَرِ * وكلُّ مقدُورٍ فما عَنْهُ مَفَرٌّ

- ٦٤ فَكُنْ لَهُ مُسْلِمًا كَيْ تَسْلَمَ * وَاتَّبِعْ سَبِيلَ النَّاسِكِينَ الْعُلَمَاءِ
- ٦٥ وَخَلِّصِ الْقَلْبَ مِنَ الْأَغْيَارِ * بِالْجِدِّ وَالْقِيَامِ فِي الْأَسْحَارِ
- ٦٦ وَالْفِكْرِ وَالذِّكْرِ عَلَى الدَّوَامِ * مُجْتَنِبًا لِسَائِرِ الْأَثَامِ
- ٦٧ مُرَاقِبًا لِلَّهِ فِي الْأَحْوَالِ * لِتَرْتَقِيَ مَعَالِمَ الْكَمَالِ
- ٦٨ وَقُلْ بِذُلٍّ: رَبِّ لَا تَقْطَعْ عَنِّي * عَنْكَ بَقَاعٌ وَلَا تَحْرِمْ عَنِّي
- ٦٩ مِنْ سِرِّكَ الْأَبْهَى الْمُزِيلِ لِلْعَمَى * وَاخْتِمْ بِخَيْرٍ يَا رَحِيمَ الرَّحْمَاءِ
- ٧٠ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْإِتْمَامِ * وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
- ٧١ عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْخَاتَمِ * وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَكَارِمِ

باسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله الذي نزلنا ربنا بمكة عفا بغير التوحيد
 وجرعوتون ما رغبة شوايب التلبية والعلة والسلام علي
 سيدنا محمد المودع بالجزان الياء همزة وعلى الله وصحة اولنا
 قرب الفارقة اما بعد الحمد اشرشره لطيفي احتجيتك
 مقدمات السموات المبردة اليهبة التي تظلمتها ان لتقارب الز
 حديد يوضح ما فيها ويستفيد ما فيها اختبئ فيه الله
 ختار الخلق وامرستانه من التعليل السمل وامرستانه علي
 غير السراحي مع الزايد الذي يزداد بها اليقين والله اسأل
 ان يفي بعه من تلقاه بقلب سليم وان يجعله خالصا لوجهه
 الكريم انه الولي الراوي الرحيم فاقول وما توفيقا له باله
 العلي العظيم اسم الله الرحمن الرحيم ايا اولنا واسماءه انما
 فله ان الله عمل في العمل الاضال لان تقديم العمل لا يبيد الا حلفا
 وفصاله ان كل شارب في شرب يبين له ان يندرج تحت البسطة
 سيد الاولين في عمود البركة على اجزائهم واليا له شتا
 اولها حبة في وجهه البيركا والاسم لغة مادل على معنى وعند
 المرأة مادل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان وضما وحرف
 شق من اللغز بزمان المسعود هو الطول له بيلون مسما
 من الحقا ان يظنها هله سموتك سوسكون خفف خذ في
 وعوض منها هرة الوصل سيد تملكنا تايم وعند اللغز من
 البسطة وهي المسماة له بيلون على اسماء واسماء
 خفف خذ في تايم ثم عوض منها هرة الوصل والبراد
 هذا التسمي ان يستعمل في العمل والبيان والله اعلم

علي

مقدمة الشارح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نَوَّرَ قلوبَنَا بِمَعْرِفَةِ عَقَائِدِ التَّوْحِيدِ^(١)، وَحَرَّرَ عَقُولَنَا مِنْ رِبْقَةِ شَوَائِبِ التَّقْلِيدِ^(٢)، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْمُؤَيَّدِ بِالْمُعْجَزَاتِ الْبَاهِرَةِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أُولِي الْمَنَاقِبِ الْفَاخِرَةِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذَا شَرْحٌ لَطِيفٌ عَلَى الْمُقَدِّمَةِ الْمُسَمَّاةِ بِالْخَرِيدَةِ الْبَهِيَّةِ، الَّتِي نَظَّمْتُهَا^(٣)

(١) المراد بالعقائد القواعد والضوابط الكلية مثل: «كل كمال واجب لله»، و«كل ما أخبر به النبي ﷺ فهو صدق»، ولذلك جمعها، وليس المراد بالتوحيد خصوص النسبة إلى الوحدانية، وإنما اعتقاد المكلف أن الله يتصف بكل كمال ومنزه عن كل نقص، وعليه فتكون إضافة «عقائد» إلى «التوحيد» بيانية، أي: عقائد هي التوحيد.

(٢) الريقة قلادة توضع في عنق العجل الصغير ليمسك بها عند حلاب أمه، والشوائب جمع «شائبة» وهي الأخطا والمعايب، والمراد تشبيه الشوائب بالريقة في المنع من الوصول إلى المقصود، والمقصود هنا هو معرفة الحق.

(٣) نظم الخريدة بحسب من كرامات الشيخ الدردير رَحِمَهُ اللهُ، فهو ليس بناظم ولا يقرض الشعر، وإنما جرت هذه المنظومة على لسانه متتابعة في وقت واحد، وهذا ما قاله المؤلف نفسه في تقريره على شرحه: إنه غير ناظم ولا يسطر بيتاً أو بيتين إلا بعسر، ولا يقدر على الزيادة على الثلاث، وقال أيضاً: إنها -أي الخريدة- تساقطت على فكري بيتاً بيتاً في وقت واحد، وذلك لأنني دعيت في ضيافة عند بعض إخواننا، فأخذنا نذكر الله على الطريقة المعلومة، فبينما نحن في أثناء ذلك إذ صارت تساقط على فكري بيتاً بيتاً، فلما عدت إلى الدار أحبيت أن أسطرها، أو أجعلها عقيدة، فلما سطرتها كتبها جم غفير في اليوم الذي سطرت فيه. اهـ. [تقرير المؤلف نفسه على شرح الخريدة البهية، غلاف نسخة مكتبة الأزهر رقم ٣١٨٤، ٤١١٢٦].

في العقائد التَّوْحِيدِيَّةِ، يَوْضَحُ معانيها وَيُشِيدُ مبانيها^(١)، اجْتَنَبَتْ فِيهِ الْاِخْتِصَارَ الْمُخِلَّ، وَأَعْرَضَتْ فِيهِ عَنِ التَّطْوِيلِ الْمُحِلِّ^(٢)، واقتَصَرَتْ فِيهِ عَلَى تَخْرِيرِ الْبَرَاهِينِ^(٣)، معَ الْفَوَائِدِ الَّتِي يَزْدَادُ بِهَا الْيَقِينُ، وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ^(٤) بِهِ كُلَّ مَنْ تَلَقَّاهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ، وَأَنْ يَجْعَلَ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، إِنَّهُ الْمَوْلَى الرَّؤُوفُ الرَّحِيمُ، فَأَقُولُ، وَمَا تَوْفِيقِي^(٥) إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ:

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أَيْ: أَوْلُفُ، وَإِنَّمَا قَدَّرْنَا الْمُتَعَلِّقَ^(٦) فِعْلًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَمَلِ لِلْأَفْعَالِ، وَمُتَأَخِّرًا؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْمُعْمُولِ يُفِيدُ الْاِخْتِصَاصَ، وَخَاصًّا؛ لِأَنَّ كُلَّ شَارِعٍ فِي شَيْءٍ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُقَدَّرَ مَا جُعِلَتِ الْبِسْمَلَةُ مَبْدَأً لَهُ، وَلِإِفَادَةِ حُصُولِ الْبَرَكَةِ لِمَجْمُوعِ أَجْزَاءِ الْفِعْلِ.

الكلام
على
البسملة

(١) يُشِيدُ مَبَانِيهَا أَي يَرْفَعُهَا فَبَعْدَ أَنْ يَبَيِّنَهَا وَكَشَفَهَا هَذَا الشَّرْحَ أَظْهَرَ قِيَمَتَهَا وَأَعْلَى قَدْرَهَا، وَالْمُرَادُ بِمَبَانِيهَا مَا بَنِيَتْ عَلَيْهِ الْخُرِيدَةُ مِنَ الْأَلْفَافِ.

(٢) يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ مُنْخَصَرٌّ غَيْرُ مُخِلٍّ، وَمَطْوُولٌ غَيْرُ مَعْلٍ، وَهُمَا ضِدَانُ لَا يَجْتَمِعَانِ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ الْاِخْتِصَارَ فِي مَوَاضِعَ، وَالتَّطْوِيلَ فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى عَلَى حَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ.

(٣) التَّحْرِيرُ فِي الْأَصْلِ مُطْلَقُ التَّلْخِصِ فَالْمُرَادُ هُنَا أَنَّهُ نَقَحَهُ وَهَذَبَهُ وَخَلَصَهُ مِنَ الْحَشْوِ وَالتَّطْوِيلِ، مَعَ تَحْقِيقِ مَعَانِيهِ وَتَشْيِيدِ مَبَانِيهِ.

(٤) النِّفْعُ تَابِعٌ لِلْحُبِّ وَالْإِعْتِقَادِ، فَالنِّفْعُ بِهَا لَا يَحْصُلُ إِلَّا لِمَنْ كَانَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ. وَكَذَلِكَ الْإِنْتِفَاعُ بِعُلُومِ الْأَوْلِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عُلَمَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَلَا يَحْصُلُ لِأَحَدٍ يَعْتَقِدُ فِيهِمْ اعْتِقَادًا سَيِّئًا أَوْ يَبْغِضُهُمْ أَوْ يَقَعُ فِي أَعْرَاضِهِمْ أَوْ يَقْدَحُ فِي مَكَانَتِهِمْ إلخ.

(٥) التَّوْفِيقُ هُوَ خَلَقُ الْقُدْرَةِ عَلَى الطَّاعَةِ فِي الْعَبْدِ أَوْ خَلَقُ الطَّاعَةِ، مِنْ قَوْلِكَ: وَفَقْتُ بَيْنَ الشَّيْءِ وَالشَّيْءِ، أَيِ جَعَلْتُ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةً وَمُنَاسِبَةً، فَمَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ جَعَلَهُ مُوَافِقًا لِأَعْرَاضِ الشَّرْعِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ الْآيَةُ [الْأَنْعَامُ: ١٢٥]، لِذَلِكَ فَالْكَافِرُ غَيْرُ مُوَفَّقٍ، وَالْبَاءُ فِي «بِاللَّهِ» إِمَّا بِمَعْنَى «مِنْ» وَالتَّقْدِيرُ: وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا مِنَ اللَّهِ، أَوْ أَنَّهُ ضَمَّنَ التَّوْفِيقَ مَعْنَى الْإِعَانَةَ وَالتَّقْدِيرَ، أَيِ: وَمَا أَعَانَنِي إِلَّا اللَّهُ.

(٦) أَيِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ لَهُ مُتَعَلِّقٌ مَحْذُوفٌ يُمْكِنُ تَقْدِيرُهُ اسْمًا أَوْ فِعْلًا، وَمُتَقَدِّمًا أَوْ مُتَأَخِّرًا، وَخَاصًّا أَوْ عَامًّا، وَالْمَعْنَى: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَوْلُفُ هَذَا النِّظْمِ أَوْ هَذَا الشَّرْحِ.

والباء للاستعانة^(١)، أو للمصاحبة على وجه التبرك.

و«الاسم» لغة: ما دلَّ على مُسمًى، وعند النحاة: ما دلَّ على معنى في نفسه غير مُقترَن بزمانٍ وضَعًا. وهو مُشتَقٌّ عند البصريِّ من «السُّمُو»، وهو العُلُو، لأنه يعلو به مُسمَّاه من الخفاء، أي: يظهر، فأصله «سِمُو» بكسر فسكون، فُخِفَّ بحذف لامه^(٢)، وعُوِّضَ عنها همزة الوصل بعد تسكين فائه^(٣). وعند الكوفيِّ من «السِّمة»، وهي العلامة، لأنه علامة على مُسمَّاه، وأصله «وسَم» فُخِفَّ بحذف فائه ثمَّ عُوِّضَ عنها همزة الوصل^(٤).

والمرادُ به هُنا المُسمًى، أي: مُستَعِينًا بِمُسمًى الله، والإضافة للبيان^(٥).

و«الله»: علَّم على الذاتِ الواجبِ الوجود^(٦)، الخالق للعالم.

(١) باء الاستعانة هي الداخلة للواسطة بين الفاعل ومفعوله، نحو: كتبت بالقلم، وقال بعضهم: في جعلها للاستعانة إيهام بأن اسم الله مقصود لغيره لا لذاته فيكون بمثابة الآلة لأن باء الاستعانة تدخل عليها، فالأولى أن نختار أنها للمصاحبة - كما رجحه المؤلف - لأن وجه التبرك يرجع إليها، أي أولف مصاحباً كل بيت بركة هذا الاسم العظيم.

(٢) أي بحذف الواو التي تقع في الميزان لأمَّا للكلمة.

(٣) أي بعد حذف الواو عوض عنها بهمزة الوصل، وسكنت السين - التي تقع في الميزان فاءً للكلمة - فصارت «اسم» بعد أن كانت «سمو».

(٤) عكس ما في سابقه.

(٥) أي مستعيناً بالذات، فتكون الإضافة للبيان، أي: مستعيناً باسم هو الله تعالى.

(٦) الواجب الوجود أي الثابت الذي لا يقبل الانتفاء أزلاً وأبداً، فمعنى واجب الوجود أنه تعالى ليس جائز الوجود ولا مستحيلاً، لأنه لو كان جائز الوجود لقبل الوجود تارة والعدم تارة أخرى، ولو كان مستحيلاً لما قبل الوجود أصلاً.

و«الرحمن الرحيم»: صِفَتَانِ مُشَبَّهَتَانِ^(١)، بُنِيَتَا لِلْمُبَالِغَةِ^(٢) مِنْ «رَحِمَ» بِالْكَسْرِ، إِمَّا بِتَنْزِيلِهِ مَنَزَلَةَ الْإِلَازِمِ بِأَنْ يُقْصَدَ إِثْبَاتُهُ لِلْفَاعِلِ فَقَطْ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِمَفْعُولٍ، وَإِمَّا بِجَعْلِهِ لَازِمًا بِأَنْ يُنْقَلَ إِلَى «فَعَلَ» بِالضَّمِّ، وَإِنَّمَا احتِجَّ لِأَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ إِنَّمَا تُصَاغُ مِنَ الْإِلَازِمِ.

والرحمة: رَقَّةُ الْقَلْبِ، أَيْ: رَأْفَتُهُ، وَهِيَ تَسْتَلْزِمُ التَّفَضُّلَ وَالْإِحْسَانَ، فَهُوَ غَايَتُهَا وَهِيَ مَبْدَؤُهُ، فَيُرَادُ مِنْهَا هُنَا الْغَايَةُ لِاسْتِحَالَتِهَا^(٣) عَلَيْهِ تَعَالَى، أَيْ: الثَّابِتُ لَهُ الْفَضْلُ وَالْإِحْسَانُ كَثِيرًا، وَكَذَا كُلُّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى يَوْهَمُ ظَاهِرُهُ خِلَافَ الْمُرَادِ، يُرَادُ مِنْهُ غَايَتُهُ.

ثُمَّ إِنْ أُرِيدَ مُرِيدُ ذَلِكَ كُمُرِيدِ الْإِنْعَامِ فَصِفَةُ ذَاتٍ، وَإِنْ أُرِيدَ الْفَاعِلُ كَالْمُنْعِمِ فَصِفَةُ فِعْلٍ^(٤).

(١) الصفة المشبهة سميت بذلك تشبيها لها باسم الفاعل، وهي ما صيغ من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت مثل «كريم»، ولما كان «رَحِمَ» فعلا متعديا، والصفة المشبهة لا تصاغ إلا من فعل لازم، أنزلها منزلة اللازم بأن يقصد إثباته للفاعل فقط، من غير اعتبار تعلقه بمفعول، أو بجعله لازما على صيغة «فَعَلَ» بالضم.

(٢) هذا مشكلٌ لحصرهم صيغ المبالغة في خمسة أوزان، وهي: فَعَّالٌ، ومفعالٌ، وفِعُولٌ، وفَعِيلٌ، وفِعْلٌ، وليس «رحمن» على واحد منها؟! فالجواب أنه مفيد للمبالغة بمعناه لا بصيغته [حاشية السباعي على شرح الخريدة، ص ٧٢] وليس المراد بالمبالغة أن ينسب للشيء أكثر مما هو له، فذلك مُتَنَفٍّ فِي حَقِّهِ تَعَالَى إِذْ قُدْرَتُهُ لَا تَنْتَاهِي، وَإِنَّمَا المراد بالمبالغة النحوية، أي كثرة معانيها وكثرة متعلقاتها مع بقاء المعنى الأول.

(٣) لاستحالتها عليه تعالى أي بمعنى رقة القلب، لأن ذلك يستلزم الجسمية وتشبيهه تعالى بخلقه، وهو ليس كمثله شيء.

(٤) أي إن فسرت الرحمة بإرادة الإنعام فقد رجعت إلى صفة الإرادة فتكون صفة للذات، أما إن أريد بها الفعل فتكون من صفات الأفعال، والفرق بين صفات الذات وصفات الأفعال أن صفات الذات لا يصح أن يوصف تعالى بضدها، كالحي والعليم والسميع والبصير، أما صفات الأفعال فيصح أن يوصف تعالى بضدها كالعز والمذل والخافض والرافع إلخ.

وقدَّم «الرحمن» لأنه خاصٌّ به تعالى، إذ لا يُطْلَقُ على غيره تعالى، ولأنه أبلغ^(١)، إذ معناه: المنعمُ بجلالِ النعمِ كما وكيفًا، بخلاف «الرحيم» فإنَّ معناه: المنعمُ بدقائقها كذلك.

وجلائلُ النعمِ: أصولُها، كالوجودِ، والإيمانِ، والعافيةِ، والرِّزْقِ، والعقلِ، والسمعِ، والبصرِ، وغير ذلك. ودقائقُها: فروعُها، كالجمالِ، وكثرةِ زيادةِ الإيمانِ، ووفورِ العافيةِ، وسعةِ الرِّزْقِ، ودقَّةِ العقلِ، وحِدَّةِ السمعِ والبصرِ، وغير ذلك.

والمعنى: أنه -تعالى- مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُنْعِمٌ بجلالِ النعمِ يُسَمَّى «الرحمن»، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُنْعِمٌ بدقائقها يُسَمَّى «الرحيم».

١ - يقول راجي رحمة القدير * أي: أحمد المشهور بالدردير

(يقول) هو مِنْ بابِ «نَصَرَ»، فأصلُه «يَقُولُ» سُكُونِ فائِهِ وَضَمِّ عَيْنِهِ^(٢)، فَخُفِّفَ بِنَقْلِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ، (راجي رحمة) بِإِضَافَةِ الْوَصْفِ إِلَى مَعْمُولِهِ^(٣)، أي: الْمُؤْمَلُّ الْمُتَنْظَرُ إِنْعَامَ (القدير)، أي: دَائِمِ الْقُدْرَةِ، فَهُوَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ، أَوِ الْكَثِيرِ الْقُدْرَةِ بِمَعْنَى الْاِقْتِدَارِ، فَيَكُونُ صِغَةً مُبَالِغَةً^(٤).

(١) لأنَّ زيادةَ المبني تدلُّ على زيادةِ المعنى كما في «قطع» و«قطَّع»، ولكن ذلك بشروط ثلاثة: ألا يكون في الصفات الجبلية مثل «شرة» و«شاره»، فإنَّ الأولَ أبلغُ مع قلةِ حروفه، وألا يكون صفةً مشبهةً مثل «حذر» و«حاذر»، وأن يكون مشتقًا، ولذلك لا زيادة في معنى «زمان» و«زمن» لعدم الاشتقاق [حاشية الصاوي على الخريدة]

(٢) أي بسكون القاف الواقعة في الميزان الصر في فاء للكلمة وضم الواو الواقعة عينًا.

(٣) الوصف «راجي» هو الذي عمل الجر في معمله «رحمة»، والرجاء هو تعلق القلب بمرغوب في حصوله مع الأخذ بالأسباب وإلا فهو طمع.

(٤) ليس المراد بها أن ينسب إليه تعالى أكثر مما يستحقه، ولكن المراد بها المبالغة في الكثرة باعتبار تعلقات القدرة، إذ تعلقاتها لا تنهاى.

(أي: أحمد) بن مُحَمَّد بن أحمد، «أي» حُرِفَ تفسِير وبيان لـ «راجي»، فما بعد «أي» عَطْفُ بيان، وقيل: عَطْفُ نَسَقٍ؛ بناءً على أَنَّها مِنْ حُرُوفِ العَطْفِ، وهو قولٌ ضعيفٌ^(١).

(المشهور) أي: الذي اشتهر (ب) لَقَبَ جَدِّه (الدردير)^(٢) بفتح الدالِ الأولى وكسرِ الثانية، بينها راءٌ ساكنةٌ، وكذا اشتهر أولادُ الجدِّ كلُّهم بهذا اللَّقبِ.

٢- الحمدُ للهِ العَلِيِّ الواحدِ * العالمِ الفردِ الغنيِّ الماجِدِ

(الحمدُ لله) هو وما بعده إلى آخرِ الكِتَابِ مقولُ القولِ في محلِّ نَضْبٍ، و«أل» فيه جنسيَّةٌ، أو استغراقيةٌ^(٣)، ولا مُ «الله» للاستحقاقِ^(٤).

(١) عطف البيان هو التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، فـ «عمر» عطف بيان لأنه موضح لأبي حفص. وعطف النسق: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف، مثل «جاء زيد وعمر». [شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ٢١٨/٣]

(٢) سبب ذلك أن جد الشيخ كانت حاملاً به والدته، وأضافهم رجل من مشايخ عُربان محارب، يقال له: الدردير، فوضعت أمه في تلك الليلة فلقبوه به. [حاشية السباعي ص ٨٥]

(٣) الفرق بينهما أن الجنسية ينظر منها إلى جنس الحمد بقطع النظر عن الأفراد، أما الاستغراقية فعلاقتها صحة الاستثناء بعدها، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [العصر: ٢-٣] وكذلك وصف المحلى بها بالجمع كما في قوله تعالى: ﴿أَوِ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: ٣١]، فإذا كانت «أل» في الحمد للجنس فيكون معناها جنس المحامد بقطع النظر عن البعض أو الكل، أما إذا كانت استغراقية فيكون معناها كل حمد فهو مستحق لله تعالى.

(٤) أي لا يستحق الحمد إلا الله.

والحمدُ لُغَةً: هو الثناء بالجميل على جميل اختياريٍّ على جهةِ التَّعْظِيمِ^(١)، سواءً تَعَلَّقَ بالفضائل أم بالفواضل^(٢). وفي عُرْفِ أَهْلِ الشَّرْعِ: فِعْلٌ يُنْبِئُ عَنِ تَعْظِيمِ الْمُنْعَمِ بِسَبَبِ كَوْنِهِ مُنْعِمًا، ولو على غَيْرِ الْحَامِدِ، وسواءً كَانَ الْفِعْلُ قَوْلًا بِاللِّسَانِ^(٣)، أو اعتقادًا بِالْجَنَانِ^(٤)، أو خِدْمَةً بِالْأَرْكَانِ^(٥).

فبينهما العمومُ والخصوصُ الوجيهيُّ^(٦)؛ لأنَّ مَوْرَدَ^(٧) اللُّغَوِيِّ خاصٌّ وهو اللِّسَانُ، ومُتَعَلِّقُهُ عامٌّ، ومَوْرَدُ الْعُرْفِيِّ عامٌّ، ومُتَعَلِّقُهُ خاصٌّ وهو الإنعام.

(١) أركان الحمد خمسة: حامد، ومحمود، ومحمود به، ومحمود عليه، وصيغة، فمثلاً: حدث زيداً لأنه أكرمك بقولك: زيد عالم. فأنت الحامد، وزيد المحمود، والمحمود به العلم، والمحمود عليه الإكرام، والصيغة قولك: زيد عالم. فالحمد يكون ثناءً بكلام جميل، فهذا إشارة للمحمود به، وعلى جميل اختياري وهذا إشارة للمحمود عليه، ولا بد أن يكون اختياريًا، أما إن لم يكن اختياريًا فهو مدح، فالمدح في الاختيار على المحمود عليه أما المحمود به فلا يشترط أن يكون اختياريًا، ولا بد أن يكون على جهة التعظيم حتى يخرج التهكم كما في قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]

(٢) الفضائل جمع «فضيلة» وهي النعم القاصرة التي يقتصر أثرها على النفس، كالصلاة والصوم، والفواضل جمع «فاضلة» وهي النعم المتعدية التي يتعدى أثرها إلى الغير، كالتهليل والإكرام.

(٣) أي الثناء والقول الجميل فهو فعل اللسان.

(٤) اعتقاد بالجنان أي بالقلب، فيعتقد تعظيم المنعم بقلبه وأنه مستحق للحمد.

(٥) أي الأعضاء والجوارح الظاهرة غير اللسان، بأن يظهر منها ما يدل على التعظيم والتبجيل.

(٦) العموم والخصوص الوجهي نسبة بين لفظين كليين، يطلق كل واحد منهما على بعض ما يطلق عليه الآخر، فيجتمعان في مادة، وينفرد كل منهما عن الآخر في جهة، ولذلك سمي بالوجيهي، مثل «خاتم حديد» فيجتمعان إذا كان الخاتم حديدًا، وينفرد كل منهما في جهة أخرى كما إذا كان الخاتم فضةً أو الحديد مفتاحًا، وعلى هذا فالحمد اللغوي والعرفي يجمعان في ثناء باللسان في مقابلة إحسان، وينفرد اللغوي في ثناء باللسان لا في مقابلة إحسان، كما إذا كان كثير العبادة مثلاً، وينفرد العرفي في الاعتقاد القلبي في مقابلة إحسان. [حاشية السباعي ص ٩٣]

(٧) المراد بالمورد المبدأ، والمراد بالمتعلق المنتهى، فالحمد ثناء في تعريفه اللغوي وهو يبدأ من اللسان ولكن متعلقه عامٌّ، وهو كل جميل اختياري، والعرفي عكسه لأن يعم كل فعل سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأعضاء، ولكن متعلقه خاص وهو الإنعام.

وأما الشُّكْرُ لُغَةً فهو الحمدُ عُرْفًا^(١)، وأما الشُّكْرُ عُرْفًا فهو صَرَفُ الْعَبْدِ جَمِيعَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ مِنْ عَقْلِ وَسَمْعٍ وَغَيْرِهِمَا إِلَى مَا خُلِقَ لِأَجْلِهِ، وَهُوَ أَخْصَصُ مُطْلَقًا مِنَ الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ اللَّغَوِيِّ، لِاخْتِصَاصِهِ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَبِكَوْنِهِ فِي مُقَابِلَةِ النَّعْمِ الَّتِي عَلَى الشَّاكِرِ فَقَطْ.

(الْعَلِيّ) مِنَ الْعُلُوِّ، وَهُوَ الرَّفْعَةُ، فَأَصْلُهُ: «عَلِيَّوْ»، اجْتَمَعَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ، وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالشُّكُونِ فَقَلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتْ فِيهَا الْيَاءُ^(٢).

وَعُلُوُّهُ تَعَالَى مَعْنَوِيٌّ، عِبَارَةٌ عَنْ تَنْزِيهِهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ نَقْصٍ، فَيَتَضَمَّنُ اتِّصَافَهُ تَعَالَى بِجَمِيعِ صِفَاتِ السُّلُوبِ. وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: عُلُوُّهُ تَعَالَى عِبَارَةٌ عَنْ تَنْزِيهِهِ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ، وَاتِّصَافِهِ بِكُلِّ كَمَالٍ، فَيَشْمَلُ صِفَاتِ الْمَعَانِي أَيْضًا^(٣).

(الوَاحِدِ) أَيِ: الْمُتَنَزِّهِ عَنِ الشَّرِيكِ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ^(٤).

(الْعَالَمِ) بِهَا يَكُونُ^(٥)، وَمَا لَا يَكُونُ^(٦)، وَبِهَا هُوَ كَائِنٌ أَيْ: مَوْجُودٌ^(٧).

(١) أَيِ مَعَ إِدْخَالِ لَفْظِ «الشَّاكِرِ» بِ «الْحَامِدِ».

(٢) هَذَا عَلَى خِلَافِ الْقَاعِدَةِ، وَهِيَ أَنَّ الْمَدْغَمَ هُوَ الَّذِي يَقْلِبُ وَيَرِدُ مِنْ جِنْسِ الْمَدْغَمِ فِيهِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَتِ الْيَاءُ أَخْفَ مِنَ الْوَاوِ قَلِبَتِ يَاءً وَأُدْغِمَتْ فِي الْيَاءِ مِثْلَ «سَيِّدٍ».

(٣) فِيهِذَا يَكُونُ مِنَ الْأَسْأَاءِ الْجَامِعَةِ، أَيِ لَنَفْيِ النِّقَاصِ وَإِثْبَاتِ الْكِمَالَاتِ. وَصِفَاتِ السُّلُوبِ هِيَ: الْقَدَمُ، وَالْبَقَاءُ، وَالْقِيَامُ بِالنَّفْسِ، وَالْمُخَالَفَةُ لِلْحَوَادِثِ، وَالْوَحْدَانِيَّةُ، وَصِفَاتِ الْمَعَانِي هِيَ: الْعِلْمُ، وَالْإِرَادَةُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالْحَيَاةُ، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالْكَلَامُ.

(٤) مَعْنَى الْوَحْدَانِيَّةِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى يَشْمَلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: الْأَوَّلُ: نَفْيُ الْكَثْرَةِ فِي ذَاتِهِ تَعَالَى، وَالثَّانِي: نَفْيُ النِّظِيرِ أَوْ الشَّرِيكِ لَهُ تَعَالَى فِي ذَاتِهِ أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، وَالثَّالِثُ: انْفِرَادُهُ تَعَالَى بِالْإِيجَادِ وَالْإِخْتِرَاعِ وَالتَّنْذِيرِ، فَهُوَ مُتَنَزِّهِ عَنِ الضَّدِّ وَالنَّذَرِ.

(٥) أَيِ الْمَحِيطِ عِلْمَهُ أَزَلًا بِالْأُمُورِ الْمُسْتَقْبَلَةِ.

(٦) مِنَ الْمُسْتَحِيلَاتِ وَالْجَائِزَاتِ.

(٧) أَيِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَالْجَائِزَاتِ.

(الفرد) أي: الواحد ذاتاً وصِفَاتٍ وأفعالاً.

(الغني) عَنْ كُلِّ شَيْءٍ^(١)، فلا يفتقرُ إلى محلٍّ ولا مُخَصَّصٍ^(٢) ولا مُعينٍ ولا وزيرٍ ولا غير ذلك، فالغنى المطلقُ يتضمَّنُ اتِّصافَهُ تعالى بجميعِ الصِّفَاتِ السُّلْبِيَّةِ والكَامِلِيَّةِ.

(الماجد) قيل: معناه الكريمُ الواسعُ العطاء، وقيل: الشريفُ العظيمُ.

ولا يخفى ما في هذا البَيِّتِ مِنْ بَرَاةِ الاستِهْلالِ^(٣).

٣- وأفضلُ الصلاةِ والتسليمِ * على النَّبِيِّ المصطفى الكريمِ

(وأفضلُ) أي: أَتَمُّ (الصلاةِ) وهي لُغَةً: الدُّعَاءُ بخيرٍ، فإذا أُضِيفَتْ إليه تعالى كان معناها زيادةُ الإنعامِ المقرونِ بالتعظيمِ والتبجيلِ (والتسليمِ) أي: التَّحِيَّةِ.

(على النَّبِيِّ) المعهودِ عِنْدَ الإِطْلَاقِ، وهو سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ

ﷺ.

وَالنَّبِيُّ: إنسانٌ ذَكَرَ حُرٌّ، أَوْحِيَ إِلَيْهِ بِشَرْعٍ أَيْ: أَحْكَامٍ، سِوَاءِ أَمْرٍ بِتَبْلِيغِهَا أَيْ: إِيصَالِهَا لِلْمُكَلَّفِينَ، أَمْ لَا، فَإِنْ أَمَرَ بِذَلِكَ فَرَسُولٌ أَيْضًا، فَالنَّبِيُّ أَعَمُّ مِنَ الرَّسُولِ.

(١) له تعالى الغنى المطلق فهذا الاسم من الأسماء الجامعة لنفي النقائص وإثبات الكمالات.

(٢) لا يفتقر إلى محل أي ذات تقوم به، لأنه تعالى ذاتٌ وليس صفةً، والمراد بالمخصَّص الفاعل لأنه تعالى لم يخصه غيره بالوجود، فوجوده تعالى لذاته لا لغيره.

(٣) براءة الاستهلال: كون ابتداء الكلام مناسباً للمقصود، وذلك بأن يأتي المتكلم في طالع كلامه بها يشعر بمقصوده.

وأصله: «نبيء» - بالهمزة - كما يدلُّ عليه روايةُ قراءته بالهمز في التشهد^(١)، فقلبتِ الهمزة ياءً، مِنْ «النَّبِيَّ» وهو الخبرُ، بمعنى المفعول كما يدلُّ عليه التعريفُ المُتقدِّمُ، أي: أَنَّ الله تعالى قد أخبره بأحكام، ويُحتملُ أَنْ يكونَ بمعنى فاعلٍ، أي: أنه مخبرٌ عن الله تعالى، ويُحتملُ أَنْ أصله «نَبِيؤ» مِنَ النَّبوةِ، أي: الرِّفعةِ، قُلِبَتِ الواوُ ياءً لما مرَّ، وأُدغِمَتْ فيها الياءُ، بمعنى مرفوعِ الرُّتبةِ، أي: مُرتَفِعِها، فهو بمعنى المفعول أو الفاعلِ أيضاً.^(٢)

(المُصطفى): اسمُ مفعولٍ مِنَ الاصطِفَاءِ، وهو الاختيارُ، فمعناه: المُختارُ.

(الكريم) مِنَ الكَرَمِ، وهو صِفَةٌ تقتضي الإِعطاءَ لا في نظيرِ شيءٍ، أو هو نفسُ الإِعطاءِ المذكورِ. وقد يَرادُ بالكريم الطَّيِّبُ، وهو الأنسَبُ هُنَا^(٣)، أي: فهو طَيِّبُ الأصلِ، وطَيِّبُ الخَلْقِ، وطَيِّبُ الخَلْقِ عليه الصلاة والسلامُ.

٤ - وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَطْهَارِ * لَا سَيِّئًا رَفِيقِهِ فِي الْغَارِ

تعريف
الآل

والصحاب

(و) أفضلُ الصلاةِ والتسليمِ على (آله)، المرادُ بهم في مقامِ الدُّعاءِ - كما هُنَا - أتباعُه مُطلقًا، وقيل: الأتقياءُ منهم. وَأَمَّا في مقامِ الزكاةِ فقالَ الإمامُ مالكٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: هم بنو هاشمٍ فقط. وقالَ الإمامُ الشافعيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: بنو هاشمٍ والمُطلبُ^(٤).

(١) خصَّ التشهد بالذكر مع أَنَّ القرآن فيه «النبيء» بالهمز، وذلك في قراءة نافع، لأنَّ التشهد يعرفه من يحفظ القرآن ومن لا يحفظه.

(٢) بمعنى المفعول أي: مرفوعِ الرتبة، وبمعنى الفاعل أي: رافع رتبة من اتبعه.

(٣) أي لأنه أعم مدحًا فقد قالوا الكرم ضد اللؤم، فيكون الكرم مجمع كل خير، كما أن اللؤم مجمع كل خبث.

(٤) المطلب أخو هاشم.

وأصله عند سيويه: «أهل»، فُلبِتْ هاؤه همزة، ثُمَّ الهمزة أَلِفًا لِسُكُونِهَا وَاِنْفِتَاحِ ما قَبْلَها كما في «آدم»، وَعِنْدَ الكَسائِي: «أَوَّلُ» كـ «جَمَلٍ» مِنْ: «أَلْ يُوُولُ»^(١) إِذَا رَجَعَ، فَقَلِبْتَ الواوُ أَلِفًا لَتَحَرُّكِها وَاِنْفِتَاحِ ما قَبْلَها.

ولا يضاف إلا لمن له شرفٌ مِنَ الذُّكُورِ العُقَلَاءِ، فلا يُقالُ: أَلْ الإسكافي، ولا أَلْ فاطمة، ولا أَلْ الحِصْنِ^(٢).

(و) على (صحبته) اسمٌ جمع^(٣) لـ «صاحبٍ» بمعنى صحابيٍّ، وهو: مَنْ اجتمعَ به ﷺ مؤمنًا وماتَ على إيمانه.

وقيلَ: جمعٌ له^(٤)، ورُدَّ بأنَّ «فاعلاً» لا يُجمعُ على «فعلٍ»، فلا يُقالُ في عالمٍ: عَلمٌ، وهكذا.

(الأطهار) إمَّا جمعُ «طاهرٍ» على غيرِ قياسٍ؛ لأنَّ «فاعلاً» لا يُجمعُ على «أفعالٍ» أيضًا، فلا يُقالُ: عالمٌ وأعلامٌ، وكاملٌ وأكمالٌ. وإمَّا أن يكونَ جمعًا لـ «طُهرٍ» بمعنى طاهرٍ، مِنْ بابِ إطلاقِ المصدرِ وإرادةِ اسمِ الفاعلِ، كَعَدَلٍ بمعنى عادلٍ، ومعناه: المُطَهَّرِينَ مِنْ دَنَسِ المعاصي والمُخَالَفاتِ. وَعَظْفُهُمْ على «الآلِ» مِنْ عَظْفِ الخاصِّ على العامِّ؛ لمزيدِ شَرَفِهِمْ على غيرِهِمْ.

(١) فيكونُ كـ «قَوْلٍ» تحركت الواو وَاِنْفِتَاحِ ما قَبْلَها فَقَلِبْتَ أَلِفًا فَصار «آل». [حاشية السباعي ص ١٠٧]

(٢) الظاهر أن القيود كلها أغلبية، لقولهم: «آل الله» و«آل البيت»، وقول عبد المطلب: «وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم ألك» [حاشية السباعي ص ١٠٧]

(٣) الفرق بين الجمع واسم الجمع أن اسم الجمع ما يدل على معنى الجمع ولا واحد له من لفظه كـ «قوم ورهط»، أو له واحد من لفظه ولكنه على وزن ليس من أوزان الجموع المعروفة، كما هنا؛ فإن «صحباً» اسم جمع لـ «صاحب».

(٤) وهذا عند الأخفش وبه جزم الجوهري كـ «راكب وركب» [حاشية السباعي ص ١١٠]

(لا سِيًّا^(١) رفيقه في الغار) «لا» مِنْ «لا سِيًّا» نافية للجنس، و«سِيٌّ» كـ «مثل» وزناً ومعنى، اسمُها وخبرُها محذوفٌ وجوباً، أي: ثابتٌ، وأصله «سَوِيٌّ»، فقلبت الواو ياءً؛ لاجتماعِها مع الياءِ وسبقِ إحداهما بالشُّكُونِ وأُدغِمت في الياءِ.

ويجوزُ في الاسمِ الواقع بعدَ «ما» الجرُّ والرفعُ مُطلقاً، والنصبُ إن كان نكرةً، وقد رُوِيَ بالأوجهِ الثلاثةِ قوله: «ولا سِيًّا يومَ بدارةِ جُلُجُلٍ»^(٢). والجرُّ أرجحُها، وهو على إضافةِ «سِيٍّ» إليه، و«ما» زائدةٌ بينهما، مثلُها في ﴿أَيُّهَا الْأَجَلَيْنِ﴾^(٣). وأما الرفعُ فهو على أنه خبرٌ لمُبْتَدَأٍ محذوفٍ، و«ما» موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفةٌ بالجُمْلَةِ بعدها، والتقديرُ: ولا مثلَ الذي هو رفيقه، ولا مثلَ شيءٍ هو رفيقه، و«سِيٍّ» مضافٌ، و«ما» مُضافٌ إليه، فعلى كُلِّ مَنْ وجهي الجرِّ والرفعِ تكونُ فتحةُ «سِيٍّ» فتحةُ إعرابٍ؛ لأنَّ اسمَ «لا» النافية للجنسِ إذا كان مُضافاً يكونُ منصوباً. وأما نصبُ النكرةِ بعدها فعلى التمييزِ^(٤)، و«ما» كافةٌ عن الإضافةِ، والفتحةُ فتحةُ بناءٍ، مثلُها في «لا رَجُلٌ».

والمعنى: والصلاة والسلامُ على الصَّحْبِ، لا مثلَ الرِّفِيقِ، فإنَّ الصلاةَ عليه أتمُّ منها عليهم، يعني: أطلُبُ ذلكَ مِنَ اللَّهِ تعالى.

والمرادُ برفيقه في الغارِ أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، خَصَّه بالذكرَ بعدَ دُخُولِهِ في عُمُومِ الأصحابِ؛ تنويهاً بِعَظَمِ شأنِهِ؛ إذ هو شَيْخُ الصَّحَابَةِ وأفضلُهم على الإطلاقِ،

(١) كلمة تستعمل عند العرب مقرونة بالواو، وتستعمل بدونها وهو قليل، ومعناها: خصوصاً.

[حاشية السباعي ص ١١١]

(٢) البيتُ لامرئ القيس من مُعلِّقته:

أَلَا رَبَّ يَوْمَ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ * وَلَا سِيًّا يَوْمَ بدارةِ جُلُجُلٍ

(٣) سورة القصص: من الآية ٢٨

(٤) التمييز اسم نكرة، متضمن معنى «من» لبيان ما قبله من إجمال، نحو: طاب زيد نفساً، وعندني شبر أرضاً [شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٢٨٦]

وفي ذِكْرٍ مُرَافَقَتِهِ فِي الْغَارِ إِشَارَةٌ إِلَى ذَلِكَ أَيْضًا.

والغارُ: ثُقْبٌ فِي أَعْلَى جَبَلٍ ثَوْرٍ، عَلَى مَسِيرَةِ نَحْوِ سَاعَةٍ مِنْ مَكَّةَ، دَخَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ هُوَ وَأَبُو بَكْرٍ حِينَ خَرَجَا مُهَاجِرَيْنِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَذَهَبَ الْمُشْرِكُونَ فِي طَلَبِهَا، وَاقْتَفَوْا أَثَرَهُمَا حَتَّى جَاؤَا إِلَى الْغَارِ فَانْقَطَعَ الْأَثَرُ، فَجَعَلُوا يُقَتِّشُونَ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: انظُرُوا إِلَى الْغَارِ، فَقَالُوا: لَيْسَ فِي الْغَارِ أَحَدٌ - وَلَوْ نَظَرُوا أَدْنَى نَظْرَةٍ لَرَأَوْهُمَا - فَاشْتَدَّ الْكَرْبُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، خَوْفًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: إِنَّهُمْ لَوْ نَظَرُوا تَحْتَ أَقْدَامِهِمْ لَرَأَوْنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾^(١) فَأَعْمَى اللَّهُ تَعَالَى أَبْصَارَهُمْ عَنْهُمَا كَمَا أَعْمَى بِصَائِرِهِمْ.

قِيلَ: لَمَّا دَخَلَ الْغَارَ بَعَثَ اللَّهُ هُمَامَتَيْنِ فَبَاصَتَا عَلَى فَمِ الْغَارِ، وَالْعَنْكَبُوتُ نَسَجَتْ عَلَيْهِ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: مَا بِالْكُمِ بِالْغَارِ، إِنَّ الْعَنْكَبُوتَ قَدْ خَيَّمَتْ عَلَيْهِ، وَالْحِمَامُ قَدْ بَاصَ عَلَى فَمِهِ! يَعْنِي أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ دُخُولَهَا الْغَارَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ، وَلَا يُمَكِّنُ نَسْجَ وَلَا بَيْضَ بَعْدَ دُخُولِهِ. وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ صَاحِبُ الْبُرْدَةِ، فَقَالَ:

وَمَا حَوَى الْغَارُ مِنْ خَيْرٍ وَمِنْ كَرَمٍ * وَكُلُّ طَرَفٍ مِنَ الْكُفَّارِ عَنْهُ عَمِي
فَالصَّدْقُ فِي الْغَارِ وَالصَّدِيقُ لَمْ يَرِ مَا^(٢) * وَهُمْ يَقُولُونَ مَا بِالْغَارِ مِنْ أَرَمٍ
ظَنُّوا الْحِمَامَ وَظَنُّوا الْعَنْكَبُوتَ عَلَى * خَيْرِ الْبَرِيَّةِ لَمْ تَنْسُجْ وَلَمْ تَحْمِ

قَوْلُهُ «فَالصَّدْقُ» أَيُّ: صَاحِبُ الصَّدْقِ وَهُوَ النَّبِيُّ ﷺ. وَقَوْلُهُ «لَمْ يَرِ مَا» أَيُّ: لَمْ يَبْرَحَا وَلَمْ يَنْفَكَا عَنْهُ. وَمَعْنَى «أَرَمٍ»: أَحَدٌ.

(١) سورة التوبة: من الآية ٤٠

(٢) «لَمْ يَرِ مَا» بكسر الراء، وأصله «يريمان» حذفت النون للجزم والياء للضرورة، وقوله: «فَالصَّدْقُ» فِيهِ حَذْفُ الْمُضَافِ أَيُّ صَاحِبِ الصَّدْقِ، وَإِنَّمَا حَذَفَهُ لِلْمُبَالَغَةِ.

٥- وهذه عقيدة سَنِيَّةٌ * سَمَّيْتُهَا الْخُرَيْدَةَ الْبَهِيَّةَ

(وهذه عقيدة^(١)) عطفٌ على جملة «الحمد لله»، واسمُ الإشارةِ عائِدٌ على العباراتِ المتعلِّقةِ ذَهَنًا، نَزَلَهَا منزِلَةَ الحَاضِرِ المحسوسِ بالبَصَرِ، فأطلقَ عليها لَفْظَ الإشارةِ الموضوعَ لِكُلِّ حَاضِرٍ محسوسٍ، واختارَ اللفظَ الموضوعَ للقريبِ^(٢) للتنبيهِ على أنها قريبةُ التناولِ سهلةُ الحُصولِ، ولذا أفرَدَ الخبرَ مع أنها في نفسها عقائدٌ كثيرةٌ^(٣).

الكلام
على
المنظومة

(سَنِيَّةٌ) نِسْبَةٌ إِلَى السَّنَا^(٤) - بالقصرِ - وهو النورُ، يعني أَنَّهَا واضِحَةُ الدلالةِ على معانيها.

(سَمَّيْتُهَا الْخُرَيْدَةَ الْبَهِيَّةَ) الجملةُ صِفَةٌ «عقيدة»، و«الخريدة» في الأصل: اللؤلؤةُ التي لم تُتَّقَبْ^(٥).

و«البهية» نعتٌ «الخريدة»، و«البهاء» الضياءُ، واستعارَ لها هذا الاسمَ؛ لِيُطَابِقَ الاسمُ المُسمًى، ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ نَعَوْتِهَا أَيضًا مَا يَقْتَضِي الرَغْبَةَ فِي تَنَاوُلِهَا، فقال:

(١) أي معتقدة، فهي فعيلة بمعنى مفعولة، والعقائد هي القضايا التي يقصد منها الاعتقاد نفسه دون العمل، وهذا لا يعني أن العقائد لا يترتب عليه عمل، بل العمل الصحيح لا يترتب إلا عليها، لكن القصد أن تلك القضايا تسمى عقائد وإن لم يبين عليها عمل، ومن ذلك يفهم أن ترك العمل لا يخرج من الإيذان على مذهب أهل السنة، فيمكن أن يكون الإنسان ذا عقيدة سليمة مع ترك العمل أو مع وجود أعمال باطلة كالفاسق.

(٢) أي اسم الإشارة «هذه» فإنه يشار به للقريب.

(٣) سواء كانت كلية أو جزئية، مثل: كل كمال واجب لله تعالى، وكل رسول يجب أن يكون صادقًا، والجزئية مثل: الوجود واجب لله تعالى، الله تعالى يُرى.

(٤) «السنا» بالقصر: النور والضياء، وبالمد: الشرف والعلو.

(٥) وإنما اختار التي لم تقب لأن الرغبة فيها أكثر من المستعملة، فكَأَنَّهَا عقيدة بكر، فشبَّه الألفاظ الدالة على المعاني المخصوصة من حيث حسناتها بالخريدة، واستعار اسم الخريدة لها استعارة أصلية تصريحية. [حاشية السباعي ص ١٢٦]

٦- لطيفة صغيرة في الحجم * لكنها كبيرة في العلم

هي (لطيفة) مِنْ «اللُّطْفِ»، وهو ضِدُّ الكَثَافَةِ مِنْ «لَطْفٍ» كـ «كَرُمٍ»: دَقٌّ أَوْ رَقٌّ، فاللُّطِيفُ: الصَّغِيرُ الحِجَمَ والرَّقِيقُ القَوَامُ، أَو الشَّفَافُ الَّذِي لَا يَحْجُبُ مَا وَرَاءَهُ كَالزُّجَاجِ، فَإِذَا أُطْلِقَ بِهَذَا الْمَعْنَى عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فَمَعْنَاهُ: الْعَالَمُ بِخَفِيَّاتِ الْأُمُورِ، لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا أَوْهَمَ خِلَافَ الْمُرَادِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى يُرَادُّ مِنْهُ لَا زِمَهُ.

وَأَمَّا «لَطْفٌ» كـ «نَصَرَ»، فَمَعْنَاهُ: أَحْسَنَ وَأَنْعَمَ، وَمَعْنَاهُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى ظَاهِرٌ، أَيِ: الْمُحْسِنِ الْمُنْعِمِ عَلَى عِبَادِهِ.

وبهذا عَلِمْتَ وَجْهَ مَنْ فَسَّرَ اللَّطِيفَ بِالْعَالَمِ بِخَفِيَّاتِ الْأُمُورِ، وَوَجْهَ مَنْ فَسَّرَهُ بِالْبَرِّ الْمُحْسِنِ لِعِبَادِهِ^(١).

وَالْمُرَادُ هُنَا: أَنَّهَا قَلِيلَةٌ الْأَلْفَاظِ، أَوْ سِلْسِلَةُ الْأَلْفَاظِ، أَوْ وَاضِحَتُهَا، وَالْكُلُّ صَحِيحٌ. وَعَلَى الْأَوَّلِ فَقَوْلُهُ: (صَغِيرَةٌ فِي الْحِجَمِ) أَيِ: الْقَدَرِ، وَضَفُّ كَاشِفٌ، أَبْيَأُهَا وَاحِدٌ وَسَبْعُونَ بَيْتًا، وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْوَصْفُ يُوهِمُ أَنَّهَا قَلِيلَةُ الْعِلْمِ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ بِأَنْ رَفَعَ هَذَا التَّوَهُّمَ بِقَوْلِهِ:

(١) المفسرون تارة يفسرون اسمه تعالى «اللطيف» بالذي لا يرى، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وتارة بعالم خفيات الأمور، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، وتارة بالمحسن، كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ﴾ [الشورى: ١٩] اه من تقرير المؤلف على شرحه لـ ٨/ ب [تحقيق أ.د. / فتحي عبد الرازق على شرح الخريدة البهية ص ٣١]

(لِكِنَّهَا كَبِيرَةٌ^(١)) أي: عظيمة (في العلم) أي: المعاني المدلولة لها، وذلك لأننا اشتملنا على بيان ما يجب لله تعالى وما يستحيل وما يجوز، وعلى مثل ذلك في حق رُسُلِهِ عليهم الصلاة والسلام، وعلى البراهين القطعية التي يخرج بها المكلف من رتبة التقليد^(٢) إلى نور التحقيق^(٣)، حتى لا يكون في إيمانه خلاف - وسيأتي بيان الخلاف في إيمان المقلد إن شاء الله تعالى - وعلى الرد على أهل الضلال تصريحاً تارة وتلويحاً أخرى^(٤)، وعلى السمعيات^(٥)، وعلى شيء من التصوف الذي هو حياة النفوس، كما سترى ذلك كله إن شاء الله تعالى مُفَصَّلًا.

ولذا قال مُسْتَأْنَفًا في جواب سؤال مُقَدَّرٍ نشأ مما قبله، تقديره: هل تكفي هذه العقيدة المكلف في دينه، كما يدل عليه هذا الوصف الذي قدمته؟ أو هذا من باب المبالغة؟^(٦)

- (١) كان مقتضى الظاهر أن يقول «عزيزة» أو «كثيرة»، وذلك لأن الكبر يرجع للكمية أي العدد، وهو لا يكون إلا فيما له أجزاء، والعلم معنى من المعاني، والجواب أنه إنما عبر بذلك لتحصل المقابلة مع قوله: «صغيرة» ففي كلامه الجناس المطابق. [حاشية السباعي ص ١٢٩]
- (٢) أي ظلمة التقليد وقيوده المانعة من الاهتداء.
- (٣) التحقيق هو إثبات العقائد بأدلتها.
- (٤) العبارة إذا دلت على المعنى المراد منها يقال له: تصريح، وإن أشارت له يقال له: تلويح، فإن كانت الإشارة خفية كان تلميحاً. [حاشية السباعي ص ١٣٢]
- (٥) السمعيات ما دليله سمعي كالبعث والحشر والنشر والجنة والنار.
- (٦) المبالغة هي إعطاء الشيء أكثر مما يستحق، وتنحصر في ثلاثة: التبليغ والإغراق والغلو، وذلك أن المدعى إن كان ممكناً عقلاً وعادة فتبليغ، وإن كان ممكناً عقلاً لا عادة فإغراق مثل: وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِينَا * وَنُتَبِّعُهُ الْكَرَامَةَ حَيْثُ مَا لَا فَعَذَا مُمْكِنٌ عَقْلًا لَا عَادَةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُمْكِنًا عَقْلًا وَلَا عَادَةً فَعَلُوا مِثْلَ: وَأَخَفَّتْ أَهْلَ الشُّرْكِ حَتَّى إِنَّهُ * لَتَخَافُكَ النَّطْفُ الْتِي لَمْ تُخْلَقْ وذلك لأن خوف النطف غير المخلوقة ممتنع عقلاً وعادة، والمقبول من الغلو ما أدخل عليه لفظ يقربه من الصحة نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥]، فإذا عرفت هذا فالمبالغة منها ما هو مقبول ومنها ما هو مردود. [حاشية السباعي ص ١٣٤]

٧- تَكْفِيكَ عِلْمًا إِنْ تُرَدُّ أَنْ تَكْتَفِي * لِأَنَّهَا بَزُبْدَةِ الْفَنِّ تَفِي

(تَكْفِيكَ عِلْمًا) تمييزٌ مُحوَّلٌ عن الفاعل، أي: يكفيكَ العِلْمُ المُستَفَادُ منها في دينِكَ (إِنْ تُرَدُّ أَنْ تَكْتَفِي) أي: بها عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْمُطَوَّلَاتِ.

وذلك (لأنها بَزُبْدَةِ) أي: بِخُلَاصَةٍ وَمُحَصَّلٍ (الْفَنِّ) الْمُؤَلَّفَةِ هي فيه، وهو فنُّ عقائدِ الإِيَانِ، وَيُسَمَّى عِلْمُ التَّوْحِيدِ^(١)، وَعِلْمُ أَصُولِ الدِّينِ، وَعِلْمُ الْعُقَائِدِ.

وهو عِلْمٌ يُقْتَدَرُ به على إثباتِ الْعُقَائِدِ الدِّينِيَّةِ الْمُكْتَسَبَةِ مِنْ أَدْلَتِهَا الْيَقِينِيَّةِ.

وَمَوْضُوعُهُ: ذَاتُ الْإِلَهِ تَعَالَى^(٢)، وَقِيلَ: الْمُمْكِنَاتُ^(٣)، وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ.

وْغَايَتُهُ: مَعْرِفَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَالْفَوْزُ بِالسَّعَادَةِ الْأَبَدِيَّةِ^(٤).

(تَفِي) أي: تُوفِّي بِهِ لِمَا تَقَدَّمَ.

(١) الْعُقَائِدُ تشمل الإلهيات والنبوات والسمعيات، فلماذا سمي بعلم التوحيد؟ أو فلماذا اقتصر

على التوحيد؟ والجواب أنه الجزء الأهم أو أنه شرط صحة العبادات، ويبين شرفه خمس جهات:

١- شرف ما ينبنى عليه وهو العلم بأحكام الألوهية،

٢- شدة الحاجة إليه لكونه رئيس العلوم الدينية،

٣- جهة شرف معلوماته التي هي مباحث الذات والصفات والأفعال،

٤- جهة شرف الغاية فإن غايته أشرف الغايات،

٥- شرف أدلته فإنها أوثق الأدلة لأنها قطعية، أو يقال: إن المراد بالتوحيد الإيَان فيشمل الثلاثة.

اهـ بتصرف [حاشية السباعي ص ١٣٦]

(٢) أي من حيث ما يجب لها وما يجوز وما يستحيل.

(٣) من حيث دلالتها على وجوب وجود موجد لها وصفاته وأفعاله.

(٤) لأنها هي المقصودة بالذات والأصالة، وغيرها لا يبلغها في العظم.

٨- والله أَرْجُو فِي قَبُولِ الْعَمَلِ * وَالنَّفْعَ مِنْهَا ثُمَّ غَفَرَ الزَّلَلَ

(والله أَرْجُو) قَدَّمَ الاسمَ الأعظمَ لإفادة الاختصاصِ، إذ تقديمُ المعمولِ يُفيدُ ذلك، أي: لا أَرْجُو إِلَّا اللهَ تعالى.

والرجاءُ: تعلقُ القلبِ بِحُصولِ مرغوبٍ فيه في المستقبلِ معَ الأخذِ في الأسبابِ، وهو ممدوحٌ شرعاً، فإن لم يأخذ في الأسبابِ فطمعٌ، وهو مذمومٌ شرعاً.

(في قبولِ الْعَمَلِ) ^(١) الذي منه تأليفُ هذه العقيدة، وقبولُ الشيءِ: الرضا به وعدمُ رده.

(و) أَرْجُوهُ تعالى (النَّفْعَ) هو ضِدُّ الضَّرِّ ^(٢)، (منها) أي: مِنْ هذه العقيدة، أي: بها، أي: أَرْجُوهُ تعالى أَنْ يَنْفَعَ بها كُلَّ مَنْ قَرَأَهَا أو طَالَعَهَا وَحَصَّلَهَا أو كَتَبَهَا.

ويصحُّ أَنْ تكونَ «مِنْ» ابتدائيةً، هي ومجرورها حالٌ مِنَ النفعِ، أي: حالُ كونِ النفعِ حاصلاً وناشئاً منها.

(ثُمَّ) أي: وَأَرْجُوهُ (غَفَرَ) أي: سَتَرَ (الزَّلَلَ) جمعُ «زَلَّةٍ»، بالفتحِ مضدَرِ «زَلٌّ» بفتحِ الزَّاي أيضاً «يَزِلُّ» بكسرها، يعني المعاصي.

(١) القبول هو الإثابة على العمل الصحيح وعدم رده، والرضا يستلزم عدم الرد.

(٢) الضَّرُّ بالفتح هو المصدر، وبالضم الاسم وهو أثر الفعل، والأول نفس الفعل، يقال: ضَرَّه ضَرًّا فقام به ضَرٌّ.

وَسَتَرُهَا صَادِقٌ بِمَحْوِهَا مِنَ الصُّحُفِ^(١) وَبَعْدَمَ الْمَوَازِنِ بِهَا، وَإِنْ كَانَتْ مَوْجُودَةً فِيهَا، وَوَرَدَ فِي السُّنَنِ مَا يَدُلُّ لِكُلِّ، وَالْمَرْجُوُّ مِنْ سَعَةِ كَرَمِهِ تَعَالَى الْأَوَّلُ^(٢).

(١) أي إزالتها بالكلية.

(٢) ولما جمع بين رجاء قبولها والنفع منها، كان ذلك إشارة إلى أن العمل لله مع إرادة الثواب جائز، وإن كان غيره أكمل منه، لأن درجات الإخلاص ثلاث: عليا ووسطى ودنيا، - فالعلياء أن يعمل لله وحده امتثالاً للأمر وقياماً بحق العبودية وإن أعلمه الله أنه معاقب، - والوسطى أن يعمل لثواب الآخرة، - والمرتبة الدنيا أن يعمل للإكرام في الدنيا والسلامة من آفاتهما، وما عدا هذه الثلاث فهو من الرياء.

أقسام الحكم العقلي

٩- أقسامُ حُكْمِ الْعَقْلِ لَا مَحَالَةَ * هِيَ الْوُجُوبُ ثُمَّ الْإِسْتِحَالَةُ

١٠- ثُمَّ الْجَوَازُ ثَالِثُ الْأَقْسَامِ * فَافْهَمْ مُنِحَتْ لَذَّةَ الْأَفْهَامِ

ولما كانت مباحثُ هذا الفنِّ تتَوَقَّفُ على معرفةِ أقسامِ الحُكْمِ العقليِّ الثلاثةِ - أعني: الوجوبَ والاستِحَالَةَ والجَوَازَ - بدأ ببيانها^(١)، فقال:

(أقسامُ حُكْمِ الْعَقْلِ^(٢)) مُبْتَدَأُ خَبْرِهِ مَحْذُوفٌ، أَي: ثَلَاثَةٌ، يُدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الْآتِي «ثَالِثُ الْأَقْسَامِ». وَجُمْلَةُ «هِيَ الْوُجُوبُ... الخ» اسْتِثْنَائِيَّةٌ لِبَيَانِ الْأَقْسَامِ، وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْخَبْرُ.

و«الْأَقْسَامُ» جَمْعٌ «قِسْمٍ» بِكَسْرِ فَسْكَوْنٍ، وَهُوَ مَا اُنْدَرَجَ مَعَ غَيْرِهِ تَحْتَ كُلِّ أَوْ كُلِّيٍّ، وَ«الْكُلُّ» مَا تَرَكَّبَ مِنْ جَوْهَرَيْنِ فَأَكْثَرُ، وَ«الْكُلِّيُّ» مَا صَدَقَ عَلَى كَثِيرٍ^(٣).

(١) واعلم أن تقسيم الحكم العقلي إلى هذه الأقسام الثلاثة لا يقال له مقدمة علم، لأنه لا يحتاج له إلا في هذا العلم بخصوصه، ولا يقال له مقدمة علم إلا ما يحتاج له في كل علم، وهو الحد والموضوع والغاية. [حاشية السباعي، ص ٤١، عامرية]

وإنما تسمى مقدمة كتاب، وهي ما قدمت أمام المقصود بالذات لارتباط له بها وانتفاع بها فيه، لأن أقسام الحكم العقلي مخصوصة بالكتب المؤلفة في هذا الفن. [حاشية الصاوي، ص ١٩، حلبي]

(٢) نسبته للعقل من نسبة الشيء لآلته؛ أي فالحكم آله العقل. [حاشية الصاوي، ص ١٩]

(٣) الكلبي ما صدق على كثير، ولا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه كـ «إنسان»، ويقابله الجزئي وهو ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه كـ «زيد» و«سعيد».

وَيُسَمَّى الْمُنْدَرِجُ تَحْتَ الْكُلِّ «جُزْءًا» أَوْ «بَعْضًا»، وَالْمُنْدَرِجُ تَحْتَ الْكُلِّيِّ «جُزْئِيًّا»، وَيُسَمَّى مَوْرُدُ الْقِسْمَةِ -وهو الْكُلُّ أَوْ الْكُلِّيُّ^(١)- «مَقْسَمًا» بَفَتْحِ فُكُونٍ فَكَسْرٍ^(٢)، وَ«التَّقْسِيمُ»: التَّمْيِيزُ وَالتَّفْصِيلُ، أَيُّ: جَعَلَ الشَّيْءَ أَقْسَامًا. وَعَلَامَةُ تَقْسِيمِ الْكُلِّ إِلَى أَجْزَائِهِ: صِحَّةُ انْحِلَالِهِ إِلَى الْأَجْزَاءِ الَّتِي تَرَكَّبَ مِنْهَا، وَعَدَمُ صِحَّةِ حُلِّ الْمَقْسَمِ عَلَى الْأَقْسَامِ. وَعَلَامَةُ تَقْسِيمِ الْكُلِّيِّ إِلَى جُزْئِيَّاتِهِ: صِحَّةُ حُلِّ الْمَقْسَمِ عَلَى كُلِّ مِّنِ الْأَقْسَامِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ» وَ«عَمْرُو إِنْسَانٌ»^(٣).

و«الْحُكْمُ»: إمَّا شَرْعِيٌّ، وَهُوَ: خُطَابُ اللَّهِ تَعَالَى الْمُتَعَلِّقُ^(٤) بِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ^(٥)، بِالطَّلَبِ^(٦) أَوْ الْإِبَاحَةِ ..

الحكم
الشرعي
والعادي
والعقلي

(١) يَسْمَى الْمُنْدَرِجُ تَحْتَ الْكُلِّيِّ أَوْ الْكُلِّ أَقْسَامًا، وَكُلُّ قِسْمٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْآخَرِ قِسْمًا، فَتَقْسِيمُ الشَّيْءِ مَا كَانَ مُقَابِلًا لَهُ، مُنْدَرِجًا مَعَهُ تَحْتَ شَيْءٍ آخَرَ. [شرح الأمدي على الرسالة الولدية ص ٣٧]
(٢) الْكُلِّيُّ وَالْكُلُّ يَسْمَى مَقْسَمًا لِكُونِهِ مَحَلَّ الْقِسْمَةِ، وَيَسْمَى مَوْرُدًا لَوُرُودِ الْقِسْمَةِ عَلَيْهِ.
(٣) الْفَرْقُ بَيْنَ تَقْسِيمِ الْكُلِّيِّ إِلَى جُزْئِيَّاتِهِ وَالْكُلِّ إِلَى أَجْزَائِهِ: أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنَ الْأَقْسَامِ حَرْفُ الْإِنْفِصَالِ «إِمَّا» وَلَا يَجُوزُ فِي الثَّانِي، فَتَقُولُ الْخِيَوَانُ إِمَّا نَاطِقٌ أَوْ صَاهِلٌ، وَلَا تَقُولُ الشَّجَرَةُ إِمَّا سَاقٌ أَوْ أَوْرَاقٌ، بَلْ تَقُولُ سَاقٌ وَأَوْرَاقٌ، وَيَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ أَنْ تُخْبَرَ بِالْمَقْسَمِ عَنْ كُلِّ قِسْمٍ بِمُفْرَدِهِ، فَتَقُولُ الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الثَّانِي، فَلَا تَقُولُ الشَّجَرَةُ سَاقٌ إِلَّا أَنْ تُجْمَعَ الْأَجْزَاءُ كُلُّهَا، وَتُرْتَبِطَ بِوَاوِ الْعُطْفِ، ثُمَّ تُخْبَرَ بِالْمَقْسَمِ عَنْهَا كُلُّهَا. [شرح الأمدي على الولدية ٥٦-٥٧]
(٤) أَيُّ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَتَعَلَّقَ لِأَنَّ خُطَابَ اللَّهِ هُوَ كَلَامُهُ الْقَدِيمُ، وَالتَّعَلُّقُ حَادِثٌ بِحُدُوثِ الْمُكَلَّفِينَ، أَوْ أَنْ مَعْنَاهُ الْمُتَعَلِّقُ تَعَلُّقًا صَلَوحِيًّا لَا تَنْجِيزِيًّا.

(٥) أَيُّ مَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ فِعْلًا أَوْ قَوْلًا أَوْ نِيَّةً، وَسَوَاءٌ كَانَ مَكْتَسَبًا لِمُذَاتِهِ كَالصَّلَاةِ مَثَلًا، أَوْ بِأَسْبَابِهِ كَالْإِيْمَانِ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ، فَإِنَّهُ مَكْتَسَبٌ لِمُذَاتِهِ بِأَسْبَابِهِ وَهُوَ النَّظَرُ وَالِاسْتِدْلَالُ وَالنُّطْقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، أَمَّا ذَاتُ الْإِيْمَانِ فَمِنْ مَقُولَاتِ الْكِيفِ، لِأَنَّهُ اعْتِقَادٌ، وَالِاعْتِقَادُ كَيْفِيَّةٌ نَفْسَانِيَّةٌ. [حاشية السباعي ١٥٨]

(٦) الطَّلَبُ يَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعَةٍ، لِأَنَّهُ إِمَّا طَلَبُ فِعْلٍ أَوْ تَرْكٍ، وَفِي كُلِّ إِمَّا جَازِمٌ أَوْ لَا، فَالطَّلَبُ الْجَازِمُ يَسْمَى الْإِجْبَابَ، وَالتَّرْكَ الْجَازِمُ يَسْمَى التَّحْرِيمَ، وَالطَّلَبُ غَيْرُ الْجَازِمِ يَسْمَى بِالْمُنْدُوبِ، وَالتَّرْكَ غَيْرُ الْجَازِمِ يَسْمَى بِالْكَرَاهَةِ، وَأَمَّا الْقِسْمُ الْخَامِسُ فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ «أَوْ الْإِبَاحَةُ» وَهُوَ التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، وَالْخُطَابُ الْمُتَعَلِّقُ بِهَذِهِ الْخَمْسَةِ يَسْمَى خُطَابَ تَكْلِيفٍ.

.. أو الوَضْعُ لهما^(١). وإِما غَيْرُهُ، وهو: إثباتُ أمرٍ لِأمرٍ أو نفيه عنه، والحاكمُ به إِمَّا العقلُ وإِما العادة^(٢):

أ- فَإِنْ كَانَ العادةَ فعاديًّا، والحُكْمُ العاديُّ: إثباتُ أمرٍ لِأمرٍ أو نفيه عنه بواسطة التَكَرُّرِ بَيْنَهُمَا^(٣) عَلَى الْحِسِّ^(٤)، كإثباتِ أَنَّ النَّارَ مُحْرِقَةٌ، وَأَنَّ الطَّعَامَ يُشْبِعُ، وليس المرادُ مِنْ هَذَا أَنَّ النَّارَ مَثَلًا هِيَ الْمُؤَثِّرَةُ؛ إِذِ التَّأثيرُ لَا دَلالةَ لِلعادةِ عَلَيْهِ أَصْلًا، وَإِنَّمَا غَايَةُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ العادةُ الرِّبْطُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ^(٥)، أَمَّا تَعْيِينُ فاعِلٍ ذَلِكَ فَلَيْسَ لِلعادةِ فِيهِ مَدخلٌ،

(١) معطوف على «الطلب» أو على «الإباحة» لما بينهما من المناسبة في أن كلا منهما ليس بطلب، والوضع هو عبارة عن نصب الشارع أمانة على حكم من تلك الأحكام الخمسة، والأمانة هي السبب أو الشرط أو المانع، والبعض زاد، أو صحيحًا أو فاسدًا، فجعل الصحة والفساد من خطاب الوضع، والإباحة كذلك لها شرط وسبب ومانع.. إلخ، والسبب ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته، كدخول الوقت لوجوب الصلاة، والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته، كالطهارة للصلاة وكالإسلام بالنسبة لجميع العبادات، والمانع ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته كالحيض بالنسبة للصلاة فإنه يلزم من وجوده عدم الصلاة. [مقدمات السنوسي]

(٢) إسناد الحكم إلى العقل من إسناد الشيء إلى سببه القريب، لأن الحاكم في الحقيقة النفس الناطقة بواسطة العقل، وإسناده إلى العادة مجاز أيضًا من إسناد الشيء إلى سببه البعيد، لأن الحاكم في الحقيقة إنما هو النفس الناطقة بواسطة العقل، بواسطة التكرار وهو العادة. [تقارير المؤلف على شرحه، تحقيق أ.د./ فتحي عبد الرازق ص ٤١].

وقد زاد الإمام السنوسي قيدتين على تعريف الحكم العادي، هما صحة التخلف، وعدم تأثير أحدهما في الآخر، وذلك لدفع جهالة من توهم أنه لا معنى للربط في الحكم العادي إلا ربط الزوم الذي لا يمكن معه انفكاك، مما يؤدي إلى إنكار البعث أو إحياء الميت في القبر لأنه على خلاف العادة، والقيد الثاني للإشارة إلى انفراده تعالى بخلق جميع الأفعال.

(٣) أقل ما يحصل به التكرار وقوع الشيء مرتين، فلو حكم حاكم أن هذه النار محرقة لمشاهدة ذلك فيها مرة واحدة ولم يتكرر عليه ذلك، كان إثبات الإحراق للنار ليس حكمًا عاديًا، بل هو داخل في الحكم العقلي، لأنه من جازئات الأحكام. [حاشية الدسوقي، ص ٣٨]

(٤) والمراد بالحس ما يشمل الظاهري والباطني، فربط الإحراق بالنار يتكرر على الحس الظاهري، وربط الجوع بعدم الأكل يتكرر على الحس الباطني. [حاشية الصاوي، ص ٢١]

(٥) المراد به هنا إدراك ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه، الأمر الأول هو المحمول، والثاني هو الموضوع؛ فالصور أربع: ١- ربط وجود بوجود، كربط وجود الشبع بوجود الأكل، =

ولا منها يُتَلَقَّى عِلْمُ ذَلِكَ، كما قاله الإمام السُّنُوسِيُّ -رحمه الله تعالى- وسيأتي في عَقْدِ
الوحدانية^(١) ما يَتَعَلَّقُ بِاعْتِقَادِ ذَلِكَ.^(٢)

ب- وإن كان العقل فعقليً، وهو: إثباتُ أمرٍ لأمرٍ أو نفيه عنه مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ على
تَكَرُّرٍ ولا اسْتِنَادٍ إلى شَرْعٍ. وخرَجَ بهذا القَيْدِ الْأَخِيرَ حُكْمُ الْفَقِيهِ الْمُسْتَنَدِّ إِلَى الشَّرْعِ،
كإثباتِ الْوُجُوبِ لِلصَّلَاةِ، الْمُسْتَنَدِّ إِلَى خِطَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فخرَجَ بِقَوْلِهِ «حُكْمُ الْعَقْلِ»
الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ وَالْعَادِيُّ.

والعقل: سِرُّ رُوحَانِيٍّ تُدْرِكُ بِهِ النَّفْسُ الْعُلُومَ الْضَّرُورِيَّةَ وَالنَّظَرِيَّةَ، وَمَحَلُّهُ الْقَلْبُ،
وَنُورُهُ فِي الدِّمَاغِ، وَابْتِدَاؤُهُ مِنْ حِينَ نَفْخِ الرُّوحِ فِي الْجَنِينِ، وَأَوَّلُ كِمَالِهِ الْبُلُوغُ، وَلِذَا
كَانَ التَّكْلِيفُ بِالْبُلُوغِ. هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَهُوَ
مُرَادُ مَنْ قَالَ: «هُوَ لَطِيفَةٌ رَبَّانِيَّةٌ تُدْرِكُ بِهِ النَّفْسُ ... إلخ». وَقِيلَ: هُوَ قُوَّةٌ لِلنَّفْسِ
مُعَدَّةٌ^(٣) لِكِتْسَابِ الْأَرَاءِ، أَيْ: الْإِعْتِقَادَاتِ. وَقِيلَ: هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْعُلُومِ.

قال القاضي^(٤): هُوَ بَعْضُ الْعُلُومِ الْضَّرُورِيَّةِ، وَهُوَ الْعِلْمُ بِوُجُوبِ الْوَاجِبَاتِ،
وَاسْتِحَالَةِ الْمُسْتَحِيلَاتِ، وَجَوَازِ الْجَائِزَاتِ، وَمَجَارِي الْعَادَاتِ^(٥)، كَالْعِلْمِ بِوُجُوبِ

= ٢- ربط عدم بعدم، كربط عدم الشيع بعدم الأكل، ٣- ربط وجود بعدم كربط وجود الجوع
بعدم الأكل، ٤- ربط عدم بعدم، كربط عدم الجوع بالأكل. [حاشية الصاوي، ص ٢١]
(١) انظر البيتين ٢٥-٢٦ وشرحهما.

(٢) الحكم العادي ١- فعلى، مثل «الفطير من الخبز ليس بسريع الانهضام»، ٢- عادي قولي، مثل
رفع الفاعل ونصب المفعول وما أشبه ذلك من الأحكام النحوية واللغوية، ٣- عادي ضروري،
مثل: «النار محرقة» و«الثوب ساتر»، ٤- عادي نظري مثل: «السكنجيبيل مسكن للصفرء»، فأكثر
أحكام أهل الطب عادية. [حاشية السباعي، ص ٤٨-٤٩]
(٣) أي: مُهَيَّأَةٌ.

(٤) أي: أبو بكر الباقلاني. [حاشية السباعي، ص ٥٢]

(٥) مجاري العادات كالعلم بالأمور التي جرت بها العادة بين الناس من أن النار محرقة=

افتقار الأثر إلى المؤثر، والعلم باستحالة اجتماع الصّدين وارتفاع التقيضين، وهذا تفسير لقول من قال ^(١) «هو العلم ببعض الضروريات»، وعلى هذين القولين فهو من قبيل العرض ^(٢).

قوله (لا محالة): أي: لا تحول ولا انفكاك عن كونها ثلاثة، يعني: أنها ثلاثة لا أقل ولا أكثر، هذا على الإغراب الأول، وأما على الثاني فالمعنى: أنها هي هذه بعينها لا غيرها.

(هي الوجوب) أي: وما عطف عليه، وهو: عدم قبول الانتفاء، (ثم الإستحالة) -بالدرج ^(٣) للوزن- وهي: عدم قبول الثبوت.

(ثم الجواز) وهو (ثالث الأقسام) وهي: قبول الثبوت والانتفاء، وستتضح معانيها زيادةً يوضح في تعريف الواجب والمستحيل والجائز.

=والأكل مشبع. [صاوي، ص ٢٢]

(١) هو إمام الحرمين الجويني. [حاشية السباعي، ص ٥٢]

(٢) العقل اختلف فيه على طريقتين: إحداهما الوقف عن الخوض في بيان حقيقته إذ هو من المغيبات وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقَفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، والطريقة الثانية الخوض فيه وأهل هذه الطريقة اختلفوا كما هو مبين، والمختار عندهم أنه غريزة يتهاى بها لدرك العلوم وإلى ذلك انتهى إمام الحرمين، واختاره الشيخ زكريا الأنصاري. [حاشية الأمير ص ١٤١]

والعقل أنواع خمسة: ١- غريزي، وهو في كل آدمي؛ مؤمن وكافر. ٢- كسبي، وهو ما يكتسبه المرء من معايشة العقلاء، ويحصل للكافر أيضاً. ٣- عطائي، وهو عقل المؤمن الذي اهتدى به إلى الإيمان. ٤- عقل الزهاد. ٥- شرفي، وهو عقل نبينا ﷺ لأنه أشرف العقول.

وله تقسيم آخر على أربعة أقسام: ١- عقل هيولي وهو عقل الصبيان، نسبة إلى الهيولي أي الطينة التي خلق منها آدم عليه الصلاة والسلام، بجامع أن كلا منهما لا يعقل. ٢- غريزي وهو الانطباع على الشيء والانعكاف عليه، وهذا أول الأنواع. ٣- ملكي وهو الذي عنده ملكة بالعلم مثلاً، لكنه لا يقدر على التعبير عنه بها يفصح عن مراده. ٤- فعال وهو أعلاها، وهو من له ملكة يقدر بها على التعبير بها في مراده. [حاشية السباعي، ص ٥٠-٥١]

(٣) أي بإثبات همزة الوصل في الدرج للضرورة الشعرية.

وكلمة «ثم» هنا -وفي سائر ما يأتي- لمجرد الترتيب في الذكر، والتدرج في مدارج الارتقاء بذكر ما هو الأولى فالأولى، دون اعتبار تراخ بين المتعاطفين، ولا بعدية في الزمن.

فإن قلت: تقسيم الحكم العقلي إلى الوجوب والاستحالة والجواز لا يصح أن يكون من تقسيم الكل إلى أجزائه؛ إذ لا ينحل الحكم العقلي إليها، ولا من تقسيم الكلي إلى جزئياته؛ لأنه لا يصح حمله على كل منها، إذ لا شيء منها بحكم عقلي؛ لما مر من تفسير الحكم بإثبات أمر لأمر أو نفيه عنه. والحاصل أنا لا نسلّم أنها أقسام للحكم؛ لأن الحكم: إما إدراك «وقوع» النسبة أو «لا وقوعها» فيكون كيفية وصفة للنفس كما هو التحقيق، وإما إيقاع أو انتزاع فيكون فعلاً من أفعال النفس. وأياً ما كان فهو بسيط، فلا يكون مركباً حتى يكون من الأول^(١)، وليست هذه جزئياته حتى يكون من الثاني^(٢).

قلت: إن في عبارتهم هذه مسامحة، والمراد أن كل ما حكم به العقل من إثبات أو نفي لا يخرج عن اتصافه بواحد من هذه الثلاثة، فلما كان لا يخرج عن اتصافه بها جعلوها أقساماً له تجوزاً^(٣).

(فافهم) أي: اعرف هذه الأقسام الثلاثة حق معرفتها؛ لأن على معرفتها مدار الإتيان بالله تعالى وبرُسُلِهِ عليهم الصلاة والسلام.^(٤)

(١) أي من تقسيم الكل إلى أجزائه.

(٢) أي من تقسيم الكلي إلى جزئياته.

(٣) أو يحمل الكلام على تقدير مضاف محذوف، فيكون معناه: «وأقسام متعلقة»، أو «إثبات الوجوب وإثبات الاستحالة وإثبات الجواز»، فإنه لا يصدق على الأقسام المذكورة اسم المقسم، وإنما يصدق عليها أنه محكوم بها. [شرح المقدمات ٢ / ٣٥]

(٤) بل قال إمام الحرمين وجماعة: إن معرفة هذه الأقسام الثلاثة هي نفس الحكم العقلي، فمن =

(مُنِحَتْ) أي: أُعْطِيَتْ، أي: أعطاك الله تعالى (لذّة) أي: حلاوة (الأنفهام) بفتح الهَمْزةِ جُمعَ «فهم»، وهو: الإدراك، أي: العِلْمُ والمعرفةُ، فَإِنَّ مَنْ أُعْطِيَ لَذَّةَ الْعُلُومِ والمعارِفِ فَقَدْ أُعْطِيَ خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

١١ - وواجبٌ شرعاً على المُكَلَّفِ * معرفةُ اللهِ العَلِيِّ، فأعْرِفِ

(وواجبٌ شرعاً) أي: وُجُوبَ شرع، فُحِذِفَ المضافُ وأُقيِمَ المضافُ إليه مقامه^(١) فانْتَصَبَ انتصابه، فهو منصوبٌ على أنه مفعولٌ مُطْلَقٌ، أي: وُجُوبًا مُسْتَفَادًا مِنَ الشَّرْعِ، أي الشارِع، يعني: أنه يَجِبُ وُجُوبًا شرعيًا، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ القائلين: إِنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ تعالى واجبةٌ بالعقل^(٢).

(على المُكَلَّفِ) مِنَ الثَّقَلَيْنِ^(٣): الْإِنْسِ وَالْجِنِّ.

والتَّكْلِيفُ: إلْزَامُ ما فيه كُفْلَةٌ، وقِيلَ: طَلَبُ ما فيه كُفْلَةٌ، فلا تَكْلِيفَ بالمندوبِ والمكروهِ على الأوَّلِ الصحيح، بخلافِ الثاني، ولا تَكْلِيفَ بالمباحِ اتِّفَاقًا. والمُكَلَّفُ: البالغُ العاقلُ الذي بلغته الدَّعوةُ^(٤).

= لم يعرفها فليس يعاقل. [حاشية السباعي، ص ٥٤]

(١) مقامه بضم الميم، لأنه من «أقام» الرباعي، وأما إن كان من مصدر الثلاثي فيقال بفتح الميم. يقال: قام زيد مقام عمرو. [حاشية الصاوي، ص ٢٣]

(٢) لا تكليف بالأحكام الشرعية إلا بعد الشرع أي البعثة، فلا حكم قبل الشرع لا أصلياً ولا فرعياً، خلافاً للمعتزلة القائلين بأن معرفته تعالى وجبت بالعقل.

(٣) قوله «من الثقلين»، أخرج الملائكة لأن معرفتهم بأحكام الألوهية ضرورية في حقهم فلا يكلفون بها، وسمي المكلفون بالثقلين لأنهم ثقلوا بالتكليف. [حاشية السباعي ص ١٨٩]

(٤) هذا تعريف للمكلف من الإنس، وأما الجن فهم مكلفون من حين الخلقة. [صاوي، ص ٢٣]

(معرفة الله العلي) بالمنزلة^(١)، والمعرفة والعلم بمعنى واحد على الصحيح^(٢)، وهو الإدراك الجازم المطابق للواقع، لموجب، فشمل الضروري والنظري^(٣).

وخرج بقيد «الجازم» الظن، وبـ «المطابق» الاعتقاد الفاسد كاعتقاد الفيلسفي قدّم العالم، وبقوله: «لوجب» بكسر الجيم - أي: مقتضى من دليل أو حس أو وجدان^(٤) - الاعتقاد الصحيح، كاعتقاد سنية صلاة العيدين^(٥).

والذي يكفي في المعرفة الدليل الجملي^(٦) اتفاقاً، وهو «المعجوز عن تفصيله وحلّ الشبهة عنه»، كأن يعرف وجوده تعالى بكونه خالقاً للعالم. وأما التفصيل وهو المقدور فيه على ما ذكر فلا يجب عينياً، بل وجوباً كفاً لصون الدين بدفع الخصوم.

وأما التقليد، وهو الأخذ بقول الغير من غير حجة، أي: الاعتقاد الجازم المتمسك فيه بمجرد قول الغير، فقد اختلف فيه^(٧):

(١) أي علوه تعالى علو منزلة ومكانة، لأنه تعالى منزّه عن المكان وما يستلزم الجسمية والحدوث، والمراد أنه تعالى منزّه عن النقائص، متصف بالكمالات.

(٢) خلافاً لمن قال: إن المعرفة تستدعي سبق جهل فلا تطلق على الله تعالى.

(٣) العلم الضروري هو ما كان بالوجدانيات والحواس، والنظري هو ما كان عن دليل. [حاشية الصاوي، ص ٢٣]

(٤) حس: أي ظاهري، والوجدان هو الحس الباطني.

(٥) أي لأنه ليس مطابقاً، لأن بعض المذاهب كالحنفية والحنابلة يرون أنها فرض كفاية، وذهب مالك وأكثر الشافعية إلى أنها سنة مؤكدة في حق من يؤمر بالجمعة. [المغني لابن قدامة ٣/ ٣٦٧، وحاشية الدسوقي ١/ ٣٩٦، وبدائع الصنائع ١/ ٤١٠]

(٦) «الجملي» بضم الجيم وفتح الميم وسكونها. [السباعي ١٩٤]

(٧) على ستة أقوال ذكر الشارح منها خمسة وترك سادساً، وهو عصيانه بترك النظر إن كان فيه أهليته وإلا فلا يعصي، وهو المعتمد. [حاشية الصاوي، ص ٢٤]

وأما الخمسة التي ذكرها الشارح فهي: ١ - صحة إيمان المقلد مع وجوب النظر، ٢ - صحة إيمان المقلد والنظر شرط كمال، ٣ - صحة إيمان المقلد مع حرمة النظر، ٤ - كفر المقلد، ٥ - صحة إيمان المقلد إن قلد القرآن والسنة القطعية.

فقيل: إنه يكفي في عقائد الإيَّان وهو الصحيح، فإيَّانُ المُقلِّدِ صحيحٌ.^(١)

وعليه، فهل يجبُ النظرُ؟ فيكونُ معَ صحَّةِ إيَّانه عاصياً بتركِ النظرِ الموصِّلِ للمعرفة - وهو الصحيحُ كما يُفهمُ من قولنا «معرفةُ الله» - أو لا، بل هو شرطُ كمالٍ؟ وقيل: لا يكفي، فالمُقلِّدُ كافرٌ. وقيل: يكفي إن قلَّد القرآنَ والسُّنةَ القطعيةَ، وفيهِ نظرٌ^(٢). وذَهَبَ بعضُهم إلى تحريمِ النظرِ، لأنه مظنةُ الوقوعِ في الشُّبهِ والضلالِ، وليسَ بشيءٍ^(٣).

واعلمَ أنَّ المعرفةَ هي أوَّلُ واجبٍ^(٤) على المُكلَّفِ، إذ جميعُ الواجباتِ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَيْهَا. وقوله (فاعرف) أي: اعرف أنها واجبةٌ بالشرع لا بالعقل، خلافاً للمُعْتَرِلةِ^(٥).^(٦)

- (١) خلافاً لأبي هشام الجبائي القائل بأنه كافر، وكل هذا بالنظر لما عند الله في الآخرة، وأما في الدنيا فمن نطق بالشهادتين فهو مسلم اتفاقاً، تجري عليه أحكام المسلمين. [حاشية الصاوي، ص ٢٤]
- (٢) يكفي في الخروج من التقليد الدليل الجملي، فيه يخرج المكلف من عهدة التقليد المختلف في صحة إيَّان صاحبه، وقال الصاوي في شرح الجوهرية: الحق الذي عليه المعول أن المقلد مؤمن عاص بترك النظر إن كان منه أهلية. [شرح الصاوي على الجوهرية ص ١٠٧]
- (٣) وهذا القول ليس بشيء لأنه يلزم عليه تكذيب القرآن والسنة لاقتضائهما وجوب النظر، ويلزم عليه أن علماء هذه الأمة والأئمة كلهم عاصون لأنهم نظروا وحرروا الأدلة. [السباعي ٢٠٣]
- (٤) لم يقع خلاف بين المسلمين في وجوب المعرفة ولا في وجوب النظر الموصِّل إليها، وإنما كان الخلاف في الأولوية دون الوجوب، والمشهور عن الأشعري أن المعرفة أول واجب على المكلف لأن جميع الواجبات لا تتحقق إلا بها، لكنه لا يتوصل إليها إلا بالنظر فهو واجب لوجوبها.
- (٥) المعتزلة قالوا: لو لم تجب المعرفة بالعقل لزم إفحام الرسل، لأن المرسل إليه يقول لا أنظر إلا إذا ثبت عندي وجوب النظر، ولا يثبت ما لم أنظر فيها تدعوني إليه فأنا لا أنظر أصلاً، والجواب عن هذه الشبهة أن وجوب الامتثال لا يتوقف على العلم بوجوب النظر بل على ثبوته في الواقع.
- (٦) قال ابن العربي: أقسام الإيَّان خمسة:

١- إيَّان تقليد، وهو من أخذ العقائد عن شيخ وجزم بها من غير معرفة دليل.

٢- إيَّان علم، وهو معرفة العقائد بأدلتها وهذا من أهل علم اليقين. وكلا القسمين صاحبهما محجوب.

٣- إيَّان عيان، وهو معرفة الله بمراقبة القلب، فلا يغيب ربه عن خاطره طرفة عين، =

ولما كانت معرفة الله تعالى عبارة عن معرفة ما يجب في حقه تعالى وما يستحيل وما يجوز، لا معرفة حقيقة الذات العلية^(١)؛ لعدم إمكان ذلك، ولعدم تكليفنا بذلك، فسر المعرفة بها هو المراد، فقال:

١٢- أي: يعرف الواجب والمحالا * مع جائز في حقه تعالى

(أي: يعرف) هو وإن كان مرفوعاً لتجرده من ناصب وجازم، إلا أن المعنى على تقدير «أن» المصدرية نحو «تسمع بالمعيدي^(٢) خير من أن تراه».

تفسير
المعرفة
وبيان
المراد بها

= بل هيته في قلبه كأنه يراه، وهو مقام المراقبة وعين اليقين.

٤- إيمان حق، وهو رؤية الله بقلبه، وهو معنى قول العارف: «يرى الله في كل شيء»، وهو مقام المشاهدة وحق اليقين، وصاحب هذا المقام والذي قبله يستدل بالحق على الخلق.

٥- إيمان حقيقة، وهو الفناء بالله عما سواه، والسكر بحبه فلا يشهد إلا إياه، كمن غرق في بحر ولم ير له ساحلا، وهذا ليس له دليل ولا مدلول.

فالواجب على الشخص أحد القسمين الأولين، وأما الثلاثة الأخرى فعلوم ربانية يخص بها من يشاء. [حاشية الصاوي، ص ٢٤]

(١) معرفة حقيقة الذات والصفات ليست من الواجبات، فضلاً عن كونها فوق إدراكاتنا وعقولنا، ولكن اختلفوا في جوازها عقلاً بمعنى أنه تعالى لو أعطى لأحد القدرة على إدراك ذاته لكان ذلك ممكناً لا مستحيلاً، والأصح أنها لا تجوز عقلاً كما لا تجوز شرعاً فإن الحوادث يقصر بالطبع عن عظيم هذا المقام، قال الشريف المقدسي في مفاتيح الكنوز:

يا أيها المدعي لله عرفانا * وقد تقوّ بالتوحيد إعلانا

وتطلب الحق بالعقل الضعيف وبال * قياس والرأي تحقيقاً وتبياناً

ظننت جهلاً بأن الله تدركه * ثواب الفكر أو تدريه إيقانا

أو العقول أحاطته بدهتها * أو هل قامت به لولاه برهانا

الله أعظم قدراً أن يحيط به * علم وعقل ورأي جل سلطانا

هذا وقد أطلق سيد الصوفية الجنيد القول: بأنه لا يعرف الله إلا الله. [انظر شرح الصاوي على

الجوهرة ١١٦-١١٨]

(٢) «المعيدي» نسبة إلى «معد» يسكنون العين وتخفيف الدال وهي قبيلة، وتصغيرها معيد، والمعيدي المذكور رجل من هذه القبيلة كان فاتكاً يغير على مال النعمان بن المنذر فيأخذه ولا يقدر على، =

أي: معرفة الله تعالى هي معرفتك:

١- (الواجب) أي: الثابت الذي لا يقبل الانتفاء في حقه تعالى،

٢- (والمحالا) كذلك، أي المستحيل^(١)، والألف للإطلاق^(٢)

٣- (مع) معرفة (جائز في حقه) أي: في الأمر الحق الذي ينسب إليه^(٣) (تعالى)

- فافهم - وقد حذف من الأولين لدلالة الثالث عليه كما أشرنا له.

١٣ - ومثل ذا في حق رُسُلِ الله * عليهم تحية الإله

(و) واجب شرعاً على المكلف (مثل ذا) أي: معرفة مثل هذا المذكور من الواجب والمستحيل والجائز، أي: في مطلق ما ذكر بقطع النظر عن الحقائق والأدلة^(٤) (في حق رُسُلِ الله) بسكون السين للوزن (عليهم) بكسر الميم (تحية الإله) تعالى.

= فأعجب به النعمان لشجاعته وإقدامه فأمنه فلما حضر بين يديه ورآه، استزرى حاله لأنه كان دميم الخلقة، فقال: لأن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، فصارت مثلاً. [زهر الأكم في الأمثال والحكم ٢/٢٢٧]، وهذا المثل اتخذ النحويون مثلاً سماعياً على نصب المضارع بأن مضمرة شذوذاً في غير المواضع الواجبة والجائزة، والتقدير سماعك بالمعيدي إلخ.

(١) في القاموس السين والتاء زائدتان للتأكيد وأن المستحيل هو المحال، أو أنها للنسبة والعد، بمعنى أنه منسوب أو معدود في الأمور المحالة.

(٢) ألف الإطلاق ناشئة من إطلاق الصوت بالفتحة ومده بها حتى ينشأ من المد ألف.

(٣) يشير بذلك إلى معنى الواجب في حقه تعالى، أي الأمر الثابت المنسوب إليه، فالواجب منسوب له على جهة الثبوت، والمستحيل على جهة النفي، والجائز على جهة الإمكان، وهي عبارة مشككة ولذا أمر بالفهم، فإذا قيل هذا الأمر واجب لله فمعناه من جملة الأمور الواجبة، وهكذا. وعلى هذا تكون «في حقه» بمعنى «من»، ويراد بحق الله الأمر الكلي، وهناك تفسير ثان أن «حق» بمعنى الحقيقة و«في» بمعنى اللام أي يجب لحقيقة الله أي ذاته، وقيل: إن «حق» زائدة و«في» بمعنى اللام أي يجب لذات الله تعالى، فالأحقية لها ثلاث معان. [انظر السباعي ص ٢٠٨، ٢٠٩]

(٤) في مطلق ما ذكر إلخ، لأن الواجب في حقهم غير الواجب لله، وكذلك المستحيل والجائز، إذ الواجب في حقهم الأمانة والصدق إلخ. والمستحيل في حقهم الكذب والخيانة، والجائز مثل الأكل والشرب والجماع والنوم، وهذا غير ما في حقه تعالى.

ثُمَّ شَرَعَ فِي تَعْرِيفِ الْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحِيلِ وَالْجَائِزِ الَّتِي يَجِبُ مَعْرِفَتُهَا فِي حَقِّ مَنْ ذَكَرَ، وَمِنْهُ يُعَرَّفُ تَعْرِيفُ الْوُجُوبِ وَالِاسْتِحَالَةِ وَالْجَوَازِ، وَقَدْ قَدَّمَهُ أَيْضًا فَقَالَ:

١٤- فالواجب العقلي ما لم يقبل * الانتفا في ذاته، فابتهل

١٥- والمستحيل كل ما لم يقبل * في ذاته الثبوت ضد الأول

١٦- وكل أمر قابل للانتفا * وللثبوت جائز بلا خفا

تعريف
الواجب
والمستحيل
والجائز

(فالواجب) أي: الثابت (العقلي) من ذات أو صفة أو نسبة^(١).

(ما) أي: الأمر الثابت الذي (لم يقبل الانتفا) بالقصر للضرورة، أي: لا يقبل الزوال (في ذاته)^(٢) أي: بالنظر لذاته لا لشيء آخر، فخرج ما تعلق علم الله بوجوده^(٣)، (فابتهل) بكسر اللام، أي: تضرع وأطلب من الله معرفة ما يتفكك.

وهذا التعريف أخصر وأوضح وأحسن من قولنا «ما لا يتصور في العقل عدمه» وإن اشتهر^(٤).

(١) «من ذات» أي كذات، «أو صفة» أي من صفاته تعالى، «أو نسبة» كثبوت القدرة مثلاً.

(٢) «في ذاته» سواء في الواجب أو في المستحيل المراد بها ذات الواجب وذات المستحيل.

(٣) فما تعلق علم الله بوجوده قد يكون ممكناً لذاته، كخلق العالم فإنه ممكن لذاته واجب نظراً لتعلق علم الله به، وهذا هو الواجب لغيره لا لذاته.

(٤) تعريف الواجب بأنه ما لا يتصور في العقل عدمه تعريف مشهور ولكنه لا يشمل الواجبات العدمية كالصفات السلبية مثل القدم، فهذا واجب لله ولكنه ليس وجودياً فلا يدخل في قولنا (ما لا يتصور في العقل عدمه) لأنه لا بد أن يكون عديمًا، وحيث لم يدل التعريف على الواجب العدمي ففيه قصور، وأيضاً فإن الملاحظ على هذا التعريف ربطه بالعقل لأن الواجب واجب في ذاته ولو لم يوجد عقل وكذلك المستحيل، فالأحسن تعريف الشيخ الدردير.

وهو قسمان: ضروري، وهو: ما لا يتوقف على نظر واستدلال كالتحيز للجزم، أي: أخذه قدر ذاته من الفراغ، ونظري، وهو: ما توقف على ما ذكر كالقدم لله تعالى، فكل منهما لا يقبل الانتفاء لذاته.

(والمستحيل) السين والتاء زائدتان للتأكيد^(١) (كل ما) أي: أمر من ذات أو صفة أو نسبة منتف (لم يقبل) بكسر اللام (في ذاته) أي: بالنظر لذاته (الثبوت).

فهو (ضد الأول) أي: الواجب؛ لما علمت أن الواجب: هو الثابت الذي لا يقبل الانتفاء، والمستحيل: هو المنتفي الذي لا يقبل الثبوت. وخرج ما تعلق علم الله تعالى بعدم وجوده^(٢).

وهذا التعريف أخصر وأوضح وأصح من قولنا «ما لا يتصور في العقل وجوده». وهو قسمان أيضاً: ضروري: كخلو الجرم عن الحركة والشكون معاً، ونظري: كالشريك لله تعالى.

(وكل أمر قابل) في حد ذاته^(٣) أخذاً مما تقدم (لانتفا ولثبوت) فهو (جائز بلا خفا). وهو أيضاً قسمان: ضروري: كخصوص الحركة أو الشكون للجزم، ونظري: كإثابة العاصي وتعذيب المطيع^(٤)، ومنه الشبع عند الأكل، والإحراق عند ثماسة النار، من كل حكم عادي، فإنه جائز عقلي^(٥).

(١) أو للنسبة والعد، أي منسوب أو معدود في الأمور المحالة.

(٢) كبحر من زئبق فإن الله علم أنه لا يوجد، مع أنه ليس مستحيلاً في ذاته.

(٣) وأما بالنسبة لتعلق علم الله بوجوده أو استحالة فهو واجب أو مستحيل، كما سبق بيانه.

(٤) المثال هنا للجائز العقلي لا الشرعي، فإن ذلك لا يجوز شرعاً لما يلزم عليه من الكذب في خبره تعالى، أو الخلف في وعده، فإنه تعالى وعد بإثابة المطيع وتعذيب العاصي، ولكنه بالنظر إلى العقل جائز فإن الله يفعل ما يشاء ويحكم في ملكه بما يريد.

(٥) أي إن ذلك جائز عقلاً وإن كان واجباً عادة، فكل واجب عقلي واجب عادة ولا عكس، =

والحاصل كما قرره شيخنا^(١): أَنَّ مِثْلَ الإِحْرَاقِ عِنْدَ مِمَاسَةِ النَّارِ إِنْ نَظَرْتَ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ، يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنِ التَّكَرُّرِ فَهُوَ حُكْمٌ عَقْلِيٌّ^(٢)؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْجَائِزِ النَّظَرِيِّ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ إِذَا تَأَمَّلَ فِي وَحْدَانِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ الْفَاعِلُ الْمُخْتَارُ الْمَتَفَرِّدُ بِالْإِيجَادِ وَالْإِعْدَامِ، عَلِمَ أَنَّ الْأَفْعَالَ كُلَّهَا لِلَّهِ تَعَالَى وَخَدَهُ، وَلَا تَأْثِيرَ لِمَا سِوَاهُ، خِلَافًا لِمَنْ غَلِطَ وَجَعَلَهَا مِنْ الْأَحْكَامِ الْوَاجِبَةِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ انْفِكَائُهَا، فَاسْتَدَّ التَّأْثِيرَ لِنَحْوِ النَّارِ، إِمَّا بِالطَّبْعِ أَوْ بِقُوَّةٍ أَوْدَعَتْ فِيهَا^(٣).

وإِنْ نَظَرْتَ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ تَكَرُّرُهُ عَلَى الْحِسِّ سُمِّيَ حُكْمًا عَادِيًّا، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْحَرَكَةَ وَالسُّكُونَ لِلْجَزْمِ يَصِحُّ أَنْ يُمَثَّلَ بِهِمَا لِأَقْسَامِ الْحُكْمِ الْعَقْلِيِّ الثَّلَاثَةِ: فَالْوَاجِبُ: ثُبُوتُ أَحَدِهِمَا لَا بَعِيْنَهُ لِلْجَزْمِ، وَالْمُسْتَحِيلُ: نَفْيُهُمَا مَعًا عَنْهُ، وَالْجَائِزُ: ثُبُوتُ أَحَدِهِمَا لَهُ بِالْخُصُوصِ.

فَإِنْ قُلْتَ: التَّعْرِيفُ لِلْمَاهِيَةِ^(٤)، وَ«كُلُّ» لِلْأَفْرَادِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ اخْتِذُكَ لَفْظَ «كُلِّ» فِي

= ومعنى أن الشيع عند الأكل والإحراق عند مماسة النار واجب عادي، أي أنه تعالى أجرى العادة بذلك مع جواز تخلفه عقلاً، فإن الإحراق عند مماسة النار تخلف عندما ألقى الخليل إبراهيم عليه الصلاة والسلام فيها، ولو كان ذلك واجباً عقلياً لما تخلف.

(١) علي بن أحمد الصعدي العدوي المالكي، توفي سنة ١١٨٩ هـ، وهو من أكابر شيوخ الإمام الدردير الذين تلقى عنهم.

(٢) حاصله أن المؤلف سأل شيخه العلامة العدوي: كيف يكون الجائز عقلاً واجباً عادة؟! فأجاب بأن الجائز العقلي له جهتان: فإن نظرت إليه من حيث ذاته يقطع النظر عن التكرار كان حكماً عقلياً، وإن نظرت إليه من حيث تكرره على الحس سمي عادياً، وقد أوضح ذلك الشارح. [حاشية السباعي، ص ٦٦]

(٣) سيأتي الكلام في معنى التأثير بالطبع والعلة وحكم ذلك، عند شرح قوله وَمَا يَنْبَغِي: «ومن يقل بالطبع أو بالعلة...».

(٤) الماهية ما به الشيء هو هو، وتطلق غالباً على الأمر المتعقل، مثل المتعقل من الإنسان وهو الحيوان الناطق، مع قطع النظر عن الوجود الخارجي، وهذا الأمر المتعقل من حيث أنه مقول في جواب «ما هو؟» يسمى ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج يسمى حقيقة، =

تعريف المستحيل والجائز؟ قلت: لفظ «كل» هنا زائدة ارتكبتها للضرورة، أو أن ما ذكر ضابط لا تعريف، إلا أنه يُشير للتعريف، فتسميته «تعريفاً» مجاز.

وإنما عبرت بالثبوت والانتفاء دون الوجود والعدم^(١)؛ لتشمل التعاريف الأحوال على القول بها، ككونه تعالى عالماً، فإنها لا تتصف بالوجود ولا بالعدم^(٢)، وهذا من جملة الأحسنية التي أشرنا لها، فتدبر.

ولما فرغ من بيان أقسام الحكم العقلي ووجوب معرفة الله تعالى على كل مكلف أخذ في بيان الطريق الموصِّل إلى معرفته تعالى، وهي حدوث العالم، فقال:

=ومن حيث امتيازه عن الأغيار يسمى هوية. [التعريفات للجرجاني]

(١) فيؤخذ من هذا التعريف أن الثابت أعم من الوجود، فكل موجود ثابت وليس كل ثابت موجوداً، فالذوات والمعاني لها وجود في الخارج، ويصح أن ترى، وأما الثابت فموجود في الأذهان لأنه لا يصح أن يرى، وكذا الانتفاء أعم من العدم، فإن العدم في الوجود بخلاف الانتفاء فإنه في الموجود والثاب كالأحوال. [حاشية السباعي، ص ٦٦]

(٢) الأحوال أي الأمور التي هي واسطة بين الوجود والعدم، فلا توصف بأنها موجودة ولا معدومة، مثل العالمية والقادرية فإنها ثابتة وليست موجودة ولا معدومة، لأن الثبوت أعم من الوجود فكل موجود ثابت وليس كل ثابت موجوداً، فالذوات والمعاني لها وجود في الخارج ويصح أن ترى، وأما الثابت فموجود في الأذهان لأنه لا يصح أن يرى، فالذين يشتون الأحوال يجعلونها واسطة بين الوجود والعدم، والذين ينفونها يسمونها اعتبارات أو أموراً اعتبارية، فمثلاً العالمية أمر اعتباري أي هو عبارة عن قيام صفة العلم به تعالى وهكذا، والجمهور على نفي الحال وأنه لا واسطة بين الموجود والمعدوم، وقالوا: الحق أن لا حال والحال من المحال، بينما ذهب بعض الأشاعرة كالباقلاني وإمام الحرمين في قوله الأول وبعض المعتزلة إلى القول بها.

القسم الأول: الإلهيات

١٧- ثُمَّ اَعْلَمَنْ بِأَنَّ هَذَا الْعَالَمَ * أَيْ: مَا سِوَى اللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَالِمِ

(ثُمَّ) بَعْدَ أَنْ عَرَفْتَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ شَرْعًا أَنْ يَعْرِفَ مَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ، (اعْلَمَنْ) -بَنُونَ التَّوَكُّيدِ الْخَفِيفَةِ- وَضَمَّنَ الْعِلْمَ مَعْنَى التَّصَدِيقِ فَعَدَّاهُ بِالْبَاءِ فِي قَوْلِهِ (بِأَنَّ هَذَا الْعَالَمَ) بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَامَةٌ، أَيْ: دَلِيلٌ، عَلَى وُجُودِ صَانِعِهِ.

وَفِي التَّعْبِيرِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ إِنْشَارَةٌ إِلَى أَنَّ حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ ثَابِتَةٌ^(١)، وَأَنَّ الْعِلْمَ بِهَا مُتَحَقِّقٌ، وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ جَمِيعِ الْمَلَلِ إِلَّا السُّوفِسْطَائِيَّةَ^(٢)، فَقَدْ خَالَفُوا فِي ذَلِكَ، وَهَمَّ فَرَقُ ثَلَاثَةٍ: عِنَادِيَّةٌ^(٣)، يَقُولُونَ: لَا ثُبُوتَ لِحَقِيقَةٍ مِنَ الْحَقَائِقِ، وَإِنَّمَا هِيَ أَوْهَامٌ وَخِيَالَاتٌ كَالَّذِي يُرَى فِي الْمَنَامِ. وَعِنْدِيَّةٌ، يَقُولُونَ: الشَّخْصُ عِنْدَ اعْتِقَادِهِ، حَتَّى لَوْ اعْتَقَدَ أَنَّ النَّارَ جَنَّةٌ أَوْ بِالْعَكْسِ لَكَانَ كَذَلِكَ. وَلَا أَذْرِيَّةٌ، يَقُولُونَ فِي كُلِّ شَيْءٍ: لَا أَدْرِي، حَتَّى إِنَّهُ يَشْكُ فِي نَفْسِهِ وَفِي شَكِّهِ. وَتَوْضِيحُ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ مَذْكُورٌ فِي الْمَطَوَّلَاتِ^(٤).

(١) ثَابِتَةٌ أَيُّ مَوْجُودَةٍ، وَأَنَّ الْعِلْمَ بِهَا -تَصَوُّرًا أَوْ تَصَدِيقًا- مُتَحَقِّقٌ أَيُّ ثَابِتٌ، وَالثَّبُوتُ وَالتَّحَقُّقُ وَالْوُجُودُ مَعْنَاهَا وَاحِدٌ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ الْقَوْلِ بِالْأَحْوَالِ.

(٢) «سُوف» مَعْنَاهَا الْحِكْمَةُ أَوْ الْعِلْمُ، وَ«اسْطَائِيَّةٌ» مَعْنَاهَا الْمَزْخَرَفُ الْمُمَوِّهُ الْمَزِينُ الظَّاهِرُ، الْفَاسِدُ الْبَاطِنُ. [سَبَاعِي، ص ٢٥٧]

(٣) عِنَادِيَّةٌ نَسَبَةٌ إِلَى الْعِنَادِ، أَيُّ الْمَكَابِرَةِ، وَعِنْدِيَّةٌ نَسَبَةٌ لِلْعِنْدِ وَهُوَ الْإِعْتِقَادُ.

(٤) الْحَقُّ أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى الْمُنَظَرَةِ خُصُوصًا لِلْأَذْرِيَّةِ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْتَرِفُونَ بِمَعْلُومٍ لِيُثَبَّتَ بِهِ مَجْهُولٌ، بَلِ الطَّرِيقُ تَعْذِيبُهُمْ بِالنَّارِ لِيَعْتَرِفُوا أَوْ يَحْتَرِقُوا. [حَاشِيَةُ الصَّوَاوِي، ص ٢٨]

ثُمَّ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ: (أَيُّ: مَا) أَيِ: الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ (سِوَى اللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَالِمَا) نَعَتْ لِهَ تَعَالَى عَلَى الْقَطْعِ، فَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَذْحِ، وَأَلْفُهُ لِلْإِطْلَاقِ - مِنْ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ، وَالْجَوَاهِرُ: مَا قَامَ بِنَفْسِهِ، وَالْعَرَضُ: مَا قَامَ بِغَيْرِهِ مِنَ الْجَوَاهِرِ كَالْأَلْوَانِ^(١).

١٨ - مِنْ غَيْرِ شَكٍّ حَادِثٌ مُفْتَقِرٌ * لِأَنَّهُ قَامَ بِهِ التَّغْيِيرُ

(مِنْ غَيْرِ شَكٍّ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (حَادِثٌ) أَيُّ: مَوْجُودٌ بَعْدَ عَدَمٍ، وَهُوَ خَبَرٌ «أَنَّ» أَيُّ: أَنَّ حُدُوثَهُ غَيْرُ مَشْكُوكٍ فِيهِ لَمَنْ تَأَمَّلَ، أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ: أَنَّهُ يَجِبُ لَهُ الْحُدُوثُ كَمَا يَجِبُ لِمُحَدِّثِهِ الْقِدَمُ، فَلَا يَرِيدُ أَنَّ حُدُوثَهُ لَا يَقُولُ بِهِ الْفَلَسَفِيُّ.

وَحَقِيقَةُ الشَّكِّ: التَّرَدُّدُ فِي الطَّرَفَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ، وَمُرَادُهُ بِهِ هُنَا مُطْلَقُ التَّرَدُّدِ الشَّامِلِ لِلظَّنِّ، وَهُوَ الطَّرْفُ الرَّاجِعُ، وَالْوَهْمُ، وَهُوَ الْمَرْجُوحُ.

حدوث
العالم
وافتنقاره
إلى
موجد

(مُفْتَقِرٌ) إِلَى مُوجِدٍ يَوْجِدُهُ مِنَ الْعَدَمِ، وَهُوَ خَبَرٌ ثَانٍ لِأَزْمٍ لِلأَوَّلِ، إِذِ الْحَادِثُ لَا يَكُونُ إِلَّا مُفْتَقِرًا ابْتِدَاءً وَدَوَامًا، وَفِي الْحَقِيقَةِ هُوَ يُشِيرُ إِلَى نَتِيجَةِ الْقِيَاسِ الَّذِي صَرَّحَ بِصُغْرَاهُ وَطَوَى كُبْرَاهُ، وَنَظَّمَهُ هَكَذَا: الْعَالَمُ حَادِثٌ، وَكُلُّ حَادِثٍ فَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَى مُحَدِّثٍ، يَنْتَجِجُ: الْعَالَمُ مُفْتَقِرٌ إِلَى مُحَدِّثٍ.

أَمَّا دَلِيلُ كَوْنِ الْعَالَمِ حَادِثًا فَ (لِأَنَّهُ قَامَ بِهِ) أَيِ: الْعَالَمِ، يَعْنِي بِاعْتِبَارِ بَعْضِهِ، وَهُوَ الْأَعْرَاضُ (التَّغْيِيرُ) مِنْ عَدَمٍ إِلَى وُجُودٍ، وَمِنْ وُجُودٍ إِلَى عَدَمٍ، وَذَلِكَ:

(١) الجوهر في تعريف المتكلمين هو الحادث المتحيز بالذات، والعرض هو الموجود القائم بالمتحيز. [نشر الطوالع] والأعراض بعضها يدرك بحاسة البصر كالبياض والسواد، وبعضها يدرك بالحواس الأخرى مثل السمع واللمس والذوق، وبعضها يدرك بالعقل كالقدرة في العبد، فلمن هذا أن الأعراض ليست خاصة بها هو مشاهد.

إِثْمًا بِالشَّاهِدَةِ: كَالْحَرَكَةِ بَعْدَ السُّكُونِ، وَالضُّوءِ بَعْدَ الظُّلْمَةِ، وَالسَّوَادِ بَعْدَ الْبَيَاضِ، وَالْحَرَارَةِ بَعْدَ الْبُرُودَةِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَالْعَكْسُ.

وَأَمَّا بِالدَّلِيلِ: وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا شُوهِدَ سُكُونُهُ مَثَلًا عَلَى الدَّوَامِ كَالْجِبَالِ، أَوْ حَرَكَتُهُ عَلَى الدَّوَامِ كَالْكَوَاكِبِ جَازٍ أَنْ يَثْبُتَ لَهُ الْعَكْسُ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ جِرْمٍ وَجِرْمٍ.

وَإِذَا جَازَ عَدَمُهَا اسْتِحَالَ قَدَمُهَا؛ لِأَنَّ مَا ثَبَتَ عَدَمُهُ اسْتِحَالَ قَدَمُهُ، فَتَكُونُ حَادِثَةً، فَحِينَئِذٍ جَمِيعُ الْأَعْرَاضِ حَادِثَةٌ، وَيَلْزَمُ مِنْ حَدُوثِهَا حَدُوثُ جَمِيعِ الْأَجْرَامِ وَالْجَوَاهِرِ؛ لَعَدَمِ انْفِكَاحِهَا عَنِ الْأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ، وَكُلُّ مَا لَا يَنْفَكُ عَنِ الْحَادِثِ فَهُوَ حَادِثٌ.

فَظَهَرَ أَنَّ جَمِيعَ الْعَالَمِ مِنْ أَعْرَاضِهِ وَأَجْرَامِهِ وَجَوَاهِرِهِ حَادِثٌ، أَيْ: مَوْجُودٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ^(١).

وَأَمَّا دَلِيلُ كَوْنِ كُلِّ حَادِثٍ فَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَى مُوجِدٍ يَوْجِدُهُ، فَلِأَنَّهُ صَنَعَةٌ بَدِيعَةٌ مُحْكَمَةٌ الْإِثْقَانِ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَهُ صَانِعٌ، إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ صَانِعٌ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ حَدَثَ بِنَفْسِهِ، فَيَلْزَمُ تَرْجِيحُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ الْمَتَسَاوَيْنِ - أَعْنِي: الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ - عَلَى مُسَاوِيهِ بِلَا سَبَبٍ، وَهُوَ مُحَالٌ، لَمَّا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ اجْتِمَاعِ الضَّدَيْنِ، أَعْنِي: الْمَسَاوَاةَ وَالتَّرْجِيحَ بِلَا مُرْجِحٍ. عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَرْجِيحُ الْأَضْعَفِ عَلَى الْأَقْوَى^(٢)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْعَدَمُ، وَهُوَ أَقْوَى مِنْ وُجُودِهِ.

(١) نتيجة ما سبق أن الأعراض قائمة بالجواهر لا تنفك عنها، فها من عرض إلا وهو قائم بجوهره، وأن الجواهر ملازمة لتلك الأعراض الحادثة - ودليل حدوثها تغيرها - فدل ذلك على أن الجواهر حادثة كالأعراض، إذ ما قامت به الحوادث ولازمها فهو حادث، والحادث ما سبقه العدم.

(٢) هذا إضراب منه على ما قدمه من دعوى المساواة بين الأمرين، مع أنه في الواقع لا مساواة، وذلك لأن العدم أصل والوجود طارئ عليه، ومعلوم أن الأصل أقوى من الذي حدث بعده، وهذا ظاهر في الاستدلال على ما شوهد من العالم، وأما ما لم يشاهد كالأرواح والعقول والمجردات - على القول بها - فيكفي في حدوثها السمع، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، =

هذا هو البرهان المشهور بينهم في بيان حدوث العالم وافتقاره إلى صانع.

ولك أن تستدل على حدوثه بكونه أنواعاً مختلفة وأصنافاً متباينة، كما يُشير إليه أي القرآن العزيز، وذلك لأن بعضه علوي، وبعضه سُفلي، وبعضه نوراني، وبعضه ظلمي، وبعضه حار، وبعضه بارد، وبعضه متحرك، وبعضه ساكن، وبعضه لطيف وبعضه كثيف، وبعضه شوهِد وجوده بعد عدمه، وبعضه شوهِد عدمه بعد وجوده، إلى غير ذلك.

وكل نوع من هذه الأنواع مُشمَل على أصناف وأفراد وصفات، لا قدرة لأحد على إحصائها، فدلَّ على أنه مُفْتَقَر إلى مُخَصَّص حكيم، خصَّ كل نوع ببعض الجائز عليه، فيكون حادثاً بعد عدم، وأن خالقه مُختار لا علة ولا طبيعة، إذ معلول العلة ومطبوع الطبيعة لا يَخْتَلِف على فرض تسليمه^(١).

قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ

= وقوله ﷺ: (كان الله ولم يكن شيء غيره) [صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى ﴿وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده﴾] وكذلك يحكم بحدوثها عقلاً، لأن العقل يحكم بطلان الشريك، ولو لم تكن حادثة لشاركت الله تعالى في قدمه، إذن فالعالم بجميع أنواعه من أعراضه وأجرامه وعقوله ومجرداته - على القول بها - كلها حادثة، وهذا كلام ظاهر لا غبار عليه.

(١) هذا يدل على أن الخالق جل جلاله قد خصص مثلاً عن مثل هذا بأنه علوي والآخر سُفلي.. إلخ. فتعين أن يكون تعالى فاعلاً بالاختيار لا بالعلة ولا بالطبيعة، لأن العلة والطبيعة يستحيل أن يخصصا مثلاً عن مثل، مع أن الذوات متباينة في المقادير والأشكال، وفعله تعالى بالاختيار يستلزم سبق عدم العالم.

قال العلامة السباعي في حاشيته على شرح الدردير: واعلم أنه اتفقت جميع الملل حتى اليهود والنصارى والمجوس على حدوث ما سوى الله تعالى، ولم يخالف في ذلك إلا شُرمة قليلة من جهلة الفلاسفة، وتبعهم على ذلك بعض من ينسب نفسه للإسلام، وليس له فيه نصيب كابن سينا والفارابي. [سباعي، ص ٢٣٩]

لَأُولَى الْأَلْبَابِ ﴿١﴾، ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ ﴿٢﴾ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

١٩ - حَدُوثُهُ: وَجُودُهُ بَعْدَ الْعَدَمِ * وَضِدُّهُ هُوَ الْمُسَمَّى بِالْقِدَمِ

(حدوثه وجوده بعد العدم) يعني: أَنَّ حَدُوثَ الْعَالَمِ عِبَارَةٌ عَنْ وَجُودِهِ بَعْدَ عَدَمِهِ، خِلَافًا لِلْفَلَسَافَةِ^(١)، فَإِنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى قِدَمِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ أَطْلَقُوا الْقَوْلَ بِحُدُوثِ مَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى، لَكِنْ بِمَعْنَى الْإِحْتِيَاجِ إِلَى الْغَيْرِ، لَا بِمَعْنَى سَبْقِ الْعَدَمِ عَلَيْهِ، وَمُعْتَقِدُ ذَلِكَ كَافِرٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ.^(٢)

(وَضِدُّهُ) أَيُّ: ضِدُّ الْحُدُوثِ، أَيُّ: مُقَابِلُهُ، يَعْنِي عَدَمَ أَوْلِيَّةِ الْوُجُودِ (هُوَ الْمُسَمَّى بِالْقِدَمِ) وَلَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ وَحْدَهُ كَمَا سَيَأْتِي، وَلَا وَاسِطَةً بَيْنَ الْحُدُوثِ وَالْقِدَمِ.

(١) سورة آل عمران: الآية ١٩٠

(٢) سورة الأعراف: من الآية ١٨٥

(٣) العالم عند الفلاسفة قديم بالزمان، بمعنى عدم أوليته وإن كان حادثاً بالذات، ومعنى حدوثه بالذات: احتياجه إلى المؤثر ولو بالتعليل عندهم، والقديم بالذات الواجب وحده، وهو ما استغني عن المؤثر، والحادث بالزمان ما سبقه عدم. [حاشية الأمير على الجوهرة ص ٢٤] وعلى ذلك فالأقسام أربعة: القدم الذاتي ويقابله الحدث الذاتي، والقدم الزماني ويقابله الحدث الزماني، والمراد بالحدوث عند المتكلمين الحدث الزماني بمعنى سبق العدم، والمراد به عند الفلاسفة الحدث الذاتي بمعنى الاحتياج إلى المؤثر، فتدبر.

(٤) الموجودات ثلاثة: أحدها موجود ليس له ابتداء ولا انتهاء وهو الباري، وموجود له ابتداء وله انتهاء وهو العالم الدنيوي، والثالث له ابتداء ولا انتهاء له وهو العالم الأخروي. [حاشية السباعي، ص ٧٢]

٢٠ - فاعلمَ بأنَّ الوصفَ بالوجودِ * مِنْ واجباتِ الواحدِ المعبودِ

إذا عِلِمَتْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ أَنْ يَعْرِفَ مَا يَجِبُ وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَعِلِمَتْ الطَّرِيقَ الْمَوْصِلَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ..

الصفات
الواجبة
لله تعالى

(فاعلمَ^(١)) بِأَنَّ الْوَصْفَ) أَي: اتَّصَفَهُ تَعَالَى (بِ) صِفَةِ (الْوُجُودِ)، وَيَصِحُّ أَنْ يُرَادَ أَيْضًا بِالْوَصْفِ الصِّفَةُ^(٢)، وَالبَاءُ لِلتَّصْوِيرِ وَالتَّفْسِيرِ^(٣)، أَي: بِأَنَّ الصِّفَةَ الْمُفَسَّرَةَ بِالْوُجُودِ (مِنْ) واجباتِ الواحدِ المعبودِ) أَي: بَعْضُ الصِّفَاتِ الْوَاجِبَةِ لَهُ تَعَالَى؛ إِذِ الْوَاجِبَاتُ لَهُ تَعَالَى كَثِيرَةٌ لَا تَنْحَصِرُ فِيهَا ذِكْرُ هُنَا؛ لِأَنَّ صِفَاتِهِ تَعَالَى الْكَمَالِيَّةَ لَا تَنْتَاهِي.

صفة
الوجود

إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْنَا تَفْصِيلُ مَا لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ بِالْخُصُوصِ، بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ نَعْتَقِدَ أَنَّ كِمَالَتِهِ تَعَالَى لَا تَنْتَاهِي عَلَى الْإِجْمَالِ، وَأَمَّا مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ بِخُصُوصِهِ فَيَجِبُ اعْتِقَادُهُ تَفْصِيلًا.

وهو ثلاثة عشر صفةً وأضدادها، بناءً على مذهب الأشعرِيِّ والمُحَقِّقِينَ^(٤) مِنْ أَنَّ الْمَعْنَوِيَّةَ لَيْسَتْ بِصِفَاتٍ زَائِدَةٍ عَلَى الْمَعْنَى، وَأَنَّ الْحَقَّ أَنْ لَا حَال، وَعَلَيْهِ فَالْوُجُودُ عَيْنُ

(١) عبر بالعلم إشارة إلى أنه لا يكتفى في هذا الفن بغيره، والعلم هو الجزم المطابق للواقع عن موجب. [حاشية الصاوي، ص ٣٢]

(٢) اعلم أن الصفة والوصف بمعنى واحد عند اللغويين والنحاة، وهو النعت، وأما عند المتكلمين فالصفة ما يحكم به على الشيء سواء كان عين حقيقته أو قائما بها أو خارجا عنها، فدخل في هذا التعريف الوجود وصفات المعاني والمعنوية ولو على القول بنفي الأحوال والسلوب. تأمل! [حاشية الصاوي، ص ٣٢]

(٣) بآء التصوير من تصوير النوع بصفته مثل: «ارفع بضم» أي رفعًا مصورًا بضم. [شرح ألفية ابن مالك للحازمي ١٢ / ١٤]، فيكون المعنى هنا صورة هذا الوصف من الوجود، أو تفسيره وشرحه على أنها للتفسير.

(٤) كالباقلاني وإمام الحرمين.

ذات الموجود، ليس بصفة زائدة عليها، وفي عده من الصفات تسامح، باعتبار أن الذات توصف به في اللفظ، فيقال: ذات الله موجودة، فليُتأمل^(١).

ومعنى كون وجوده واجباً أنه لا يقبل الانتفاء أزلاً وأبدًا، أي: لا يمكن عدمه؛ لما مرَّ في تعريف الواجب.

٢١- إذ ظاهر بأن كل أثر * يهدي إلى مؤثر، فاعتبر

ثم برهن على وجوده تعالى بوجود صنعته جلّ وعلا فقال: (إذ ظاهر بأن كل أثر) أي: لظهور أن العالم أثر، أي: صنعة؛ لما مرَّ من أنه حادث.

وكل أثر (يهدي) بفتح الياء (إلى مؤثر) أي: يدلّ على صانعه، إذ لا يُعقل صنعة بدون صانع، وإلا لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال^(٢)؛ لما مرَّ.

وإذا علمت أن كل صنعة تدلّ على وجود صانعها (فاعتبر) أي: تأمل في ملكوت السموات والأرض ودقائق الحكيم؛ لتعلم بذلك أنه الواجب الوجود، المالك المعبود،

(١) مذهب الإمام الأشعري: أن وجود الشيء عينه، لأنه لو كان غيره فإما موجود فيحتاج لوجود ويلزم الدور أو التسلسل وكلاهما باطل، أو معدوم فيلزم انتصاف الشيء بنقيضه وهو باطل أيضاً، وبناء عليه يكون الوجود هو عين الذات لا صفة لها، ويكون عده في الصفات تسامحاً، فتكون جملة الصفات اثنتي عشرة صفة، فأهل السنة يثبتون المعاني أي أنها زائدة على الذات، والراجح عندهم عدم ثبوت المعنوية، فكونه قادراً يرجع للقدرة القائمة بالذات، واتفقوا على أن منكر المعنوية كافر إذا أراد بنفيها إثبات ضدها. وأما نفي المعتزلة للمعاني فالمراد به نفي زيادتها على الذات، فيقولون: قادر بذاته وليس هناك صفة زائدة موجودة تسمى القدرة، وهكذا فراراً من تعدد القدماء. وأما أهل السنة فيقولون: القديم ذات واحدة وصفاته متعددة، ولا يضر ذلك في التوحيد إنما الذي يضر تعدد الذات لا الصفات.

(٢) أي ترجيح وجود العالم على عدم وجوده بلا مرجح، وهو باطل لما فيه من اجتماع النقيضين المساواة والترجيح.

القادرُ الودودُ، العليُّ العظيمُ، العليمُ الحكيمُ، فتهتدي إلى ما خُلِقْتَ لأجله، ثم تترقى إلى وفور حُبِّه وشُكْرِهِ، فيرتَّبُ على ذلك تفجيرُ ينابيعِ الحكمةِ^(١) مِنْ قَلْبِكَ، وتقعُدُ في مقعدِ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّكَ^(٢).

ولنذكرْ لك شيئاً مِنْ ذلك لتقيسَ عليه غَيْرَهُ فنقول:

قال الله تعالى: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾^(٣) فأنت إذا نظرتَ إلى مَبْدِإِ خَلْقِكَ^(٤) وجدتَ رَبَّكَ سُبْحَانَهُ وتعالى قَادَ والدِّيكِ بزمام الشهوةِ مقهورين في صورةٍ مختارين مع تمام البسطِ والأنسِ، وفي هذا المقام أسرارٌ عجيبةٌ يذُرُّها أربابُ الكشفِ مِنْ أهلِ الله تعالى، حتى إذا حصلَ الوقاعُ صَانَكَ اللهُ في قَرَارِ مَكِينٍ، فَخَلَقَ تِلْكَ النُّطْفَةَ عِلْقَةً، ثُمَّ خَلَقَ الْعِلْقَةَ مُضْغَةً، ثُمَّ مَدَّهَا وَصَوَّرَهَا فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، فَجَعَلَ الرَّأْسَ فِي أَحْسَنِ خِلْقَةٍ، وَخَلَقَ الْعَيْنَ وَالْأَذْنَ وَالْأَنْفَ، وَصَوَّرَ الْوَجْهَ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، وَأَوْدَعَهَا مِنَ الْجَمَالِ وَالْكَمَالِ مَا لَا يَخْفَى، ثُمَّ أَوْدَعَ الْبَصَرَ فِي الْعَيْنِ، وَالسَّمْعَ فِي الْأَذَنِ، وَالشَّمَّ فِي الْأَنْفِ، وَخَلَقَ الْفَمَ وَزَيَّنَهُ بِالشَّفَتَيْنِ، وَخَلَقَ اللِّسَانَ وَخَلَقَ فِيهِ الذَّوْقَ، وَجَعَلَهُ جُنْدًا مِنْ جُنُودِهِ تَعَالَى يُتَرَجِّمُ عَمَّا فِي الْفَوَادِ مِنَ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ، وَجَعَلَ الرِّقَبَةَ حَامِلَةً لِعَرْشِ الرَّأْسِ فِي حُسْنِ بَدِيعٍ، وَجَعَلَ فِيهَا الْمُنْفَذَ الْمَوْصَلَ لِلْأَكْلِ وَالشُّرْبِ إِلَى الْمِعْدَةِ، وَأَوْدَعَ الْبَطْنَ مِنَ الْأَمْعَاءِ وَالْمَصَارِينِ وَالْقَلْبَ وَالْكَبِدَ وَغَيْرَهَا تَمَّا لَا يَعْلَمُ حَقِيقَتَهُ إِلَّا

(١) أي عيون الحكم، والمراد العلوم والمعارف.

(٢) المراد عندية مكانة لا مكان، وهي القرب المعنوي.

(٣) سورة الذاريات: الآية ٢١

(٤) أي وجودك بعد عدمك، يعني أن أقرب الأشياء أن ينظر المكلف في أحواله فيستدل بها على وجوب صانعه وصفاته، فإن ذات الناظر مشتملة على سمع وبصر وكلام وذوق وشم ولمس وطول وعرض... وكلها متبدلة متغيرة وخارجة من العدم إلى الوجود ومن الوجود إلى العدم، وذلك دليل الحدوث والافتقار إلى صانع حكيم واجب الوجود عام العلم تام القدرة والإرادة.

[سباعي، ص ٢٤٩/ ٢٥٠]

هو تعالى، وخلق الأيدي وخلق فيها الأكف والأصابع وجعلها مفاصل وأبدعها، والأرجل كذلك، وخلق العظام وكساها لحماً، ثم نفخ فيك الروح -وهي سرٌ عظيمٌ عجيبٌ من أسرارهِ تعالى- فتحرّكت في بطن أمك، وما زال بك رؤوفاً رحيماً، حافظاً لك في أضيّق مكانٍ، يوصلُ لك غذاءك وأنت لا تعلم شيئاً.

حتى إذا تمّ خلقك أنزلَكَ مِنَ الرَّحِمِ مِنْ أَضْيَقِ حَلٍّ فَلَطَفَ بِكَ وبأُمِّكَ، حتى إذا برزت أهلكَ بِمَجَرَّدِ التَّزَوُّلِ إِلَى ثَدْيِ أُمِّكَ وأجرى فيه اللبن، وأنزلَ في قلبها الرأفة والرحمة، حتى إنها ترى بولك وغائطك مِنْ أَحْسَنِ مَا يَكُونُ، والمِنَّةُ لَهُ تعالى في ذلك.

ولَمَّا آتَ أَوَانَ الْأَكْلِ خَلَقَ لَكَ الْأَسْنَانَ وَالْأَضْرَاسَ وَرَبَّتْهَا تَرْتِيباً عَجِيباً مَعَ مَا فِيهَا مِنْ كِمَالِ الزينة والجمال والكمال، ثُمَّ لَمَّا قُرِبَ بُلُوغُكَ وَكَانَتْ هَذِهِ الْأَسْنَانُ ضَعِيفَةً أَسْقَطَهَا وَأَبْدَلَهَا بِأَقْوَى مِنْهَا، ثُمَّ إِذَا أَكَلْتَ فَجَرَ اللَّهُ فِي فَمِكَ عَيْنًا جَارِيَةً -وهي الريق- لَا يَنْقَطِعُ جَرِيَانُهَا مَا دُمْتَ تَأْكُلُ لِتَبْتَلَّ اللَّقْمَةَ بِهَا وَيَسْهُلَ بَلْعُهَا، لَا تَمْلِكُهَا النَّفْسُ وَلَا تَجْرِي عَلَى الدَّوَامِ وَلَا تَنْقَطِعُ، فَانْظُرْ إِلَى هَذِهِ الْحِكْمَةِ الْعَجِيبَةِ الَّتِي أَنْتَ فِي غَايَةِ الْإِفْتِقَارِ إِلَيْهَا، وَلَيْسَ فِي قُدْرَتِكَ إِجْرَاؤُهَا وَلَا مَنَعُهَا بِالضَّرُورَةِ، فَإِذَا نَزَلَ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ فِي الْمَعِدَةِ صَرَّفَهُ إِلَى مَا يَشَاءُ، فَبَعْضُهُ يَتَرَبَّى بِهِ اللَّحْمُ، وَبَعْضُهُ يَتَرَبَّى بِهِ الْعَظْمُ، وَبَعْضُهُ يَتَرَبَّى بِهِ الشَّحْمُ، وَبَعْضُهُ يَتَرَبَّى بِهِ الدَّمُ مَعَ كِمَالِ اللَّذَّةِ حَالَ الْأَكْلِ وَبَعْدَهُ، ثُمَّ مَا فَضَلَ عَنْ ذَلِكَ وَكَانَ فِيهِ الْإِيذَاءُ لِلْبَدَنِ عَلَى تَقْدِيرِ إِبْقَائِهِ فِي الْبَطْنِ أَخْرَجَهُ مِنْ مَخْرَجِكَ، وَانْظُرْ إِلَى هَذَيْنِ الْمَخْرَجَيْنِ وَبَدِيعِ حِكْمَتِهِمَا وَإِلَى إِقْدَارِكَ عَلَى إِمْسَاكِهِمَا عِنْدَ تَهَيُّؤِ الْفَضْلَةِ لِلْخُرُوجِ.

وبالجملة: فلم يزل سبحانه بك رؤوفاً رحيماً ودوداً كريماً في كُلِّ لَحْظَةٍ وَأَنْتَ غَافِلٌ عَنْ نَفْسِكَ. وَانْظُرْ إِلَى خُرُوجِ النَّفْسِ وَدُخُولِهِ الَّذِي بِهِ قِيَامُ الرُّوحِ حَالَةَ الْيَقَظَةِ وَالنَّوْمِ وَالصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ.

وَمِنْ أَكْبَرِ عِبَرَةِ الْعَقْلِ الَّذِي بِهِ التَّمْيِيزُ وَالتَّدْبِيرُ، وَإِدْرَاكُ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ،
وَمَا يَضُرُّ وَمَا يَنْفَعُ: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾^(١)، ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ
الْخَالِقِينَ﴾^(٢). فَيَا لَيْتَ شِعْرِي! أَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْصَى فِيهَا أَمْرٌ وَنَهْيٌ!؟

ثُمَّ إِذَا نَظَرْتَ إِلَى السَّمَاءِ وَكَوَاكِبِهَا، وَالسَّحَابِ وَتَسْخِيرِهَا، وَالرِّيَّاحِ وَتَصْرِيفِهَا،
وَالْأَرْضِ وَأَنْهَارِهَا، وَالْأَشْجَارِ وَثَوَاهِرِهَا، لَأَفْضَى بِكَ إِلَى الْعَجَبِ الْعُجَابِ،
وَعِلِمَتِ أَنَّهُ الْمُحْسِنُ الْوَهَّابُ. اللَّهُمَّ وَفَّقْنَا لِمَا فِيهِ رِضَاكَ، وَاقْطَعْنَا عَنْ كُلِّ شَيْءٍ
سِوَاكَ، وَامْلَأْ قُلُوبَنَا مِنْ حُبِّكَ وَحُبِّ رُسُلِكَ، وَأَذِقْنَا لَذَّةَ الْوَصْلِ مِنْ فَيْضِ فَضْلِكَ،
وَحُذِّ بِأَيْدِينَا إِنْ زَلَلْنَا، وَسَاعِمْنَا إِنْ أَخْطَأْنَا، إِنَّكَ أَنْتَ الْجَوَادُ الْكَرِيمُ، الرَّؤُوفُ الرَّحِيمُ.

٢٢- وَذِي تُسَمَّى صِفَةً نَفْسِيَّةً * ثُمَّ تَلِيهَا خَمْسَةٌ سَلْبِيَّةٌ

(وَذِي) أَيُّ: وهذه الصفة، أَيُّ: صِفَةُ الْوُجُودِ (تُسَمَّى صِفَةً نَفْسِيَّةً) نِسْبَةً إِلَى
النَّفْسِ، أَيُّ: الْذَاتِ^(٣).

(١) سورة النحل: من الآية ١٨

(٢) سورة المؤمنون: من الآية ١٤، والخلق هنا بمعنى التقدير، أَيُّ: فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْمُقَدِّرِينَ، لِأَن
الْخَلْقَ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لِمَعَانٍ ثَلَاثَةً: أَوَّلُهَا: الْإِبْجَادُ مِنَ الْعَدَمِ وَهَذَا خَاصٌّ بِهِ سُبْحَانَهُ، ثَانِيهَا:
التَّقْدِيرُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، ثَالِثُهَا: الْكَذِبُ، قَالَ
تَعَالَى: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، وَهُوَ هُنَا بِالْمَعْنَى الثَّانِي.

(٣) فَالنَّفْسُ بِمَعْنَى الْذَاتِ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا، وَتَطْلُقُ أَيْضًا عَلَى الْجِسْمِ وَالرُّوحِ وَالدَّمِ وَالْعَيْنِ، وَجَمْعُهَا
بَعْضُهُمْ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ فِي قَوْلِهِ:

يَا غَزَالَا قَدْ صَادَ بِالْحُسْنِ لُبِّي * وَرِمَانِي بِالسَّهْمِ أَهْلَكَ نَفْسِي
يَا ظَرِيفَا حَوَيْتَ قَوْسًا وَلِحْظًا * فَوْقَ خَدِّ بَتْلَكَ أَزْهَقْتَ نَفْسِي
يَا كَحِيلَ الْعَيُونِ أَرْسَلْتَ سَهْمًا * قَدْ أَصَابَ الْحَشَا فَأَهْرَقَ نَفْسِي
لَا تَعْذِبْ مَنْ ارْتَضَاكَ طَبِيبًا * يَا خَلِيلِي يَهْوَاكَ قَلْبِي وَنَفْسِي
يَا حَبِيبِي وَقَيْتَ مِنْ كُلِّ سَوْءٍ * وَهَمَّاكَ الْحَفِيزُ مِنْ كُلِّ نَفْسٍ [سباعي، ص ٧٧]

والصفةُ النفسيةُ: هي التي لا تُعَقَّلُ الذاتُ بدونها، وهي صِفةٌ ثبوتيةٌ^(١)، يدلُّ الوصفُ بها على نفسِ الذاتِ دونَ معنى زائدٍ عليها.

ويُقالُ أيضًا^(٢): هي الحالُ الواجبةُ للذاتِ ما دامتِ الذاتُ غيرَ مُعلَّلةٍ بعلةٍ^(٣)، وذلك كالوجودِ، والتَحْيِيزُ للجِرمِ، وَكَوْنُ الجَوْهَرِ جَوْهَرًا وَالشَّيْءِ شَيْئًا، فهذا تعريفُ للنفسيَّةِ مُطلقًا، قديمةً كانت أو حادثةً.

وقوله في التعريفِ الثاني «غيرَ مُعلَّلةٍ» بالنصبِ على أنه حالٌ من «الحالِ»، أو من الضميرِ في «واجبةٍ»، واحترزَ به من الحالِ المعنويةِ^(٤)، ككَوْنِ الذاتِ عالمةً أو قادرةً أو مُريدةً، فإنها معلَّلةٌ بقيامِ العلمِ والقُدرةِ والإرادةِ بالذاتِ، فليُتأمل.

وجعلُ الوجودِ صِفةً نفسيةً إنما يَصِحُّ عِنْدَ مَنْ يُثْبِتُ الأحوالَ، فيكونُ صِفةً زائدةً على الذاتِ، غيرَ موجودةٍ في نفسها، ولا معدومةٍ، وأما عِنْدَ مَنْ لَمْ يُثْبِتِ الأحوالَ فَلَيْسَ بِصِفَةٍ أَصْلًا، وإنما هو عَيْنُ ذاتِ الموجودِ كما مرَّ.

فإن قلتَ: إذا كُنْتَ قَدْ بَنَيْتَ هذه العقيدةَ على مذهبِ الأشعريِّ القائلِ بنفيِ الأحوالِ، فالوجهُ حذفُ الوجودِ، ولا حاجةَ إلى ارتكابِ التسامُحِ.

(١) أي مدلولها ليس سلباً، وليس المراد بالثبوتية ما كانت ثابتة للموصوف مطلقاً لأن هذا متحقق في جميع الصفات. وهذا التعريف للسعد التفتازاني.

(٢) وهو تعريف المتأخرين كالسنوسي.

(٣) هذا مبني على القول بأن الوجود غير الموجود، فيكون حالاً، والحال هي الواسطة بين الوجود والعدم، فلا توصف بالوجود أي خارجاً بحيث تكون كالمعاني، ولا بالعدم بحيث يكون مفهومها عدمياً كالقدم والبقاء، وأما قوله ما دامت الذات: «ما» مصدرية ظرفية، و«دام» تامة أي مدة بقاء الذات.

(٤) الحال قسماً إما نفسية كصفة الوجود - عند من يثبت الأحوال - وإما معنوية ككونه عالماً قادراً إلخ. فالنفسية غير معللة والحال المعنوية معللة، فكون الذات عالمة معللة بقيام العلم بها وهكذا. ومعنى التعليل هنا التلازم، أي كونه تعالى عالماً لازم لقيام صفة العلم بذاته تعالى.

قُلْتُ: لِمَا كَانَ مَعْرِفَةُ الْوُجُودِ يُحْتَاجُ لَهَا؛ لِيَتَبَيَّنَ عَلَيْهَا غَيْرُهَا مِنَ الصِّفَاتِ اعْتَبَرْتُ الْوُصْفَ الظَّاهِرِيَّ فِي قَوْلِنَا «ذَاتُ اللَّهِ مَوْجُودَةٌ» وَارْتَكَبْتُ التَّسْمِيحَ.

عَلَى أَنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ الشَّيْخَ وَلَوْ نَفَى الْأَحْوَالَ، لَا يَنْفِي الْأَعْتِبَارَاتِ لظُهُورِ زِيَادَتِهَا ذِهْنًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا ثَبُوتٌ خَارِجًا^(١)، بَلْ قَالَ الْعَلَامَةُ التَّفْتَازَانِيُّ: لَا خِلَافَ أَنَّ الْوُجُودَ زَائِدٌ ذِهْنًا^(٢)، بِمَعْنَى أَنَّ لِلْعَقْلِ أَنْ يُلَاحِظَ الْمَاهِيَةَ بَدُونِ الْوُجُودِ، وَبِالْعَكْسِ، وَنَتَعَقَّلُ الْمَاهِيَةَ وَنَشْكُ فِي وَجُودِهَا. اهـ.

(ثُمَّ تَلِيهَا) فِي الذِّكْرِ (خَمْسَةُ سَلْبِيَّةٍ)^(٣) نِسْبَةً لِلْسَّلْبِ، أَي: النَّفْيِ، إِذْ مَدْلُولُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا سَلْبٌ أَمْرٌ لَا يَلِيقُ بِهِ سُبْحَانَهُ.

تعريف
الصفة
السلبية

(١) لظهور زيادتها ذهناً أي لا خارجاً، لأن للشيء أربعة وجودات، وجود في الأذهان، ووجود في اللسان أي العبارات، ووجود في البنان أي الكتابة، وجود في الأعيان أي الخارج، وهو الوجود الحقيقي. [سباعي، ص ٢٦٢]

(٢) ولذلك قال الباجوري: والمحققون كالسعد وأضرابه أولوا عبارة الأشعري، فقالوا: ليس المراد العينية حقيقة، بل المراد أنه ليس زائداً على الذات في الخارج بحيث تصح رؤيته، فلا ينافي أنه أمر اعتباري. [حاشية الباجوري على الجوهرة ١٠٦، وعلى السنوسية ١٧]

(٣) الاقتصار على الخمسة في السلبية لكونها تستلزم ما عداها من صفات السلوب التي وردت بها الآيات والأحاديث، وكذلك سلك السلف الصالح فقصمت طريقتهم إثبات جميع الأسماء والصفات التي سمى الله تعالى بها نفسه أو وصف بها نفسه، ونفي مماثلة شيء من المخلوقات، إثباتاً بلا تشبيه ونفيّاً بلا تعطيل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فهذا منع للتشبيه والتمثيل ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وهذا منع للإلحاد والتعطيل.

ولذلك كان حصر علماء الكلام الصفات السلبية في خمسة ليس حصراً لجزئياتها، وإنما هو ضبط للكليات أو مهات الصفات السلبية وأمهاياتها، لأنه يلزم من نفي ضد هذه الخمسة تنزيه الباري من جميع النقائص، لأن ما عداها مندرج فيها، فمثلاً كونه تعالى مخالفاً للحوادث يندرج تحته من السلوب أنه لا ولد له ولا والد ولا زوجة وأنه ليس عرضاً ولا جوهرًا، ولا فوقاً ولا تحته إلخ. وكذلك بقية الخمسة يندرج تحتها جزئيات كثيرة من السلوب، فجميع السلوب والنقائص ترجع إلى واحدة من هذه الخمسة، وهذا باستقراء علماء الكلام.

٢٣- وهي القِدَم بالذاتِ فاعْلَمِ والبَقَا * قيامُهُ بنفسِهِ نِلَتْ التَّقَى

(وهي) أي الصفات السلبية: (القِدَم بالذاتِ فاعْلَمِ) أي: القِدَم الذاتي، بمعنى: أنه تعالى قديمٌ لذاته لا لعلّة قديمة اقتضت وجوده، تعالى عن ذلك.

صفة
القدم

وليس المراد بالقِدَم الذاتي ما قابل القِدَم بالغير، كما يقول الفيلسوف؛ لقيام البرهان القاطع على أنه لا شيء قديم بالغير، وأن كل ما سوى الله وصفاته حادث كما تقدّم^(١).

ومعنى القِدَم: سلب الأوليّة، أي: أنه تعالى لا أول لوجوده^(٢)، إذ لو لم يكن قديماً لكان حادثاً، تعالى عن ذلك، فيلزم افتقاره إلى محدث؛ لما مرّ، ثمّ محدثه كذلك؛ لانعقاد التماثل بينهما، وذلك مفض إلى الدور أو التسلسل؛ لأنّ المائل الثاني مثلاً إن كان المحدث له هو الأول فالدور، وإن استمرّ العدّد إلى غير نهاية فالتسلسل، وكلاهما محال^(٣).

(١) يقابل القدم الذاتي الحدوث الذاتي وهو الذي يسمونه القدم الزماني، وهو محال في حقه تعالى لأن وجوده تعالى ليس زمانياً وليس للزمن نسبة إلى وجوده تعالى ألّبتة، إذ الوجود الزماني من صفات المحدث.

(٢) معنى القدم بالنسبة لله تعالى سلب الأوليّة أو سلب العدم السابق أو عدم افتتاح الوجود، أما بالنسبة لغيره تعالى فإنه يصدق على معان كثرة منها القدم الزماني ومعناه توالي الأزمنة على وجود الشيء، ومنها القدم الإضافي كالأبوة والبنوة، ولا يطلق عليه تعالى إلا بالمعنى الذاتي.

(٣) هذا هو الدليل العقلي على قدمه تعالى، وأما الدليل النقلي ففي قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ [الحديد: ٣] وهذا معناه انحصار الأوليّة فيه تعالى، والأوليّة هنا ليست بمعنى الابتداء، وإلا لقابلتها الآخريّة بمعنى الانتهاء، ولكن بمعنى نفي الابتداء، أو بمعنى السبق على الأشياء، لأنه تقابلها الآخريّة بمعنى البقاء، فمعنى «الأول» في القرآن الكريم هو نفس معنى القديم، وأما لفظ «القديم» فلا يتمتع إطلاقه شرعاً لثبوت الإجماع ووروده في بعض الروايات بدلاً من «الأول» أو بمعناه.

أما استحالة الدور فظاهرة، لأنه يلزم عليه تقدّم كلٍّ منهما على صاحبه وتأخّره عنه، وهو جمع بين مُتَنَاقِضَيْنِ، بل ويلزم عليه أيضًا تقدّم كلٍّ واحدٍ منهما على نفسه وتأخّره عنها، وهو جليُّ البطلان.

وأما التسلسل فلأنه يؤدي إلى وجود آلهة لا نهاية لها، كلٌّ منها متّصفٌ بالحدوث والعجز والافتقار، وهو باطلٌ قطعاً، لأنه مُنافٍ لمقام الألوهية من القدرة والغنى المطلق، إذ العاجز الفقير لا يصحُّ أن يكون خالقاً للعالم البديع الإقتان. وما أفضى إلى المحال - وهو عدم القدم - محالٌ، إذ استحالة اللّوازم تقتضي استحالة الملزومات، فنبت القدم، وهو المطلوب.

(و) ثاني الصفات السلبية (البقا) بالقصر للضرورة، وهو سلب الآخريّة، أي: نفيها، أي: أنه تعالى لا آخر لوجوده تعالى، لأنّ ما ثبت قدمه استحالة عدّمه، وإلا لجاز عليه العدم، فيحتاج إلى مرجّح، فيكون حادثاً لا قديماً، وكيف وقد ثبت قدمه؟^(١)

صفة
البقاء

وثالث الصفات السلبية (قيامه) تعالى (بنفسه)^(٢)، بمعنى: سلب الافتقار إلى المحلّ^(٣) أو المخصّص، أي: الفاعل.

صفة
القيام
بالنفس

(١) حقيقة البقاء نفي لحوق العدم أو سلب الآخريّة، فهو سبحانه وتعالى وجوده دائم أزلاً وأبداً، فكما لا يسبقه عدم لا يلحقه عدم ولا يجوز عليه، وليس معنى البقاء استمرار أي توالي الأزمنة على وجوده تعالى فهذا المعنى مستحيل في حقه تعالى لامتناع دخول الزمن في وجوده.

(٢) فائدتان: الأولى: اختلف في معنى هذه الباء، فقليل للآلة، وقليل للسببية، وقليل بمعنى «في» وهو الأقرب، والمعنى أنه مستغن في نفسه ليس باعتبار شيء آخر.

الثانية: يؤخذ من الصفة جواز إطلاق النفس على الله تعالى، وقد ورد ذلك، قال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه: ٤١]، وقال عليه الصلاة والسلام: (لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك) إلى غير ذلك، خلافاً لمن يقول: إنه لا يجوز إطلاقها على الله إلا في مقام المشاكلة مستدلاً بقوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]. [حاشية الصاوي، ص ٣٦]

(٣) المراد بالمحل هنا الذات لا المكان، لأن ذلك منفي بصفة المخالفة للحوادث.

أما أنه تعالى لا يفتقر إلى محلّ يقوم به قيام الصفة بموصوفها، فلأنه لو افتقر إلى ذلك لكان صفة^(١) لا ذاتاً، إذ الذات لا تقوم بالذات، لكن كونه تعالى صفة محال، إذ لو كان صفة لاستحال قيام الصفات الثبوتية - كالعلم والقدرة والإرادة - به تعالى، إذ الصفة لا تقبل صفة أخرى تقوم بها، وإلا لزم أن لا تخلو عنها، أو عن مثلها، أو عن ضدها^(٢)، ويلزم مثل ذلك في الأخرى التي قامت بها، وهكذا، إذ القبول أمر نفسي^(٣) لا بد أن يتحد بين المتماثلين أو المتماثلات، وهو محال^(٤) لما يلزم عليه من اتصاف الصفة بمثلها أو بضدها أو بخلافها، فيكون العلم عالماً وجاهلاً وقادراً، وكذا العكس، وهو باطل، ومن دخول ما لا نهاية له من الصفات الوجودية. على أن الصفة لو اتصفت بأخرى للزم الترجيح بلا مرجح، إذ جعل إحدهما موصوفة والأخرى صفة لها دون أن تكون صفة للذات التي قامت بها الموصوفة، ودون أن تكون الموصوفة هي الصفة للأخرى تحكماً، فليتامل.

وهو تعالى قد ثبت أنه قامت به الصفات الثبوتية، فلا يكون صفة لغيره، فوجب أن يكون ذاتاً فلا يفتقر إلى محل^(٥)، وهو المطلوب.

(١) القيام بالنفس يزيد على غيره من الصفات في نفي كونه تعالى صفة، فلا يستغنى عن هذه الصفة بصفة المخالفة للحوادث.

(٢) «عنها» أي تقبل الصفة نفسها، و«عن مثلها» أي مغايراتها ولكنه مائل في مجرد الوصفية، و«عن ضدها» بأن تقبل ضدها فتكون القدرة قابلة للضد مثلاً وهو العجز.

(٣) لرجوعه إلى نفس الصفة لا لأمر آخر.

(٤) ويلزم من قيامه تعالى بنفسه استحالة أن يتحد أو يحل في غيره، أما استحالة اتحاده فلما تقرر منه امتناع اتحاد الاثنين ما دام اثنين، وإن عُدما كان الموجود غيرهما وإن عدم أحدهما دون الآخر امتنع الاتحاد، وأما استحالة حلوله تعالى فلأن الحال في شيء يفتقر إليه وذلك متمنع في حقه تعالى، وأيضاً فإنه تعالى لو حل في شيء وجب تحيزه، وهو محال.

(٥) تنبيه: ذاته تعالى مستغنية عن المحل والمخصص معاً، أما صفاته تعالى فمستغنية عن المخصص لا عن المحل، ولكن لا يقال إنها مفتقرة إلى المحل، لما يوهمه ذلك من حدوث الصفات، وأما ذوات الحوادث فإنها مفتقرة إلى المخصص، وصفاتها إلى المحل - أي الذات - والمخصص =

وأما أنه لا يفتقر إلى مخصص، أي: موجد ومؤثر، فلما يلزم من الحدوث كما مر في القدم^(١).

(نلت) أي: أذكرت (التقى) أي: التقوى، وهي امتثال المأمورات فعلاً، والمنهيات تركاً. قال الإمام الرازي: «التقى والتقوى واحد، وهما لغة: بمعنى الاتقاء، وهو اتخاذ الوقاية، أي: ما يقي الشخص، يعني يحفظه ويحول بينه وبين ما يخافه، مثل الترس ونحوه في الأجسام، فكان المعنى: جعل بينه وبين المعاصي وقاية تحول بينه وبينها، من قوة عزمه على تركها واستحضار علمه بقبحها» نقله الشيخ عبد السلام اللقاني في شرح الجزائرية^(٢).

= أي الفاعل - معاً، فافتقر المخلوقات إليه تعالى ذاتي، فإذا ما علم العبد ذلك أيقن أنه لا حول ولا قوة إلا بالله، ولذلك قال ابن عطاء الله في الحكم: «فاقتك إليه تعالى ذاتية، وورود الأسباب مذكرات لك بها خفي منها، والفاقة الذاتية لا ترفعها العوارض».

(١) إذا علمت أنه يجب له تعالى قيامه بنفسه تعلم أنه تعالى يستحيل في حقه أن يتحد بغيره، أو يحل فيه.

أما الأول فلما تقرر من امتناع اتحاد الاثنين ما داما اثنين، لأن أحدهما إذا اتحد بالآخر فإن بقيا على حالهما فهما اثنان لا واحد فلا اتحاد، وإن عدما كان الموجود غيرهما، وإن عدم أحدهما دون الآخر امتنع الاتحاد لأن المعدوم لا يكون عين الموجود، ولأنه يلزم أن يكون الواجب هو الممكن، والممكن هو الواجب، وذلك محال بالضرورة.

وأما الثاني فلأوجه: أحدها: أن الحال في الشيء يفتقر إليه في الجملة سواء كان حلول جسم في مكان، أو عرض في جوهر، أو صورة في مادة كما هو رأي الحكماء، أو صفة في موصوف كصفات المجردات، والافتقار إلى الغير ينافي الوجود الذاتي. ثانيها: أن الحلول في الغير إن لم يكن صفة كمال وجب نفيه عن الواجب، وإن كان صفة كمال لزم كون الواجب مستكملاً بالغير وهو باطل باتفاق. ثالثها: أنه تعالى لو حل في شيء لزم تحيزه، وكما امتنع الحلول والاتحاد على ذاته تعالى امتنع على صفاته أيضاً، بل هي أولى بالامتناع لاستحالة انتقال الصفة عن الذات. [حاشية السباعي، ص ٨٢-٨٣]

(٢) اسم هذا الكتاب «فتح المجيد لكفاية المريد شرح اللامية الجزائرية في العقائد والتوحيد» للشيخ عبد السلام بن إبراهيم اللقاني، والمنظومة للعلامة أحمد بن عبد الله الزواوي الجزائري المتوفي ٨٨٤هـ.

وهذه الجملة إنشائية في المعنى، فُصِدَ بها الدُّعاءُ لَمَنْ حاولَ معرفةَ صِفاتِ اللهِ تعالى، وتكملةُ البيتِ، كأنَّه قال: اللهُمَّ اجْعَلْهُ مُحَصِّلًا للتقوى.

٢٤- تخالف للغير وُحدانية * في الذات أو صِفاتِه العَلِيَّة

ورابع الصفات السلبية (تخالف للغير) أي: مخالفته تعالى لغيره من^(١) الحوادث. ومعناها: عدمُ الموافقة لشيءٍ من الحوادث، فليسَ تعالى بجوهر^(٢) ولا جسم^(٣) ولا عرض^(٤) ولا متحرك ولا ساكن، ولا يوصفُ تعالى بالكبر ولا بالصغر، ولا بالقوَّة ولا بالتحتية، ولا بالحلول^(٥) في الأمكنة^(٦)، ولا بالاتحاد، ولا بالاتصال ولا بالانفصال^(٧)، ولا باليمين ولا بالشمال، ولا بالخلف ولا بالأمام، =

(١) «من» بانية.

(٢) الجوهر اسم للجزء الذي لا يتجزأ وهو متحيز وجزء من الجسم لأن الجسم يتركب من جوهرين فأكثر.

(٣) أي لأنه مركب إما من أجزاء عقلية هي الجنس والفصل أو وجودية هي الهولي والصورة عند الفلاسفة، أو الجواهر الفردة عند أهل الإسلام، أو مقدارية هي الطول والعرض والعمق، وكل مركب محتاج إلى جزئه، وكل محتاج ممكن، وكل ممكن حادث.

(٤) لأنه لا يقوم بنفسه بل يفتقر إلى محل يقوم به فيكون ممكنًا، والإمكان أمانة الحدوث، ولأنه يمتنع بقاءه زمانين وواجب الوجود يجب بقاءه فكونه تعالى عرضًا محال.

(٥) لأن الحلول يستلزم التحيز وهو محال عليه تعالى.

(٦) بحيث يكون متحيزًا فيها من الجهات الأربع فيكون مفتقرًا إليها، وهذا ينافي مقام الألوهية لأنه تعالى خالق للمكان والزمان، وما ورد مما يوهم ذلك فيجب تأويله، ففي الحديث: (ما وسعني أرضي ولا سمائي وإنما وسعني قلب عبدي المؤمن)، وفي الحديث: (القلب بيت الرب)، وتأويله أن تقول: قوله «وإنما وسعني» أي وسع هبتي ورحمتي، وقوله «القلب بيت الرب» أي محل رحمته وتجليه. [حاشية الصاوي، ص ٣٧]

(٧) وما ورد مما يوهم الاتصال مؤول، ففي الحديث: (ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه...) الخ، وتأويله أن ذلك كناية عن استيلاء محبة الله على الشخص حتى أغنته عن شهود سواه. [حاشية الصاوي، ص ٣٧]

=ولا بغير ذلك مِنْ صِفَاتِ الْحَوَادِثِ^(١)، إِذْ لَوْ كَانَ مُثَاقِلًا لَهَا، لَوَجَبَ لَهُ تَعَالَى مَا وَجَبَ لَهَا مِنْ الْحَدُوثِ وَالْإِفْتِقَارِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ لِمَا مَرَّ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْعَالَمَ وَإِنْ عَظُمَ فِي نَفْسِهِ فَهُوَ بِالنِّسْبَةِ لِعَظَمِ قُدْرَتِهِ تَعَالَى لَيْسَ بِشَيْءٍ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ، الْقَدِيمُ الْقَدِيرُ، حَالًا أَوْ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْفَصِلًا أَوْ مُسْتَقِرًّا أَوْ عَلَى جِهَةٍ لِهَذَا الشَّيْءِ الْحَقِيرِ الْحَادِثِ الْفَقِيرِ.

وْخَامِسُ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ (وَحْدَانِيَّةٌ)^(٢) وَهِيَ: عِبَارَةٌ عَنْ سَلْبِ الْكَثَرَةِ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ، أَيْ: عَدَمُ الْإِثْنَيْنِيَّةِ (فِي الذَّاتِ) أَيْ: فِي ذَاتِهِ تَعَالَى، اتِّصَالًا وَانْفِصَالًا. فَوَحْدَانِيَّةُ الذَّاتِ تَنْفِي عَنْهُ تَعَالَى الْكَمَّ الْمُتَّصِلَ وَالْمُنْفَصِلَ، أَيْ: تَنْفِي الْعِدَّةِ فِي الذَّاتِ، مُتَّصِلًا كَانَ أَوْ مُنْفَصِلًا، فَتَنْفِي التَّرَكِيبِ فِي ذَاتِهِ تَعَالَى، وَوُجُودَ ذَاتٍ أُخْرَى مُثَابِلُ الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ.

صفة
الوحدانية

أَيُّ أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَتْ ذَاتُهُ مَرْكَبَةٌ مِنْ أَجْزَاءٍ مُتَّصِلٍ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَإِلَّا لَكَانَ مُثَاقِلًا لِلْحَوَادِثِ مِنْ حَيْثُ التَّرَكِيبُ، فَيَحْتَاجُ إِلَى مَنْ يُرَكَّبُهُ، وَهُوَ مُحَالٌ. وَلَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ فِي

(١) مِمَّا كَانَ أَنْ نَجْمِلَ مَعْنَى الْمَخَالَفَةِ لِلْحَوَادِثِ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ: «سَلْبُ الْجَرَمِيَّةِ وَالْعَرَضِيَّةِ عَنْهُ تَعَالَى وَلَوْازِمُهَا»، أَوْ «سَلْبُ الْكَلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ وَلَوْازِمُهَا»، وَيُمْكِنُ تَفْصِيلُ ذَلِكَ بِعَشْرَةِ صُورٍ هِيَ الَّتِي يَتَحَقَّقُ نَفْيُهَا نَفْيَ مِمَّا ثَلَاثَةُ اللَّهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ: ١ و ٢- أَنْ يَكُونَ تَعَالَى جَرَمًا (فَإِنْ كَانَ مَرْكَبًا كَانَ جَسْمًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَانَ جَوْهَرًا) فَهَاتَانِ صَوْرَتَانِ لِلْمِثَالَةِ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى جَوْهَرًا أَوْ جَسْمًا (وَيَجْمَعُ ذَلِكَ فِي كَوْنِهِ جَرَمًا يَشْغُلُ حِيزًا مِنَ الْفَرَاغِ). ٣- أَنْ يَكُونَ عَرَضًا وَالْعَرَضُ لَا يَوْجَدُ بِنَفْسِهِ بَلْ تَابِعٌ فِي وُجُودِهِ لِلْجَوْهَرِ. ٤- أَنْ يَكُونَ لَهُ مَكَانٌ. ٥- أَنْ يَكُونَ لَهُ زَمَانٌ. ٦- أَنْ تَكُونَ لَهُ جِهَةٌ. ٧- أَنْ يَكُونَ فِي جِهَةٍ (أَيُّ مِنَ الْعَالَمِ). ٨- أَنْ تَقُومَ الْحَوَادِثُ بِذَاتِهِ. ٩- أَنْ تُتَصَّفَ ذَاتُهُ بِالْكَبَرِ أَوْ الصَّغَرِ بِمَعْنَى كَثَرَةِ الْأَجْزَاءِ وَقِلَّتِهَا. ١٠- أَنْ تَعْلَلَ أَفْعَالَهُ أَوْ أَحْكَامَهُ بِالْعِلَلِ وَالْأَغْرَاضِ. فَهَذِهِ صُورُ عَشْرَةٍ لِلْمِثَالَةِ يُمْكِنُ جَمْعُهَا فِي سَلْبِ الْجَرَمِيَّةِ وَالْعَرَضِيَّةِ وَلَوْازِمِهَا. فَلَا تَتَحَقَّقُ مُخَالَفَتُهُ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ إِلَّا بِنَفْيِ هَذِهِ الصُّورِ إِبْجَالًا وَتَفْصِيلًا.

(٢) وَحْدَانِيَّةُ نِسْبَةِ لِلْوَحْدَةِ، وَالنُّونُ لِلْمَبَالِغَةِ كَمَا فِي رَقَبَانِي نِسْبَةٍ إِلَى رَقَبَةٍ، وَالْيَاءُ لِلنِّسْبَةِ، وَالتَّاءُ لِلتَّائِيَةِ اللَّفْظِيَّةِ، وَقِيلَ إِنْ الْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ مُصَدَّرِيَّةً حَتَّى لَا يَلْزَمُ نِسْبَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ مِثْلُ ضَارِبِيَّةٍ. [سَبَاعِي، ص ٢٨٣]

ذاته (أو) أي: وعدمُ الاثنينية في (صِفاته العلية) اتِّصَالًا أو انفِصَالًا أيضًا، فوحدانية الصفات تنفي عنه تعالى الكمَّ المتَّصِلَ والمنفَصِلَ فيها، أي تنفي العددَ في حقيقة كلِّ واحدةٍ منها، مُتَّصِلًا كان أو مُنْفَصِلًا، أي: أنه تعالى له حياةٌ واحدة، وعِلْمٌ واحدٌ، وهكذا لا أكثر. وليسَ ثمَّ مَنْ يَتَّصِفُ بصفاتِ الألوهيةِ سِوَاهُ تعالى.

٢٥- والفِعْلُ، فالتأثيرُ ليس إلا * للواحدِ القهارِ جَلَّ وَعَلَا

(و) وحدانية، أي: عدمُ الاثنينية في (الفِعْلِ) يعني: أنه تعالى مُتَّصِفٌ بوحدانية الأفعال^(١)، فليسَ ثمَّ مَنْ له فِعْلٌ مِنَ الأفعالِ سِوَاهُ تعالى، إذ كلُّ ما سِوَاهُ عاجزٌ، لا تأثيرَ له في شيءٍ^(٢) مِنَ الأشياءِ. والمشهورُ في إثباتِ الوحدانيةِ برهانُ التنازعِ^(٣)، المُشارُ إليه بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٤).

(١) الوحدانية في الذات والصفات والأفعال تنفي الكموم الخمسة ١- وحدة الذات تنفي الكم المتصل في الذات وهو تركيبها من أجزاء، ٢- وتنفي الكم المنفصل وهو تعدد الذات بحيث يكون معه تعالى إله آخر، فهو سبحانه أحدي الذات فلا تركيب في ذاته وواحدي الذات فلا تعدد في ذاته، ٣- ووحدة الصفات تنفي الكم المتصل وهو التعدد في الصفة الواحدة، فليس له تعالى صفتان من جنس واحد، ٤- وتنفي الكم المنفصل وهو أن يكون لغيره تعالى صفة كصفته فليس لأحد قدرة يخلق بها فتكون مثل قدرته تعالى، ٥- وحدة الأفعال تنفي الكم المنفصل فقط، وهو أن يكون لغيره تعالى فعل على وجه الإيجاد والخلق فلا خالق إلا هو، وحيث ينسب فعل لغيره فهو على جهة الكسب، وأما الكم المتصل في الأفعال فليس منفيًا إن فسر بكثرة أفعاله تعالى، وأما إن فسر بأن غيره يشاركه في فعل ما.. فهو لا شك منفي، فتصير الكموم المنفية ستة.

(٢) فمن اعتقد التأثير -أي الإيجاد والاختراع- لغيره تعالى فقد أثبت الشركاء، ومن أثبتها فهو كافر. [سباعي، ص ٨٥]

(٣) يسمى هذا البرهان برهان التنازع أو التغالب لإمكان التنازع عند تعدد الإله، بأن يريد أحدهما ضد مراد الآخر فيتناعرا، أي يمنع كل منهما الآخر من نفاذ مراده أو يغلبه، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ الآية [المؤمنون ٩١]، ويسمى هذا البرهان برهان التوارد عند فرض اتفاقهما.

(٤) سورة الأنبياء: من الآية ٢٢

وحاصلُه: أنه لو أمكنَ التَّعَدُّدُ لأمكنَ التَّماثُعُ بَيْنَهُمَا، بأن يُريدَ أحدهما حركةَ زَيْدٍ مثلاً، والآخرُ سُكونه، إذ كُلُّ منهما أمرٌ ممكِنٌ في نفسه، وكذا تعلقُ الإرادةِ بكُلِّ منهما، وحَيْثُذِ إمَّا أنْ يَحْصُلَ الأمرانِ، فيلزِمُ اجْتِناعُ الضَّدينِ، أو لا، فيلزِمُ عجزُهما أو عجزُ أحدهما، وهو أمانةُ الحدوثِ والإمكانِ لما فيه من شائبةِ الاحتياجِ، فالتَّعَدُّدُ مُستلزمٌ لإمكانِ التَّماثُعِ، المُستلزمِ للمُحالِ، فيكونُ التَّعَدُّدُ مُحالاً.

وبما ذُكِرَ اندَفَعَ ما يُقالُ: إنه يجوزُ أن يَتَّفِقَا مِنْ غَيْرِ تَمَاضٍ^(١)، وحاصلُ الدَّفْعِ: أنَّ الإمكانَ مُحالٌ وإنْ لم يَقَعْ تَمَاضٍ بِالْفِعْلِ.

وإذا علمتَ أنه تعالى يجبُ له الوَحْدَانِيَّةُ (فالتأثيرُ) الاختِرَاعُ والإيجادُ للأشياءِ مِنَ العَدَمِ (لَيْسَ) أَي: لا يَصِحُّ لِأَحَدٍ (إِلَّا لِلوَاحِدِ الْقَهَّارِ) وحده (جلاً وعللاً).

فلا تأثيرٌ لِقُدْرَتِنَا في شَيْءٍ مِنْ أفعالِنَا الاختياريةِ، كالحركاتِ والسكناتِ والقيامِ والقعودِ ونحو ذلك، بل جميعُ ذلك مخلوقٌ له سُبْحَانَهُ وتعالى بلا واسطة^(٢)، كما أنَّ قُدْرَتَنَا مخلوقةٌ له تعالى، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٣) أَي: وخلقَ عَمَلَكُمْ^(٤).

أفعال
العباد

(١) أما على فرض اتفاقهما وأرادا معاً إيجاد شيء، فإما أن يحصل بإرادتهما معاً وذلك باطل لأنه يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو باطل، وبيان بطلانه أنه يلزم عليه اجتماع النقيضين وهو احتياجه إليهما واستغناؤه عنهما، لأنه إذا وجد بالأول فقد استغنى عن الثاني والعكس، وفي الوقت نفسه هو محتاج إليهما، إذا فبطل اجتماع مؤثرين على أثر واحد.

(٢) أي ليس بواسطة قدرتنا الحادثة لأنها مخلوقة لله تعالى أيضاً.

(٣) سورة الصافات: الآية ٩٦

(٤) هنا جري الشيخ على أن «ما» مصدرية فيكون معناها في سياق الآية ﴿قَالَ اتَّعَبُدُونَا مَا تَنْحِتُونَ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ أي كيف يليق بكم أن تعبدوا عملكم الذي تُصَيِّرُونَ به المنحوت صنفاً، فهم لم يعبدوا الأصنام من حيث كونها حجارة، وإنما عبدوها من حيث أشكالها، فالمعبود هو العمل، فالمعنى حيثُذِ أنتم وعملكم مخلوقان فكيف يعبد المخلوق مخلوقاً مثله، وعلى هذا الأساس -أي أنها مصدرية- تكون الآية مفيدة أن فعل العبد مخلوق لله كالعبد نفسه، وأما إن كانت «ما» موصولة فيكون المعنى: خلقكم وخلق معمolkم الذي هو الأصنام، وهي عبارة =

فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ لَنَا قُدْرَةٌ عَلَى إِيجَادِ شَيْءٍ فَكَيْفَ يُنْسَبُ لَنَا الْعَمَلُ^(١)، وَكَيْفَ يَصِحُّ تَكْلِيفُنَا بِهِ وَنُخَاطَبُ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾^(٢) وذلك كثيرٌ في الكتابِ والسُّنَّةِ.

قُلْنَا: النَّسْبَةُ إِلَيْنَا، وَمَخَاطَبَتُنَا بِتَحْصِيلِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ كَسَبٌ أَوْ اكْتِسَابٌ، لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ إِيجَادٌ وَاخْتِرَاعٌ.

وَتَوْضِيحُ ذَلِكَ: أَنَّ قُدْرَتَهُ تَعَالَى أَبْرَزَتْ الْأَشْيَاءَ عَلَى طَبَقِ إِرَادَتِهِ، مِنْ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ، وَهَذَا الْإِبْرَازُ هُوَ الْمُسَمَّى بِالْإِيجَادِ وَالْإِخْتِرَاعِ، وَهُوَ الْمُرَادُّ بِتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ^(٣)، وَأَمَّا قُدْرَتُنَا فَقَدْ تَعَلَّقَتْ بِبَعْضِ الْأَفْعَالِ، وَهِيَ الْأَفْعَالُ الْإِخْتِيَارِيَّةُ، أَيِ: الَّتِي لَنَا فِيهَا الْإِخْتِيَارُ وَالْمِيلُ وَالْقَصْدُ مِنْ غَيْرِ إِيجَادٍ وَاخْتِرَاعٍ، وَهَذَا التَّعَلُّقُ عَلَى طَبَقِ إِرَادَتِنَا هُوَ الْمُسَمَّى بِالْكَسَبِ وَالْإِكْتِسَابِ.

فَتَعَلَّقُ قُدْرَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى وَفْقِ إِرَادَتِهِ تَعَلَّقُ إِيجَادٍ، وَتَعَلَّقُ قُدْرَتُنَا عَلَى طَبَقِ إِرَادَتِنَا تَعَلَّقُ كَسَبٍ، أَيِ: تَعَلَّقُ هُوَ كَسَبٌ لَا إِيجَادٌ.

= عن الأحجار بالصور المخصوصة، وكونها مخلوقة لله معلوم حيث لا دخل للعبد في تكوين الحجر، أما الصور والأشكال فإنها بخلق الله أيضاً فاعتبار أنه سبحانه هو الذي أقدر العباد عليها وخلق أسبابها ودواعيها، وحينئذ -أي على جعلها موصولة- لا تفيد أن عمل العبد مخلوق لله إفادة قطعية كالمصدرية، لاحتمال أن يكون المعنى: وخلق الذي تعلمون شكله وصورته.

(١) نسبة العمل إلى العباد على جهة الكسب لا جهة الخلق والإيجاد، فإن دليل وحدانية الأفعال يبين انفراد تَعَالَى وحده بالإيجاد والاختراع، وأيضاً يدل على ذلك الدليل العقلي في عموم تعلق القدرة بجميع الممكنات قال تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] فلما كان تَعَالَى منفرداً بالخلق والإيجاد كان هو الخالق للعباد وأعمالهم وحده.

(٢) سورة التوبة: من الآية ١٠٥

(٣) أي تعلقاً معنوياً لا حسيّاً، فإنه من صفات الحوادث، وحقيقة التعلق لا يعلمها إلا الله. [حاشية السباعي، ص ٩٠]

فأفعَلْنَا الاختياريَّةُ قد تعلَّقتُ بها القُدرَتان: القُدْرَةُ القَدِيمَةُ والقُدْرَةُ الحَادِثَةُ،
وليسَ للقُدْرَةِ الحَادِثَةِ تأثيرٌ، وإِنَّمَا لها مُجَرَّدُ مُقَارَنَةٍ^(١)، فَاللهُ تَعَالَى يَخْلُقُ الفِعْلَ عِنْدَهَا^(٢)
لَا بها، كَالإِحْرَاقِ عِنْدَ ثُمَّاسَةِ النَّارِ لِلْحَطَبِ.

فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ خَلَقَ لَنَا مَيَلًا إِلَى الشَّيْءِ، وَقَصْدًا إِلَيْهِ، وَخَلَقَ لَنَا قُدْرَةً مُصَاحِبَةً
لِخَلْقِهِ تَعَالَى ذَلِكَ الَّذِي قَصْدُنَاهُ نَسَبَ إِلَيْنَا ذَلِكَ الفِعْلَ وَطَلَبْنَا بِهِ، إِذْ هُوَ فِي ظَاهِرِ
الْحَالِ يَتَرَاءَى أَنَّهُ فِعْلٌ لِلْعَبْدِ، وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى دَلِيلِ التَّوْحِيدِ^(٣) قَطَعَ النَّازِرُ بِأَنَّ الفِعْلَ لَيْسَ
مَخْلُوقًا إِلَّا اللهُ تَعَالَى، وَالْأَلَزَمَ الشَّرِيكَ لَهُ، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ^(٤).

فَعَلِمَ أَنَّ هَذَا التَّعَلُّقَ عِبَارَةٌ عَنْ مُقَارَنَةِ القُدْرَةِ الحَادِثَةِ مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ، وَبِحَسَبِهِ
تَصَافُ الْأَفْعَالُ لِلْعَبْدِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^(٥)، وَيَتَرْتَّبُ
الْثَوَابُ وَالْعِقَابُ بِمَحْضِ الْفَضْلِ أَوِ الْعَدْلِ، وَيُسَمَّى الْعَبْدُ حِينَئِذٍ مُخْتَارًا. وَعِنْدَ خَلْقِ
اللهِ تَعَالَى الفِعْلَ فِي الْعَبْدِ بِلَا قُدْرَةٍ لَهُ مُقَارَنَةٍ يُسَمَّى مَجْبُورًا وَمُضْطَرًّا، وَقَدْ تَفَضَّلَ اللهُ
سُبْحَانَهُ عَلَيْنَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بِإِسْقَاطِ التَّكْلِيفِ، وَلَوْ شَاءَ لَكَلَّفْنَا عِنْدَهَا أَيْضًا.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَرَكَةِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ وَالْاِضْطِرَّارِيَّةِ مِمَّا هُوَ بِيَدَيْهِ عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ، فَبَطَلَ:
قَوْلُ الْجَبَرِيَّةِ بِأَنَّهُ لَا قُدْرَةَ لِلْعَبْدِ تَقَارُنَ فِعْلًا لَهُ أَضْلًا، بَلْ هُوَ مَجْبُورٌ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا^(٦)،

بطلان
قول
الجبرية
والقدرية
في أفعال
العباد

(١) أَي لَا تَأْثِيرَ لَهَا فِي الْخَلْقِ وَالْإِيحَادِ، وَلَكِنْ أَجْرَى الْحَقِّ سُبْحَانَهُ عَادَتُهُ بِأَن يَخْلُقُ الْأَفْعَالَ الْاِخْتِيَارِيَّةَ
مَعَ قُدْرَةِ مُقَارَنَةِ حَادِثَةٍ لِيَصِحَّ تَكْلِيفُ الْعَبْدِ، وَلَوْ شَاءَ سُبْحَانَهُ لَخَلَقَ هَذِهِ الْأَفْعَالَ دُونَ قُدْرَةِ مُقَارَنَةِ
لَهَا وَلَكِنْ عَلَى جِهَةِ خَرَقِ الْعَادَةِ.

(٢) «عِنْدَهَا لَا بِهَا» لِإِفَادَةِ أَنَّ هَذِهِ الْقُدْرَةَ الْمُقَارَنَةَ لَيْسَتْ وَاسِطَةً فِي إِيجَادِ الْفِعْلِ.

(٣) الْمُرَادُ دَلِيلُ وَحِدَانِيَةِ الْأَفْعَالِ وَأَنَّهُ تَعَالَى مُنْفَرِدٌ بِالْإِيحَادِ وَالْاِخْتِرَاعِ.

(٤) يَلْزَمُ الشَّرِيكَ لِهَذَا تَعَالَى إِذَا لَمْ يَكُنْ هُوَ الْمَوْجِدُ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ، بِأَن كَانَ الْمَوْجِدُ لَهَا غَيْرُهُ تَعَالَى.

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: مِنَ الْآيَةِ ٢٨٦

(٦) الْجَبَرِيَّةُ يَقُولُونَ بِنَفْيِ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ الَّتِي عَلَى أَسَاسِهَا يَكُونُ الْعَبْدُ مُخْتَارًا ظَاهِرًا، فَالْعَبْدُ عِنْدَهُمْ
لَا قُدْرَةَ لَهُ وَلَا اخْتِيَارَ وَلَا فِعْلَ، فَيَكُونُ مَجْبُورًا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، أَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ فَيَقُولُونَ إِنَّهُ مُخْتَارٌ =

كالحِطِ المُعَلَّقِ في الهواء، تُمِيلُهُ الرياحُ بلا اختيارٍ له في شيءٍ أصلاً، وقَوْلُ القَدَرِيَّةِ بتأثيرِ القدرةِ الحادثةِ في الأفعالِ على طَبَقِ إرادةِ العبدِ.

والجبريةُ كَقَارُطَ قطعاً^(١)، لأنَّ مذهبهم ينفي التكليفَ الذي جاءَ بهِ الرُّسُلُ ﷺ، وفي كُفْرِ القَدَرِيَّةِ خِلافٌ^(٢)، الأصَحُّ عَدَمُ كُفْرِهِمْ، لأنهم وإنْ لَزِمَهُمْ إثباتُ الشريكِ لله تعالى^(٣)، إلا أنهم لما أثبتوا لله تعالى خَلْقَ العبدِ وقُدْرَتَهُ^(٤) وإرادَتِهِ صارَ فِعْلُ العبدِ في الحقيقةِ مخلوقاً له تعالى.

وعُلِمَ أيضاً أنه لا تأثيرَ للأُمُورِ العاديةِ^(٥) في الأمورِ التي اقترنتَ بها، فلا تأثيرَ للنارِ في الإحراقِ، ولا للطعامِ في الشَّبعِ، ولا للماءِ في الرِّيِّ ولا في إنباتِ الزرعِ، ولا للكواكبِ في إنضاجِ الفواكهِ وَغَيْرِهَا، ولا للأفلاكِ في شيءٍ مِنَ الأشياءِ، ولا للسَّكِّينِ في القطعِ، ولا لشيءٍ في دفعِ حرٍّ أو بَرْدٍ، أو جَلْبِهَا، أو غَيْرِ ذَلِكَ لا بالطَّبعِ ولا بالعِلَّةِ ولا بقوةٍ أودَعَهَا اللهُ فيها، بل التأثيرُ في ذلك كله لله تعالى وَحْدَهُ، بمَخْضِ اختيارِهِ عِنْدَ وُجُودِ هَذِهِ الأشياءِ.

=ظاهراً مجبوراً باطناً، أو مجبور في صورة مختار.

(١) أي لقولهم بجبرية العبد مطلقاً لأن الجبر المطلق يترتب عليه نفي التكليف ويكون إرسال الرسل عبثاً، والجبرية نسبة إلى «الجبر» الذي هو نفي الفعل حقيقة عن العبد، وهذه هي الجبرية الخالصة كالجهمية، وهم الذين حكم الشيخ بكفرهم، وأما الجبرية المتوسطة فهم الذين يثبتون للعبد قدرة ولكنها غير مؤثرة أصلاً، ولا ينفون التكليف، وعلى هذا يكون الأشاعرة من هذا الصنف.

(٢) أي القائلين من المعتزلة بالقدر، وهم الذين يثبتون القدر للعبد وينفونه عن الله عز وجل.

(٣) هذا ليس من كل وجه وإلا لحكم بكفرهم اتفاقاً، ولكن إثبات الشريك من حيث تأثير القدرة الحادثة.

(٤) أي القدرة التي يوجد بها العبد أفعال نفسه الاختيارية ليست ذاتية منه بل هي مخلوقة لله.

(٥) الأمور العادية هي التي يجري فيها الربط بين أمرين كالنار والإحراق، إلا أن هذا الربط يصح في العقل تخلفه، وكل ما دلت عليه العادة هو الاقتران بين الأمرين، أما تأثير أحدهما في الآخر فلا دلالة للعادة عليه أصلاً، ولما ثبت دليل وحدانية الأفعال علمنا أنه لا تأثير لأحدٍ سواه تعالى في فعل من الأفعال ألبتة.

٢٦- وَمَنْ يَقُلْ بِالطَّبْعِ أَوْ بِالْعِلَّةِ * فَذَاكَ كُفْرٌ عِنْدَ أَهْلِ الْمِلَّةِ

(وَمَنْ يَقُلْ) مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ كَالْفَلَّاسَةِ (بِالطَّبْعِ) أَي: بِتَأْثِيرِ الطَّبْعِ، أَي: الطَّبِيعَةِ وَالْحَقِيقَةِ^(١)، بِأَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْأَشْيَاءَ الْمَذْكُورَةَ تَوْثُرُ بِطَبْعِهَا، (أَوْ) يَقُلْ (بِالْعِلَّةِ) أَي: بِتَأْثِيرِهَا، بِأَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْأَشْيَاءَ عِلَّةٌ -أَي: سَبَبٌ- فِي وَجُودِ شَيْءٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ اخْتِيَارٌ.

بطلان
قول
الفلاسفة
في أفعال
العباد

وَالْفَرْقُ بَيْنَ تَأْثِيرِ الطَّبْعِ وَتَأْثِيرِ الْعِلَّةِ -وإن اشتركا في عَدَمِ الْاِخْتِيَارِ- أَنَّ التَّأْثِيرَ بِالطَّبْعِ يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ الشَّرْطِ وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ، كَالْإِخْرَاقِ بِالنَّسْبَةِ لِلنَّارِ، فَإِنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى شَرْطِ مَمَسَةِ النَّارِ لِلشَّيْءِ الْمُحْرَقِ، وَانْتِفَاءِ مَانِعِ الْبَلَلِ فِيهِ مَثَلًا، وَأَمَّا التَّأْثِيرُ بِالْعِلَّةِ فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ كُلَّمَا وُجِدَتِ الْعِلَّةُ وَجِدَ الْمَعْلُولُ، كَحَرَكَةِ الْخَاتَمِ بِالنَّسْبَةِ لِحَرَكَةِ الْإِصْبَعِ وَلِذَا كَانَ يَلْزَمُ اقْتِرَانُ الْعِلَّةِ بِمَعْلُولِهَا، وَلَا يَلْزَمُ اقْتِرَانُ الطَّبِيعَةِ بِمَطْبُوعِهَا^(٢)، أَي: لِتَخْلُفِ الشَّرْطِ، أَوْ انْتِفَاءِ الْمَانِعِ.

(فَذَاكَ) الْقَائِلُ (كُفْرٌ) أَي: كَافِرٌ أَوْ ذُو كُفْرٍ، وَيَصِحُّ رَجُوعُ اسْمِ الْإِشَارَةِ لِلْقَوْلِ الْمَفْهُومِ مِنْ «يَقُلْ»، فَالْحَمْلُ ظَاهِرٌ عَلَى مَعْنَى «فَقَوْلُهُ كُفْرٌ»، فَيَكُونُ الْقَائِلُ بِهِ كَافِرًا لِأَنَّهُ أَثْبَتَ الشَّرِيكَ وَالْعَجْزَ لِلَّهِ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ^(٣).

(١) التَّأْثِيرُ بِالطَّبْعِ مَعْنَاهُ أَنَّ الْأَشْيَاءَ مُؤَثَّرَةٌ بِطَبِيعَتِهَا وَحَقِيقَتِهَا وَذَاتِهَا.

(٢) أَي لَمَّا ذَكَرَ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا يَلْزَمُ اقْتِرَانُ الْعِلَّةِ بِمَعْلُولِهَا حَيْثُ تَدُورُ مَعَهُ وَجُودًا وَعَدَمًا، لَكِنْ لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي الطَّبِيعَةِ بِمَطْبُوعِهَا، فَرُبَّمَا يَتَخَلَّفُ الشَّرْطُ أَوْ لَا يَنْتَفِي الْمَانِعُ فَلَا يَلْزَمُ الْاِقْتِرَانُ.

(٣) أَمَّا إِثْبَاتُ الشَّرِيكَ فَلِإِسْنَادِ التَّأْثِيرِ لَغَيْرِ اللَّهِ فَيَكُونُ قَدْ شَارَكَ اللَّهَ تَعَالَى فِي التَّأْثِيرِ، وَأَمَّا لُزُومُ الْعَجْزِ لِعَدَمِ جَعْلِ الْقُدْرَةِ عَامَةً لِلتَّعَلُّقِ بِجَمِيعِ الْمُمَكِّنَاتِ، فَقَدْ أَخْرَجَ بَعْضَ الْمُمَكِّنَاتِ عَنْ تَعَلُّقِهَا وَهَذَا مَعْنَاهُ إِثْبَاتُ الْعَجْزِ.

(عندَ) جميع (أهلِ المِلَّة) أي: مِلَّة الإسلام^(١). والمِلَّة والدينُ والشرِعة: عبارةٌ عَنِ الأحكامِ الشرِعية، فهي مَتَّحِدَةٌ بالذاتِ لَكُنْها مُخْتَلِفَةٌ بالاعتبارِ؛ لأنَّ الأحكامَ الشرِعية:

- مِنْ حَيْثُ إِنْها تُمَلِّ^(٢) لَتُنْقَلِ مِلَّةٌ،
- وَمِنْ حَيْثُ إِنْها يُتَدَيَّنُ بها -أي: يُتَعَبَّدُ بها- دينٌ،
- وَمِنْ حَيْثُ إِنْها شُرِّعَتْ -أي: بَيَّنَّها الشارِعُ- شرِعةٌ، أي: مشروعةٌ.

واعلَمَ أَنَّ الفلاسفةَ^(٣) كما قالوا بتأثير الطبائع والعلل، قالوا: إِنَّ الواجبَ الوجودِ أَثَرٌ فِي العالَمِ بِالْعِلَّةِ، فهو تعالى عِلَّةٌ فِيهِ، فَلِذا قالوا: إِنَّ العالَمَ قَدِيمٌ، لأنَّه يُلْزَمُ مِنْ قَدَمِ العِلَّةِ قَدَمُ المَعْلُولِ، فَقَدْ أَثْبَتُوا لَهُ تعالى عَدَمَ الاختِيارِ وَعَدَمَ القُدْرَةِ^(٤)، ولا شَكَّ فِي كُفْرِهِمْ عِنْدَ المُسلمين. والحاصِلُ: أَنَّ الفاعلَ -بحسَبِ الفَرَضِ والتقديرِ- ثلاثةٌ: فاعِلٌ بالطَّبْعِ، وفاعلٌ بِالْعِلَّةِ، وفاعلٌ بالاختِيارِ، وهو الذي إِنْ شاء فَعَلَ وَإِنْ شاءَ تَرَكَ، وكُلُّها قالَ بها الفلاسفةُ، والثالثُ^(٥) كالإنسانِ عِنْدَهُمْ، وأما المُسلمونَ فَلَمْ يَقُولُوا إِلَّا بِالْأخِيرِ^(٦)، ثُمَّ هو مَخْصُوصٌ بالواحدِ القَهَّارِ سُبْحانَهُ وتعالى.

(١) والمراد بأهل الملة الصحابة والتابعون ومن تبعهم إلى يوم الدين، وإنما قدر «جميع» للإشارة إلى أنه لم يقل أحد بإسلامهم. [حاشية السباعي، ص ٩١]

(٢) تمل أي يلقيها من يعلمها على غيره ليعلمها وينقلها.

(٣) الفلاسفة أصلهم من اليونان وكانوا يشددون في الرياضيات وبيباغون في الجوع، ولكنهم لا يستندون في علومهم إلى النصوص الدينية بل إلى العقل، فلذا وقعوا في الشبه والضلالات.

(٤) عدم القدة أي على ترك خلق العالم حيث يكون تعالى مضطراً لأنه لا اختيار له عند الفلاسفة فهو فاعل بالإيجاب، ومن هنا يلزم على نفي الإرادة نفي القدرة، فهو ليس قادراً إلا على الفعل فقط، أما الفاعل المختار فهو القادر على الفعل وعلى الترك.

(٥) «الثالث» أي الفاعل بالاختيار عندهم الإنسان، أما الإله تعالى فإنه فاعل بالإيجاب، فبهم الله وتعالى عن قولهم علواً كبيراً.

(٦) أي أنه تعالى فاعل بالاختيار ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص: ٦٨]

٢٧- وَمَنْ يَقُلْ بِالْقُوَّةِ الْمُوَدَّعَةِ * فَذَاكَ بِدْعِي فَلَا تَلْتَفِتْ

(وَمَنْ يَقُلْ) مِنْ أَهْلِ الزَّيْغِ: إِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ الْعَادِيَةَ تَوَثَّرُ (بِالْقُوَّةِ الْمُوَدَّعَةِ) أَيِ: بِوَاسِطَةِ قُوَّةٍ أَوْدَعَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا، كَمَا أَنَّ الْعَبْدَ يُوَثَّرُ بِقُدْرَتِهِ الْحَادِثَةِ الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ، فَالْتَأَرْ تَوَثَّرُ بِقُوَّةِ خَلْقِهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا، وَكَذَا الْبَاقِي.

(فَذَاكَ) الْقَائِلُ (بِدْعِي) ^(١) نِسْبَةً لِلْبِدْعَةِ خِلَافَ السُّنَّةِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَمَسَّكْ بِسُنَّةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، الَّتِي أَخَذَهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَيْسَ بِكَافِرٍ عَلَى الصَّحِيحِ لِمَا تَقَدَّمَ، وَإِذَا كَانَ بِدْعِيًّا (فَلَا تَلْتَفِتْ) أَيِ: لِقَوْلِهِ، بَلْ يَجِبُ الْإِعْرَاضُ عَنْهُ وَالتَّمَسُّكُ بِقَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِمَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى أَصْلًا، لَا بِطَبْعٍ وَلَا عِلَّةٍ وَلَا بِوَاسِطَةِ قُوَّةٍ أَوْدَعَتْ فِيهَا، وَإِنَّمَا التَّأْثِيرُ لِلَّهِ وَحْدَهُ بِمَخْضِ اخْتِيَارِهِ.

(١) أَيِ نَشَأَ قَوْلُهُ أَوْ بِدْعَتِهِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْقُوَّةِ الْمُوَدَّعَةِ دُونَ الْإِسْتِنَادِ فِي ذَلِكَ إِلَى دَلِيلٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. أَيِ نَشَأَتْ هَذِهِ الْبِدْعَةُ مِنَ الرِّبْطِ الْعَادِيِّ بَيْنَ الْحَرَقِ وَمَسِّ النَّارِ مِثْلًا، وَهُوَ أَصْلٌ مِنَ أَصُولِ الْكُفْرِ، وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ أَوْ تِسْعَةٌ عَلَى مَا قِيلَ، وَلَنَذْكُرَهَا لِكَ تَنْضِبْطِهَا وَتَكُونُ عَلَى حَذَرٍ مِنْ ارْتِكَابِ أَصْلِ مِنْهَا:

- أَحَدُهَا: مَا تَقَدَّمَ.

- ثَانِيهَا: الْإِيجَابُ الْذَاتِي أَيِ إِسْنَادُ الْكَائِنَاتِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى سَبِيلِ الْعِلَّةِ أَوْ الطَّبِيعَةِ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِهِ تَعَالَى.

- ثَالِثُهَا: التَّحْسِينُ وَالتَّقْبِيحُ الْعَقْلِيَّانِ، أَيِ تَوْقُفُ أَحْكَامِهِمَا عَقْلًا عَلَى الْأَغْرَاضِ، أَيِ بِجَلْبِ الْمَصَالِحِ وَدَرْءِ الْمَفَاسِدِ.

- رَابِعُهَا: التَّقْلِيدُ الرَّدِيءُ لِأَجْلِ الْحَمِيَّةِ، ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ...﴾ [الزخرف: ٢٢]

- خَامِسُهَا: التَّعَصُّبُ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ لِلْحَقِّ.

- سَادِسُهَا: الْجَهْلُ الْمُرَكَّبُ بِأَنْ يَجْهَلَ الْحَقَّ، وَيَجْهَلَ جِهْلَهُ بِهِ.

- سَابِعُهَا: التَّمَسُّكُ بِالظَّاهِرِ، نَحْوُ ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] مِنْ غَيْرِ تَأَمُّلٍ.

- ثَامِنُهَا: الْجَهْلُ بِوُجُوبِ الْوَاجِبَاتِ وَجَوَازِ الْجَائِزَاتِ وَاسْتِحَالَةِ الْمُسْتَحِيلَاتِ.

وَعَدُوا مِنْهَا الْجَهْلُ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، أَيِ عِلْمِ اللُّغَةِ وَالْإِعْرَابِ وَالْبَيَانِ، وَانْظُرْ بِسُطٍّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِذِهِ الْأَصُولُ بِمَا يُلْزَمُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي حَاشِيَةِ الْمُتَبَوِّلِيِّ عَلَى الْمُصَنَّفِ لِلْسُّنُوسِيَةِ. [سَبَاعِي، ص ٩٢]

فَإِنَّ قُلْتُ^(١): إِنَّ بَعْضَ أَهْلِ السُّنَّةِ قَالُوا بِالتَّأْثِيرِ بِوَاسِطَةِ الْقُوَّةِ، وَرَجَّحَهُ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ وَالْإِمَامُ الشُّبْكِيُّ كَمَا نَقَلَهُ الشُّيُوطِيُّ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْقَائِلُ بِهِ بَدْعِيًّا^(٢)، وَفِي كُفْرِهِ قَوْلَانِ؟ قُلْتُ: مَعْنَى الْقَوْلِ بِالتَّأْثِيرِ بِالْقُوَّةِ عِنْدَ بَعْضِ أَثْمَنَاتِنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْمُؤَثِّرُ وَالْفَاعِلُ بِسَبَبِ تِلْكَ الْقُوَّةِ الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي تِلْكَ الْأَشْيَاءِ، فَالتَّأْثِيرُ عِنْدَهُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَإِنْ كَانَ بِوَاسِطَةِ تِلْكَ الْقُوَّةِ، وَأَمَّا الْقَدَرِيَّةُ فَيُنْسِبُونَ التَّأْثِيرَ لِتِلْكَ الْأَشْيَاءِ بِوَاسِطَةِ الْقُوَّةِ، فَفَرَّقُ بَيْنَ الْاِعْتِقَادَيْنِ^(٣).

- (١) هذا السؤال سئل به الشارح وهو يؤلف هذا الشرح، فأجاب عنه -نور الله ضريحه- بما يؤخذ من كلام أهل السنة، وإن لم يصرحوا به، واستدل على هذا الجواب بقوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [التوبة: ١٤] فالْمُؤَثِّرُ هُوَ اللَّهُ بِوَاسِطَةِ الْأَسْبَابِ. اهـ وفيه نظر للم تأمل. [سباعي، ص ٩٢]
- (٢) ما نقل عن هؤلاء الأئمة الأعلام من التأثير لله وحده ولكن بواسطة القوة، هذه النقول ربما تكون غير صحيحة لمخالفتها للإجماع، ولئن سلم أنها منقولة عنهم، فتحمل على أنهم قالوها في مناظرة مع المعتزلة جر إليها الجدل، أو أن يحمل كلامهم على وجه يوافق مذهب أهل السنة، ومن ذلك ما أوضحه الفخر الرازي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَاتْلَوْهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ استدل بها القائل على أن المؤثر هو الله تعالى بواسطة الأسباب - كما هو منقول عن بعض الأئمة - قال: إن هذه الآية احتج بها أصحابنا على أن فعل العبد مخلوق لله فإن المراد من العذاب، القتل والأسر، فظاهر النص أنه فعل الله، إلا أن الله يدخله في الوجود على أيدي العباد. [مفاتيح الغيب ٥٨٩/٧] وليس معنى هذا أن الله تعالى يخلق العذاب بواسطة أيدي العباد، بل كل شيء مخلوق لله تعالى مباشرة بلا واسطة أثبتته ولا تأثير فيه أصلاً لتلك الأشياء التي جرت العادة بوجودها معها.
- (٣) صحيح أن هناك فرقاً بين الاعتقادين ولكن المدار على نفي أن تكون الأسباب واسطة، سواء كانت مؤثرة أو لا، فهي ليست إلا أشياء أجرى الله العادة بخلق أشياء أخرى عندها لا بها. فتحصل من الأقوال في هذه المسألة ما يلي: ١- الأسباب العادية تؤثر بذاتها من غير جعل الله تعالى، وهذا كفر بالإجماع. ٢- الأسباب العادية تؤثر بقوة جعلها الله تعالى فيها، وقائل هذا مبتدع. ٣- الأسباب العادية تؤثر بإذن الله، لكن بينها وبين ما قارنها ملازمة عقلية فلا يصح التخلف، والقائل بهذا جاهل، واعتقاده يؤول به إلى الكفر لأنه يستلزم إنكار المعجزات وما أخبر به الأنبياء من المنغيات كأحوال القبر والآخرة، إذ هو من باب خرق العوائد التي تتخلف فيها الأسباب العادية عما يقارنها. ٤- الأسباب العادية لا تؤثر فيما قارنها، وإنما جعلها مولانا أمارات ودلائل على ما شاء من الحوادث من غير ملازمة عقلية بينها وبين ما جعلت دليلاً عليه. والقائل بهذا هو المؤمن حقاً والسني صدقاً كما تفيد عبارة السنوسي في كتبه. [صاوي ص ٤٠-٤١]

ومع ذلك فالراجح الأول، وهو أن التأثير له وحده عندها لا بها، وإن جرت العادة بأنه إنما يحصل التأثير عندها.

٢٨- لو لم يكن متصفاً بها لزم * حدوثه وهو محال، فاستقم

ثم أشار -غفر الله له- إلى برهان الصفات السلبية^(١) إجمالاً بقوله:

(لو لم يكن^(٢)) أي: إنما وجب اتصافه بالصفات السلبية لأنه لو لم يكن متصفاً بها) بأن كان غير قديم أو باقٍ، أو كان مُمَثِّلاً للحوادث، أو غير قائم بنفسه، أو غير واحد فيما مرَّ، (لزم حدوثه) تعالى عن ذلك. أما القدم فظاهر^(٣). وأما البقاء فلأنه لو لم يكن متصفاً به لم يكن قديماً^(٤)، لأنَّ مَنْ ثَبَتَ قَدَمُهُ اسْتَحَالَ عَدَمُهُ، وإلا لكان جائزاً العدم، فيحتاج إلى مرجح، وكلُّ مُحتاجٍ إلى مُرجحٍ حادثٌ.

برهان
الصفات
السلبية

(١) ترك الصفة النفسية التي هي الوجود لظهورها، وحاصل تقرير الدليل عليها أن يقال من الشكل الأول: «العالم حادث» و«كل حادث لا بد له من محدث أحدثه» فينتج «العالم له محدث أحدثه». فإن قيل: وما الدليل على حدوث العالم. يقال: ملازمته للأعراض الحادثة من حركة وسكون وغيرهما، فكل ما لازم الحادث حادث، فينتج «العالم حادث». ودليل حدوث الأعراض مشاهدة تغيرها من عدم إلى وجود، ومن وجود إلى عدم. [حاشية السباعي، ص ٩٢-٩٣]

(٢) إشارة إلى قياس استثنائي من الشكل الأول حذفت صغراه وتبيحته، وتقديره: المولى تعالى متصف بتلك الصفات، لأنه لو لم يكن متصفاً بها لزم حدوثه، واللازم وهو الحدوث باطل، فبطل المزوم وهو قوله: «لم يكن متصفاً» ثبت نقيضه وهو كونه متصفاً وهو المطلوب. [سباعي، ص ٣١٢]

(٣) أي لو لم يكن قديماً لكان حادثاً ولو كان حادثاً لافتقر إلى محدث وهكذا، فيلزم إما الدور وإما التسلسل وكلاهما باطل، فبطل ما أدى إليهما وهو كونه تعالى حادثاً، ثبت نقيضه وهو كونه قديماً وهو المطلوب.

(٤) إشارة إلى قياس استثنائي حذفت صغراه، وتقديره هكذا: المولى متصف بالبقاء، لأنه لو لم يكن متصفاً به لكان جائزاً القدم، وإذا كان جائزاً القدم احتاج إلى مرجح، وكلُّ مُحتاجٍ إلى مرجح حادث، لكن كونه جائزاً القدم محال لما تقدم من وجوب وجوده تعالى إلخ. [السباعي ٣١٤]

وأما القيام بالنفس^(١) فلائنه لو قام بغيره لكان عَرَضًا، وقد تقدّم بيان حدوث الأغراض، أو كان صفة قديمة قائمة بموصوفها^(٢)، فيلزم أن لا يتّصف بصفات المعاني؛ لما مرّ^(٣)، وهو باطل.

وأما المخالفة للحوادث فلائنه لو مائل شيئًا منها لكان حادثًا مثلها. وأما الوجدانية فلائنه لو كان له نظير في ذاته أو صفاته للزم العجز، لما مرّ^(٤)، وكلّ عاجز حادث^(٥).

(وهو) أي: الحدوث عليه تعالى (مُحَالٌّ) لا يقبل الثبوت عقلًا، وهذا إشارة إلى الاستثنائية، فهو في قوة قولنا «لكن حدوثه مُحَالٌّ».

(فاستقم) تكملة ولا تخلو عن فائدة.

(١) وأما القيام بالنفس إلخ. تقرير الدليل: المولى يجب له القيام بالنفس، لأنه لو لم يقم بنفسه لكان عرضًا أو صفة، وإذا كان كذلك احتاج إلى المحل أو إلى المخصص، لكن كونه عرضًا أو صفة محال فبطل ملزومه وهو «لم يقم بنفسه إلخ»، فثبت نقيضه وهو وجوب القيام بنفسه وهو المطلوب.

(٢) وهو إشارة إلى قياس استثنائي؛ وتقريره: المولى ليس بصفة، لأنه لو كان صفة لزم أن لا يتصف بصفات المعاني، واللازم وهو أن لا يتصف.. باطل، وإذا بطل اللازم بطل الملزوم وهو كونه صفة، وإذا بطل الملزوم ثبت نقيضه وهو كونه ليس بصفة، وإذا انتفى كونه صفة ثبت أنه ذات وهو المطلوب. [حاشية السباعي، ص ٩٤]

(٣) «لما مر» أي من أن الصفة لا تقبل صفة أخرى. [سباعي، ص ٣١٥]

(٤) أي في برهان التمانع.

(٥) هذا دليل الملازمة، وهذا البرهان يسمى برهان التوارد لتوارد قدرتيهما على أثر واحد، وتقريره: لو تعدد الإله لزم عند اتفاقهما على إيجاد شيء معين توارد قدرتيهما على شيء واحد لعموم تعلقيهما بكل ممكن، وتواردهما يؤدي إلى عدم وجوده، لأنه إما أن يوجد بهما معًا فيلزم تحصيل الحاصل وهو محال، وإما ألا يوجد بهما معًا بأن وجد بأحدهما فيلزم عجز الآخر لانعقاد المائلة بينهما فلا يمكن إيجادهما بواحدة من القدرتين، وإذا كان هذا عند الاتفاق فعند الاختلاف من باب أولى، فالتعدد مستلزم لعدم إيجاد الأشياء عند الاتفاق وعند الاختلاف، والمشهد وجود الأشياء، فدلّت مشاهدة وجودها على عدم التعدد وهو المطلوب. [سباعي، ص ٣١٧]

٢٩- لَأنَّهُ يُفْضِي إِلَى التَّسْلُسِ * وَالدَّورِ وَهُوَ الْمُسْتَحِيلُ الْمُنْجَلِي

وإنما كان حُدُوثُهُ تعالى مُحَالًا (لأنه يُفْضِي) أي: يُوْدِي (إلى التَّسْلُسِ) إِنْ اسْتَمَرَّ العدَدُ إلى ما لا نِهَايةَ لَهُ، وَهُوَ مُحَالٌ لِمَا مَرَّ.

(و) أي: أَوْ يُفْضِي إِلَى (الدَّورِ) إِنْ لَمْ يَسْتَمِرَّ، بِأَنْ رَجَعَ إِلَى الْأَوَّلِ، فَيَكُونُ الْأَوَّلُ مُتَأَخِّرًا، وَالْمُتَأَخِّرُ أَوَّلًا، (و) الدَّورُ (هُوَ الْمُسْتَحِيلُ الْمُنْجَلِي) أي: الظَّاهِرُ؛ لظُهُورِ دَلِيلِهِ، وَقَدْ مَرَّ. وَإِذَا كَانَ كُلُّ مَنْ التَّسْلُسِ وَالدَّورِ^(١) مُحَالًا فَمَا أَفْضَى إِلَيْهَا - وَهُوَ الْحُدُوثُ - يَكُونُ مُحَالًا، وَإِذَا كَانَ الْحُدُوثُ عَلَيْهِ تَعَالَى مُحَالًا ثَبَّتَ اتِّصَافُهُ تَعَالَى بِالصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ بُرْهَانُ كُلِّ صِفَةٍ عَلَى حَدِّهَا تَفْصِيلًا أَيْضًا عِنْدَ ذِكْرِهَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا هَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ.

(١) الدور هو توقف وجود الشيء على شيء آخر قد توقف هذا الشيء الآخر عليه، كما إذا فرضنا أن زيدًا أوجد عمرًا وعمرًا أوجد زيدًا. وإما أن يكون بينها واسطة فيسمى دورًا مضمّرًا وإلا فهو المصرح لظهور التوقف فيه بمجرد النظر، فيكون عمرو قد توسط بين زيد أولًا ونفسه ثانيًا، وهو (أي الدور) مستحيل بنوعيه لوجوه منها: أن توقف كل منهما على الآخر يلزم منه الجمع بين النقيضين وهو محال لأن كلا منهما يكون سابقًا ومسبوقًا ومتقدمًا ومتأخرًا وعلّة ومعلولًا، ومنها: أن توقف كل منهما على الآخر معناه افتقار الشيء إلى نفسه وهو محال، واستحالة الدور ظاهرة جلية. وأما التسلسل فمعناه: أن يستند الممكن في وجوده إلى علّة مؤثّرة، وتستند تلك العلّة إلى أخرى إلى غير نهاية. وقد ذكروا عدة أدلة لبطلان التسلسل أشهرها برهان القطع والتطبيق، وهو أنه لو وجدت الأمور المرتبة غير المتناهية، فيوجد فيها جملتان إحداها أنقص من الأخرى بواحد من جانب التناهي، فيمكن تطبيق إحدى السلسلتين على الأخرى من طرف التناهي، وهكذا في سائر الأجزاء، فإذا كان بإزاء كل واحدة من الزائدة واحدة من الناقصة يلزم أن يكون الناقص مساويًا للزائد وهو محال.

٣٠- فهو الجليل والجميل والولي * والطاهر القدوس والرّب العلي

ثمّ فرّع على ما ذكره من صفات السُّلُوبِ، بعضُ أسماءٍ وتنزيهاتٍ، فقال:

(فهو) سُبْحَانَهُ وتعالى (الجليل) أي: العظيم الشأن، الذي يَخْضَعُ لجلاله كُلُّ عظيم، وَيُسْتَحَقَّرُ بالنسبةِ لعَظَمَتِهِ كُلُّ فَخِيم، والأَظْهَرُ أَنَّ الجلالَ يَرِجُعُ لِلصِّفَاتِ السُّلْبِيَّةِ والكماليَّةِ معاً، لا لِأَحَدَاها فقط، كما قيلَ بِكُلِّ.

(والجميل) أي: الْمُتَّصِفُ بصفاتِ الجمالِ والكمالِ، مِنْ عِلْمٍ وَحَيَاةٍ وَقُدْرَةٍ وَإِرَادَةٍ وغيرها، وإنما تَمَّ بالتنزيه عن كُلِّ عَيْبٍ وَنَقْصٍ مِمَّا لَا يَلِيقُ بِالْجَنَابِ الْأَعَزِّ الْأَهْمَى، وَيَنْدَرِجُ فِي ذَلِكَ اللَّطْفُ وَالْحِلْمُ وَالكَرَمُ وَالْعَفْوُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُحْصَى، إِذْ هِيَ تَرْجِعُ لِلإِرَادَةِ أَوْ مَعَ الْقُدْرَةِ^(١).

وَلِجلاله ترى العارفين به تعالى مِنْ هَيْبَتِهِ خاشعين، وَلِجمالِهِ تراهم مِنْ حُبِّهِ مولهين.

(والوليّ) أي: مالِكُ الخلاقِ وَمُتَوَلِّي أُمُورِهِمْ.

(والطاهر) أي: المنزّه عن كُلِّ ما لَا يَلِيقُ بِهِ.

(القدّوس) مِنْ «الْقُدْسِ» وَهُوَ الطُّهُرُ، أي: العظيمُ التَّنْزِيهِ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ.

(والرّب) أي: المَالِكُ وَمُرَبِّي الخلاقِ.

(العليّ) أي: المَرْتَفَعُ الْقَدْرَ، الْمُبْرَأُ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ.

(١) أي للإرادة مع القدرة.

٣١- مُنَزَّةٌ عَنِ الْحُلُولِ وَالْجِهَةِ * وَالْإِتِّصَالِ، الْإِنْفِصَالِ وَالسَّفَةِ

(مُنَزَّةٌ) أَي: هُوَ مُنَزَّةٌ وَمُطَهَّرٌ (عَنِ الْحُلُولِ)^(١) فِي الْأَمْكِنَةِ، أَوْ حُلُولِ السَّرِيَانِ، كَسَرِيَانِ الْمَاءِ فِي الْعُودِ الْأَخْضَرِ، (و) عَنْ (الْجِهَةِ)^(٢) لَشَيْءٍ، فَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ فَوْقَ الْجِرْمِ وَلَا تَحْتَهُ، وَلَا يَمِينَهُ وَلَا شِمَالَهُ، وَلَا خَلْفَهُ وَلَا أَمَامَهُ^(٣).

(و) مُنَزَّةٌ عَنِ (الْإِتِّصَالِ) فِي الذَّاتِ، أَوْ بِالْغَيْرِ، وَعَنِ (الْإِنْفِصَالِ) فَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ مُتَّصِلٌ بِالْعَالَمِ وَلَا مُنْفَصِلٌ عَنْهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ مِنْ صِفَاتِ الْحَوَادِثِ، وَاللَّهُ لَيْسَ بِحَادِثٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْعَالَمَ وَإِنْ عَظُمَ فِي نَفْسِهِ فَهُوَ فِي جَانِبِ بَاهِرٍ قُدْرَتِهِ كَأَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ الْغَنِيُّ الْقَدِيرُ حَالًا أَوْ مُتَّصِلًا، أَوْ مُنْفَصِلًا فِي شَيْءٍ حَقِيرٍ فَقِيرٍ، هُوَ فِي نَفْسِهِ عَدَمٌ.

قَالَ الْعَارِفُ ابْنُ عَطَاءٍ اللَّهِ فِي الْحِكَمِ: «أَيَا عَجَبًا كَيْفَ يَظْهَرُ الْوُجُودُ فِي الْعَدَمِ،

(١) لِأَنَّ الْحَالَ فِي الشَّيْءِ يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ سِوَاءَ كَانَ حُلُولًا فِي الْأَمْكِنَةِ أَوْ حُلُولَ عَرْضٍ فِي جَوْهَرٍ أَوْ صُورَةٍ فِي مَادَّةٍ، وَالْإِفْتِقَارُ يَنَافِي الْوُجُوبَ، لِأَنَّ الْوُجُوبَ يَقْتَضِي الِاسْتِغْنَاءَ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ فَبَطَلَتْ كُلُّ الْإِحْتِمَالَاتِ فِي هَذَا الْأَصْلِ وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَقَاصِدِ ١. حُلُولُ ذَاتِ الْوَاجِبِ ٢. حُلُولُ صِفَةٍ فِي بَدَنِ الْإِنْسَانِ أَوْ رُوحِهِ.. إلخ. وَالْمُخَالَفُونَ مِنْهُمْ نَصَارَى وَمِنْهُمْ مَتَمُّونَ إِلَى الْإِسْلَامِ، أَمَّا النَّصَارَى فَقَالُوا: إِنَّهُ جَوْهَرٌ وَاحِدٌ بَثَلَاثَةِ أَقَانِيمَ، وَيَعْنُونَ بِالْجَوْهَرِ الْقَائِمَ بِنَفْسِهِ وَبِالْأَقْنُومِ الصِّفَةَ، ثُمَّ قَالُوا: إِنَّ الْكَلِمَةَ وَهِيَ أَقْنُومُ الْعِلْمِ اتَّحَدَتْ بِجَسَدِ عَيْسَى بِطَرِيقِ الْإِمْتِزَاجِ أَوْ بِطَرِيقِ الْإِشْرَاقِ - كَمَا تَشْرُقُ الشَّمْسُ مِنْ كُوَّةٍ عَلَى بَلُورٍ - أَوْ بِطَرِيقِ الْإِنْقِلَابِ دَمًا وَلَحْمًا بَحِثْ صَارَ الْإِلَهُ هُوَ الْمَسِيحُ، وَأَمَّا الْمَتَمُّونَ إِلَى الْإِسْلَامِ فَمِنْهُمْ النَّصِيرِيَّةُ مِنْ غِلَاةِ الشَّيْعَةِ وَالْبَاطِنِيَّةِ وَغِلَاةِ الْمُتَصَوِّفَةِ.

(٢) الْقَوْلُ بِالْجِهَةِ يُؤَدِّي إِلَى حَدُوثِ الْإِلَهِ أَوْ قَدَمِ الْجِهَةِ لِأَنَّهَا مِنْ خِصَائِصِ الْأَجْسَامِ، وَجَمِيعُ عُلَمَاءِ الْكَلَامِ عَلَى نَفْيِ الْجِهَةِ إِلَّا الْمُشَبِّهَةَ، وَقَدْ عَلِمَ مَا سَبَقَ أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ مُتَحَيِّزًا وَلَا حَالًا فِي الْمُتَحَيِّزِ فَبِالضَّرُورَةِ لَا يَكُونُ فِي جِهَةٍ، وَأَمَّا مَا وَرَدَ مِمَّا يَخَالِفُ ذَلِكَ فَيَجِبُ تَأْوِيلُهُ وَصَرْفُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ.

(٣) لِأَنَّ هَذَا مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ جَسَدًا.

أَمْ كَيْفَ يَثْبُتُ الْحَادِثُ مَعَ مَنْ لَهُ وَصْفُ الْقَدَمِ^(١) اهـ. سبحانه قد دللت على وجوب وجوده آياته، وشهدت بوحدانيته مصنوعاته.

واشبهه الأمر على أقوام وقوفاً مع الأمور العادية، وتمسكاً بظواهر نصوص شرعية^(٢)، فقال قومٌ بالجهة، وقال آخرون بالجسمية، ويلزم منهما الحلول والانصال أو الانفصال، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. وأجاب أثمتنا، سلفهم، بأن الله تعالى منزّه عن صفات الحوادث، مع تفويض معاني هذه النصوص إليه تعالى، إيثارة للطريق الأسلم، وما يعلم تأويله إلا الله، وخلفهم بتعيين محامل صحيحة؛ إنطالاً لمذهب الضالين، وإرشاداً للقاصرين، فحملوا اليد على القدرة، والوجه على الذات، والاستواء على الاستيلاء وهكذا، نظراً إلى الطريق الأحكم، وذهاباً إلى أن الوقف في الآية على «وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ»^(٣)، ومن ثم قيل: إن طريق السلف أسلم، وطريق الخلف أعلم^(٤).

والحاصل أنه: لا بُدَّ من تأويل -أي: حمل اللفظ على غير ظاهره- إلا أن الخلف عيّنوا المحامل، فتأويلهم تفصيلي، وتأويل السلف إجمالي.

(١) أي: كيف يظهر الوجود الحق الذي لا يقبل العدم بوجه ما في العدم المحض، أم كيف يثبت الحادث المفترق المحتاج المضطر مع من وجب له وصف القدم؟ [الحكم العطائية، حكمة ١٦]
(٢) في المقدمات السنوسية قال الإمام السنوسي: أصول الكفر والبدع سبعة، وذكر منها التمسك في عقائد الإيمان بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير تفصيل بين ما يستحيل ظاهره منها وما لا يستحيل، وقال: إن العلماء اختلفوا في ذلك على ثلاثة مذاهب: الأول وجوب تفويض معنى هذه النصوص إلى الله بعد القطع بالتنزيه عن الظاهر المستحيل وهو مذهب السلف، الثاني: جواز تعيين التأويل للمشكّل إما بالرجوع للسياق أو اللغة، الثالث: حمل تلك المشكلات على إثبات صفات لله تليق بجلاله لا يُعرّف كنهها. [المقدمات شرح المؤلف ص ١١٩-١٢٢ بتصرف]

(٣) سورة آل عمران: من الآية ٧

(٤) هذا يفهم منه أنه ليس هناك مذهبان أحدهما يسمى بمذهب السلف والآخر بمذهب الخلف، والتحقيق أنهما مذهب واحد له طريقتان في التنزيه، طريقة التفويض والأخرى التأويل، ويمجم الطريقتين بالتنزيه.

فَقَوْلُ الْعَلَامَةِ اللَّقَائِيَّ: «وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيهًا»^(١) * «أَوَّلُهُ» أَي: تَفْصِيلًا، وَقَوْلُهُ: «أَوْ قَوْضٌ» أَي: بِأَنْ تَوَوَّلَهُ إِنْجَمَالًا عَلَى مَعْنَى أَنْكَ لَا تُعَيَّنُ لَهُ تَحَمُّلًا، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدَهُ: «وَرُمْ تَنْزِيهَا». وَ«أَوْ» فِي كَلَامِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- لِلتَّخْيِيرِ.

(و) مُنْزَعَةٌ أَيْضًا عَنِ (السَّفَه) وَهُوَ: وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، إِذْ هُوَ الْمُدَبِّرُ الْحَكِيمُ، الْخَبِيرُ الْعَلِيمُ، وَلِذَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِرْفَانِ لَمَّا شَاهَدَ مِنْ عَجِيبِ الْإِتْقَانِ: لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ أَبَدُغٌ مِمَّا كَانَ^(٢).

(١) أَي بِاعْتِبَارِ ظَاهِرِ دَلَالَتِهِ، وَالْمُرَادُ بِ«أَوْهَمَ التَّشْبِيهًا» أَي: أَوْقَعَ فِي الْوَهْمِ مَعْنَى غَيْرِ لَاتِقٍ، وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ تَأْوِيلُ الظَّاهِرِ لَوْجُوبِ تَنْزِيهِهِ تَعَالَى عَنْهُ، وَقَدَمُ التَّأْوِيلِ عَلَى التَّفْوِضِ لِأَرْجَحِيَّتِهِ لِقَوْلِ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ: طَرِيقَةُ الْخَلْفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ لَمَّا فِيهَا مِنْ مَزِيدِ الْإِيضَاحِ وَالرَّدِّ عَلَى الْخُصُومِ، وَطَرِيقَةُ السَّلَفِ وَمِنْهُمْ الْأُتَمَّةُ الْأَرْبَعَةُ أَسْلَمَ لِلسَّلَامَةِ مِنْ تَعْيِينِ مَعْنَى يَكُونُ غَيْرِ مُرَادٍ لَهُ تَعَالَى، وَالْخِلَافُ إِنَّهَا هِيَ فِي الْأَوَّلِيَّةِ وَإِلَّا فَارْتِكَابُ كُلِّ كَافٍ. [الصَّوَابِي عَلَى الْجَوْهَرَةِ ص ٢١٣]

(٢) هَذَا هُوَ قَوْلُ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ الْإِمَامِ الْغَزَالِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَدْ اسْتَشْكَلَ أَهْلُ الْعِلْمِ هَذَا الْقَوْلَ لِإِيْهَامِهِ الْعَجْزِ وَهُوَ عَلَيْهِ تَعَالَى مَحَالٌ، وَأَجَابُوا بِأَجُوبَةٍ مِنْهَا:

١. أَنَّ الْمُرَادَ إِمْكَانَ الْخِلَاقِ، فَالْمَعْنَى لَيْسَ فِي إِمْكَانِ الْخِلَاقِ تَغْيِيرٌ مَا أَرَادَهُ اللَّهُ وَأَبَدَعَهُ.
 ٢. وَمِنْهَا أَنَّ الْمُرَادَ إِمْكَانَهُ تَعَالَى بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِ عِلْمِهِ أَزَلًا بِإِجْبَادِ هَذَا الْعَالَمِ عَلَى هَذَا النِّظَامِ، وَتَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ التَّنْجِيزِيَّةِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى وَفْقِ مَا خَصَّصَتْهُ الْإِرَادَةُ وَسَبَقَ بِهِ الْعِلْمُ، فَالْمَعْنَى لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ شَيْءٌ يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ أَوْ النِّقْصَ عَلَى خِلَافِ مَا سَبَقَ فِي الْعِلْمِ.
 ٣. قَالَ الشَّيْخُ الْأَمِيرُ: هَذَا كَلَامٌ مَشْوَشٌ عَلَيْهِ أَوْ سَرَى لَهُ مِنَ الْفَلَسَافَةِ.
 ٤. أَوْ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا تَسَعَّهَ عَقْلُونَا كَمَا قَالَ أَبُو طَالِبٍ الْمَكِّي فِي كِتَابِ التَّوَكُّلِ: أَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّ اللَّهَ لَوْ جَعَلَ الْخِلَاقَ كُلَّهُمْ عَلَى عِلْمٍ أَعْلَمُهُمْ بِهِ وَعَقْلٍ أَعْقَلُهُمْ وَحِكْمَةٍ أَحْكَمُهُمْ... ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ دَبَرُوا الْمَلِكُ بِمَا أُعْطِيَتْكُمْ مِنَ الْعُلُومِ وَالْعُقُولِ لَمَّا زَادَ تَدْبِيرُهُمْ عَلَى مَا تَرَاهُ مِنْ تَدْبِيرِهِ تَعَالَى جَنَاحَ بَعْضَةِ أَهْلِ فَعَدَمِ الْإِمْكَانِ افْتَرَضَهُ أَبُو طَالِبٍ فِي جَانِبِ الْخِلَاقِ وَالْغَزَالِيُّ فِي جَانِبِ الْحَقِّ سَبْحَانَهُ.
- وَقَدْ شَنَعَ عَلَى الْإِمَامِ الْغَزَالِيِّ جَمَاعَةٌ قَالُوا: إِنَّ هَذَا فِيهِ نِسْبَةُ الْعَجْزِ لِقُدْرَةِ الْإِلَهِ، وَذَكَرَ الشُّعْرَانِيُّ فِي الْيَوَاقِيتِ عَنْ ابْنِ عَرَبِيٍّ أَنَّهُ كَلَامٌ فِي غَايَةِ التَّحْقِيقِ، لِأَنَّهُ مَا ثُمَّ إِلَّا رَتْبَانِ: قَدَمٌ وَحَدُوثٌ، فَالْمَخْلُوقُ لَهُ رَتْبَةُ الْحَدُوثِ، فَلَوْ خُلِقَ الْحَقُّ تَعَالَى مَا خُلِقَ مَا خَرَجَ عَنْ هَذِهِ الرَّتْبَةِ، فَلَا يَقَالُ: هَلْ يَقْدِرُ الْحَقُّ أَنْ يَخْلُقَ قَدِيمًا مِثْلَهُ، فَإِنَّهُ سَوَالٌ مَهْمَلٌ لَا اسْتِحَالَتَهُ، وَلَمَّا سَأَلَ صَاحِبَ الْإِبْرِيْزِ شَيْخَهُ عَبْدَ الْعَزِيزِ الدَّبَّاعَ عَنْ مَقَالَةِ الْغَزَالِيِّ لَمْ يَصْرَحْ لَهُ بِالْإِنْكَارِ وَلَا بِالتَّأْوِيلِ وَإِنَّمَا قَالَ لَهُ: «الْقُدْرَةُ لَا تَحْصُرُ»

ولما فرغَ مِنَ الكلامِ على الصِّفَاتِ السِّلْبِيَةِ شَرَعَ في بيانِ صِفَاتِ المعاني، وقَدَّمَ^(١) لأنها مِنْ بابِ التَّخْلِيَةِ، والمعاني مِنْ بابِ التَّخْلِيَةِ، وشَأْنُ التَّخْلِيَةِ أَنْ تُقَدَّمَ على التَّخْلِيَةِ، فقال:

٣٢- ثُمَّ المعاني سبعةٌ للرائي * أي: عِلْمُهُ المُحِيطُ بالأشياءِ

(ثُمَّ المعاني) أي: ثُمَّ بَعْدَ أَنْ عَرَفْتَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ النَفْسِيَةِ والسِّلْبِيَةِ، فيجِبُ عَلَيْكَ مَعْرِفَةُ الصِّفَاتِ الْمُسَمَّاةِ بِالْمَعَانِي^(٢)؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا مَعْنَى قَائِمٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى.

وَمُرَادُهُمْ بِصِفَاتِ المعاني الصِّفَاتُ الْوُجُودِيَّةُ، أي: التي لها وُجُودٌ في نَفْسِهَا، قَدِيمَةٌ كَانَتْ أَوْ حَادِثَةٌ، كَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ تَعَالَى، وَكَعِلْمِنَا وَقُدْرَتِنَا، وَالْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الصِّفَاتِ إِنْ كَانَتْ وَجُودِيَّةً سُمِّيَتْ صِفَاتِ مَعَانٍ..

=والرب لا يعجزه شيء، هذا وقد اختلف العلماء في مقالة الغزالي على ثلاثة أقوال: طائفة ردتها، وطائفة أولتها، وطائفة كذبت نسبتها إليه - كما سبق الإشارة إلى ذلك - وصاحب الإبريز رد جميع التأويلات وقال في آخر كلامه: قد حماني الله تعالى من أبي حامد بشيخنا، وذلك أني لما عزمت على رد هذه المسألة وقف الشيخ علي مناماً فملاً قلبي بتعظيم أبي حامد حتى صارت ردودي تتوجه إلى المسألة ولم ينله منها شيء ولم يجر على لساني إلا تعظيمه. اهـ. وأرى أن الحق مع الطائفة التي أولتها لا مع التي كذبتها ولا مع التي ردتها.

(١) أي الصفات السلبية.

(٢) الإضافة بيانية أي صفات هي المعاني، والمعاني جمع «معنى» وهو في اللغة ما قابل الذات، وتسمية المتكلمين لها بالمعاني اصطلاح عرفي لأن المعنى في اللغة ما ليس بذات، سواء كان وجودياً أو سلبياً أو غيرهما إلا أن المتكلمين خصصوا صفة المعنى بالصفة الوجودية القائمة بالذات، وعددها سبعة عند الأشاعرة، وثمانية عند الماتريدية لزيادة صفة التكوين، ووجه حصرها في السبعة أو الثمانية أن العقل لم يستطع الوصول إلى غيرها فلم يزد عليها حيث إن غيرها راجع إليها ومتفرع عنها، فمثلاً الإحياء والإماتة والإيجاد والعدم والإسعاد والإشقاء كل ذلك راجع لصفة واحدة هي القدرة وهكذا، ومثلاً صفة الرقيب والحسيب والحكيم والبديع.. كل ذلك يرجع إلى العلم.

.. وإن لم تكن وجودية، فإن كان مدلولها عدم أمر لا يليق سُميت سلبية، وإن لم يكن مدلولها عدماً، فإن كانت واجبة للذات - ما دامت الذات غير مُعلَّلة بعلّة - سُميت صفة نفسية وحالاً نفسية، كالوجود والتخيّر للجزم وقبوله للأعراض.

وإن كانت معلّلة بعلّة بأن كانت واجبة للذات ما دامت علّتها سُميت مغنوية، كالعالمية والقادرية، أي: كون الذات المتصفة بالعلم عالمة، وكون الذات المتصفة بالقُدرة قادرة، نسبة إلى المعاني، وهي (سبعة للرائي) أي: الناظر المتأمل.

ثُمَّ فسرَها بقوله: (أي: علمه) وما عطفَ عليه (المُحيط بالأشياء)^(١) كُلِّها، واجبها وجائزها ومستحيلها، فليس مرأده بالأشياء الموجودات فقط كما هو المتعارف عندهم. وهو: صفة أزلية تنكشف^(٢) بها الموجودات والمعدومات^(٣) على ما هي عليه^(٤) انكشافاً لا يحتمل النقيض بوجه^(٥).

صفة
العلم

(١) علمه تعالى محيط إحاطة تامة بكل شيء وليس كالعلم الحادث لأنه لم يسبق بجهل ولم يتجدد عند تجدد الأشياء فقد كانت معلومة له تعالى قبل وجودها على ما ستكون عليه، وكون الأشياء ماضية أو حاضرة أو مستقبلية لا يوجب ذلك تغيراً في العلم وإنما هي أطوار في المعلومات، وعلمه تعالى ليس كسبأ، وما ورد مما يوهّم خلاف ذلك فمؤول كقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ...﴾ الآية [البقرة: ١٤٣]، فإن ذلك مؤول بجعل اللام للعاقبة لا للتعليل، والمعنى: فعلنا ذلك فترتب عليه كذا دون أن يكون باعثاً على الفعل إلا أنه مرتب عليه.

(٢) المراد بالانكشاف التمييز والاتضح. إن قلت: التعبير بـ«ينكشف» يوهّم حدوث الانكشاف، لأن المضارع يدل على الحال والاستقبال، وهو لا يناسب علم الله تعالى! أجيب بأن الأفعال الواقعة في التعاريف مجردة عن الزمان، ولا دلالة لها عليه، فكأنه قيل: صفة يحصل بها انكشاف ما تعلقت به، كذا قيل، وأنت خير بأن الفعل وإن كان الملاحظ منه المصدر وهو الانكشاف إلا أن التعبير بالانكشاف هنا غير لائق من جهة أنه انفعال يوهّم حدوث إيضاح بعد خفاء. [حاشية الصاوي، ص ٤٤]

(٣) دخل فيه العلم نفسه، فيعلم بعلمه علمه، كما يعلم به ذاته وسائر صفاته، لأن كل صفة ليست من صفات التأثير لا يستحيل تعلقها بنفسها وبغيرها. [حاشية الصاوي، ص ٤٤]

(٤) أي على الوجه الذي هي عليه. [حاشية السباعي، ص ٩٩]

(٥) مخرج للظن والاعتقاد والوهم. [حاشية السباعي، ص ٩٩]

٣٣- حياته، وقْدرة، إرادة * وكلُّ شيءٍ كائنٍ أرادة

- و(حياته)^(١) تعالى، وهي: صِفَةُ أَزَلِيَّةٍ تُوجِبُ صِحَّةَ الْعِلْمِ والإرادة^(٢).
(وقْدرة)^(٣) وهي: صِفَةُ أَزَلِيَّةٍ يَتَأَتَّى بِهَا إِيجَادُ الْمُمَكِّنِ وإعدامه^(٤).

صفة

الحياة

صفة

القدرة

- (١) الحياة صفة أزلية لا يعلم كنهها أحد إلا الله وليست بسبب روح كحياتنا.
(٢) والمراد أن العلم والقدرة والإرادة متوقفة على الحياة، لأن تعلق القدرة تابع لتعلق الإرادة، وتعلق الإرادة تابع لتعلق العلم، فهي شرط صحة فيما ذكره وغيره من الصفات. [حاشية السباعي، ص ١٠٠]
(٣) المراد بالقدرة التمكن من الفعل والترك، لأنه تعالى فاعل مختار، والفاعل المختار هو الذي إن شاء فعل وإن شاء ترك.
(٤) فوائد:

- ١- دخل في هذا التعريف أفعالنا الاختيارية، ففيه رد على المعتزلة القائلين بأن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية، ودخل أيضا ما له سبب كالإحراق عند مماسة النار الشيء المحرق، وما لا سبب له كخلق السماوات والأرض.
 - ٢- نسبة التأثير للقدرة مجاز، وإلا فالمؤثر إنها هو الذات.
 - ٣- خرج بالممكن الواجب فإنها لو تعلقت به من حيث الوجود لزم تحصيل الحاصل، أو من حيث عدمه فهو عليه محال، وخرج أيضا المستحيل فلا تتعلق به القدرة، وهذا ليس عجزا لأن القدرة لا تتعلق به، ولا يلزم العجز إلا لو كان عدم التعلق معنى يرجع للقدرة.
 - ٤- تتعلق القدرة بالإيجاد والإعدام، هذا هو المشهور، وقيل: لا تتعلق بالإعدام بل إذا أراد الله تعالى إعدام شيء أمسك عنه المدد.
 - ٥- اعلم أن أعدامنا الأزلية لا تتعلق بها القدرة ولا الإرادة اتفاقا لوجوبها، وأما أعدامنا فيما لا يزال السابقة على وجودنا، ووجودنا بعد عدمنا، واستمرار وجودنا، وإعدامنا بعد وجودنا، وإيجادنا يوم القيامة فمن تعلقات القدرة والإرادة.
 - ٦- التعاريف في صفات الباري جل وعلا ليست حدودًا حقيقة، وإنما هي رسوم لأنه لا يعلم كنه ذاته وصفاته إلا هو.
- انتهى ملخصا ومرتبًا. [حاشية الصاوي ص ٤٥، حاشية السباعي ص ١٠٠]

و(إرادة) وهي: صِفَةُ أَزَلِيَّةٍ تُخَصِّصُ الْمُمَكِّنَ^(١) بِيَعْضِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ، مِنْ وَجُودٍ أَوْ عَدَمٍ، وَمِقْدَارٍ وَزَمَانٍ وَمَكَانٍ وَجَهَةٍ^(٢)، إِذْ لَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِوَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ الْأَرْبَعَةِ لَأَتَّصَفَ بِأُضْدَادِهَا، مِنْ جَهْلٍ وَمَوْتٍ وَعَجْزٍ وَعَدَمٍ قَصْدٍ إِلَى شَيْءٍ، وَالْمُتَّصِفُ بِأُضْدَادِهَا لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا مِنَ الْعَالَمِ الْبَدِيعِ الْإِتْقَانِ، كَيْفَ وَالْعَالَمُ مَوْجُودٌ عَلَى أَتَمِّ النَّظَامِ، وَسَيَأْتِي لِهَذَا مَزِيدٌ بَيَانٍ.

ثُمَّ ذَكَرَ مَسْأَلَةً تَتَعَلَّقُ بِالْإِرَادَةِ، وَقَعَ فِيهَا النَّزَاعُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُعْتَزَلَةِ^(٣) بِقَوْلِهِ: (وَكُلُّ شَيْءٍ كَائِنٌ أَيْ: مَوْجُودٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَعْرَاضِ، وَهَذَا مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةُ قَوْلِهِ (أَرَادَهُ) -أَيَّ أَرَادَ وَجُودَهُ- خَبَرُهُ. فَلَا يَقَعُ فِي مُلْكِهِ تَعَالَى إِلَّا مَا يُرِيدُ^(٤))، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْكَائِنُ

(١) أي الممكنات المتضادة كوقوع الوجود بدلاً من العدم والعكس، وكون الوجود يقع في وقت معين دون غيره، وفي زمان معين دون غيره، ومكان معين دون غيره، وصفة ومقدار معين دون غيره، وهكذا.

(٢) بيان لبعض ما يجوز عليه قصد به تعداد الممكنات المتقابلات؛ وهي ستة جمعها بعضهم بقوله:

الممكنات المتقابلات * وجودنا والعدم الصفات

أزمنة أمكنة جهات * كذا المقادير روى الثقات

وقد أسقط الشارح سادسها وهو الصفة. [صاوي، ص ٤٥]. قال مؤلفه في التقرير: وبقي سابع وهو الشكل، فقد يكون المقدار واحداً والشكل مختلفاً، كحيوان أبلق مثلاً. [سباعي، ص ١٠١]

(٣) المعتزلة قالوا: إنه تعالى لا يريد المعاصي والشُرور والآثام ونحو ذلك لأن إرادة القبيح قبيحة، وجعلوا الإرادة تابعة للأمر فلا يأمر تعالى إلا بما يريد، وهو قول باطل رد عليهم الشيخ بقوله: فالقصد غير الأمر، إشارة إلى القول الحق: أن كل ما أَرَادَهُ تعالى فهو كائن، وكل كائن فهو مراد له تعالى وإن لم يكن مرضياً له تعالى ولا مأموراً به، وهذا ما اشتهر عن السلف: ما شاء الله كان وما لم يشأ أن يكن.

(٤) هذا إشارة إلى واقعة حصلت مع القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي أنه دخل على صاحب ابن عباد وعنده الأستاذ أبو أسحق الإسفراييني، فقال عبد الجبار: سبحان من تنزه عن الفحشاء -يريد تنزيه الحق تعالى عن إرادة الفحشاء- فقال الأستاذ: سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء، فقال عبد الجبار: أفيريد ربنا أن نعصى؟ فقال الأستاذ: أفيعصي ربنا قهراً، فقال عبد الجبار: أأريت إن منعني الهدى وقضى علي بالردى، أحسن إلي أم أساء؟ فقال الأستاذ: إن منعك ما هو لك فقد أساء، وإن منعك ما هو له فهو يختص برحمته من يشاء. اهـ. [حاشية الأمير على الجوهرية ص ٨٣]

قد أَمَرَ اللهُ به، كإيمانِ أبي بكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وكذا إيمانُ بقيةِ المؤمنين.

٣٤- وإن يكن بضده قد أمرا * فالقصدُ غيرُ الأمرِ، فاطرحِ المرا

بل (وإن يكن بضده)، أي: بضد ذلك الكائن (قد أمرا) -بألف الإغلاق- والضميرُ يعودُ عليه تعالى، أي: وإن كان ذلك الكائنُ قد أَمَرَ اللهُ تعالى بضده، ككُفْرِ أبي جهلٍ لعنه اللهُ، وكذا كُفْرِ بقيةِ الكافرين، فإنه كائنٌ وقد أَمَرَ اللهُ بضده، وهو الإيمانُ، ونهى عنه ومع ذلك هو مُرادٌ له تعالى بدليل وقوعه.

والحاصلُ: أن كلَّ كائن، أي: واقع، فهو مُرادٌ له تعالى، سواءً أَمَرَ به أو لا، ومفهومُه أن ما لم يكن فهو غيرُ مُرادِ الوقوع، سواءً أَمَرَ به كالإيمانِ من أبي جهلٍ، أو لم يأمر به كالكُفْرِ من المؤمنين، فالأقسامُ أربعةٌ كما يأتي.

وإذا عرفت ذلك (فالقصدُ) -يعني: الإرادة- (غيرُ الأمرِ) بالشيء، بل ولا يستلزمه، كما أنه لا يستلزمها؛ لما علمت أنها قد يجتمعان في شيءٍ كإيمانِ أبي بكرٍ، وقد ينفردان^(١)، وذلك لأنَّ الإرادةَ صفةٌ تُخصَّصُ المُمكنَ ببعض ما يجوزُ عليه، والأمرُ يرجعُ للكلامِ النَّفسيِّ كالنَّهي.

(فاطرح) أي: اترك، (المرا) وهو الجدالُ والتَّراخُ الباطلُ من المُعتزلةِ الذاهبين إلى أنَّه تعالى يَقَعُ في مُلكِهِ ما لا يُريدُ؛ بناءً على اتِّحادِ الإرادةِ والأمرِ، وهو تعالى لا يأمرُ بالفحشاءِ، فلا يُريدُ القبائحَ كالكُفْرِ والمعاصي، ولا لَزَمَ أنه يأمرُ بها، وهو باطلٌ، وحينئذٍ فهو تعالى لم يُردِّدْ مِنَ الْفَاسِقِ إِلَّا إِيَّاهُ وطاعته لا كُفْرَهُ ومعصيته.

(١) كما في كفر أبي جهل فإنه مراد غير مأمور به.

قالوا: ولأنَّ إرادة القبيح قبيحةٌ كخَلْقِهِ وإيجاده، فعندَهم أكثرُ ما يَقَعُ مِنْ أفعالِ العبادِ ليسَ بإرادةِ الله ولا بَخَلْقِهِ وإيجاده، وإنما هو بِمُرَادِ العبدِ وإيجاده. وهو شنيعٌ. هذا ونحنُ نَمْنَعُ اتِّحادَ الإرادةِ والأمرِ بدليلِ (ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن)^(١)، والقبيحُ إنما هو كَسْبُ القبائحِ والاتِّصافُ بها، لا خَلْقُها وإرادَتُها، وبالجُملة: ما ذهبوا إليه يشهدُ بفسادهِ العقلُ والنقلُ.

٣٥- فقد علمت أربعا أقساما * في الكائنات، فاحفظ المقاما

(فقد علمت) مِنْ قولنا «وكلُّ شيءٍ كائنٌ أراده... إلخ» منطوقاً ومفهوماً، (أربعا أقساماً) عطفُ بيانٍ لأربعٍ (في الكائناتِ) جمعُ «كائنة»، أي: ذاتِ كائنةٍ: القسمُ الأوَّلُ: مأمورٌ به ومُرادٌ كإيمانِ أبي بكرٍ. الثاني: عكسه، كالكُفْرِ منه. الثالث: مأمورٌ غيرُ مُرادٍ، كالإيمانِ مِنْ أبي جهلٍ. الرابع: عكسه ككُفْرِهِ.

(فاحفظ) هذا (المقاما) فإنه قد زلَّتْ فيه أقدامُ المعتزلةِ، ومعرفةُ واعتقادهُ على الوجهِ المتقدِّمِ هو مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ مِنْ سلفِ الأُمَّةِ وخلفِهِم.

(١) رواه أبو داود في سننه [كتاب الأدب، باب ما يقول إذا أصبح] بسنده عن عبد الحميد مولى بني هاشم حدَّثه أن أمه حدَّثته وكانت تخدم بعض بنات النبي ﷺ أن بنت النبي ﷺ حدَّثتها أن النبي ﷺ كان يعلمها فيقول: (قولي حين تصبحين: سبحان الله وبحمده ولا قوة إلا بالله، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، أعلم أن الله على كل شيء قدير وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً، فإنه من قالهن حين يصبح حفظ حتى يمسي، ومن قالهن حين يمسي حفظ حتى يصبح).

٣٦- كَلَامُهُ وَالسَّمْعُ وَالْإِبْصَارُ * فَهُوَ الْإِلَهُ الْفَاعِلُ الْمُخْتَارُ

صفة

الكلام

وخامسُ صفاتِ المعاني (كَلَامُهُ) تعالى، وهو: صِفَةُ أَرْزَلِيَّةٍ نَفْسِيَّةٍ، لَيْسَتْ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ^(١)، تُدُلُّ عَلَى جَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ.

صفة

السمع

(و) سَادِسُهَا (السَّمْعُ) وسَابِعُهَا (الْإِبْصَارُ)، يَعْنِي: الْبَصَرُ، فَقَدْ أُطْلِقَ اسْمُ الْمُسَبِّبِ وَأَرَادَ السَّبَبَ مجازاً، يُدَلُّ عَلَى مُرَادِهِ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَعْنَى، وَكَذَا مَا يَأْتِي فِي التَّعْلُقِ. وَلَوْ قَالَ: «ثُمَّ الْبَصَرُ» لَكَانَ أَوْضَحَ.

صفة

الإبصار

وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ صِفَتَانِ أَرْزَلَتَانِ يَنْكَشِفُ بِهِمَا جَمِيعُ الْمَوْجُودَاتِ انْكِشَافًا تَامًا. وَالانْكِشَافُ بِهِمَا يَغَايِرُ الانْكِشَافَ بِالْعِلْمِ، كَمَا أَنَّ الْانْكِشَافَ بِأَحَدَاهُمَا يَغَايِرُ الْانْكِشَافَ بِالْآخَرَى^(٢).

ثُمَّ فَرَعَ عَلَى صِفَاتِ الْمَعْنَى فِي الْجُمْلَةِ، إِذِ التَّفْرِيعُ إِنَّمَا يَظْهَرُ عَلَى الْأَرْبَعَةِ الْأَوَّلِ.

(١) لِأَنَّ الْحُرُوفَ وَالْأَصْوَاتَ لَا تَكُونُ إِلَّا حَادِثَةً، فَلَوْ تَرَكَّبَ الْكَلَامُ النَّفْسِي مِنْهَا لَكَانَ حَادِثًا، وَالْكَلامُ اللَّفْظِي دَلِيلٌ عَلَى النَّفْسِي، وَلَا شَكَّ أَنَّ الدَّالَّ غَيْرَ الْمَدْلُولِ، لِأَنَّ الْمَدْلُولَ قَدِيمٌ لَيْسَ بِصَوْتٍ وَلَا حَرْفٍ وَلَا يُوصَفُ بِالتَّحْدِيدِ وَالتَّأْخِيرِ وَلَا الْبَدَايَةِ أَوْ النِّهَايَةِ وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، بِخِلَافِ الدَّالِّ فَهُوَ أَلْفَاظٌ وَحُرُوفٌ وَمِنْهُ تَعْقِيبٌ وَتَرْتِيبٌ وَتَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ وَهَكَذَا، وَيَنْقَسِمُ إِلَى وَعْدٍ وَوَعْدٍ وَأَمْرٍ وَنَهْيٍ وَخَبَرٍ، وَأَمَّا الصِّفَةُ الْقَدِيمَةُ فَيَسْتَحِيلُ انْقِسَامُهَا.

اعْلَمْ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى يُطْلَقُ بِالِاشْتِرَاكِ عَلَى الْحَسِّيِّ وَالنَّفْسِيِّ، الَّذِي هُوَ الصِّفَةُ الْقَدِيمَةُ، فَهُوَ حَقِيقَةٌ عَرَفِيَّةٌ فِي كُلِّ، فَالْحَسِّيُّ مَا كَانَ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ، وَمَدْلُولُهُ بَعْضُ مَدْلُولِ الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ الْقَدِيمِ الْقَائِمِ بِذَاتِهِ تَعَالَى، فَالْكَتَبُ السَّامِيَّةُ دَالَّةٌ عَلَى بَعْضِ مَدْلُولِ الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ وَلَا يَحِيطُ بِكُلِّ مَدْلُولِهِ إِلَّا هُوَ، لِأَنَّ مَدْلُولَ الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ الْوَاجِبَاتِ وَالْمُسْتَحِيلَاتِ وَالْجَائِزَاتِ تَفْصِيلًا، وَأَمَّا الْكَتَبُ السَّامِيَّةُ فَقَدْ دَلَّتْ عَلَى بَعْضٍ مِنَ الْوَاجِبَاتِ تَفْصِيلًا، وَكُلِّ الْوَاجِبَاتِ إجمالًا، وَكَذَا الْمُسْتَحِيلَاتِ وَالْجَائِزَاتِ. وَتَكْلِيمُ اللَّهِ لِسَيِّدِنَا مُوسَى عَلَى الْجَبَلِ كَانَ بِالْكَلامِ النَّفْسِيِّ عَلَى التَّحْقِيقِ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ وَبَعْضِ الْمَاتَرِيذِيَّةِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ وَالبَعْضِ الْآخَرِ مِنَ الْمَاتَرِيذِيَّةِ. اهـ ملخصاً. [صاوي، ص ٤٦]

(٢) الْوَاجِبُ عَلَى الْمُكَلِّفِ اعْتِقَادُ ثُبُوتِ صِفَاتِهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةِ الْكُنْهَةِ عَلَى وَجْهِ يَخَالَفُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ لِأَنَّهُ تَعَالَى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]

قوله (فهو الإله) أي: المعبود بحق، (الفاعل المختار) أي: الذي إن شاء فعل وإن شاء ترك، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾^(١)، لا أنه فاعل بالطبع أو بالعلة، خلافاً للفلاسفة الملعونين، ولذا قالوا بقدّم العالم، لأنه يلزم من قدّم العلة قدّم المعلول، ونفوا عن الله تعالى صفاته الذاتيّة، وهو مذهب باطل وكفر صراح.

ومما يدلّ على بطلانه تنوّع العالم إلى أنواع مختلفة، فبعضه جماد، وبعضه حيوان، وبعضه ظلماتي، وبعضه نوراني، وبعضه خلوّ، وبعضه مرّ، إلى غير ذلك، كما أشار له الكتاب العزيز في كثير من الآي. قال تعالى: ﴿يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِضَ لُبُّ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(٢)، فهذا يشير إلى أنّ هؤلاء الخاسرين ليسوا بعقلاء، إذ فعل العلة والطبيعة ليس إلا شيئاً واحداً غير مختلف، ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾^(٣)، ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ * وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾^(٤) ولكن من يضلّل الله فما له من هاد.

ومما بنوه على مذهبهم عدم المعاد الجسماني^(٥)، وقد زخرفوا مذهبهم بشبه ظنيّة خياليّة، كسراب بقية يحسبه الظمان ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً، فضلّوا وأضلّوا حتى ظنّ كثير من الناس أنّ هذه الزخارف علم، بل فضّلوا المتمسّكين بها على علماء الشريعة، كلّ سوف يعلمون، ثمّ كلّ سوف يعلمون.

(١) سورة القصص: من الآية ٦٨

(٢) سورة الرعد: من الآية ٤

(٣) سورة الغاشية: الآيات ١٧-٢٠

(٤) سورة ق: الآيات ٦-٧

(٥) أي أن إنكار البعث الجسماني بنوه على مذهبهم الفاسد في اعتقاد أنه تعالى فاعل بالطبع أو بالعلة.

وَأَعْلَمَ أَنَّ مَنْ اشْتَغَلَ بِعِلْمِ الْفَلَسَفَةِ^(١) قَلَّ أَنْ تَنْجُو عَقِيدَتُهُ مِنْ ظُلْمَةٍ، أَقْلُهَا كَثَرَةُ التَّشْكِيكِ وَالْوَسْوَسةِ الَّتِي تَجْرِهُ إِلَى الْإِبْتِدَاعِ أَوْ إِلَى الْكُفْرِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى - فَالْحَذَرُ مِنَ الْإِشْغَالِ بِخُرَافَاتِهِمْ.

عَلَى أَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنَ الْعَبْدِ إِنَّمَا هُوَ عِبَادَةُ اللَّهِ، اعْتِقَادًا وَعَمَلًا، لِيَنْجُوَ مِنَ النَّارِ فِي الْآخِرَةِ.

وَالْعِلْمُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عِلْمٌ لَا يَنْجِي مِنَ عَذَابِ اللَّهِ مَا لَمْ يُعْمَلْ بِهِ، وَالْعِبَادَةُ الْمَطْلُوبَةُ شَرْطُ صِحَّتِهَا الْعِلْمُ، فَيَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَقْتَصِرَ مِنَ الْعِلْمِ عَلَى مَا بِهِ الْعَمَلُ، وَهُوَ الْعِلْمُ الشَّرْعِيُّ.

وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: عِلْمُ أَصُولِ الدِّينِ، وَعِلْمُ الْفِقْهِ، وَعِلْمُ التَّفْسِيرِ، وَمَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ مِنْ آلَتِهَا، كَعِلْمِ النَّحْوِ وَالْمَعَانِي وَالْبَيَانِ، بِخِلَافِ عُلُومِ الْفَلَسَفَةِ فَإِنَّهَا بَطَالَةٌ إِنْ سَلِمَ صَاحِبُهَا مِنَ الضَّلَالِ، وَإِلَّا فَهِيَ عَيْنُ الْوَبَالِ.

نَعَمْ عِلْمُ الطَّبِّ، وَمَا يَوْصَلُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْوَقْتِ وَالْجِهَاتِ مِنْ عِلْمِ النُّجُومِ فَذَلِكَ جَائِزٌ، عَلَى أَنَا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا مِنْ عِلْمِ الْفَلَسَفَةِ، بَلْ هُوَ مِنَ الشَّرْعِيِّ، بِدَلِيلِ ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾^(٢)، وَالْإِذْنُ بِالطَّبِّ مشهورٌ فِي السُّنَّةِ^(٣).

(١) الفلسفة هي البحث العقلي المحض فيها وراء الطبيعة كالإلهيات والمسائل النظرية مثل: ما الكائن، ما أصله، ما مصيره، فموضوع الفلسفة هو موضوع الدين إلا أن الدين إلهيات وأخلاقيات تستند إلى الوحي، بخلاف الفلسفة فإنها تستند إلى العقل.

(٢) سورة الأنعام: من الآية ٩٧

(٣) إشارة إلى ما ورد في السنة المشرفة، ومنه حديث أسامة بن شريك أنه ﷺ قال: (يا عباد الله تداووا فإن الله لم يضع داءً إلا وضع له شفاء غير داء واحد: الهرم) رواه أبو داود ٣٨٥٥، والترمذي ٢٠٣٨، وابن ماجه ٣٤٣٦ وصححه الترمذي.

واعلم أن هذه الصفات السبع هي المتفق عليها بين القوم، فلذا اقتصرْتُ عليها، ولم أزد ما زاد بعضهم من صفة الإدراك، ولأن الحق فيها الوقف^(١)، ولم أذكر الصفات المغنوية الملازمة للسبع المعاني، وهي كونه تعالى عالماً، وكونه حياً، وكونه تعالى قادراً.. إلخ؛ لأن الحق ما ذهب إليه إمامنا أهل السنة أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه من أنها ليست بزائدة على المعاني، بل هي عبارة عن قيام المعاني بالذات، لا أن لها ثبوتاً في الخارج عن الذهن^(٢)؛ بناءً على نفي الحال، وأنه لا واسطة بين الموجود والمعدوم.

٣٧- وواجب تعليق ذي الصفات * حتماً دواماً ما عدا الحياة

ولما فرغ من بيان صفات المعاني شرع في بيان تعلُّقها، والتعلُّق: اقتضاء^(٣) الصفة أمراً زائداً على قيامها بالذات، كإقتضاء العلم معلوماً ينكشف به، وإقتضاء الإرادة مُراداً يتخصَّص بها، وإقتضاء القدرة مقدوراً، وهكذا.

بيان
تعلقات
صفات
المعاني

فقال: (وواجب) عقلاً (تعلق ذي) أي: هذه (الصفات) أي: صفات المعاني (حتماً) أي: لزوماً، (دواماً) أي: على سبيل الدوام والاستمرار، وهذا من زيادة التأكيد؛ لأن الواجب النقل شأه ذلك، (ما عدا الحياة) بالجر، ف«ما» زائدة، و«عدا» حرف جر، فيجب على كل مُكلف أن يعتد ذلك.

وحاصله: أن هذه الصفات بالنسبة للتعلق وعدمه أربعة أقسام^(٤):

(١) أي لأن من قال بها أخذها من قوله: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فهو مشتق من الإدراك، فيكون قد قامت به صفة تسمى الإدراك، ويساعده أن إطلاق الوصف المشتق يقتضي ثبوت مأخذ الاشتقاق. تدبر! [حاشية السباعي، ص ١٠٥]

(٢) أي أن ثبوت الصفات المعنوية أمر ذهني فقط.

(٣) الاقتضاء: الاستلزام والطلب.

(٤) أربعة أقسام في تفصيلها، وإلا فهي قسمان أساسيان: الأول منهما ما لا يتعلق بشيء، والثاني =

- قِسْمٌ منها لا يتعلّق بشيءٍ، وهو الحياةُ، إذ هي صِفَةٌ تُصَحِّحُ^(١) لمن قامت به الإدراكُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تَطْلُبَ أَمْرًا زَائِدًا على قيامها بمحلّها^(٢).

وقِسْمٌ يتعلّقُ، وهو ثلاثة أقسام:

- الأوّل منها: ما يتعلّقُ بجميعِ أقسامِ الحُكْمِ العقليّ، وهو صِفَتان: العِلْمُ والكلامُ، وإليه أشار بقوله:

٣٨- فالعلمُ جُزْأً والكلامُ السامي * تعلقًا بسائرِ الأقسامِ

(فالعلمُ جُزْأً) معمولٌ لقوله «تعلقًا» قُدِّمَ عليه، (والكلامُ السامي) أي: العالي المرتفع القدر، المنزّه عن الحروف والأصوات، والتقديم والتأخير، والسكوت واللحن والإغراب، وغير ذلك ممّا يتّصفُ به كلامُ الحوادثِ (تعلقًا) أي: إنّ هاتين الصّفتين تعلقًا جُزْأً، أي: مجزومًا به (بسائر) أي: بجميعِ جُزئياتِ (الأقسام) أي: أقسامِ الحُكْمِ العقليّ الثلاثة، الواجبِ والمُسْتَحِيلِ والجائزِ^(٣).

أما كونُهما مُتعلّقَيْنِ، فلاّتهما طلبًا أَمْرًا زَائِدًا على قيامهما بمحلّها، إذ العِلْمُ يقتضي معلومًا ينكشفُ به، والكلامُ يقتضي معنى يدلُّ عليه.

= ما يتعلق، وهو بدوره ثلاثة أقسام فرعية: ما يتعلق بجميع أقسام الحكم العقلي، وما يتعلق بالممكنات فقط، وما يتعلق بجميع الموجودات.

(١) تصحح أي تجوز، فهي شرط عقلي يلزم من عدمها عدم الإدراك ولا يلزم من وجودها وجوده ولا عدمه، وأما بالنسبة للقديم فتصحح بمعنى أنها توجب لأن صفاته تعالى واجبة له.

(٢) قيامها بمحلّها أي بالذات.

(٣) لكن تعلق العلم تعلق لإحاطة وانكشاف، وتعلق الكلام تعلق دلالة، فكلامه يدل على ذاته وصفاته وجميع كمالاته وحقيقة الكائنات على ما ستوجد عليه كعلمه تعالى.

وأما تعلقها بجميع أقسام الحكم العقلي فظاهر^(١)، إلا أن تعلقها مختلف، فتعلق العلم تعلق انكشاف، وتعلق الكلام تعلق دلالة كما فهم مما ذكرته لك.

فالعلم يتعلق بجميع الكليات والجزئيات، أزلاً وأبداً^(٢)، بلا تأمل واستدلال، ولا سبب من الأسباب، فلا يوصف بالضروري ولا بالنظري^(٣)، وله تعلق واحد تنجيزي قديم^(٤).

والكلام يدل على ما ذكر دلالة مستمرة بلا انقطاع^(٥)، أزلاً وأبداً، فهو تعالى به أمر ناهٍ مخبر، فهو في نفسه واحد^(٦)، وتكثره إنما هو بتكثر التعلقات، كالعلم والقدرة، ولذا قسموه^(٧) إلى أمر ونهي، وخبر واستخبار.

فمن حيث اقتضاؤه فعلاً أو تركاً يسمى أمراً ونهياً، ومن حيث تعلقه بثبوت أمرٍ لأمر، أو نفيه عنه، يسمى خبراً.

(١) إن قيل: إذا كان متعلق العلم شاملاً لجميع أقسام الحكم العقلي، دخل فيه متعلق السمع والبصر لتعلقها بالوجود فقط، فكان العلم يغني عن ذكر السمع والبصر؟! أجيب بأن المطلوب ذكر العقائد مفصلة. [حاشية السباعي، ص ١٠٦]

(٢) معنى تعلق علمه تعالى بالمستحيل علمه تعالى باستحالة وأنه لو تصور وقوعه لزم منه الفساد، وهذا ما أشار له بعض السلف بقوله: علم ما كان وعلم ما يكون وعلم ما لم يكن أن لو كان كيف كان يكون، وبهذا تميز عن علمنا بالمستحيل، والله أعلم. [حاشية السباعي، ص ١٠٦]

(٣) لأن النظري مفسر بما يحصل عن نظر واستدلال، وهو يقتضي الحدوث لكونه مسبوقاً بالنظر والاستدلال، وأما الضروري فلا يهايم مقارنته للضرورة وذلك مستحيل في حقه تعالى. [شرح الباجوري على السلم ص ٣٥]

(٤) ليس للعلم تعلق تنجيزي حادث لاستلزامه سبق الجهل، ولا صلوحى قديم لأن كونه صالحاً لأن يعلم لا يجعله عالماً بالفعل. وفي حاشية السباعي ص ١٠٦: بمعنى أن جميع الواجبات والجانزات والمستحيلات انكشفت له في الأزل على ما هي عليه، مع إضافة الجانزات إلى أوقاتها.

(٥) هذا معناه عدم تنامي متعلقات العلم والكلام.

(٦) أي الكلام الإلهي في نفسه واحد لا يتعدد بكثرة تعلقاته.

(٧) أي باعتبار التعلقات.

وهل يُشترط في تسميته بذلك - كالخطاب - وجود مخاطبين بالفعل أو لا؟ خلاف^(١)، وينبغي عليه الخلاف في الأحكام، هل هي حادثة أو قديمة^(٢) باعتبار تنزيل من سيوجد منزلة الموجود؛ اكتفاء بوجود المأمور في علم الأمر. وله تعلقات ثلاثة:

١- تنجيزي قديم باعتبار دلالة على الواجبات والمستحيلات والجاثرات، التي سيوجد منها وما لا يوجد،

٢- وصلوحي قديم^(٣) باعتبار دلالة على الأمر والنهي قبل وجود المخاطبين،

٣- وتنجيزي حادث عند وجودهم.

القسم الثاني: ما يتعلق بجميع الممكنات، وهو صفتان أيضاً، القدرة والإرادة، وإليه أشار بقوله:

٣٩- وقدرة، إرادة تعلقاً * بالممكنات كلها أcha الثقی

(وقدرة، إرادة تعلقاً بالممكنات)، لا بالواجبات ولا بالمستحيلات.

وأشار بقوله (كلها) يا (أخا الثقی) أي: يا أيها الملازم على التقوى، للرد على المعتزلة القائلين بأن قدرته تعالى لا تتعلق بأفعال العبد الاختيارية، بل العبد مستقل

(١) الصحيح أنه لا يشترط، وبه قال الإمام الأشعري والسبكي. [سباعي، ص ٣٦١]

(٢) فمن اشترط وجود المخاطبين بالفعل فتكون حادثة ومن لم يشترط وجودهم بالفعل فتكون قديمة، والصحيح أنها ليست حادثة وإنما هي قديمة باعتبار تنزيل من سيوجد منزلة الموجود اكتفاء بوجودهم في علم الله تعالى.

(٣) هذ بناءً على القول باشتراط وجود المخاطبين بالفعل، وأما على القول بعدمه أو بتنزيلهم منزلة من وجد، فلا يقال ذلك.

بَخَلَقَ فِعْلُهُ الاختياريَّ، وأنَّ بعضَ أفعاله الاختياريةِ كالمعاصي لَيْسَتْ بإرادةِ الله تعالى؛ بناءً على أَنَّ الإرادةَ تستلزمُ الأمرَ، أو هي عَيْتُهُ. ولا رَيْبَ في أَنه مذهبُ فاسدٌ، ومن ثَمَّ أشرتُ بقولي «أخا التقى» إلى أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ ما قُلْنَا فَلَيْسَ بَتَقِيٍّ.

وهما وإن تَعَلَّقَا بِالْمُمْكِنِ إِلَّا أَنَّ تَعَلُّقَ الإرادةِ به تَعَلُّقٌ مَخْصُوصٌ، إذ هي صِفَةٌ تُخَصِّصُ الْمُمْكِنَ ببعض ما يجوزُ عليه، ولها تَعَلُّقانِ قديمانِ: تنجيزيٌّ وُصْلُوحِيٌّ: فتخصيصُها في الْأَزَلِ الأشياءَ على الوجهِ الذي ستوجدُ عليه فيما لا يزالُ تنجيزيٌّ قديمٌ، وُصْلُوحُها لأنَّ يكونَ على خِلافٍ ما هو عليه، وُصْلُوحِيٌّ قديمٌ. قيل: ولها تَعَلُّقٌ ثالثٌ، تنجيزيٌّ حادثٌ^(١)، وهو: تخصيصُها الشَّيْءَ بالفعلِ وقتَ وجودِهِ على وَفْقِ التخصيصِ الْأَزَلِيِّ.

وأما تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ به فتَعَلُّقٌ إيجاديٌّ أو إعداميٌّ على طَبَقِ الإرادةِ، ولها تَعَلُّقانِ: وُصْلُوحِيٌّ قديمٌ، وتنجيزيٌّ حادثٌ^(٢)، وهذا التَعَلُّقُ هو المعبرُ عنه بالخلقِ والرِّزْقِ والإحياءِ

(١) حكاه بصيغة «قيل» لأنه يرجع للأول فلا يعد قولاً ثالثاً، لأن تخصيصه في الأزَل بأن يكون على وفق ما أَرادَه الله تعالى إنما ذلك عندما يكون وقت وجوده لا في الأزَل لئلا يلزم قدم العالم.
(٢) للقدرة تعلقان وُصْلُوحِيٌّ قديمٌ وتنجيزيٌّ حادثٌ، هذا على سبيل الإجمال، وأما تفصيله فسبعة تعلقات:

١. وُصْلُوحِيٌّ قديمٌ وهو صلاحيتها في الأزَل للإيجاد والإعدام
٢. كون الممكن فيها لا يزال قبل وجوده في قبضة القدرة، إن شاء أبقاه على عدمه وإن شاء أوجده
٣. إيجاده تعالى بها الأشياء فيما لا يزال (وهذا من أقسام التعلق التنجيزي الحادث)
٤. كون الممكن حال وجوده في قبضة القدرة إن شاء أبقاه وإن شاء أعدمه
٥. إعدام الله تعالى الأشياء بها (وهذا أيضاً من أقسام التعلق التنجيزي الحادث)
٦. كون الممكن في حالة عدمه (أي بعد وجوده) في قبضة القدرة إن شاء أبقاه على عدمه وإن شاء أوجده
٧. إيجاد الله تعالى الأشياء بها عند البعث، هذا ويمكن أن تكون الأقسام ثمانية بقطع النظر عن الأدلة الشرعية التي تفيد أن خلود أهل الجنة فيها وكذلك أهل النار دائم لا ينقطع، إلا أنه في ذاته أمر ممكن قابل للعدم لا يخرج عن قبضة القدرة أيضاً.

والإماتة، المُسَمَّاة عِنْدَنَا بِصِفَاتِ الْأَفْعَالِ، فَهِيَ حَادِثَةٌ، وَسَيَأْتِي لَهُ زِيَادَةٌ يُضَاحِ فِي قِسْمِ الْجَائِزِ.

واعلم: أَنَّ تَعَلُّقَ الْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ مَرْتَبٌ^(١)، فَتَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ تَابِعٌ لَتَعَلُّقِ الْإِرَادَةِ، وَتَعَلُّقُ الْإِرَادَةِ تَابِعٌ لَتَعَلُّقِ الْعِلْمِ، فَلَا يُوجَدُ شَيْئًا أَوْ يَعْدِمُهُ إِلَّا إِذَا أَرَادَهُ، وَلَا يُرِيدُهُ إِلَّا إِذَا عَلِمَهُ، فَمَا عَلِمَ أَنَّهُ يَكُونُ أَرَادَ كَوْنَهُ، ثُمَّ أَبرَزَهُ عَلَى طَبَقِ الْإِرَادَةِ، وَمَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فَلَمْ يَرِدْ كَوْنَهُ، فَلَمْ يَوْجَدْ وَإِنْ أَمَرَ بِهِ، كَالْإِيَانِ مِمَّنْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ يَسْتَمِرُّ عَلَى الْكُفْرِ حَتَّى الْمَوْتِ.

وإنما لم تتعلَّقِ الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ بِالْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحِيلِ؛ لِأَنَّهُمَا لَمَّا كَانَا صِفَتَيْ تَأْثِيرٍ، وَمِنْ لَازِمِ الْأَثَرِ وَجُودُهُ بَعْدَ عَدَمٍ، لَزِمَ أَنَّ مَا لَمْ يَقْبَلِ الْعَدَمَ أَصْلًا، وَهُوَ الْوَاجِبُ، وَمَا لَمْ يَقْبَلِ الْوُجُودَ أَصْلًا، وَهُوَ الْمُسْتَحِيلُ، لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ أَثَرًا لِهَمَّا، وَإِلَّا لَزِمَ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ وَقَلْبُ الْحَقَائِقِ^(٢) بِصَرُورَةِ الْوَاجِبِ أَوْ الْمُسْتَحِيلِ جَائِزًا، وَهُوَ تَهَاوُتٌ لَا يُعْقَلُ.

فَالْكَمَالُ الْمُطْلَقُ فِي عَدَمِ تَعَلُّقِهَا بِالْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحِيلِ؛ لَمَّا عَلِمَتْ، وَالنَقْصُ الَّذِي مَا بَعْدَهُ نَقْصٌ تَعَلُّقُهَا بِهِمَا، الْمُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى إِعْدَامِهَا أَنْفُسَهُمَا^(٣) وَإِعْدَامِ الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ وَإِيجَادِ الشَّرِيكِ وَالْعَجْزِ وَالْجَهْلِ^(٤).

(١) أي ترتبًا عقليًا في الأذهان فقط، لا ترتبًا زمنيًا لأنه يؤدي إلى حدوث المتأخر منها.

(٢) يلزم تحصيل الحاصل على تعلُّقها بالواجب إذا تعلقت بإيجاده، ويلزم قلب الحقائق إن تعلقت بإعدامه، ويلزم ذلك على تعلُّقها بالمستحيل لكن بالعكس.

(٣) أي المؤدي إلى إعدام القدرة والإرادة لأنفسهما، وهما واجبتان، وكذلك الذات واجبة الوجود.

(٤) وإيجاد الشريك والعجز والجهل كل ذلك مستحيل لا تتعلق به القدرة ولا الإرادة لثلا يلزم تحصيل الحاصل أو قلب الحقائق.

نَعُودُ بِاللَّهِ مِنَ الضَّلَالِ الَّذِي تَمَسَّكَ بِهِ بَعْضُ أَهْلِ الْاِخْتِلَالِ^(١).

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ: مَا يَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ^(٢)، وَهُوَ صِفَتَانِ أَيْضًا، السَّمْعُ وَالْبَصَرُ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

٤٠- وَاجْزَمْ بِأَنْ سَمِعَهُ وَالْبَصْرَا * تَعَلَّقَا بِكُلِّ مَوْجُودٍ يُرَى

(وَاجْزَمْ) أَثْبَاهَا الْمُكَلَّفُ (بَأَنْ سَمِعَهُ) تَعَالَى (وَالْبَصْرَا) الْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ، (تَعَلَّقَا) مَعًا تَعَلَّقُ انْكِشَافٍ، (بِكُلِّ مَوْجُودٍ يُرَى)^(٣) بِالْبَيِّنَةِ لِلْمَجْهُولِ، أَيْ: «يُعْلَمُ»، أَيْ: مَعْلُومٌ لَهُ تَعَالَى، قَدِيمًا كَانَ كَذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، أَوْ حَادِثًا كَذَوَاتِ الْمَخْلُوقِينَ وَصِفَاتِهِمْ. وَالْانْكِشَافُ بِهِمَا يَغَايِرُ الْانْكِشَافَ بِالْعِلْمِ، وَكَذَا الْانْكِشَافُ بِكُلِّ مِنْهُمَا يَغَايِرُ الْانْكِشَافَ بِالْأُخْرَى.

تعلقات
السمع
والبصر

(١) قَالَ السَّبَاعِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ: الْمُرَادُ بِهِ ابْنُ حَزْمٍ فَإِنَّهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا لَكَانَ عَاجِزًا، وَلَا اخْتِلَالٌ بَعْدَ هَذَا فَإِنَّهُ اخْتِلَالٌ عَظِيمٌ وَضَلَالٌ مُبِينٌ. اهـ [ص ٣٦٧]
وَأَقُولُ: إِنَّ تَعْلِيْقَ اتِّخَاذِ الْوَلَدِ عَلَى الْإِرَادَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَأَضْطَفَى نَمًّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [الزمر: ٤] لَا يَفِيدُ جَوَازَ تَعْلُقِ الْقُدْرَةِ أَوْ الْإِرَادَةِ بِالْمُسْتَحِيلِ، لِأَنَّ الْمُسْتَحِيلَ أَنْ يَكُونَ لَهُ تَعَالَى وَلَدٌ لَا أَنْ يَتَّخِذَهُ بِاصْطِفَائِهِ فَهَذَا أَمْرٌ مُمْكِنٌ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَرْجَعَهُ إِلَى الْخَلْقِ بِقَوْلِهِ عَمَّا يَخْلُقُ، وَهَذَا هُوَ السَّرُّ فِي قَوْلِ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ ﴿عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا﴾ [القصص: ٩] لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ وَلَدُهَا بِالْفِعْلِ أَيْ بِالْوِلَادَةِ الْحَقِيقِيَّةِ إِذْ هُوَ مَوْلُودٌ مِنْ امْرَأَةٍ أُخْرَى.

(٢) أَيْ لَا يَتَعَلَّقُ السَّمْعُ بِالسَّمْعِ بِالْمَسْمُوعَاتِ فَقَطْ أَوْ الْبَصَرُ بِالْمَبْصُرَاتِ فَقَطْ بَلْ يَتَعَلَّقَانِ بِكُلِّ مَوْجُودٍ كَالذَّوَاتِ وَالْأَلْوَانِ وَالطَّعُومِ وَالرَّوَائِحِ وَغَيْرِهَا، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ.

(٣) وَذَهَبَ الصَّوْفِيُّ إِلَى تَعْلُقِ بَصَرِهِ تَعَالَى بِالْمَعْدُومَاتِ فِي الْأَزَلِ عَلَى مَا تَوْجَدُ عَلَيْهِ فِيهَا لَا يَزَالُ، وَقَالُوا: إِنَّ رُؤْيَا الشَّيْءِ قَبْلَ وَجُودِهِ قَدْ تَقَعُ لِلْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ فِيهِ الْحَدِيثُ: (إِنِّي لَأَرَى مَوَاقِعَ الْفِتَنِ خِلَالَ بَيوتِكُمْ كَمَوَاقِعِ الْقَطْرِ) وَالْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

وَمُتَعَلِّقُهَا أَخْصُّ مِنْ مُتَعَلِّقِ الْعِلْمِ^(١)، فَيَسْمَعُ وَيَرَى سُبْحَانَهُ الذَّوَاتِ وَالصِّفَاتِ، كَانَتْ مِنْ قَبِيلِ الْأَصْوَاتِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا، فَسَمِعُهُ وَبَصَرُهُ تَعَالَى يُخَالِفَانِ سَمْعَنَا وَبَصَرَنَا فِي التَّعَلُّقِ؛ لِأَنَّ سَمْعَنَا إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ عَادَةً بِبَعْضِ الْمَوْجُودَاتِ^(٢)، وَهِيَ الْأَصْوَاتُ، بِشَرَطِ عَدَمِ الْبُعْدِ جِدًّا، وَبَصَرُنَا إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ عَادَةً بِبَعْضِ الْمَوْجُودَاتِ^(٣)، وَهِيَ الْأَجْسَامُ وَالْوَانِهَا، فِي جِهَةٍ مَخْصُوصَةٍ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ.

كَمَا أَنَّهُمَا يُخَالِفَانِ سَمْعَنَا وَبَصَرَنَا أَيْضًا فِي الذَّاتِ، فَهُمَا صِفَتَانِ قَدِيمَتَانِ قَائِمَتَانِ بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَأَمَّا سَمْعُنَا وَبَصَرُنَا فَحَادِثَانِ قَائِمَانِ بِمَحَلٍّ مَخْصُوصٍ: فَبَصَرُنَا قَائِمٌ بِإِنْسَانِ الْعَيْنِ، أَوْ هُوَ قُوَّةٌ مَوْدَعَةٌ فِي الْعَصَبَتَيْنِ الْمَجُوفَتَيْنِ اللَّتَيْنِ يَتَلَقَّيَانِ ثُمَّ يَفْتَرِقَانِ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْحُكَمَاءِ^(٤)، وَسَمْعُنَا قَائِمٌ بِالصَّيَاخِ، أَيْ: ثُقْبُ الْأُذُنِ، أَوْ هُوَ قُوَّةٌ قَائِمَةٌ بِالْعَصَبِ الْمَفْرُوشِ فِي مُقَعَّرِ الصَّيَاخِ. وَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ، وَسَمْعُنَا وَبَصَرُنَا مِنْ أَسْبَابِ عُلُومِنَا، بِخِلَافِ سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ تَعَالَى^(٥).

وَلَهُمَا تَعَلُّقَاتٌ ثَلَاثَةٌ: ١- تَنْجِيزِيٌّ قَدِيمٌ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ تَعَالَى، ٢- وَصُلُوحِيٌّ قَدِيمٌ بِذَوَاتِنَا وَصِفَاتِنَا^(٦)، ٣- وَتَنْجِيزِيٌّ حَادِثٌ عِنْدَ وُجُودِنَا.

(١) فكل ما تعلق به السمع والبصر يتعلق به العلم، ولا ينعكس انعكاسا كلياً، بل ينعكس جزئياً، أي ليس كل ما تعلق به العلم يتعلق به السمع والبصر، بل بعض ما تعلق به العلم يتعلق به السمع والبصر وهو الموجودات. [سباعي، ص ١٠٩]

(٢) ومن غير العادة قد يتعلق سمعنا بغير الأصوات، كسماع موسى لكلام الله القديم الذي ليس بحرف ولا صوت، وكساعتنا كلام رب العالمين في الجنة. [حاشية الصاوي، ص ٤٩]

(٣) بشرط المقابلة واتصال الأشعة، وقد تحرق العادة كما في رؤية وجه الله الكريم [صاوي، ص ٤٩]

(٤) أي مذهب الفلاسفة أنها قوتان... إلخ. وأما مذهب أهل الحق أنها إدراكان يخلقهما الله تعالى عند ما يتعلق سمعنا أو بصرنا برؤية شيء أو سماعه.

(٥) أي ليس سمعه تعالى وبصره سبباً في علمه، لأن علمه تعالى قديم والقديم لا سبب له.

(٦) أي قبل وجودنا.

٤١ - وكلُّها قديمةٌ بالذاتِ * لأنها ليستَ بغيرِ الذاتِ

صفات
المعاني
كلها
قديمة

(وكلُّها) أي: صفاتُ المعاني، (قديمةٌ بالذاتِ) أي: بذاتها، أي: إنَّ قِدَمَها ذاتيٌّ وليستَ بمُمكنةٍ في نفسها، وإنَّما قِدَمُها بِقَدَمِ الذاتِ المُقدَّس، أو أنَّ ذاتَه تعالى علَّةٌ فيها، كما قال بذلك بعضُ علَماءِ أهلِ السُّنَّةِ^(١)، وهو قولُ شَنِيعٍ، ثُمَّ جُهِ قُلُوبُ الصالحينَ العارفينَ برَبِّهم، إذ لا يخفى ما فيه من إساءةِ الأدبِ بمقامِ الله الأعزَّ الأحمى، مع أنَّه لا حُجَّةَ على ارتكابه، بل الحُجَّةُ قائمةٌ على ما ذكرنا، كما أُشِرْتُ له بقولي:

(لأنَّها ليستَ بغيرِ الذاتِ) العَلِّيَّة، بمعنى أنها لا تنفكُ عنها، فلا يُعَقَلُ قيامُ الذاتِ بدونها، ولا وُجُودُها في غيرِ الذاتِ المُقدَّس، فلا يَصِحُّ القولُ بأنها ممكنةٌ في نفسها، أو أنَّ الذاتَ العَلِّيَّةَ علَّةٌ فيها. وكما أنها ليستَ بغيرِ الذاتِ ليستَ بعينِها أيضًا، وهو واضحٌ، وإلا لَزِمَ أن تكونَ الذاتُ صفاتٍ، وأنَّ الحَيَاةَ عَيْنُ العِلْمِ مثلاً، وهو باطلٌ، فبَطَلَ ما ذَهَبَ إليه المُعْتَرِلةُ، من أنه تعالى قادرٌ بذاته، وحيٌّ بذاته، وعالمٌ كذلك، وهكذا، لا بصفاتٍ زائدةٍ على الذاتِ تُسمَّى بالقُدرةِ والحياةِ، وهكذا، لئلا يلزَمَ تَعَدُّدُ القَدَماءِ المُحَال. والجوابُ: أنَّ المُحَالِ إنما هو تَعَدُّدُ ذَوَاتٍ، أمَّا ذاتٌ واحدةٌ متَّصِفَةٌ بصفاتٍ لا يَصِحُّ الانفكاكُ عنها فليسَ بمُحالٍ، بل هو الواجبُ. وإنَّما اقتصَرنا على الأول؛ لأنَّنا في مقامِ الاستِدلالِ على أنَّ قِدَمَها ذاتيٌّ^(٢).

(١) وهو الفخر الرازي، وتبعه السعد والبيضاوي وجماعة، وشنع ابن التلمساني على الفخر بقوله: وصرح الفخر - والعياذ بالله - بكلمة لم يسبق إليها.. ونعوذ بالله من زلة عالم.. وهي عقيدة باطلة، تهدم كثيرا من مسائل أهل السنة. [ملخصا من حاشية الصاوي، ص ٥٠]

(٢) المراد بذلك أن قدم الصفات لذاتها وليس راجعا لقدم الذات، لأنها لو لم تكن قديمة بنفسها وإنما قدمها بقدم الذات كانت الصفات في ذاتها ممكنة أو كانت الذات علة في وجودها، وهو قول شنيع كما ذكر الدردير وفيه إساءة أدب.

٤٢- ثُمَّ الْكَلَامُ لَيْسَ بِالْحُرُوفِ * وَلَيْسَ بِالترْتِيبِ كَالْمَأْلُوفِ

ولما ذهب المعتزلة إلى استحالة الكلام عليه تعالى، لأنه إنما يكون بحروف وأصوات، وتقديم وتأخير، وغير ذلك، وهذه كلها حادثه، ولا يصح اتصافه تعالى بالحوادث، وإلا لكان حادثاً، وصرفوا ما ورد في الكتاب والسنة، من أنه تعالى متكلم، عن ظاهره، على معنى أنه خالق الكلام في غيره، كالشجرة التي كلمت موسى عليه السلام مثلاً، فالكلام صفة غيره لا صفته تعالى.. أجاب أهل السنة بمنع حضر الكلام في الحروف والأصوات، بجعل الكلام قسمين: لفظي ونفسي، والثاني هو المراد، كما أشار إليه بقوله:

(ثُمَّ الْكَلَامُ) أي: كلامه تعالى، الذي هو صفة ذاته، نفسي، (لَيْسَ بِالْحُرُوفِ) والأصوات^(١)، (وَلَيْسَ مُتَلَبِّساً) بالترتيب من تقديم وتأخير، (ك) الكلام الحادث (المألوف) لنا، وحيث فلا يلزم المحال. وفي قولي: «وَلَيْسَ بِالْحُرُوفِ... إلخ» رد أيضاً على الكرامية^(٢) والحنابلة^(٣) الزاعمين أن كلامه تعالى عرض من جنس الأصوات والحروف، إلا أنه قديم قائم بذاته تعالى.

(١) لأن الحروف والأصوات أعراض حادثة مشروط حدوث بعضها بانقضاء بعض، لأن امتناع التكلم بالحرف الثاني بدون انقضاء الحرف الأول بديهي.

(٢) الكرامية (أصحاب محمد بن كرام، فرقة ذهبت إلى التجسيم والتشبيه) قالوا: إن كلامه تعالى حادث قائم بذاته لتجويزهم قيام الحوادث بذاته تعالى، ومعنى قيام الحوادث أنه يوجد في ذاته تعالى ويقوم بها ما لم يكن من قبل.

(٣) ليس المراد بهم أتباع الإمام أحمد، ولكنهم طائفة من متأخري الحنابلة زعموا ذلك فشانوا به مذهب الإمام أحمد رحمته الله وقام ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه بالرد عليهم، قالوا: إن كلامه تعالى من جنس الحروف والأصوات إلا أنه قديم.. إلخ

ولما فرغ - سأل الله تعالى - مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ (وهو ما يجبُ لله تعالى) شرع في بيان القسم الثاني (وهو ما يستحيلُ عليه تعالى) فقال:

٤٣ - وَيَسْتَحِيلُ ضِدُّ مَا تَقَدَّمَ * مِنَ الصِّفَاتِ الشَّائِخَاتِ، فاعِلِمَا

(ويستحيلُ) عليه تعالى (ضِدُّ ما تقدّم) الألفُ للإطلاقِ، (مِنَ الصِّفَاتِ) بيانٌ لـ«ما»، أي: الصِّفَاتِ النَّفْسِيَّةِ وَالسَّلْبِيَّةِ والمعاني (الشَّائِخَاتِ) أي: المرتفعاتِ المتزهاتِ عن الحدوثِ ولوازمِها، (فاعِلِمَا) أضلَّهُ: «فاعِلَمْن» بنونِ التَّوَكُّيدِ الخفيفةِ، فَقُلِبَتْ فِي الْوَقْفِ أَلْفًا.

الصفات
المستحيلة
على الله
تعالى

والمُرَادُ بِالضِّدِّ هُنَا الضِّدُّ اللَّغَوِيُّ، وهو: مُطْلَقُ الْمُنَافِي، سواءً كَانَ وُجُودِيًّا أَوْ عَدَمِيًّا، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى كُلُّ مَا يَنَافِي مَا تَقَدَّمَ مِنَ الصِّفَاتِ، لَا الضِّدُّ الْأَصْطِلَاحِيَّ عَلَى مَا سَيَأْتِي. وَأَنْوَاعُ الْمُنَافَاةِ عِنْدَ الْمُنَاطِقَةِ أَرْبَعَةٌ^(١): تَنَافِي النِّقِیْضِیْنِ، وَتَنَافِي الضِّدِّیْنِ، وَتَنَافِي الْعَدَمِ وَالْمَلَكَةِ، وَتَنَافِي الْمُتَضَافِیْنِ.

- أَمَّا النِّقِیْضَانِ^(٢): فَهَمَا إِيْجَابُ الشَّيْءِ وَسَلْبُهُ، نَحْوُ: «زَيْدٌ، لَا زَيْدٌ» وَ«زَيْدٌ قَائِمٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ».

(١) وَعِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ اثْنَانِ فَقَطْ: تَنَافِي النِّقِیْضِیْنِ وَتَنَافِي الضِّدِّیْنِ، وَیَجْعَلُونَ الْعَدَمَ وَالْمَلَكَةَ دَاخِلِیْنِ فِي النِّقِیْضِیْنِ، وَالتَّضَافِیْنِ دَاخِلِیْنِ فِي الضِّدِّیْنِ، وَأَمَّا وَجْهُ الْحَصْرِ بِأَرْبَعَةٍ عِنْدَ الْمُنَاطِقَةِ أَنَّ الْمُتَقَابِلِیْنَ إِمَّا أَنْ یَكُونَا وَجُودِیَّیْنِ أَوْ وَجُودِيًّا وَعَدَمِيًّا، فَإِنْ كَانَا وَجُودِیَّیْنِ فَلَا یَخْلُو أَنْ یَتَوَقَّفَ تَعْقِلُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ أَوْ لَا، الْأَوَّلُ الْمُتَضَافَانِ كَالْأَبُوَّةِ وَالْبَنُوَّةِ، وَالثَّانِي الْمُتَضَادَّانِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا وَجُودِيًّا وَالْآخَرُ عَدَمِيًّا فَإِنْ اعْتَبِرَ الْعَدَمِيُّ كَوْنَ مَحَلِّهِ قَابِلًا لِلْوَجُودِیِّ كَالْبَصَرِ وَالْعَمَى لَزِيدًا لِلْحَاضِطِ، فَعَدَمٌ وَمَلَكَةٌ، وَإِذَا لَمْ یَعْتَبَرْ ذَلِكَ فَتَقَابِلُ النِّقِیْضِیْنِ كَالسَّوَادِ وَلَا سَوَادَ.

(٢) النِّقِیْضَانِ هُمَا الْأَمْرَانِ اللَّذَانِ لَا یَجْتَمِعَانِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ فِي زَمَنٍ وَاحِدٍ وَلَا یَرْتَفِعَانِ، مِثْلُ: إِنْسَانٌ وَلَا إِنْسَانٌ.

- وأما الضَّدَانِ^(١): فهما المغنيانِ الوجوديانِ اللذانِ بينهما غايةُ الخلافِ، ولا يتوقَّفُ تعقُّلُ أحدهما على تعقُّلِ الآخرِ، كالبياضِ والسَّوادِ. واحترزنا بـ «غايةِ الخلافِ» من نحو: البياضِ مع الحركةِ.

- وأما العدمُ والمَلَكَةُ^(٢): فهما وجودُ الشَّيءِ وعدمُهُ عَمَّا مِنْ شأنِهِ أَنْ يَتَّصِفَ بِهِ، كالْبَصَرِ والعمى^(٣)، والعِلْمِ والجهلِ البسيطِ. فالْبَصَرُ وجوديٌّ، وهو المَلَكَةُ، والعمى عدميٌّ، إذ العمى عدمُ البَصَرِ عَمَّا مِنْ شأنِهِ البَصَرُ، وكذا العِلْمُ والجهلُ.

- وأما المتضايقانِ^(٤): فهما الأمرانِ الوجوديانِ اللذانِ بينهما غايةُ الخلافِ، ويتوقَّفُ تعقُّلُ أحدهما على تعقُّلِ الآخرِ، كالأُبُوَّةِ والبُنُوَّةِ. والمرادُ بالوجوديِّ في المتضايقيْنِ: ما ليسَ معناه عدمٌ كذا، لا الموجودُ في الخارجِ عنِ الذَّهْنِ، إذ الأُبُوَّةُ مثلاً لا وجودَ لها في الخارجِ عنِ الذَّهْنِ.

ولا تنافي بينَ الخلافينِ، كالبياضِ والحركةِ، وكذا بينَ المثلينِ، كالبياضِ والبياضِ، والمحققونَ على التَّنَافِي بينهما، قالوا: لأنَّ المحلَّ لو قَبِلَ المثلينِ لَزِمَ أَنْ يَقْبَلَ الضَّدَّينِ؛ لأنَّ القابلَ لِلشَّيْءِ لا يخلو عنه أو عَنْ ضِدِّهِ أو عَنْ مِثْلِهِ، فلو قَبِلَ المثلينِ لجازَ وجودُ أحدهما في المحلِّ مع انتفاءِ الآخرِ، فيخلُفُهُ ضِدُّهُ، فيجتمِعُ الضَّدَّانِ وهو مُحالٌ.

(١) الضدان هما الأمران اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمن واحد ولكنهما قد يرتفعان، مثل: أبيض وأسود، فيرتفعان بأن يكون الوجود أحمر مثلاً.

(٢) العدم والمملكة هما الأمران اللذان أحدهما وجودي والآخر عدم ذلك الوجودي عما من شأنه أن يتصف به كالعمى والبصر للإنسان.

(٣) التمثيل بمقابلة العمى للبصر بناء على مذهب الحكماء. وعند المتكلمين: العمى وصف وجودي قائم بالعين، كالبصر، وحينئذ فالقابل بينهما من تقابل الضدين. [حاشية الصاوي، ص ٥١-٥٢] وهذا اختلاف لا يترتب عليه اختلال في العقيدة، ويجري هذا بعينه في العلم والجهل، والموت والحياة. [حاشية السباعي ص ١١٢]

(٤) المتضايقان هما الأمران اللذان لا يتصور أحدهما بدون الآخر مثل البنية والأبوة.

إذا عَلِمْتَ ذلك فَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تعالى ثلاثَ عَشْرَةَ صِفَةً، وهي أَضْدَادُ الصِّفَاتِ الأولى، لما عَلِمْتَ أنها واجِبَةٌ له تعالى، والواجِبُ لا يَقْبَلُ الِاتِّفَاءَ.

فَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تعالى:

١- العَدَمُ^(١)،

٢- والحُدُوثُ^(٢)،

٣- وطَرُؤُ العَدَمِ، ويُسمى الفناء^(٣)،

٤- والمماثلة للحوادث^(٤)، مِنْ جَرِمِيَّةٍ أو عَرَضِيَّةٍ، أو حُلُولٍ، أو اتِّصَالٍ أو انفِصالٍ، أو بُعْدٍ أو قُرْبٍ، أو كِبَرٍ أو صِغَرٍ.

٥- وكذا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تعالى عَدَمُ القِيَامِ بِالنَفْسِ^(٥)، بأنْ يَفْتَقِرَ إلى مَحَلٍّ أو مُخَصَّصٍ.

٦- وعَدَمُ الوَحْدَانِيَّةِ^(٦)، بأنْ يَكُونَ ذا كَثْرَةٍ في ذَاتِهِ أو صِفَاتِهِ، أو يَكُونَ له شَرِيكٌ في فِعْلٍ مِنَ الأَفْعَالِ.

٧- وكذا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تعالى الجُهْلُ، مُرَكَّبًا أو بَسِيطًا^(٧)، أو ما في معناه: مِنْ ظَنٍّ أو غَفْلَةٍ أو نِسْيَانٍ أو نَوْمٍ أو اشْتِغَالٍ بِشَأْنٍ عَنِ شَأْنٍ.

(١) العدم ضد الوجود بالمعنى اللغوي العام، وأما بالمعنى الاصطلاحي فهو مساو لنقيض الوجود، لأن نقيض الوجود لا وجود، وهو العدم.

(٢) الحدوث مساو لنقيض القدم، فإن نقيضه لا قدم، وهو مساو للحدوث.

(٣) طرو العدم أي العدم الطارئ على الوجود، وهو مساو لنقيض البقاء.

(٤) مساو لنقيض المخالفة.

(٥) هو نقيض القيام بنفسه.

(٦) عدم الوحدانية نقيض الوحدانية.

(٧) مقابلة العلم للأول من الضدين وللثاني من العدم والملكة.

٨- ويستحيل عليه تعالى الموت^(١)،

٩- والعجز، وما في معناه: مِنْ فُتُورٍ أَوْ نَصَبٍ^(٢)،

١٠- والكرهية، أي: عَدَمُ الإرادة^(٣)، بَأَنْ يَقَعَ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُهُ، أَوْ تَضَدُّرَ الكائنات عنه تعالى بالتعليل أو بالطَّبع؛ لما يلزَمُ مِنْ قَدَمِ الْعَالَمِ، الَّذِي قَامَ الْبُرْهَانُ الْقَاطِعُ عَلَى خُدُوثِهِ، وَوَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ، لِأَنَّهُ يَجِبُ اقْتِرَانُ الْعِلَّةِ بِمَغْلُوبِهَا، وَالطَّبِيعَةِ بِمُطْبُوعِهَا، وَالْقَائِلُ بِذَلِكَ كَافِرٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا تَقَدَّمَ.

وتَقَدَّمَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَاعِلِ بِالْعِلَّةِ وَالْفَاعِلِ بِالطَّبَعِ: مِنْ أَنَّ الْعِلَّةَ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ شَرْطٍ وَلَا انْتِفَاءٍ مَانِعٍ، وَالطَّبِيعَةُ تَتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ. وَمَا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِهَا اخْتِلَافُ أَنْوَاعِ الْعَالَمِ عَلَى كَثَرَتِهَا، إِذْ مَغْلُوبُ الْعِلَّةِ وَالطَّبِيعَةِ لَا يَخْتَلِفُ.

١١- وكذا يستحيل عليه تعالى الْبَيْكُمُ^(٤)، أي: عَدَمُ الْكَلَامِ بِوُجُودِ آفَةٍ تَمْنَعُ مِنْهُ، وَفِي مَعْنَاهُ الشُّكُوتُ النَّفْسِيُّ^(٥).

١٢، ١٣- ويستحيل عليه تعالى الصَّمَمُ والعَمَى، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

(١) مقابلة الموت للحياة عند الحكماء من قبيل العدم والمملكة، وعند أهل السنة من الضدين لأن الموت أمر وجودي لا عدمي بدليل قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ الآية [الملك: ٢]

(٢) الفتور: الكسل والنصب التعب. والعجز مساو لتقيض القدرة.

(٣) هي مساوية لتقيض الإرادة. [حاشية الصاوي، ص ٥٢]

(٤) البكم والعَمَى والصمم إما من مقالة الضدين أو من مقابلة العدم والمملكة. [حاشية الصاوي، ص ٥٢]

(٥) أي أن المستحيل عليه تعالى نفي الكلام النفسي (الذي لا يقال فيه حرف وصوت... إلخ) أما اللفظي فيستحيل إثباته لما يلزم عليه من حدوث الصفة.

٤٤ - لأنه لو لم يكن موصوفا * بها لكان بالسوى معروفا

٤٥ - وكل من قام به سواها * فهو الذي في الفقر قد تناهى

٤٦ - والواحد المعبود لا يفتقر * لغيره، جلّ الغني المقتدر

وإنما وجبت له هذه الصفات^(١)، واستحال عليه أضدادها (لأنه) تعالى (لو لم يكن موصوفا بها لكان بالسوى) أي: بسواها من الجهل والعجز وغيرهما مما تقدم من المستحيلات (معروفا) يعني: موصوفاً. أي أنه لو لم يكن متصفاً بها لاتصف بأضدادها، لكن اتصافه تعالى بأضدادها باطل لما يلزم عليه من الافتقار والحدوث، كما أشار إليه بقوله:

(وكل من قام به سواها) أي: غيرها من الجهل، أو ما في معناه، أو العجز.. إلى آخر الأضداد، (فهو^(٢) الذي في الفقر) أي: الاحتياج إلى من يكمله، وهو متعلق بقوله: (قد تناهى) أي: بلغ النهاية في الفقر، وهو محال لأنه يؤدي إلى الحدوث، فيكون من جملة العالم الحادث المقتقر.

والواو في قولنا: (والواحد المعبود) للحال، (لا يفتقر لغيره)، وهو^(٣) في المعنى دليل لقولنا: «وكل من قام به... إلخ» لأنه في قوة قولنا: «لأنه معبود، وكل معبود لا

(١) «هذه الصفات» أي صفات المعاني، لأن الصفات السلبية قد تقدم برهانها.

(٢) «فهو» أي الاحتياج، ولا يصح عود الضمير على بلوغ النهاية لإيهامه أن بعض الفقر ليس بمحال. [سباعي، ص ٣٨٥]

(٣) «وهو» أي قوله: «والواحد... إلخ»، فهو من باب تدقيق التدقيق لأن إثبات المسألة بدليلها تحقيق، وإثبات الدليل بدليل تدقق، وإثبات الدليل الثاني بدليل آخر تدقيق التدقيق كما هنا. [حاشية السباعي، ص ١١٤]

يَفْتَقِرُ لغيره»، وقد حذفنا كُبرى القياس مع النتيجة، والتقدير^(١) «وكلُّ مَنْ تناهى في الفقر، فهو حادثٌ، فكلُّ مَنْ قامَ به سِوَاهَا فهو حادثٌ» كما أشرنا له في التقرير.

وهذا القياس دليلُ الاستثنائية المطلوبة، أعني قولنا: «لِكن اتَّصافه بأضدادها باطلٌ»، كما أشرنا له أيضًا.

(جَلَّ) عَنْ ذلك الافتقار (الغني) بالسكون للوزن، أي: عَنْ كُلِّ ما سِوَاهُ، لِاتِّصافِهِ تعالى بِكُلِّ كَمالٍ، وَتَنَزُّهِهِ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ (المُقْتَدِرُ) عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَكُلِّ شَيْءٍ فَهُوَ إِلَيْهِ فَقِيرٌ.

ولما أنهى الكلام على قِسْمَي الواجب والمستحيل، شرَعَ في بيان الجائز فقال:

٤٧ - وجائزٌ في حقِّه الإيجادُ * والتركُ والإشقاء والإسعادُ

(وجائزٌ في حقِّه تعالى (الإيجادُ) أي: إيجادُ المُمَكِّناتِ، سِوَاءِ وَجِدَتْ بِالْفِعْلِ أَوْ لَمْ تَوْجَدْ^(٢)).

والإيجادُ والخلقُ بمعنى واحدٍ، وهو: تَعَلُّقُ القُدْرَةِ بِوُجُودِ المَقْدُورِ، فَإِنْ تَعَلَّقَتْ بالحياةِ سُمِّيَ إحياءٌ، وبالموتِ سُمِّيَ إماتةٌ، وبالمَرْزُوقِ سُمِّيَ رَزَقًا وَتَرْزِيقًا، وهذه التَعَلُّقاتُ هي المُسَمَّاةُ بِصِفَاتِ الأَفْعَالِ، وهي حادثةٌ كما ترى، لأنها عبارةٌ عَنِ التَعَلُّقِ التَّنْجِيزِيِّ للقُدْرَةِ، وهو حادثٌ قَطْعًا.

(١) في حاشية السباعي «والتقرير» أي تقرير الكبرى مع النتيجة. [ص ١١٤]

(٢) «سواء وجدت بالفعل أو لم توجد»: معناه أن الممكن في حد ذاته جائز في حقّه تعالى، أي أن ما وجد بالفعل أوجده تعالى على سبيل الجواز لا الوجوب، وما لا يوجد يجوز إيجادُه وإعدامُه. [سباعي، ص ٣٨٧]

فإن قلت: قد تقدّم أن تعلق القدرة واجب، فكيف يُحكّم عليه هنا بالجواز؟ قلت: الواجب التعلق الصلوحى القديم، أما التنجيزي فجائز، وكلّ جائز حادث.

فإن قلت: الخلق والإيجاد من صفاته تعالى، وكيف يتصف تعالى بالحوادث؟ قلنا: هذه أمور اعتبارية تعرض للقدرة لا وجود لها في الأذهان، ولا تحقق لها في نفسها، ككونه قبل العالم ومعّه وبعده، فلا يلزم^(١) قيام الحوادث به تعالى.

(والترك) أي: ترك الإيجاد للممكنات، سواء وُجدت أو لم توجد، يعني: أن إيجاد كلّ ممكن أو تركه أمر جائز في حقه تعالى، إن شاء فعّل وإن شاء ترك، ومن ذلك^(٢): بعثة الرّسل عليهم الصلاة والسلام، ورؤية الباري تعالى، وإثابة العاصي، وتعذيب المطيع.

(والإشقاء) وهو: خلق قدرة الكفر، أو خلق الكفر في العبد^(٣) - والعياذ بالله تعالى - ويسمى الخذلان والإضلال، وقيدّه الأشعري بحالة الموت^(٤)، وأطلقه الماتريدي^(٥).

(١) أي من هذه الأمور الاعتبارية التي تعرض للقدرة.

(٢) أي ومن الأمور الجائزة في حقه تعالى. وقالت المعتزلة: إنها واجبة على الله، وقالت البراهمة: يستحيل عليه ذلك ويكتفى بالعقل، فالمعتزلة نظروا إلى أنه من فعل الصلاح والأصلح، والبراهمة نظروا إلى تحكيم العقل. [سباعي، ص ١١٤]

(٣) التعريف الأول لإمام الحرمين، والثاني للأشعري، والمراد بالقدرة عند إمام الحرمين سلامة الأسباب والآلات، بناء على أن العرض يبقى زمانين، والمراد بها عند الأشعري العرض المقارن للفعل بناء على أن العرض لا يبقى زمانين. والحق في هذه المسألة مع إمام الحرمين، لكن عبارة الأشعري أوفق بمذهب أهل السنة من أن الأفعال كلها مخلوقة لله تعالى، وليست قدرة العبد مؤثرة فيما قارنها من الأفعال، وعبارة إمام الحرمين محتملة له وللمذهب المعتزلة، إذ يحتمل أن معناه خلق قدرة الكفر التي بها التأثير فيه. [صاوي، ص ٥٣]

(٤) أي لا يحكم بشقاء أحد إلا إذا علم أنه مات على الكفر.

(٥) أي أن الإمام أباً منصور الماتريدي لم يقيد الإشقاء بحالة الموت، بل جعل الشقي هو الكافر سواء في حياته أو عند موته.

(والإسعاد) وهو: خلقُ قدرة^(١) الطاعة، أو خلقُ الطاعةِ في العبدِ، ويُسمى بالهداية، وقيدهُ الأشعريُّ بحالةِ الموتِ، فالشقيُّ والسعيدُ مَنْ ماتَ على الكُفرِ أو الإيَّانِ، وعِنْدَ الماتريديِّ هو الكافرُ أو المؤمنُ.

وينبغي على هذا، الخلافُ: هل الشقاوةُ والسعادةُ يَتَبَدَّلَانِ؟ فقالَ الْأَوَّلُ: لا، والثاني^(٢): نَعَمْ. والخلفُ لفظيٌّ^(٣). وأمَّا الإِسْقَاءُ والإِسْعَادُ فلا يَتَبَدَّلَانِ اتِّفَاقًا^(٤):

(١) المراد بالقدرة العرض المقارن للطاعة، لا سلامة الأسباب والآلات فإنها تكون مقارنة للفعل ومتقدمة ومتأخرة، وهي المعبر عنها بالاستطاعة بمعنى تمكين العبد من الفعل والترك بمحض اختياره، وهي المصححة للتكليف، فهذه ليست مقارنة فقط، لكن المراد بها هنا التي تكون مع وجود الفعل فقط، والكتاب والسنة أشارا إلى هذين النوعين: ف«إلى» التي بمعنى الاستطاعة والتمكين بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، و«إلى» الثانية التي بمعنى العرض المقارن للفعل بقوله: ﴿وَكُنَّا لَا نَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١].

(٢) الأول الأشعري والثاني الماتريدي، وما يجب اعتقاده عند الأشاعرة أن السعادة والشقاوة أزيلتان فالطاعة والإسلام علامة السعادة، والعصيان والكفر علامة الشقاوة، فالخاتمة تدل على السابقة، فإن ختم والعباد بالله بالكفر دل على أنه كان في الأزل شقيًا، وبالإيَّان دل على أنه في الأزل كان سعيدًا، ولكن هذه العلامة يمكن تحلفها لما في الحديث: (إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها ... الحديث). أما عند الماتريدية فالسعادة هي نفس الإسلام، والشقاوة نفس الكفر دون التقييد بالموت، لذلك فيجوز عندهم انقلاب السعيد شقيًا والعكس، فالعبرة بالخاتمة على قولي الأشاعرة والماتريدية، فرجع الخلاف لفظيًا أي في التسمية فقط، وذلك لأن الأشعري لا يمنع ارتداد المسلم غير المعصوم ولا إسلام الكافر غير المختوم له بالشقاء، والماتريدي لا يجوز على من علم الله موته على الكفر الإسلام.

(٣) وعلى أنه لفظي يصح «أنا مؤمن إن شاء الله» عند الأشاعرة نظرًا للمآل، ولا يصح عند الماتريدي نظرًا للحال.

(٤) إذا كان لا مناص لكل امرئ مما قدر له، فما فائدة العمل؟ والجواب أنه لا سعادة ولا شقاوة إلا عن طريق العمل، فمن ظن أنه إن كان في علم الله من أهل الجنة فسيصير إليها ولو عمل بعمل أهل النار أو العكس، كان مثله كمن يظن أنه لا فائدة من الزواج لأنه لو كان قدر الله له الولد فسيرزق به حتى لو لم يتزوج. فهذا أخذه الوهم حيث لم يلحظ أنه تعالى ربط النتائج بالمقدمات، فكل من النتيجة والمقدمة جرى بها المقدور.

أَمَّا عِنْدَ إِمَامِنَا الْأَشْعَرِيِّ فَلَأَنَّهَا الْإِمَامَةُ عَلَى الشَّقَاوَةِ أَوْ السَّعَادَةِ، فَهِيَ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ، وَهِيَ عِنْدَهُ حَادِثَةٌ، لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنْ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ، كَمَا مَرَّ.

وَأَمَّا عِنْدَ الْمَاتَرِيدِيِّ فَلَأَنَّهَا قَدِيمَانِ كَالْإِحْيَاءِ وَالْإِمَامَةِ وَالْخَلْقِ وَالرِّزْقِ. وَجَمِيعُ مَا نُعَبِّرُ عَنْهُ بِصِفَاتِ الْأَفْعَالِ فَقَدْ جَزَمَ الْمَاتَرِيدِيُّ بِقَدَمِهَا، وَمَجْمُوعُهَا عِنْدَ مُحَقِّقِهِمْ: عِبَارَةٌ عَنْ صِفَةٍ وَاحِدَةٍ تُسَمَّى بِالتَّكْوِينِ، قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى لَكُونِهَا صِفَةً مَعْنَى، كَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ، يَتَأْتَى بِهَا وَجُودُ الْأَشْيَاءِ عَلَى وَفْقِ الْإِرَادَةِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا ^(١) وَبَيْنَ الْقُدْرَةِ: أَنَّ الْقُدْرَةَ عِنْدَهُمْ بِهَا صِحَّةُ التَّأْثِيرِ ^(٢) فِي الْمُمْكِنِ، وَالتَّكْوِينَ بِهِ وَجُودُ الْأَشْيَاءِ ^(٣).

وَحَاصِلُهُ ^(٤): أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَبْدَأُ الْوُجُودِ الْقُدْرَةُ؛ لِأَنَّ أَثَرَهَا صِحَّةُ الْفِعْلِ وَالتَّرَكُّ مِنَ الْفَاعِلِ، فَتَكُونُ نَسْبَتُهَا إِلَى الطَّرَفَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ، فَلَا بُدَّ مِنْ صِفَةٍ أُخْرَى بِهَا الصَّدُورُ - وَهِيَ التَّكْوِينُ - فَهِيَ لَيْسَتْ التَّعَلُّقُ التَّنْجِيزِيُّ لِلْقُدْرَةِ حَتَّى تَكُونَ حَادِثَةً وَجَائِزَةً ^(٥)، وَالْجَائِزُ إِنَّمَا هُوَ الْحَدُوثُ وَعَدَمُهُ، لَا الْإِبْجَادُ فَإِنَّهُ قَدِيمٌ لَكُونِهِ صِفَةً ذَاتَهُ تَعَالَى، فَلَا إِشْقَاءَ وَالْإِسْعَادُ لَا يَتَبَدَّلَانِ لِقَدَمِهِمَا؛ لَمَا عَلِمْتَ أَنَّهَا يَرْجِعَانِ إِلَى التَّكْوِينِ، الَّذِي هُوَ صِفَةُ ذَاتِهِ تَعَالَى، وَالشَّقَاوَةُ وَالسَّعَادَةُ يَتَبَدَّلَانِ لِأَنَّهَا الْكُفْرُ وَالْإِيْمَانُ، لَا بِقَيْدِ الْمَوْتِ عَلَى ذَلِكَ. وَلَا يَلْزَمُ مِنْ قَدَمِ التَّكْوِينِ قَدَمُ الْمَكُونِ، إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ قَدَمِ الصِّفَةِ قَدَمُ مُتَعَلِّقِهَا.

وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْإِبْجَادَ وَالْخَلْقَ وَالرِّزْقَ وَالْإِحْيَاءَ وَالْإِمَامَةَ وَالْإِشْقَاءَ

(١) أي صفة التكوين

(٢) أي صلاحيتها للفعل.

(٣) الفعل هو بروز الأشياء من العدم إلى الوجود ولا يكون إلا بصفة التكوين عند الماتريدية.

(٤) أي حاصل معنى صفة التكوين أو المراد بها عند الماتريدية.

(٥) وهذا هو قول الأشاعرة: إن صفة التكوين هي التعلق التنجيزي للقدرته وعلى ذلك تكون حادثة وجائزة، وأما الماتريدية فيقولون: إن الجائز أو الحادث هو الوجود وعدمه، أما الإيجاد فإنه قديم.

والإسعاد والتصوير، إلى غير ذلك عند الأشعرية صفاتٌ حادثةٌ، لأنها إضافاتٌ واعتباراتٌ^(١) بين القدرة والمقدور، وعند الماتريدية قديمةٌ لأنها صفةٌ أزليةٌ بها صدورُ العالم وكلِّ جزءٍ من أجزائه، وتسمى تكوينًا، لكن إن تعلقت بوجود الشيء سُميت إيجادًا وخلقًا، أو بموته سُميت إماتةً، أو بصورته سُميت تصويرًا، وهي زائدةٌ على القدرة والإرادة، فالإرادة بها التخصيصُ، والقدرة هي القوة على فعل الشيء أو تركه، ونسبة الأمرين إليها على السواء، فليس بها صدورُ الأشياء، وإنما بها قبولُ الصدور^(٢)، فهي مبدأ لقبولِ الصدور، والتكوينُ مبدأً لنفسِ الصدور.

والمحققون من الأشاعرة على أنه ليس في الأزل إلا مبدأ الإيجاد والإشقاء والإسعاد وغير ذلك، ولا دليل على صفةٍ أخرى سوى القدرة والإرادة، فإن القدرة وإن كان نسبتها إلى وجود المكون وعدمه على السواء، لكن مع انضمام الإرادة يتخصص أحد الجانبين. وإنما نص على الإشقاء والإسعاد وإن دخلا في الإيجاد اهتمامًا بشأنها.

٤٨ - ومن يقل: فعلُ الصلاح وجبا * على الإله قد أساء الأدبا

ودخل في الجائز رعاية الصلاح والأصلح^(٣)، إذ لو وجب عليه تعالى ما هو الأصلح في حق العبد ما وقعت محنةٌ، وما خلق الله الكافرَ الفقيرَ المُعذَّب دُنياً وأخرى، وما حصل ألمٌ لطفلٍ لا تكليفَ عليه، ولما كانت بعضُ البهائم والطيور في غاية الضعف والبلاء، ..

(١) هذا جواب عن كيف يتصف الله بها وهي حادثة؟ فالجواب أنها إضافات واعتبارات، وليست أمورًا وجودية.

(٢) الصدور أي بروز العالم ووجوده بعد عدمه.

(٣) إذ لو وجب عليه تعالى فعل الصلاح أو الأصلح لما استوجب عليه شكرًا ولكان مؤديًا لواجب عليه.

.. ولما كان لطلب الهداية وكشف الضر معنى، لوجوب إيصال ما هو الأصلح للعبد، ولما بقي في قدرة الله تعالى بالنسبة إلى مصالح العباد شيء آخر، إذ قد أتى على ما في وسعه من الأصلح الواجب.

(ومن يقل: فعل الصلاح وجباً^(١)) - الألف للإطلاق - (على الإله) تعالى، وهم المعتزلة، (قد أساء) - حذف الفاء ضرورة - أي: فقد أحزن (الأدبا) اللاتق بحقه تعالى، والألف للإطلاق أيضاً. ففي الأدب استعارة بالكناية^(٢)، وفي الإساءة استعارة تخيلية، ثم الكلام كناية عن عدم اتصافهم بالأدب، لأنه يلزم من إساءتك لغيرك بعده عنك، ونفرتك منك، بل لا يستطيع أن ينظر إليك، وهي أبلغ من الحقيقة، يعني أنهم أخلوا بالأدب مع الله تعالى غاية الإخلال، حتى خلت قلوبهم عن بوارق الإجلال، وارتكبوا بدعة شنيعة وقوة فظيعة، وذلك لأن من وجب عليه شيء فهو مقهور.

ثم لا يصح أن يراد بالوجوب عليه تعالى ما يستحق تاركه الذم والعقاب كما في حق المكلفين، وهو ظاهر، فما بقي إلا أن معناه لزوم صدور الأصلح عنه، بحيث لا يتمكّن من الترك، وإلا فلا معنى للوجوب. وأقوى ما تمسكوا به في ذلك: أن ترك الأصلح يستلزم المحال، من سفه أو جهل أو عبث أو بخل، وظاهر أنه رفض لقاعدة الاختيار، وتمسك بالفلسفة الظاهرة العوار^(٣).

(١) المراد بالصلاح ما يقابل الفساد، كالإيمان في مقابلة الكفر، والصحة في مقابلة المرض، والمراد بالأصلح كالثواب بلا تكليف في مقابلته مع التكليف فالأصلح ما قابله الصلاح، والمعتزلة يقولون: إنه واجب عليه تعالى لأن تركه بخل وسفه وهو محال عليه تعالى، أما أهل السنة فيقولون: إن هذا جائز في حقه تعالى علي وجه الإحسان والتفضل، لأنه تعالى لا يجب عليه شيء، ولأنه تعالى فاعل بالاختيار: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ الآية [القصص: ٦٨].

(٢) أي فشبّه الأدب بإنسان أصابته مصيبة تشبهها مضمراً في النفس على طريق الاستعارة بالكناية وإثبات الإساءة تخيّل. [سباغي، ص ٣٩٦]

(٣) مع أن المعتزلة قائلون بأنه تعالى فاعل بالاختيار فتركوا مذهبهم ومالوا إلى القول بالإيجاب =

وحكي أن أبا الحسن الأشعري رحمته الله سأل شيخه أبا هاشم الجبائي ^(١) - وهو يُقرّر مسألة وجوب الصلاح - فقال له: ما تقول في ثلاثة إخوة، مات أحدهم مُطيعاً، والآخر عاصياً، والثالث صغيراً؟

فقال: الأول يُثاب في الجنة، والثاني يعاقب في النار، والثالث لا يثاب ولا يعاقب. فقال الأشعري: فإن قال الثالث: يا رب لم أمتني صغيراً، ولم تُبقني إلى أن أكبر فأطيعك لأثاب في الجنة؟

فقال الجبائي: يقول الرب تعالى: إني كنت أعلم منك أنك لو كبرت لعصيت فدخلت النار، فكان الأصلح لك موتك صغيراً.

فقال الأشعري: فإن قال الثاني: يا رب لم لم تُمتني صغيراً لئلا أعصي فأدخل النار؟، فماذا يقول الرب؟!

فبهت الجبائي، ويروى أنه قال للأشعري: أباك جنون؟!

فقال الأشعري: لا، ولكن وقف حمار الشيخ في العقبة.

فترك الأشعري مذهبه واشتغل هو ومن معه بإبطال رأي المعتزلة، وإثبات ما وردت به السنة ومضى عليه الجماعة، فسّموا أهل السنة والجماعة.

وسبب تسمية المعتزلة مُعتزلة: أن رئيسهم - واصل بن عطاء - اعتزل عن مجلس الحسن البصري يُقرّر أن مُرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، وثبتت المنزلة بين المنزلتين، فقال الحسن: «اعتزل عنا واصل».

=بالذات، وهو قول الفلاسفة. [سباعي، ص ١١٧]

(١) الجبائي: عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي المعتزلي من كبار المعتزلة، وله آراء انفرد بها وتبعتها فرقة سميت البهشية، توفي عام ٣٢١هـ.

٤٩- واجزَمْ أَخِي بِرُؤْيَةِ الْإِلَهِ * فِي جَنَّةِ الْخُلْدِ بَلَا تَنَاهِي

(واجزَمْ) أي: اقْطَعْ واعتَقِدْ وَجوبًا (أخي) في الإسلام، إذ الأب الذي خرَجْنَا بسببِهِ مِنْ ظُلْمَةِ الْكُفْرِ إِلَى نُورِ الْإِيمَانِ وَاحِدٌ، وهو النَّبِيُّ ﷺ^(١)، (برُؤْيَةِ الْإِلَهِ) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، بمعنى الانْكِشَافِ التَّامِّ بِالْبَصَرِ^(٢)، أي: بِوُقُوعِهَا (فِي جَنَّةِ الْخُلْدِ) أي: الإِقَامَةِ عَلَى سَبِيلِ الدَّوَامِ حَالَ كَوْنِ الرُّؤْيَةِ حَاصِلَةً (بَلَا تَنَاهِي) لِلْمُرْتَبِيِّ تَعَالَى، أي: مِنْ غَيْرِ إِحَاطَةٍ بِحُدُودِ الْمُرْتَبِيِّ وَنِهَايَاتِهِ، لَا سِتِحَالَةَ الْحُدُودِ وَالنِّهَايَاتِ عَلَيْهِ تَعَالَى.

رؤية
الله تعالى

فَكَمَا أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَهُ بَلَا حَدٍّ وَنِهَايَةٍ وَبَلَا كَيْفٍ، يَرَوْنَهُ كَذَلِكَ، فَيَرَى لَا فِي مَكَانٍ وَلَا فِي جِهَةٍ، وَلَا بِاتِّصَالِ شُعَاعٍ، وَلَا عَلَى مَسَافَةٍ بَيْنَهُ تَعَالَى وَبَيْنَ الرَّائِي، لِأَنَّ الرُّؤْيَةَ عِنْدَنَا^(٣) بِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى فِي أَيِّ مَحَلٍّ شَاءَ، وَلَيْسَ بِإِلَازِمٍ أَلَّا يَكُونَ^(٤) إِلَّا عِنْدَ اجْتِمَاعِ الشَّرَاطِئِ^(٥) كَمَا سَيَأْتِي تَوْضِيحُهُ. وَتَقَعُ لِكُلِّ مَنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ، مِنْ إِنْسٍ وَجِنٍّ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَغَيْرِهَا، حَتَّى النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ^(٦).

وَتَتَفَاضَلُ الرُّؤْيَةُ كَمَا وَكَيْفًا وَلَذَّةً عَلَى قَدْرِ الْعِلْمِ بِاللَّهِ وَحُبِّهِ فِي الدُّنْيَا، حَتَّى إِنَّ

(١) قَالَ تَعَالَى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦].

(٢) فَلَا انْكِشَافَ بِالْعِلْمِ أَقْلٍ مِنَ الانْكِشَافِ بِالْبَصَرِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنَ الْعِلْمِ وَالْبَصَرِ لَا يَحِيطُ بِهِ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِنَّ رُؤْيَةَ اللَّهِ جُعِلَتْ تَقْوِيَةً لِلْمَعْرِفَةِ الْحَاصِلَةِ فِي الدُّنْيَا لِأَنَّهُ لَيْسَ رَأْيٌ كَمَنْ سَمِعَا. [حَاشِيَةُ الصَّاوِي، ص ٥٥]

(٣) أَيُّ عِنْدَ أَهْلِ السَّنَةِ الْأَشَاعِرَةِ مِنَ الْجَائِزِ الْعَقْلِيِّ الَّذِي لَا يَحْكُمُ الْعَقْلُ بِامْتِنَاعِهِ وَلَا بِوُجُوبِهِ.

(٤) «أَلَّا يَكُونَ»: أَيُّ خَلَقَ الرُّؤْيَةَ.

(٥) الرُّؤْيَةُ عَادَةً لَا تَكُونُ إِلَّا لِمَنْ هُوَ فِي جِهَةٍ وَمَكَانٍ وَمَسَافَةٍ مَخْصُوصَةٍ، فَهَذِهِ شُرُوطٌ عَقْلِيَّةٌ عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَلَكِنْ أَهْلُ السَّنَةِ بَنَوْا مَذْهَبَهُمْ فِي جَوَازِهَا عَلَى أَنَّهَا شُرُوطٌ عَادِيَّةٌ يَصِحُّ أَنْ تَتَخَلَّفَ، وَعَلَى أَخْبَارِ النُّقْلِ الصَّرِيحَةِ فِي ذَلِكَ.

(٦) وَكَذَا الْبِلَهَ وَالْمَجَانِينَ الَّذِينَ أَدْرَكَهُمْ الْبُلُوغُ عَلَى الْجَنُونِ وَمَاتُوا عَلَيْهِ، وَمَنْ اتَّصَفَ بِالتَّوْحِيدِ مِنْ أَهْلِ الْفِتْرَةِ.

البعض لا تنقطع عنه أبدًا، كما أنه كان في الدنيا لا يتعلّق قلبه بغير الله تعالى أبدًا، كذا ذكروا.^(١)

٥٠- إذ الوقوع جائز بالعقل * وقد أتى فيه دليل النقل

(إذ الوقوع) أي: وقوع رؤيته تعالى (جائز بالعقل) إذ العقل إذا خلي ونفسه لم يخكم بامتناعها. وتقرير الدليل العقلي: إنا قاطعون برؤية الأعيان والأعراض، ضرورة^(٢) أنا نُميّز بين الأعيان والأعراض، ولا بُدّ للحكم من علة مشتركة بينهما، وهي إما الوجود أو الحدوث أو الإمكان، إذ لا رابع لها يُشترَك. والحدوث الوجود بعد العدم، والإمكان استواء الوجود والعدم، ولا مدخل للعدم في الرؤية ضرورة، فتعين الوجود، وهو مُشترَك بين الله وبين غيره، فصَحَّ أن يُرى لتحقيق العلة، وهي الوجود^(٣)، فيصحَّ أن تُرى سائر الموجودات من الطعوم والروائح والأصوات، وعدم رؤيتها؛ لكون الله تعالى لم يخلُق في العبد رؤيتها بطريق جري العادة^(٤).

(١) ولذا قال أبو يزيد: إن لله رجالاً لو حجبا عن الرؤية طرفة عين لاستغاثوا من الجنة ونعيمها كما يستغيث أهل النار من النار، ومن هذا المقام قول بعض العارفين:

ليس قصدي من الجنان نعيمًا * غير أني أريدها لأراكا [صاوي، ص ٥٥]

(٢) «ضرورة أنا نميز.. إلخ»: المعنى أنا نميز بين نوع ونوع من الأعيان كالحجر والشجر، ولون ولون كالبياض والسواد مثلاً. [سباعي، ص ٤٠٣]

(٣) ليس المراد أنه تعالى يُرى كما تُرى المحسوسات الموجودة، بل المراد بمفهوم الرؤية عند الأشاعرة كما وضع الإمام الغزالي: أنها إدراك من نوع خاص يتعدى كونه إبصاراً بحاسة فهذا الإدراك يفوق العلم مرتبة.

(٤) لأن المصحح للرؤية عند الأشاعرة هو الوجود فلا يرى الشيء إلا إذا كان موجوداً، وضعف الإمام الرازي في نهاية العقول هذا القول بأن الوجود ليس علة للرؤية، وإنما هو علة لكون الحقيقة المخصوصة مرئية.

وقد استدلَّ على الجَوَازِ أيضاً بدليلٍ سَمْعِيٍّ^(١)، وهو: أَنَّ موسى عليه الصلاة والسلام قد سأله بقوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾^(٢) فلو لم تكن جائزة ما سألها، وإلا كان طلبها إما جهلاً بأحكام الألوهية، وإما سفهاً أو عبثاً بطلب المحال، والأنبياء منزّهون عن ذلك كُلِّهِ^(٣)، وأنَّ الله تعالى قد علّقها على مُمكنٍ -وهو استقرار الجبل^(٤)- والمعلّق على المُمكن مُمكنٌ، إذ معنى التعليق: الإخبارُ بوقوع المعلق عند ثبوت المعلق عليه، والمحال لا يقع على شيءٍ من التقادير المُمكنة^(٥)، فلو لم تكن مُمكنةً لزم الخلف^(٦) في خبره تعالى، وهو مُحالٌ.

وما قيل^(٧) من أنَّ سؤال موسى ﷺ لم يكن لتخصيل مطلوبه، وإنما كان لتعليم قومه أنها ممتنعة حين قالوا له^(٨): ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾^(٩)، ولا نُسلم أنَّ المعلق عليه مُمكنٌ، بل هو استقرار الجبل حال تحركه^(١٠) وهو مُحالٌ؟

(١) لأن الدليل متى كان له مستند من الكتاب أو السنة أو كانت إحدى مقدمتيه سمعية يسمى بذلك، ولا يسمى عقلياً إلا إن كان عقلياً صرفاً (بأن تكون كل مقدماته عقلية). [السباعي ٤٠٦]

(٢) سورة الأعراف: من الآية ١٤٣

(٣) أي عن كل من الجهل بأحكام الألوهية والسفه والعبث. [سباعي، ص ٤٠٦]

(٤) استقرار الجبل أي بعد اضطرابه وتحركه أمر ممكن في نفسه.

(٥) أي لو كان محالاً لما علق على التقادير الممكنة، بل يعلق على ما هو محال كتعليق الرؤية مثلاً على اجتماع حركة الجبل وسكونه معاً.

(٦) أي الكذب في خبره تعالى، لأنها أي الرؤية محالة سواء ثبت الجبل أم لا، والخلف في خبره تعالى محال فثبت جواز الرؤية وهو المطلوب.

(٧) أي من جانب المعتزلة.

(٨) ذكر المحققون من علماء التفسير أن سؤال موسى الرؤية كان قبل قولهم: ﴿أَرَأَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] بالزمن الطويل، فحينئذ لا يصح ترتيب سؤاله على سؤالهم. [صاوي، ص ٥٥]

(٩) سورة البقرة: من الآية ٥٥

(١٠) لأنه -أي كما يقول المعتزلة- لو علق على استقراره حال سكونه لزم وجود الرؤية بحصول الشرط الذي هو الاستقرار، وهو باطل، لأن سيدنا موسى ﷺ لم يره عند ذلك.

فجوابه أن كلاً من ذلك خلاف الظاهر^(١)، فلا وجه للحمل عليه^(٢)، على أن قومه إن كانوا مؤمنين كفاهم قوله «إنها ممتنعة» وإلا لم يُصدّقه في حكم الله بالامتناع، فالسؤال عبث على كل حال. والاستقرار حال التحرك ممكّن بأن يقع الشكون بدّل الحركة، إنما المحال اجتماع الحركة والشكون^(٣).

(وقد أتى فيه) أي: في وقوع الرؤية للمؤمنين (دليل النقل) من الكتاب والسنة، وأجمعت الأمة على ذلك قبل ظهور البدع، ببقاء النصوص الواردة على ظاهرها من غير تأويل، وكل ما هو كذلك فالجزم به واجب. أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَجُودَ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾^(٤). وأما السنة فغير ما حديث، منها قوله ﷺ: (إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر)^(٥) وهو حديث مشهور.

وخالف في ذلك المعتزلة، فأحالوها متمسكين بشبهه^(٦)، أقواها شبهة المقابلة،

(١) أي فلا يرتكب إلا بدليل، ولا دليل هنا، وكون الأول أعني أن السؤال كان للتعليم خلاف الظاهر، وأما الثاني فلأن المعلق عليه في الآية استقرار الجبل من غير تقييد بحال حركة أو سكون، وإلا لزم الإضمار في الكلام، واستقرار الجبل من حيث هو أمر ممكن. [سباعي، ص ٤٠٨]

(٢) أي لا ضرورة في ارتكابه.

(٣) أي في زمن متحد من جرم متحد. [صاوي، ص ٥٥]

(٤) سورة القيامة: ٢٢-٢٣. وناصرة أي حسنة وجيلة، وناظرة أي باصرة، حيث إن النظر تعدى بـ «إلى»، وأما إذا تعدى بـ «في» فمعناه التفكير، وإذا تعدى بنفسه فمعناه الانتظار.

(٥) رواه بالفاظ متقاربة البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد. ولفظ البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى ﴿وَجُودَ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، بسنده عن جرير رضي الله عنه قال: (كنا جلوساً عند النبي ﷺ إذ نظر إلى القمر ليلة البدر قال: إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته).

(٦) أي عقلية ونقلية، ذكر العقلية وترك النقلية، وأقواها قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] وهو وارد مورد المدح، فيكون إدراكه بالبصر نقصاً وهو عليه محال، وأجيب عن ذلك بأن معنى «لا تدركه» لا تحيط به، على أنه قال «لا تدركه» ولم يقل «لا تراه»، فالأبصار لا تحيط به كما أن العقول لا تحيط به. [صاوي، ص ٥٦]

وتقريرها: أنه تعالى لو كان يُرى لكان مُقابلاً للرائي ضرورةً، فيكون في جهةٍ وحيزٍ، ويلزُم اتّصالُ الأشعةِ مِنَ الباصرةِ بالمرئيِّ، والمسافةُ بَيْنَ الرائيِ والمرئيِّ بحيث لا يكون بعيداً جدّاً، ولا قريباً جدّاً، ولكان المرئيُّ إما جَوْهَرًا وإما عَرَضًا، ولكان المرئيُّ إما كُلَّهُ فيلزُم التناهي والحصرُ، وإما بعضُهُ فيلزُم التبعضُ والتجزؤُ، واللوازمُ كُلُّها مُحالَةٌ، فالملزومُ مثلُها^(١).

وحاصلُ الجوابِ ما أشرنا له سابقاً مِنْ أَنَّ الرُّؤيةَ عبارةٌ عَنْ نوعٍ مِنَ الإدراكِ يَخْلُقُهُ اللهُ متى شاء^(٢)، ولأيِّ شَيْءٍ شاء^(٣)، في أيِّ محلٍّ شاء^(٤)، فلا يلزُم ما ذُكِرَ، وقياسُ الغائبِ على الشاهدِ فاسِدٌ، فكما أَنَّ العِلْمَ إدراكٌ، وهُم يَعْلَمُونَهُ لا في مكانٍ ولا جهةٍ ولا محدوداً ولا محصوراً، فكذا الرؤيةُ^(٥) نوعٌ مِنْ أنواعِ الإدراكِ، فيُدْرِكُونَهُ كذلك، ومع ذلك هو انكِشافٌ تامٌّ كما نصَّ عليه النبي ﷺ في كثيرٍ مِنَ الأحاديثِ.

وبالجملة: فالمُعْتَزَلَةُ في مُحَالَفَتِهِمْ لِأَهْلِ السُّنَّةِ قد مالوا عن الحقِّ، إمَّا لَتَمَسَّكِهِمْ بالعاداتِ، وإمَّا لِمَلِيلِهِمْ إِلَى القَوَاعِدِ الفَلَسَفِيَّةِ، واللهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ. وقولي: في جَنَّةِ الخُلْدِ، وأمَّا في عَرَصاتِ^(٦) القيامةِ ففي السُّنَّةِ ما يَقْتَضِي وَقُوعَهَا فيها للمؤمنينَ أيضاً وهو الصحيحُ، بل قيلَ: ولِلْكَفَّارِ^(٧) لِيَكُونَ الْحُجُبُ عَلَيْهِمْ

(١) حاصل الرد عليهم أن التلازم عادي لا عقلي، والقيامة محل خرق العادات.

(٢) إشارة إلى الزمان، أي: في أي وقت شاء.

(٣) إشارة إلى المرئي، أي: لدى المرئي أي شيء شاءه تعالى [سباعي، ص ٤١٢]

(٤) إشارة إلى الرائي.

(٥) أي يروونه تعالى لا في مكان ولا في جهة ولا محدوداً ولا محصوراً. [سباعي، ص ٤١٣]

(٦) جمع «عَرْصة» وهي كل موضع واسع لا بناء فيه، والمراد به هنا مواقف القيامة. [القاموس المحيط ١٩٦/٣]

(٧) لكن الصحيح الذي عليه الجمهور أن المنافقين والكفار لا يروونه اتفاقاً. [سباعي، ص ٤١٥]

حسرة، ولا مانع من أن يرويه في صفات الجلال.

وأما رؤيته تعالى في المنام^(١) فقد وقعت لكثير من الصالحين من سلف الأمة وخلفهم، ولا خفاء في أنها نوعٌ مُشاهدةٌ تكون بالقلب^(٢) لا بالعين.

والمُعْتَمَدُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ بِالْبَصَرِ لَا بِالْقَلْبِ فَقَطُ^(٣).

(١) الرؤية المنامية لله تعالى فيها خلاف، والجمهور على الجواز، بل حكى القاضي عياض عليه الاتفاق، ونقل أن الإمام أحمد رآه تسعاً وتسعين مرة، وقال: إن رأيته في تمام المائة لأسأله، فلما رآه قال: بما يتقرب إليك المتقربون، قال: بتلاوة كلامي، فقال: أبفهم أو بغير فهم؟ فقال: بفهم وبغير فهم. ولكن قد يرى تعالى في المنام بصفة الحوادث ويأمر بها بخالف الشرع كإسقاط التكليف، وحينئذ فالمرئي الشيطان، ومن أطاعه وفعل بمقتضاه فهو ضال مضل قد خسر الدنيا والآخرة. [حاشية الصاوي على الجوهرة ص ٢٦٤]

وقبل بالمنع، وعليه القاضي أبو بكر، لأن المرئي في المنام خيال ومثال، وذلك محال على القديم، واختلف فيها أيضاً في اليقظة، هل وقعت لغيره ﷺ؟ والصواب المنع لخبر مسلم [كتاب الفتن وأشرار الساعة، باب ذكر ابن صياد]: [تعلموا أنه لن يرى أحد منكم ربه عز وجل حتى يموت]. (٢) لأن البصر في حال النوم مقبوض، وغمض الأجفان المانع من الرؤية مشاهد محقق. [سباعي، ص ٤١٥]

(٣) هذا ما ذهب إليه ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وعليه جمهور أهل السنة، ومقابلته ما ذهب إليه السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من أنه ﷺ رأى ربه بقلبه، وهو المشهور عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. [سباعي، ص ٤١٦]

القسم الثاني: النبوات

٥١- وَصِفَ جَمِيعَ الرُّسُلِ بِالْأَمَانَةِ * وَالصِّدْقِ وَالتَّبْلِيغِ وَالْفَطَانَةِ

وَمَا فَرَعَ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنْ أَقْسَامِ هَذَا الْفَنِّ وَهُوَ الْإِلَهِيَّاتُ شَرَعَ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي وَهُوَ النَّبَوَاتُ، فَقَالَ:

(وَصِفَ) أَيُّهَا الْمَكْلَفُ وَجُوبًا (جَمِيعَ الرُّسُلِ) بِسُكُونِ السِّينِ لِلضَّرُورَةِ، أَيُّ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْتَزَّ بِأَنَّهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُتَّصِفُونَ (بِالْأَمَانَةِ). وَهِيَ حِفْظُ اللَّهِ تَعَالَى بِوَاطِنِهِمْ وَظَوَاهِرِهِمْ مِنَ التَّلَبُّسِ بِمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَلَوْ نَهَى كَرَاهَةٍ، وَلَوْ حَالَ الطُّفُولَةِ، وَهِيَ الْمُسَاءَةُ بِالْعِصْمَةِ^(١).

(١) تفصيل الكلام في العصمة أن الذي يتوهم صدوره من الأنبياء إما أن يكون منافيا لما تقتضيه العجزة وهو صدق الرسول في دعوى الرسالة وتبليغ الأحكام أو لا، فالأول الكذب، والثاني إما أن يكون شركاً أو معصية أخرى، وهذه المعصية إما أن تكون كبيرة أو صغيرة. إذن فما يتوهم صدوره من الأنبياء والرسول ينحصر في أمور الشرك، والكذب، وباقي أفراد الكبائر والصغائر. فأما الشرك فإنهم معصومون منه قبل النبوة وبعدها عمداً وسهواً بالإجماع، وأما الكذب فيستحيل صدوره فيما يتعلق بالتبليغ بالإجماع، وكذلك يستحيل صدوره سهواً على التحقيق، لأنه لو جاز لارتفعت الثقة بأخبارهم ويفوت بذلك الغرض المقصود من البعثة، وأما باقي الكبائر فهم معصومون منها بعد البعثة إجماعاً، لأنه لو جاز لزم أن تكون الكبيرة مأموراً بها للأمر بالاعتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم إلا ما ثبت اختصاصهم به، وأما قبل البعثة فيا كان موجبا للنفرة أو مشعرا بالخسة فممنوع بالإجماع، وإن كان غير ذلك فقد جوز بعضهم، وبعضهم منع صدور الكبيرة قبل البعثة مطلقا كالشان بعدها وهو الظاهر. وأما الصغائر فما كان مشعرا بخسة فيستحيل عليهم عمداً أو سهواً قبل النبوة وبعدها، وما لم يكن مشعرا بذلك جوز بعضهم، والتحقيق أنهم معصومون من تعمد بعد البعثة لا من وقوعه نسياناً، وأما قبلها لم يقم دليل على منعه. [راجع شرح العلامة اللقاني على جوهرته المسمى بهداية المريد، ص ٧٢ وما بعده، ملخصاً]

إذ لو جازَ عليهم أن يخونوا اللهَ تعالى بفعلٍ مُحَرَّمٍ أو مَكْرُوهٍ لَزِمَ أن يكونَ ذلكَ المُحَرَّمُ أو المَكْرُوهُ طاعةً.

وبيانُ الملازمة: أن اللهَ تعالى قد أَمَرَنَا بِاتِّبَاعِهِمْ في أَقْوَاهُمْ وَأَفْعَالِهِمْ^(١) مِنْ غَيْرِ تفصيل، إلا فيما ثَبَتَ اخْتِصَاصُهُمْ بِهِ عَنِ الْأُمَّةِ^(٢)، وَحِينَئِذٍ فَكُلُّ مَا صَدَرَ مِنْهُمْ فَتَحْنُ مَأْمُورُونَ بِهِ، وَكُلُّ مَأْمُورٍ بِهِ فَهُوَ طَاعَةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ.

(وَالصَّدَقُ) أَي: فِي دَعَوَاهِمُ الرِّسَالَةِ، فِي تَبْلِيغِهِمُ الْأَحْكَامَ^(٣)، وَهُوَ مِطَابَقَةُ حُكْمِ الْخَبَرِ لِلْوَاقِعِ^(٤)، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾^(٥).

صفة
الصدق

وَلَأَنَّهُمْ لَوْ جَازَ عَلَيْهِمُ الْكَذِبُ لَزِمَ الْكَذِبُ فِي خَبَرِهِ تَعَالَى، لِأَنَّهُ تَعَالَى صَدَقَهُمْ بِالْمُعْجَزَةِ النَّازِلَةِ مَنَزَلَةً قَوْلِهِ: «صَدَقَ عَبْدِي فِي كُلِّ مَا يَبْلُغُ عَنِّي» وَتَصَدِّقُ الْكَاذِبِ كَذِبٌ مُخَضٌّ، وَالْكَذِبُ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ لِأَنَّهُ نَقْصٌ، وَمَا أَدَّى إِلَى الْمُحَالِ مُحَالٌ.

(١) غير الجبلية، كالقعود والقيام والمشي، فإننا غير متعبدین بذلك، وتندرج فيها نقتدي به بتقريراتهم وسكوتهم إذ لا يقرون على الباطل ولا يسكتون عنه. [سباعي، ص ٤١٧]

(٢) كَنَاحٍ أَزِيدُ مِنْ أَرْبَعٍ، وَهَذَا فِي اقْتِدَائِنَا بِنَبِيِّنَا ﷺ، وَأَمَّا بغيره فمبني على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ، وهو مختار مذهب مالك، ومختار الشافعي أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا ولو لم يرد ناسخ. [سباعي، ص ٤١٩]

(٣) إشارة إلى أن التصديق في نوع خاص وهو دعوى الرسالة لمزيد الاهتمام بشأنها، أما التصديق العام فهو مندرج في الأمانة (العصمة).

(٤) المراد من الصدق الواجب في حق الأنبياء مطابقة خبرهم للواقع ولو بحسب الاعتقاد (وهذا في غير التشريع والوحي) وأما فيما يتعلق بذلك فيتعين أن يكون المراد مطابقة الخبر للواقع ونفس الأمر.

(٥) سورة النجم: الآية ٣

والمعجزة: أمرٌ خارقٌ للعادة^(١)، مقرونٌ بالتحدي^(٢) مع عدم المعارضة.

فدخل في قولنا «أمرٌ» الفعلُ والتَّركُ، كعدم إخراج النار لإبراهيمَ عليه السلام.

وقولنا «خارقٌ... إلخ» احترازٌ من أن يُتمسك بالعادة. وقولنا «مقرونٌ بالتحدي» أي: دعوى الرسالة، احترازٌ من كرامات الأولياء، والإرهاصات وهي ما تتقدم بعثة الأنبياء تأسيساً لها. وقولنا «مع عدم المعارضة» احترازٌ من السحر والشعوذة^(٣).

وسيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب - صلى الله وسلم عليه وعلى آله^(٤)

(١) أعلم أن الخارق خمسة: اثنان للنبي؛ الأول: الإرهاص وهو ما قبل النبوة، والثاني: المعجزة وهو ما بعدها، وما ظهر على يد عبد صالح فكرامة. وما ظهر على يد عبد ما كتخليصه من كربة كظلم ظالم فمعونة. وما يظهر على يد عبد فاسق قسيان: استدراج أو إهانة، فالأول كأن يظهر على يده أمر فيه صلاح، والثاني ضده، وقد جمعها بعضهم بقوله:

إذا ما رأيت الأمر يخرق عادة * فمعجزة إن من نبي لنا صدر
وإن بان منه قبل وصف نبوة * فالإرهاص سمّه تتبع القوم في الأثر
وإن جاء يوماً من ولي فإنه الـ * كرامة في التحقيق عند ذوي النظر
وإن كان من بعض العوام صدوره * فكنؤه حقاً بالمعونة واشتھر
ومن فاسق إن كان وفق مراده * يسمى بالاستدراج فيما قد استقر
وإلا فيدعى بالإهانة عندهم * وقد تمت الأقسام عند الذي اختبر

[صاوي ٥٩، سباعي ١٢٣]

(٢) هو في الأصل عدم المعارضة، والمراد دعوى الرسالة، وزمن التحدي زمن النبوة فإنه في كل يوم حاله قائل: أنا رسول الله.

(٣) إخراج السحر بهذا القيد مبني على القول بأن السحر خارق للعادة، والحق أنه من الأمور العادية إلا أن أسبابه خفية، وأما الشعوذة - ويقال: الشعبة - فهي خفة في اليد وأخذ كالسحر يُري الشيء بغير ما عليه أصله في رأي العين. [سباعي، ص ٤٢٤]

(٤) فيه أبلغ رد من الشيخ الدردير على من تكلم بغير اللائق في آياته عليه السلام، وتقرأ «والديه» بكسر الدال لتشمل الأجداد.

وأولاده^(١) وآله وصحبه وأُمَّته - قد ادعى أنه رسولُ الله إلى الإنسِ والجنِّ، بل إلى الخلقِ جميعاً^(٢)، وأظهرَ المعجزةَ على دَعَوَاهُ: أمَّا دَعْوَاهُ الرُّسَالَةَ، فَقَدْ عَلِمَ بالتَّوَاتُرِ، حتى لا يَنْكَرَ ذلكَ مؤمِنٌ ولا كَافِرٌ. وأمَّا إظهارُ المعجزةِ فلو جَهِين:

صدق
الرسول
ﷺ في
دعواه
الرسالة

أحدهما: أَنَّهُ أَظْهَرَ كِتَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَحَدَّى بِهِ مَعَ كِبَالِ بِلَاغَتِهِمْ وَقُوَّتِهِمْ عَلَى مَعْرِفَةِ أُسَالِيْبِ الْكَلَامِ، وَطَلَبَ مِنْ إِنْسِهِمْ وَجَنَّتِهِمْ ذَلِكَ، فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْمُعَارَضَةِ ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجُنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُوا بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾^(٣) أَي: مُعِينًا، فَتَحَدَّى بِعَشْرِ سُوَرٍ فَلَمْ يَقْدِرُوا، فَتَحَدَّى بِسُورَةِ -الصادقِ بِأَقْصَرِ سُورَةٍ- فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْمُعَارَضَةِ مَعَ شِدَّةِ حَرْصِهِمْ عَلَى ذَلِكَ، حَتَّى خَاطَرُوا بِمُجَاجَلَتِهِمْ، وَأَعْرَضُوا عَنِ الْمُعَارَضَةِ بِالْحُرُوفِ إِلَى الْمُقَارَعَةِ بِالسُّيُوفِ.

وَلَمْ يَنْقُلْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ -مَعَ تَوَقُّرِ دَوَاعِيهِمْ- الْإِتْيَانَ بِشَيْءٍ مَّا يُدَانِيهِ، بَلْ جَعَلَ الْكَذَابَ^(٤) أَنْ يَعَارِضَهُ، فَأَتَى بِخُرَافَاتٍ مُضْحِكَةٍ، أَيُّ إِنْسَانٍ سَمِعَهَا إِلَّا وَضَحَكَ وَعَلِمَ أَنَّهَا هَذِيانٌ، كَمَا فِي مُعَارَضَتِهِ لِسُورَةِ الْكَوْثَرِ بِقَوْلِهِ: «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْعُقُقَى، فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَازْعُقْ، إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْلَقُ»، وَكَمَا فِي مُعَارَضَتِهِ سُورَةَ الْفِيلِ بِقَوْلِهِ: «الْفِيلُ مَا الْفِيلُ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْفِيلُ، لَهُ ذَنْبٌ طَوِيلٌ وَمِشْفَرٌّ وَتِيلٌ».

(١) أولاده ﷺ سبعة: القاسم وإبراهيم وعبد الله (الملقب بالطيب والظاهر لأنه ولد في الإسلام)، والإناث أربع: فاطمة ورقية وزينب وأم كلثوم، وبنبني معرفتهم وحفظ أسمائهم لأنهم أولاد سيدنا، ويقبح على الإنسان أن لا يعرف أولاد سيده، بل وسيد العالمين ﷺ.

(٢) فهو مرسل إلى الإنس والجن إرسال تكليف، وإلى الجمادات والحيوانات غير العاقلة إرسال تشریف، وإلى الملائكة قيل تكليف وقيل تشریف. [حاشية الصاوي، ص ٦٠]

(٣) سورة الإسراء: الآية ٨٨

(٤) الكذاب هو مسيلمة اللعين، وهذه الخرافات تقشعر منها جلود الصالحين، ولا تلتفت إليها نفوس العارفين. [سباعي، ص ٤٢٧]

وما أحسنَ قولَ شرفِ الدينِ البوصيرِيِّ في البُرْدَةِ:

رَدَّتْ بِلَاغَتُهَا دَعْوَى مُعَارِضِهَا * رَدَّ الْغَيُورِ يَدَ الْجَانِي عَنِ الْحَرَمِ

ثانيهما: أنه نُقِلَ عنه -عليه الصلاة والسلام- مِنْ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ مَا بَلَغَ الْقَدْرَ الْمَشْتَرَكِ مِنْ حَدِّ التَّوَاتُرِ، وَإِنْ كَانَ تَفَاصِيلُهَا أَحَادًا، كَتَسْبِيحِ الْحَصَى فِي كَفِّهِ، وَتَكْلِيمِ الْجَمَادَاتِ وَالْحَيَوَانَاتِ، وَنَبْعِ الْمَاءِ مِنَ الْأَصَابِعِ، وَظُهُورِ الْبَرَكَةِ فِي الْأَطْعِمَةِ وَالْأَشْرَبَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُحْصَى كَثْرَةً. هَذَا مَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ، الَّذِي لَا يَرَاهُ أَحَدٌ إِلَّا وَيَقْطَعُ أَنَّهُ لَيْسَ بِكَذَّابٍ، وَإِنْ كَانَ يَقَعُ مِنَ الضَّالِّينَ الْعِنَادُ.

وَمِنْ كِمَالِ خُلُقِهِ تَمَامُ الْحِلْمِ وَالْعِلْمِ مَعَ كَوْنِهِ وُلِدَ فِي قَوْمٍ لَا يَعْرِفُونَ شَيْئًا، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَعَاطَى أَسْبَابَ الْعِلْمِ، وَوُفُورِ الْقُوَّةِ مَعَ قَلَّةِ أَكْلِهِ جِدًّا، فَيَقْدِمُ حَيْثُ تُحْجَمُ الْأَبْطَالُ، وَيَقِفُ حَيْثُ يَفِرُّ عِنْدَ شِدَّةِ الْهَوْلِ صِنَادِيدُ^(١) الرِّجَالِ، وَيَثْبُتُ عَلَى حَالِهِ مِنَ الدَّعْوَى لَدَى شِدَائِدِ الْأَهْوَالِ، حَتَّى لَمْ يَجِدْ أَعْدَاؤَهُ إِلَيْهِ مُطْعَنًا فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، بَلْ شَهِدَ لَهُ الْعَدُوُّ وَالْحَبِيبُ بُوْفُورِ الْكِمَالِ وَالْإِفْضَالِ.

كُلُّ ذَلِكَ نُقِلَ إِلَيْنَا بِالتَّوَاتُرِ، فَعَلِمْنَا ذَلِكَ عِلْمًا ضَرُورِيًّا، فَلَا يُعَانَدُ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَنْ اسْتَحَقَّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى شَدِيدَ النَّكَالِ.

وَأَمَّا نُبُوءُهُ غَيْرُهُ كَأَدَمَ فَمَنْ بَعْدَهُ، فَقَدْ عُلِمَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَثْنَى عَلَيْهِمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ بِقَوْلِهِ ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾^(٢) وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَيَجِبُ لَهُمْ مَا يَجِبُ لَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَالبَعْضُ قَدْ عَيَّنَهُ الْكِتَابُ وَالبَعْضُ لَمْ يُعَيِّنْهُ. وَقَدْ ثَبَتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَنَّهُ آخِرُ النَّبِيِّينَ، فَلَا تُبْتَدَأُ نُبُوءُهُ بَعْدَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

(١) جمع «صنديد» وهو الفارس الشجاع الباسل الذي لا يقدر على دفعه أحد.

(٢) سورة النساء: من الآية ١٦٥

وقد ضربَ الأشياخُ لَصِدْقِ مُدَّعِي الرِّسَالَةِ بِدَلِيلِ الْمَعْجِزَةِ مِثَالًا يَتَّضِحُ بِهِ دَلَالَتُهَا عَلَى صِدْقِهِ، وَيُعْلَمُ ذَلِكَ بِالضَّرُورَةِ، فَقَالُوا: مِثَالُ ذَلِكَ مَا إِذَا قَامَ رَجُلٌ فِي مَجْلِسِ مَلِكٍ بِحُضُورِ جَمَاعَةٍ، وَادَّعَى أَنَّهُ رَسُولُ هَذَا الْمَلِكِ إِلَيْهِمْ، فَطَلَبُوا مِنْهُ الْحُجَّةَ عَلَى ذَلِكَ، فَقَالَ: دَلِيلِي عَلَى صِدْقِ قَوْلِي أَنْ يُغَيِّرَ الْمَلِكُ عَادَتَهُ، بِأَنْ يَقُومَ عَنْ سَرِيرِهِ، وَيَقْعُدَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَالْمَلِكُ يَسْمَعُ ذَلِكَ، فَفَعَلَ الْمَلِكُ ذَلِكَ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَحْصُلُ لِلْجَمَاعَةِ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ أَنَّهُ صَادِقٌ فِي دَعْوَاهُ، وَمُنْزَلُ مَنْزِلَةِ قَوْلِهِ «صَدَقَ هَذَا الرَّجُلُ فِيمَا ادَّعَاهُ»، وَلَا فَرْقَ فِي حُصُولِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ لِمَنْ شَاهَدَهُ أَوْ لَمْ يُشَاهِدْهُ، وَلَكِنْ نُقِلَ إِلَيْهِ خَبَرُ هَذَا الْفِعْلِ بِالتَّوَاتُرِ.

(والتبليغ) أي: إيصال الأحكام التي أمروا بتبليغها إلى المرسل إليهم، إذ هم مأمورون بالتبليغ، قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾^(١)، والأمر للوجوب، وقد تقدّم أنهم لا يخونون الله تعالى بفعل منهيه عنه. وما ثبت له عليه الصلاة والسلام يثبت لهم، وقال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾^(٢) وَلَا يَتِمُّ التَّبَشِيرُ وَالْإِنْدَارُ إِلَّا بِالتَّبْلِيغِ.

صفة
التبليغ

(وَالْفَطَانَةُ) بفتح الفاء، وهي حدة العقل وذكاؤه^(٣)، فلا يجوز أن يكون الرسول ولا النبي مُعَفَّلًا أَوْ أَهْلَةً أَوْ بَلِيدًا^(٤)، لأنهم أُرْسِلُوا لِإِقَامَةِ الْحُجَجِ وَإِبْطَالِ شُبُهَةِ الْمُجَادِلِينَ،

صفة
الفتانة

- (١) سورة المائدة: من الآية ٦٧. أي: وإن لم تبلغ بعض ما أمرت بتبليغه من الرسالة فحكمك حكم من لم يبلغ شيئا منها. فانظر هذا التخويف العظيم لأشرف خلقه ﷺ وأكملهم معرفة به، فكان خوفه ﷺ على قدر معرفته، وقد شهد الله تعالى له بكمال التبليغ في قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ..﴾ الآية [المائدة: ٣]. [سباعي، ص ٤٣٣ بتصرف]
- (٢) المراد بها التفتن والتيقظ لإلزام الخصوم وإحراجهم، وطرق إبطال دعاويهم الباطلة، والتفتن والذكاء: إدراك الأمور الدقيقة، وهو أخص من الفهم. [سباعي، ص ٤٣٥]
- (٣) المغفل هو الذي تدخل عليه الأمور الخفية كالشبه المزخرفة، لكن إذا نهته تنبه، وأما البليد فهو الذي لا يفهم المسألة إلا بعسر، والأهله مرادف للمغفل. [سباعي، ص ٤٣٦]

ولا يكون ذلك من مُغفَل ولا أبله، ولأنّا مأمورون بالافتدَاءِ بهم في الأقوال والأفعال، والمُقتدى به لا يكون بليداً، ولأنّ البلادة صفةُ نقصٍ تُخلُ بمنصبهم الشريف.

ومن ذلك يُعلّم أنهم لا يكونون إلا من أشرَفِ الناسِ، رجالاً ونساءً، إذ شأنُ دنيءِ الأصولِ أنْ تأتَفَ النفسُ من أتباعه والافتدَاءِ به.

ولذا كانوا مُتَزَّهينَ عن كُلِّ ما يُخلُ بالمروءة، وكُلِّ ما يؤدي إلى نقصٍ في مراتبهم العلية عليهم صلوات الله وسلامه.

٥٢- ويستحيلُ ضدها عليهم * وجائزُ كالأكلِ في حقِّهم

(ويستحيلُ) في حقِّهم عليهم السلام (ضدّها) أي: ضدُّ هذه الواجباتِ الأربعة المتقدّمة^(١) (عليهم) فيمتنعُ في حقِّهم:

- الخيانةُ بفعلٍ منهّي عنه؛ إذ أفعالهم لا تخلو عن الواجبِ والمندوبِ والمباحِ، وهذا بالنظرِ إلى الفعلِ في حدِّ ذاته.

وأما لو نُظِرَ إليه بحسبِ عوارضه فالحقُّ أنْ أفعالهم دائرةٌ بينَ الواجبِ والمندوبِ لا غيرَ، وأما المباحُ فلا يقعُ منهم كما يقعُ من غيرهم، بل لا يقعُ منهم إلا مُصاحِباً لنيةٍ تصرفه إلى كونه مطلوباً، وأقلُّه قصدُ التشريعِ للغيرِ، وذلك من بابِ التعليمِ، وناهيك به مرتبةٌ.

(١) المراد بالصد مطلق المنافي، وذلك لأن الكذب عدم مطابقة الخبر للواقع، والخيانة فعل المحرمات والمكروهات، والكتمان عدم الوفاء بما أمروا بتبليغه للخلق، وحينئذ فالنقابل بين الصدق والكذب تقابل الشيء والمساوي لنقيضه، وأما بين الأمانة والخيانة فتقابل الضدين لأنه فسر الخيانة بالفعل وهو وجودي، وأما بين التبليغ والكتمان فتقابل الشيء والمساوي لنقيضه، وكذا بين الفطنة والبلادة. [حاشية الصاوي، ص ٦١]

وإذا كان بعضُ تابعيهم كالأولياء، لا تخلو أفعاله من الواجبِ والمندوبِ بصرفِ المباحاتِ بالنيةِ الصالحةِ إلى المندوباتِ، كأن يَصْرِفَ الأكلَ للتقويِ على العبادةِ وإقامةِ البنيةِ، والجماعِ لَصَوْنِ النفسِ عن الحرامِ وللنَّسْلِ المطلوبِ، وغيرِ ذلك، فكيف بهؤلاءِ السادةِ الكرامِ عليهم أفضلُ الصلاةِ والسلامِ.

- وكذا يستحيلُ عليهم الكَذِبُ؛ لما مرَّ^(١)، ولقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ^(٢)﴾ * فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ^(٣).

- وكذا يستحيلُ عليهم كِتْمَانُ شَيْءٍ مِمَّا أُمِرُوا بتبليغِهِ، إذ كيف يَقَعُ مِنْهُمْ الكِتْمَانُ، وهو مُلْعُونٌ صاحِبُهُ، بنَصِّ قَوْلِهِ تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ﴾^(٤) الآية.

وأما ما لم يؤمروا بتبليغِهِ فبَعْضُهُ يُخَيَّرُونَ في تبليغِهِ، وهو ما لم يؤمروا بعدمِ تبليغِهِ، وبَعْضُهُ يَجِبُ كِتْمَانُهُ، وهو ما أُمِرُوا بِكِتْمَانِهِ^(٥)، كِبَعْضِ الأسرارِ الإلهيةِ، وبَعْضِ هذا القِسْمِ أُذِنَ لَهُمْ في إيصالِهِ لبَعْضِ الأفرادِ، كالخلفاءِ الأربعةِ وكأبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذه الأسرارُ هي المتداولةُ بَيْنَ الأولياءِ.

(١) أي من لزوم الكذب في خبره تعالى.

(٢) ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ المراد منه هنا الهلاك، وقوله: ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ لازم لما قبله، لأنه يلزم من الهلاك قطع الوتين، وهو عرق بالقفا. [سباعي، ص ٤٤١]

(٣) سورة الحاقة: الآيات ٤٤-٤٧

(٤) سورة البقرة: من الآية ١٥٩

(٥) الحاصل أن ما جاء به الرسل -عليهم الصلاة والسلام- على ثلاثة أقسام: ١- قسم أُمِرُوا بتبليغِهِ فلم يكتُموا منه حرفاً، ٢- قسم أُمِرُوا بِكِتْمَانِهِ فلم يبلغوا منه حرفاً، ٣- قسم خيروا بين كِتْمَانِهِ وتبليغِهِ فبلغوا البعض وكتُموا البعض.

- وكذا يستحيلُ عليهم البلاءُ والغفلةُ والبلادةُ.

الجائز
في حق
الرسول

(وجائزٌ) عليهم كُلُّ عَرَضٍ بَشَرِيٍّ^(١) لا يُوَدِّي إلى نَقْصٍ في مَرَاتِبِهِمِ الْعَلِيَّةِ، بأنَّ لا يَكُونُ مَنَهِيًا عَنْهُ، ولا مُبَاحًا مُزْرِيًا، ولا مَرَضًا مُزِمًّا أَوْ تَعَاثُفَهُ النَّفْسُ، كَالْجُدَامِ وَالْبَرَصِ، سواءَ كانَ تَمَّا لا يُسْتغْنَى عَنْهُ عَادَةً، (كَالْأَكْلِ) وَالشُّرْبِ وَالنَّوْمِ، أَمْ كانَ تَمَّا يُسْتغْنَى عَنْهُ كَأَكْلِ الْفَوَاكِهِ وَالنِّكَاحِ^(٢)، أَوْ كانَ مِنَ الْأَمْرَاضِ غَيْرِ الْمَزْمِنَةِ وَغَيْرِ الْمُفْرِةِ، فَكُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ (فِي حَقِّهِمْ) عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

ولا تخلو هذه الأعراضُ النازلةُ بِهِمْ مِنْ فَوَائِدَ:

- كَتَعْظِيمِ أَجْوَرِهِمْ، وَعُلُوِّ مَرَاتِبِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَاللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَفْعَلَ بِهِمْ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ ابْتِلَاءٍ وَمَشَقَّةٍ تَحْصُلُ لَهُمْ، إِلَّا أَنَّ حِكْمَتَهُ تَعَالَى اقْتَضَتْ تَرْتُّبَ ذَلِكَ عَلَى الْإِبْتِلَاءِ، لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ.

- وَكَالتَّشْرِيعِ، كَمَا عَرَفْنَا أَحْكَامَ الشَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ سَهْوِهِ ﷺ، وَكَيْفَ تَوَدَّى الصَّلَاةُ فِي حَالِ الْمَرَضِ وَالْخَوْفِ مِنْ فِعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَالَ مَا ذَكَرَ، وَدَلَالَةُ الْفِعْلِ أَقْوَى مِنْ دَلَالَةِ الْقَوْلِ.

- وَكَالتَّسْلِيِّ بِأَحْوَالِهِمْ إِذَا نَزَلَ بِنَا مَا نَزَلَ بِهِمْ.

- وَكَالتَّنْبِيهِ عَلَى حَقَارَةِ الدُّنْيَا وَخِسَّةِ قَدْرِهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

(١) الأعراض البشرية هي الصفات الحادثة المتجددة، وهذا احتراز عن وصفهم بصفة الألوهية، لأن صفات الألوهية لا تسمى أعراضا، وفي قوله «بشري» احتراز عن وصفهم بالملكية.

(٢) أي: ونكاحهم لنسائهم على الوجه الشرعي، لا في حيض أو إحرام أو اعتكاف أو نفاس أو صوم واجب. [سباعي، ص ٤٤٣]

ولذا قال عليه الصلاة والسلام: (لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى الكافر منها جرة ماء)^(١). فإذا نظر العاقل في أحوالهم -عليهم الصلاة والسلام- من أمراض وأسقام وقلة مال، وأذية الخلق لهم، علم أنها لا قدر لها عند الله تعالى فأعرض عنها بقلبه بالكليّة، وعلّق قلبه بربه في البكرة والعشّة إن كان ذا همّة عليه، حتى يرى إثر موته عاقبة هذه العيشة المرصّة.

ودخل في قولنا «المباح المزري» سؤال الصدقة، بل قبولها، فلا يجوز عليهم، والأكل في السوق.

ودخل في «المريض المزمن» العمى والجنون ولو قلّ، لأن شأنه أن يُزمن، ولأنه نقص، ولم يعم نبي قط، وما قيل: إن شعيباً عليه السلام كان ضريراً.. لا أصل له^(٢)، ويعقوب إنها حصلت له غشاوة وزالت^(٣).

وأما السهو فيجوز في الأفعال كالسلام من ركعتين^(٤)، دون الأقوال، وأما نسيان

(١) رواه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب مثل الدنيا، بسنده عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله ﷺ بذي الحليفة، فإذا هو بشاة ميتة شائلة برجلها، فقال: (أترون هذه هينة على صاحبها، فوالذي نفسي بيده للدنيا أهون على الله من هذه على صاحبها، ولو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها قطرة أبداً). ورواه الترمذي في سننه، كتاب الزهد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في هوان الدنيا على الله، بسنده عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: قال ﷺ: (لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى كافراً منها شربة ماء).

(٢) هذا من كلام اليهود، وهو باطل لا يلتفت إليه.

(٣) أي ضعف بصر لا عمى حقيقة، خلافاً للزخشي، ولعل شبهته -والله أعلم- قوله تعالى: ﴿فَازِدْ بِبَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ٩٦]، لأن البصر يضاد العمى، والجواب عن هذه الشبهة أن المراد أزال ما كان يرى بعينه من الماء المترقّق حال البكاء. [سباعي، ص ٤٤٦]

(٤) السهو متعمد عليهم في الأخبار البلاغية مثل عذاب القبر ونعيمه، وأما السهو في الأفعال البلاغية فيجوز، كالسهو في الصلاة للتشريع كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عندما صلى رسول الله ﷺ العصر فسلم في ركعتين، فقال له ذو اليمين: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله... [صحيح البخاري، كتاب الأذان، أبواب صلاة الجماعة والإمامة].

الأحكام فلا يجوزُ عليهم قبلَ التبليغ، ويجوزُ بَعْدَهُ لِحِفْظِهِ بَعْدَهُ، ولَوْ جُوبِ ضَبْطُهُ عَلَى الْمُبْلَغِ لَيَعْمَلَ بِهِ وَلِيُسَلِّغَهُ، ويجوزُ نسيانُ المنسوخِ مُطلقاً قبلَ التبليغِ وَبَعْدَهُ.

واعلم: أنَّ ما جازَ عليهم مِنَ الأعراضِ البشريَّةِ التي لا تُؤدِّي إلى نقصٍ في مراتبهم العَلِيَّةِ، فإنما هو بحسبِ ظواهرهم فقط، وأمَّا بواطنُهم^(١) فهي مغمورةٌ بالأسرارِ الإلهيَّةِ، متعلِّقةٌ بحُبِّ خالقِ البريَّةِ، فلا يُخْصَلُ مِنْهُمْ ضَجَرٌ ولا شكوى ولا تأوُّدٌ منها، بل لا يزيدهم منه إلا قُرْباً وحُبّاً، بل هذه الحالةُ تكونُ في كثيرٍ مِنْ أُمَّتِهِمْ، فكيفَ بهم عليهم الصلاةُ والسلامُ!

ولما أُوْجِبَتِ الْمُعْتَزَلَةُ إرسالُ الرُّسُلِ بِنَاءً عَلَى قَاعِدَتِهِمْ، مِنْ وَجوبِ الصَّلاحِ عَلَيْهِ تَعَالَى^(٢)، وَالْأَصْلَحُ فِي حَقِّ عِبِيدِهِ أَنْ يُرْسَلَ إِلَيْهِمُ الرُّسُلُ لِيُنَبِّهُوهُمْ عَلَى مَا يُنْجِيهِمْ مِنَ الْمَهَالِكِ وَمَا يُؤْبِقُهُمْ فِيهَا، وَأَحَالَهُ السَّمْنِيَّةُ^(٣) وَالْبِرَاهِمَةُ؛ نَظْراً إِلَى أَنَّهُ عَبَثٌ؛ لَكُونَ الْعَقْلُ كَافِياً عَنْهُ.. أَشَارَ إِلَى الرَّدِّ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ:

(١) بواطنهم عليهم الصلاة والسلام متعلقة بالملا الأعلى، كما في الحديث: (إن عيني تمانان ولا ينام قلبي). [صحيح البخاري، كتاب الجمعة، أبواب تقصير الصلاة]

(٢) كلام المعتزلة مبني على قاعدة وجوب الصلاح والأصلح، فيقولون: النظام المؤدي = إلى صلاح النوع الإنساني في المعاد والمعاش لا يتم إلا ببعثة الرسل، وما هو كذلك فهو واجب، فالمعتزلة والفلاسفة اتفقوا على الوجوب، وزادت الفلاسفة بالإيجاب، ومبنى كلام الفلاسفة على قاعدة التعليل، فيقولون: يلزم من وجوده تعالى وجود العالم، ويلزم من وجود العالم وجود من يصلحه. وهذا كلام ظاهر في البطلان لأنه تعالى فاعل بالاختيار.

(٣) السمنية - بفتح السين وسكون الميم وكسر النون وتشديد الباء - نسبة إلى «سمني» ويقال له: «سومان» والبراهمة جمع من الهند أصحاب برهام [سباعي، ص ٤٤٨]، وشبهتهم في استحالة إرسال الرسل أن العقل يغني عنه، لأن ما جاء به الرسول إن كان موافقاً للعقل حسناً عنده، فهو يفعله وإن لم يأت به، وإن كان مخالفاً قبيحاً يتركه، وإن لم يكن عنده حسناً ولا قبيحاً، إن احتاج إليه فعله وإلا تركه، فيكون إرسال الرسل عبثاً، والعبث محال على الله تعالى.

٥٣- إرساُهم تفضُّلٌ ورحمةٌ * للعالمينَ جلَّ مُوليُ النِّعمةِ

(إرساُهم تفضُّلٌ) وإحسانٌ مِنَ اللهِ تعالى، (ورحمةٌ) مِنْهُ (للعالمينَ) وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ، لِمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ الْفَاعِلُ الْمُخْتَارُ الَّذِي لَا حَرَجَ عَلَيْهِ، وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، وَلَا بِمُسْتَحِيلٍ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ إِذَا خَلَا وَنَفْسَهُ قَدْ يَغْفُلُ عَنْ أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ الْمُنَاسِبَةِ لَهُ فِي مَعَاشِهِ، فَكَيْفَ بِدَقَائِقِ الشَّرْعِ وَالسَّمْعِيَّاتِ الَّتِي لَا تُتَلَقَّى إِلَّا مِنَ الصَّادِقِ.

(جَلَّ مُوْلِي) بَضَمَ الْمِيمِ وَكَسَرَ اللَّامَ، أَيُّ: مُعْطِي، (النِّعْمَةِ) الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا إِرْسَالُ الرُّسُلِ إِلَيْنَا، فَلَهُ الْحَمْدُ عَلَى ذَلِكَ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ.

القسم الثالث: السمعيات

٥٤- ويلزمُ الإيمانُ بالحسابِ * والحشرِ والعقابِ والثوابِ

ولما كانت مباحثُ هذا الفنِّ ثلاثةً: إلهياتٌ ونُبواتٌ وسمعياتٌ، وقد تقدّمَ الكلامُ على بيانِ الأوّلين شرعاً في الثالثِ وهو السمعياتُ^(١) فقال:

(ويلزمُ) أي: يجبُ على المُكلّفين (الإيمانُ) أي: التصديقُ (بالحسابِ)^(٢) وهو لغةً: العدُّ، واصطلاحاً: توقيفُ الله عبادَه في المخسرِ على أعمالهم، فعلاً أو قولاً أو اعتقاداً، تفصيلاً بأن يكلمهم الله تعالى بكلامٍ قديمٍ، ليس بحرفٍ ولا صوتٍ^(٣)،

(١) السمعيات هي الأمور التي لا تعرف إلا من السمع، وليس للعقل فيها مجال، أي أن العقل لا يقول بإثباتها ولا بنفيها، بل مدار ذلك على السمع.

والسمعيات جميعها جائزة عقلاً واجبة سمعاً، ودليل وجوبها أنها أمور ممكنة عقلاً أخبرنا بها الصادق على ما نطقت به النصوص، وكل ما هو كذلك فهو حق يجب شرعاً قبوله، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة وجمهور المعتزلة، ولا يحتاج الإيمان بها ذكر إلى بيان كيفية الحقيقة، فإن العقول تعجز عن مثل ذلك، وهو مما نقله الأئمة متواتراً، فمن أنكر شيئاً من السمعيات فهو كافر، إذ يلزمه تكذيب الله ورسوله في خبريهما، وكذلك كل ما علم من الدين بالضرورة. [حاشية السباعي، ص ١٣٦]

(٢) والإيمان بالحساب يجب وجوب الأصول، من أنكره كفر لثبوته كتاباً وسنة وإجماعاً، ففي الكتاب: ﴿سَرِيعَ الْحِسَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٢]، وفي السنة: (حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا) [سنن الترمذي، ح ٢٦٤٧]، وأجمع المسلمون عليه.

(٣) لأن الحروف والأصوات كلها مخلوقة، وكلامه تعالى غير مخلوق. وقال الفخر الرازي: أو بأن يسمعون صوتاً يدل على كلامه تعالى، وهذا الصوت يخلقه الله تعالى في أذن كل واحد من المكلّفين، ولكن هذا الصوت لا ينسب إلى الله تعالى إلا من جهة أنه مخلوق له، لا أنه صفة قائمة بذاته، ولا أن هذا الصوت هو كلامه القديم.

بأن يُزِيلَ عَنْهُمْ الْحِجَابَ حَتَّى يَسْمَعُوهُ، أَوْ بَصَوْتٍ يُخْلِقُهُ اللهُ تَعَالَى يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَقَدْ يَكُونُ^(١) مِنَ الْمَلَائِكَةِ فَقَطْ، وَقَدْ يَكُونُ مِنْهُ تَعَالَى وَمِنْ الْمَلَائِكَةِ جَمِيعًا.

وَكَيْفِيَّتُهُ^(٢) مُخْتَلِفَةٌ، فَمِنْهُ الْيَسِيرُ وَمِنْهُ الْعَسِيرُ، وَالسَّرُّ وَالْجَهْرُ، وَالْفَضْلُ وَالْعَدْلُ، عَلَى حَسَبِ الْأَعْمَالِ، فَيُغْفَرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذَّبُ مَنْ يَشَاءُ.

وَيَكُونُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ^(٣)، إِنْسًا وَجَنًّا، بَعْدَ أَخْذِهِمُ الْكِتَابَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا * وَتَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا﴾^(٤).

وَأَيْسَرُ الْحِسَابِ مُحَاسَبَةُ اللهِ فَقَطْ، حَتَّى لَا يَعْلَمَ بِذَلِكَ إِنْسٌ وَلَا جِنٌّ وَلَا مَلَكٌ، يَقُولُ لَهُ تَعَالَى: هَذِهِ سَيِّئَاتُكَ قَدْ غَفَرْتُهَا لَكَ، وَهَذِهِ حَسَنَاتُكَ قَدْ ضَاعَفْتُهَا لَكَ. وَلَا يَكُونُ لِلْمَعْصُومِينَ، وَيُسْتَشْنَى تَمَنُّنٌ يُحَاسَبُ سَبْعُونَ أَلْفًا، أَفْضَلُهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُمْ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بَغَيْرِ حِسَابٍ كَمَا وَرَدَ بِذَلِكَ الْحَدِيثُ^(٥).

وَهَذِهِ الْأُمَّةُ وَإِنْ كَانَتْ آخِرَ الْأُمَمِ إِلَّا أَنَّهَا تَقَدَّمُ فِي الْآخِرَةِ فِي الْحِسَابِ وَغَيْرِهِ.

(١) أي الكلام.

(٢) أي كيفية الحساب.

(٣) الناس عند الحساب ثلاث فرق: فرقة لا تحاسب أصلاً، وفرقة تحاسب حساباً يسيراً، وهما من المؤمنين، وفرقة تحاسب حساباً شديداً، يكون منها مسلم وكافر. [سباعي، ص ٤٥٣]

(٤) سورة الانشقاق: الآيات ٧-٩

(٥) روى البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، بسنده عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: (يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بَغَيْرِ حِسَابٍ، هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يَطِيرُونَ وَعَلَى رِجْلَيْهِمْ يَتَوَكَّلُونَ). وروى مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، بسنده عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا بَغَيْرِ حِسَابٍ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ ادْعُ اللهُ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ، ثُمَّ قَامَ آخِرَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ ادْعُ اللهُ أَنْ يَجْعَلَني مِنْهُمْ فَقَالَ: سَبَقَكَ بِهَا عَكَاشَةٌ).

(و) يجبُ الإيمانُ بـ (الحشر) أي حشر الأجساد، وهو: سَوُّقُهَا إِلَى الْمَوْقِفِ، الْمُسَمَّى بِالْحَشْرِ بَعْدَ بَعْثِهِمْ مِنْ قُبُورِهِمْ، الْمُسَمَّى بِالنَّشْرِ^(١) كَمَا سَيَأْتِي.

ومراتبُ الناسِ في الحشرِ مُتَفَاوِتَةٌ: فَمِنْهُمْ الرَّاكِبُ، وَمِنْهُمْ الْمَاشِي عَلَى رِجْلَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى وَجْهِهِ.

وَيَكُونُ^(٢) فِي صُورٍ مُخْتَلِفَةٍ عَلَى حَسَبِ الْأَعْمَالِ: فَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ عَلَى صُورَةِ الْقِرَدَةِ، وَهُمْ الزُّنَاةُ. وَمِنْهُمْ عَلَى صُورَةِ الْخَنَازِيرِ، وَهُمْ أَكَلُوا الشُّحْتَ وَالْمَكْسَ^(٣). وَمِنْهُمْ الْأَعْمَى، وَهُوَ الْجَائِرُ فِي الْحُكْمِ. وَمِنْهُمْ الْأَصَمُّ وَالْأَبْكَمُ، وَهُوَ الَّذِي يُعْجَبُ بِفِعْلِهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْضَغُ لِسَانَهُ مَذْلَعًا عَلَى صَدْرِهِ يَسِيلُ الْقَيْحُ مِنْ فَمِهِ، وَهُمْ الْوُعَاظُ الَّذِينَ تُخَالِفُ أَعْمَالُهُمْ أَقْوَامُهُمْ. وَمِنْهُمْ الْمَقْطُوعُ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ، وَهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ الْجِيرَانَ. وَمِنْهُمْ مَنْ يُصَلَّبُ عَلَى جَذْوَعٍ مِنَ النَّارِ، وَهُمْ السَّعَاةُ بِالنَّاسِ إِلَى السُّلْطَانِ. وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ أَشَدُّ تَنَنًا مِنَ الْجَيْفِ، وَهُمْ الَّذِينَ يُقْبِلُونَ عَلَى الشَّهَوَاتِ وَاللَّذَاتِ وَيَمْنَعُونَ حَقَّ اللَّهِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ. وَمِنْهُمْ مَنْ يُلْبَسُ جُبَّةً سَابِغَةً مِنْ قَطِرَانٍ لاصِقَةً بِجِلْدِهِ، وَهُمْ أَهْلُ الْكِبَرِ وَالْعُجْبِ وَالْخَيْلَاءِ.

(١) الحشر سوق الناس جميعا إلى الموقف، وهو الموضع الذي يقفون فيه لفصل القضاء ووزن الأعمال، ومنه ينصرفون إما إلى الجنة وإما إلى النار، وهذا الموضع أرض لم يعص الله تعالى فيها قط، وأما النشر فهو انتشار الناس بعد بعثتهم من قبورهم. وأنواع الحشر أربعة: اثنان في الدنيا وهما إجلأوه ﷺ اليهود من المدينة إلى بلاد الشام، وهو المذكور في سورة الحشر في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ﴾ ولذلك كان بعض العلماء يسميها سورة بني النضير حتى لا يتوهم أحد أن المراد بالحشر فيها هو حشر الناس يوم القيامة، والثاني سوق النار التي تخرج من عدن الناس إلى بلاد الشام كما جاء في الأحاديث، واثنان في الآخرة وهما جمع الناس في الموقف بعد إحيائهم، والثاني سوقهم من الموقف إلى الجنة أو النار.

(٢) أي الحشر.

(٣) المكس لغة الجباية، واصطلاحاً الأخذ من أموال المسلمين من التجار والبائعين عشورا بغير حق. [المصباح المنير ٥٧٧/٢]

كذا رأيته بخط شيخنا^(١)، ناقلاً له عن الثعلبي.

(والعقاب) على الذنوب والكفر، في القبر وفي المحشر وبعده بأنواع مختلفة على حسب الأعمال: فمنهم من يعاقب بالحيات أو بالعقارب، ومنهم من يعاقب بالضرب، ومنهم من يعاقب بغير ذلك، ثم مأل الكفار إلى النار ويخلدون فيها، وأما أهل المعاصي فقد يُغفر لهم فلا يدخلون النار وبعضهم يدخلها ولكن لا يخلد فيها، بل لا بد من خروجه منها بشفاة نبينا ﷺ أو غيره على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

الإيمان
بالعقاب
والتواب

وأما بعد البعث فمحله الروح والجسد قطعاً، وكذا قبله في البرزخ^(٢) على المشهور بأن يُعيد الله الروح إليه، أو إلى جزء منه إن قلنا إن المذبذب بغض الجسد، ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تفرقت أجزاؤه أو أكلته السباع أو الحيتان، فإن القادر لا يعجزه شيء، وقيل: إنه يتعلق بالأرواح فقط^(٣).

(والتواب) أي: الجزاء على الأعمال بالجنة في الآخرة، وغيرها^(٤) من أنواع النعيم، وكذا في البرزخ وبعده. وأنواعه مختلفة أيضاً على حسب الأعمال، والإفضال من الواحد المتعال^(٥).

(١) المراد به العلامة العدوي علي بن أحمد الصعيدي، المتوفى سنة ١١٨٩ هـ. والثعلبي هو أحمد ابن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، المتوفى سنة ٤٢٧ هـ.

(٢) البرزخ الحاجر بين الدنيا والآخرة، وله زمان ومكان وحال، فزمانه من حين الموت إلى يوم القيامة، وحاله الأرواح، ومكانه من القبر إلى عليين لأرواح أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة ففي سجين. [سباعي، ص ٤٦٨]

(٣) قائل ذلك هو ابن حزم وابن هبيرة. [سباعي، ص ١٣٥]

(٤) المراد بغيرها: القبر، ومن النعيم فيه توسيعه وجعل قنديل فيه، وفتح طاقة فيه من الجنة.. إلخ. [سباعي، ص ٤٧٠]

(٥) تنبيه: تنعيم الله للمؤمنين في القبر الإيذان به واجب - كشأن عذابه - لما ورد في ذلك من النصوص البالغ مجموعها حد التواتر وإن كانت تفاصيلها آحاداً، ولا يختص النعيم بمؤمني هذه الأمة، كما لا يختص بالمكلفين، وكذا لا يختص بالمقبور. [سباعي ص ٤٧٠ بتصرف]

٥٥- والنشر والصراط والميزان * والحوض والنيران والجنان

(والنشر) وهو البعث، والمراد به إحياء الله الموتى من قبورهم بعد جمع أجزائهم الأصلية^(١)، بأن يجمعها الله بعد تفرقها، وقيل: بعد عديمها بالكلية^(٢) ما عدا عجب الذنب^(٣) فإنه لا يُعَدَّم.

وقيل: هو الإخراج من القبور بعد الإحياء برّد الروح فيه.

(والصراط) وهو لغة: الطريق الواضح، وشرعاً: جسرٌ ممدودٌ على متن جهنم بين الموقف والجنة، لأن جهنم بينهما، ترده المؤمنون والكفار للمرور عليه إلى الجنة، أدق من الشعرة وأحد من السيف.

(١) الأصلية هي التي من شأنها البقاء من أول العمر إلى آخره، وهذا احتراز عن الأجزاء الفضلية الحاصلة بالتغذي، فهذه تزيد وتنمو وتنقص حسب ما يعرض للشخص من صحة ومرض ونحو ذلك، أما المقدار الباقي من الجسم من أول الحياة إلى آخرها فهو الأجزاء الأصلية.

(٢) هناك قولان: أحدهما أن الإعادة تكون بعد انعدام الجسم بالكلية إلا عجب الذنب، والثاني أن الإعادة ليست عن انعدام ولكن عن تفرق الأجزاء بحيث لا يبقى في الجسم جوهران فردان على الاتصال، والصحيح الأول، ولهذا قدمه صاحب الجوهرة جازماً به في قوله: «وقل يعاد الجسم بالتحقيق * عن عدم وقيل عن تفرق * محضين.. إلخ».

إلا أن هذا الخلاف في غير الأنبياء، ومن ورد فيهم نص بأن الأرض لا تأكل أجسادهم، ونظمه بعضهم فقال:

لا تأكل الأرض جسماً للنبي ولا * لعالم وشهيد قتل مُعترك
ولا لقارئ قرآن ومحتسب * أذانه لإله مُجْري الفلك

وزاد بعضهم:

وزيد من صار صديقاً كذلك من * غدا محبا لأجل الواحد الملك
ومن يموت بظعن أو رباط أو * كثير ذكر وهذا أعظم النسك

(٣) عَجِب الذَّنْب عظم كالحردة في العُصْص، وهو آخر سلسلة الظهر، وفي بقائه أسرار لا يعلمها إلا الله. [سباعي، ص ٤٧٣]

وَأَنكَرَ الْقَرَأِيُّ تَبَعًا لِشَيْخِهِ الْعِزُّ كَوْنَهُ أَدَقَّ مِنَ الشَّعْرَةِ وَأَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ^(١)، بَلْ هُوَ مُتَّسِعٌ لِمَا وَرَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِي الضَّيْقِ وَالِاتِّسَاعِ بِاخْتِلَافِ الْأَعْمَالِ. وَقِيلَ: إِنَّ الْكُفَّارَ لَا يُمْرُونَ عَلَيْهِ^(٢)، بَلْ يَوْمَرُ بِهِمْ إِلَى النَّارِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، وَقِيلَ: بَعْضُهُمْ يُمْرُ وَبَعْضُهُمْ لَا.

وَالْمَارُونَ عَلَيْهِ مُخْتَلِفُونَ: فَمِنْهُمْ سَالِمٌ بِعَمَلِهِ نَاجٍ مِنَ الْوُقُوعِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَهُمْ عَلَى أَقْسَامٍ: فَمِنْهُمْ مَنْ يَجُوزُهُ كَلِمَةُ الْبَصْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجُوزُهُ كَالْبَرْقِ الْخَاطِفِ، وَمِنْهُمْ كَالرَّيْحِ الْعَاصِفِ، وَمِنْهُمْ كَالطَّيْرِ، وَمِنْهُمْ كَالْجَوَادِ السَّابِقِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْعَى سَعْيًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي، وَمِنْهُمْ مَنْ يُمْرُ عَلَيْهِ حَبْنًا عَلَى قَدَرِ تَفَاوُثِهِمْ فِي الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الْمَعَاصِي، فَكُلُّ مَنْ كَانَ أَسْرَعَ إِعْرَاضًا عَنْهَا إِذَا مَرَّتْ عَلَى خَاطِرِهِ كَانَ أَسْرَعَ مُرُورًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ تَحْدِثُهُ كَلَالِيهِ فَيَسْقُطُ وَلَكِنْ يَتَعَلَّقُ بِهَا فَيَعْتَدِلُ وَيُمْرُ وَيُجَاوِزُهُ بَعْدَ أَغْوَامٍ. وَمِنْهُمْ غَيْرُ السَّالِمِ، بَلْ يَسْقُطُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَهُمْ مُتَفَاوِتُونَ أَيْضًا بِقَدْرِ الْجَرَائِمِ، ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَخْلُدُ فِي النَّارِ كَالْكُفَّارِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْرُجُ مِنْهَا بَعْدَ مُدَّةٍ عَلَى حَسَبِ مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُمْ عَصَاةُ الْمُؤْمِنِينَ بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَخْيَارِ.

وَهُوَ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ الَّتِي أَخْبَرَ بِهَا الصَّادِقُ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ.

(١) وَأَمَّا مَا جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ وَأَحَدٌ مِنَ السَّيْفِ، فَقَدْ نَازَعَ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُمْ مِثْلَ الْعِزِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَالْقَرَأِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَقَالُوا: إِنَّ ذَلِكَ يُؤْوِلُ بِأَنَّهُ كَنَاءَةٌ عَنْ غَايَةِ الشَّدَةِ وَالْمَشَقَّةِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَنَافِي الْأَحَادِيثُ الدَّالَّةُ عَلَى قِيَامِ الْمَلَائِكَةِ عَلَى جَنْبَيْهِ، وَكَوْنِ الْكَلَالِيبِ فِيهِ.

(٢) الْقَائِلُ بِذَلِكَ الْحَلِيمِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. نَعَمْ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى أَثْنَاءِ الْمُرُورِ لَا عَلَى ابْتِدَائِهِ. [حَاشِيَةُ السَّبَاعِيِّ، ص ١٣٩]

قال تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الصِّرَاطَ﴾^(١)، وفي الحديث: (وَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانِي)^(٢) جَهَنَّمَ، فأكون أنا وأمتي أَوَّلَ مَنْ يَجُوزُهُ^(٣)، وغير ذلك. قال ابن الفاكهاني^(٤): وهو موجودٌ والأخبارُ عنه صحيحةٌ اهـ. فذهب أهلُ السُّنَّةِ إلى إبقائها على ظاهرِها مع تفويضِ عِلْمِ حَقِيقَتِهِ إلى الله تعالى خِلافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ. وقال بعضهم: إنه سيوجدُ عندَ الحاجةِ إليه.

(والميزان) وهو قبل الصراط، توزن به أعمالُ العباد، ودلَّ عليه الكتابُ في آياتٍ مُتعدِّدةٍ، والسُّنَّةُ حتى بلغتْ أحاديثه مبلغَ التَّواتُرِ، والحملُ على الحقيقةِ مُمكِنٌ، فيجِبُ الإيمانُ به وإنْ كُنَّا لا نعرفُ حقيقةَ جَوْهره، والتَّأويلُ بتهمِ العَدْلِ كما ذهبَ إليه المُعْتَزِلَةُ عِنادٌ ومُكابرةٌ. والصَّحيحُ أنه ميزانٌ واحدٌ لجميعِ الأُمَمِ، ولجميعِ الأعمالِ، والجمعُ في قولهِ تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ﴾^(٥) للتَّعْظِيمِ^(٦)، وأنَّ خِفَةَ الموزونِ وثِقَلَهُ على صورتهِ في الدُّنيا، وأنَّ الكُفَّارَ^(٧) توزنُ أَعْمَالُهُم كالمؤمنينِ بدليلِ قولهِ تعالى:

(١) سورة يس: من الآية ٦٦

(٢) ظهراي تنثية «ظهر» والمراد بهما النواحي بالنسبة للصراط، وقيل إن «بين» بمعنى «على»، والنون والياء زائدتان، أي على ظهرها. [سباعي، ص ٤٨٢]

(٣) رواه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى (وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة) من حديث أبي هريرة، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، من حديث أبي هريرة أيضا.

(٤) هو عمر بن سالم بن صدقة الفاكهاني اللخمي تاج الدين أبو حفص، فقيه مالكي محدث، توفي سنة ٧٣١هـ. له شرح رسالة القيرواني في الفقه المالكي. [الدرر الكامنة ٣/ ١٨٠]

(٥) سورة الأنبياء: من الآية ٤٧

(٦) وقيل الجمع إنما هو لتنوع الأعمال الموزونة، واختلف في المراد من الثقل والخفة، فقيل على صورته في الدنيا، وقيل عكس ذلك، وقد بلغتْ أحاديثه مبلغَ التَّواتُرِ وإنْ كانتْ تفاصيلُها آحادا، فيجبُ الإيمانُ به والإمساكُ عن تعيينِ حقيقته.

(٧) قال ابن حجر: من الكفار من لا ذنب له إلا الكفر، فلم يعمل حسنة قط، فإنه يقع في النار من غير حساب ولا ميزان، ومن المؤمنين من لا سيئة له وله حسنات كثيرة، فهذا يدخل الجنة بغير حساب.. وما عدا هذين من الكفار والمؤمنين يحاسبون وتوزن أَعْمَالُهُم.

﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾^(١) الآية، ﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ * فَأُمُّهُ هَاوِيَةٌ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا﴾^(٣) أي نافعاً^(٤).

ولا يكون للأنبياء ولا للملائكة، ولا لمن يدخل الجنة بغير حساب؛ لأنه فرع عن الحساب، ولا حساب على من ذكر. وهو على صورة ميزان الدنيا، له كفتان ولسان. وتوزن الأعمال بأن تصور الأعمال الصالحة في صورة حسنة نورانية، فتوضع في كفة النور، وهي المعدة للحسنات، وهي عن يمين العرش، مقابلة للجنة، وتصور الأعمال السيئة بصورة قبيحة ظلمانية، فتوضع في كفة الظلمة المعدة للسيئات، وهي عن شمال العرش تجاه النار. وقيل: توزن الصحف المكتوبة فيها الأعمال؛ بناءً على أن الحسنات متميزة عن السيئات بكتاب، ويشهد له حديث البطاقة^(٥).

(١) سورة الأعراف: من الآية ٩

(٢) سورة القارة: الآيتان ٨-٩

(٣) سورة الكهف: من الآية ١٠٥

(٤) قال الصاوي: فيوزن غير الكفر من السيئات ليجازوا عليها بالعقاب زيادة على عذاب الكفر، وحسناتهم التي لا توقف على نية كالتعق والوقف وصلة الرحم يخفف عنهم بذلك من عذاب غير الكفر، فتوزن أعمالهم لأجل ذلك لا للنجاة من عذاب الكفر فإنه لا يخفف عنهم ولا ينقطع، بدليل أن أبا لهب جوزي بالتخفيف بسبب عتقه جاريته التي بشرته بولادته ﷺ. وقيل حسناته التي فعلها يجازى عليها في الدنيا كسعة الرزق وعافية البدن، ولا يجازى عليها في الآخرة أصلاً، ويكون ثمرة وزن عمله التشديد في عذاب الكفر وعدمه لأن الكفار يتفاوتون في العذاب بقدر تفاوتهم في الكفر. [صاوي، ص ٦٤]

(٥) رواه الحاكم في المستدرک بسنده عن سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، يقول: قال رسول الله ﷺ: (يصاح برجل من أمتي على رءوس الخلائق يوم القيامة، فينشر له تسع وتسعون سجلاً كل سجل مد البصر، ثم يقال له: أنتكر من هذا شيئاً؟ فيقول: لا يا رب، فيقول: ألك عذر، أو حسنة؟ فيهاب الرجل، فيقول: لا يا رب، فيقول: بلى إن لك عندنا حسنات، وإنه لا ظلم عليك، فيخرج له بطاقة فيها أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، فيقول: يا رب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقول: إنك لا تظلم، قال: فيوضع السجلات في كفة، والبطاقة في كفة فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة).

وهناك صَنَجٌ مَثاقِيلُ الذَّرِّ^(١) يُعَلَّمُ بها كَمِّيَّةُ التَّفَاوُتِ تَحْقِيقًا لِتِمَامِ الْعَدْلِ ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾^(٢).

(والْحَوْضُ) أَي: حَوْضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَوَرَدَ فِيهِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ بَلَغَتْ مِثْلَ التَّوَاتُرِ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ: (حَوْضِيْ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَزَوَايَاهُ سَوَاءً، مَاوُهُ أَيْضُ مِنْ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ، وَكِيْزَانُهُ أَكْثَرُ مِنْ نُجُومِ السَّمَاءِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَا يَظْمَأُ أَبَدًا)^(٣). وَالصَّحِيحُ: أَنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا، فَلَيْسَ مِنْ خُصُوصِيَّاتِ نَبِيِّنَا ﷺ^(٤)، وَأَنَّهُ يَكُونُ قَبْلَ الْمِيزَانِ^(٥).

وَهَلْ هُوَ حَوْضٌ وَاحِدٌ، أَوْ حَوْضَانِ^(٦)، وَالثَّانِي بَعْدَ الصَّرَاطِ؟ قَوْلَانِ. وَقِيلَ: الَّذِي بَعْدَ الصَّرَاطِ هُوَ الْكَوْثَرُ، وَهُوَ نَهْرٌ فِي الْجَنَّةِ لَا حَوْضٌ، وَإِنَّمَا الْحَوْضُ قَبْلَ الصَّرَاطِ، وَهُوَ جِسْمٌ مَخْصُوصٌ يُصَبُّ فِيهِ مِيزَابَانِ مِنْ مَاءِ الْكَوْثَرِ، تَرِدُهُ أُمَّتُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شَرْبَةً لَا يَظْمَأُ بَعْدَهَا أَبَدًا.

(١) أَي هَذِهِ الصَّنَجُ مِنْهَا مَا يَزِنُ مِثْقَالَ الذَّرَّةِ تَحْقِيقًا لِلْعَدْلِ الْمَطْلُوبِ.

(٢) سُورَةُ الزَّلْزَلَةِ: الْآيَتَانِ ٧-٨

(٣) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: كِتَابُ الرِّقَاقِ، بَابُ فِي الْحَوْضِ، وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ: كِتَابُ الْفَضَائِلِ، بَابُ إِثْبَاتِ حَوْضِ نَبِيِّنَا ﷺ وَصَفَاتِهِ.

(٤) فِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ: (إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا، وَأَنَّهُمْ يَتْبَاهَوْنَ أَهْمَهُ أَكْثَرَ وَارِدَةً، وَأَنَا أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ وَارِدَةً) قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ [سَبَاعِي، ص ٤٩٤]. وَلَكِنْ خَصَّ الْإِيَّانَ بِحَوْضِ نَبِيِّنَا ﷺ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي بَلَغَتْ مِثْلَ التَّوَاتُرِ إِنَّمَا وَرَدَتْ فِيهِ خَاصَّةً، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَالْوَارِدُ فِيهِ أَحَادِدٌ لَا تَكَادُ تَبْلُغُ الصَّحَّةَ. [انْظُرْ شَرْحَ اللَّقَائِي عَلَى جَوْهَرَتِهِ ص ١٥٢]

(٥) قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: اخْتَلَفَ فِي الْمِيزَانِ وَالْحَوْضِ أَيُّهُمَا قَبْلُ الْآخَرِ؟ فَقِيلَ: الْمِيزَانُ قَبْلُ، وَقِيلَ الْحَوْضُ، وَقَالَ الْقَاسِمِيُّ: وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْحَوْضَ قَبْلَ الْمِيزَانِ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَالْمَعْنَى يَقْتَضِيهِ، فَإِنَّ النَّاسَ يَخْرُجُونَ مِنْ قُبُورِهِمْ عَطَاشًا، فَيَقْدَمُ لَهُمُ الْحَوْضُ قَبْلَ الصَّرَاطِ وَالْمِيزَانِ، وَبِالْجُمْلَةِ: جَهْلُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأَخُّرِ فِي الصَّرَاطِ وَالْمِيزَانِ وَالْحَوْضِ غَيْرُ قَادِحٍ فِي الْعَقِيدَةِ بَعْدَ اعْتِقَادِ الثَّبُوتِ. [سَبَاعِي، ص ٤٩٦]

(٦) الَّذِي صَحَّحَهُ الْقُرْطُبِيُّ أَنَّ لَهُ ﷺ حَوْضَيْنِ. [سَبَاعِي، ص ٤٩٦]

وَيَكُونُ الشَّرْبُ فِي الْجَنَّةِ، إِنَّمَا هُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّلَذُّذِ لَا الْعَطَشِ، وَيُطْرَدُ عَنْهُ مَنْ بَدَّلَ وَغَيْرَ^(١)، إِنَّمَا بِالْإِرْتِدَادِ وَإِنَّمَا أَنْ يُحَدِّثَ فِي الدِّينِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، كَأَهْلِ الْبَدْعِ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِمْ، وَكَأَهْلِ الْكِبَائِرِ الْمَعْلَنِينَ بِهَا، وَكَالظُّلْمَةِ الْجَائِرِينَ فِي أَحْكَامِهِمْ؛ لِأَنَّ الْمُرْتَدَّ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ.

وَخَالَفَ الْمُعْتَزِلَةُ فِي ذَلِكَ، وَهَمَّ أَحَقُّ بِالطَّرْدِ عَنْهُ مِنْ غَيْرِهِمْ.

الإيمان
بالتنزيه

(وَالنَّيْرَانُ) بَكَسْرِ النُّونِ، جَمْعُ «نَارٍ»، وَهِيَ: جِسْمٌ لَطِيفٌ مُحْرِقٌ يَمِيلُ إِلَى جِهَةِ الْعُلُوِّ. وَالْمُرَادُ بِهَا دَارُ الْعِقَابِ الَّذِي أَشَدُّهُ النَّارُ بِجَمِيعِ طَبَقَاتِهَا السَّيِّئَةِ، أَعْلَاهَا جَهَنَّمُ وَهِيَ لِعَصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ تَخَرَّبُ بَعْدَ خُرُوجِهِمْ مِنْهَا، فَلَظَى، فَالْحَطْمَةُ، فَالسَّعِيرُ، فَسَقَرُ، فَالْجَحِيمُ، فَالْهَوَايَةُ^(٢). وَبَابُ كُلِّ مَنْ دَاخِلٍ الْأُخْرَى عَلَى الْإِسْتِوَاءِ^(٣).

وَحَرَّهَا هَوَاءٌ مُحْرِقٌ، لَا جَمْرَ لَهَا سِوَى بَنِي آدَمَ وَالْجِنِّ وَالْأَحْجَارِ الْمُتَّخِذَةِ آلِهَةً مِنْ دُونِ اللَّهِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهَا.

(١) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: كُلٌّ مِنْ أَحَدَثَ فِي الدِّينِ فَهُوَ مِنَ الْمَطْرُودِينَ عَنِ الْحَوْضِ، كَالْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ وَسَائِرِ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ، وَكَذَا الظُّلْمَةُ الْمُسْرِفُونَ فِي الْجُورِ وَالْمَعْلُونُونَ بِالْكِبَائِرِ، وَفِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (إِنِّي لِأَصْدُ النَّاسَ عَنْهُ كَمَا يَصْدُ الرَّجُلُ إِبِلَ النَّاسِ عَنْ حَوْضِهِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَعْرِفُنَا يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، لَكُمْ سِيْرٌ لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ، تَرُدُّونَهُ غَرًا مَعْجَلِينَ مِنَ الرُّضْوَةِ).

(٢) ذَكَرُوا أَنَّ لِكُلِّ طَبَقَةٍ مِنَ النَّارِ صَنَفًا مَعِيْنًا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَنَظَّمَهَا الشَّيْخُ الْأَمِيرُ بِقَوْلِهِ:

جَهَنَّمَ لِلْعَاصِي لَظَى لِيَهْوِدَهَا * وَحَطْمَةً دَارَ لِلنَّصَارَى أُولَى الصَّمَمِ

سَعِيرَ عَذَابِ الصَّابِثِينَ وَدَارَهُمْ * مَجُوسَ لَهَا سَقَرٌ، جَحِيمَ لَذِي صَنَمِ

وَهَوَايَةَ دَارِ النِّفَاقِ وَقَيْتَهَا * وَأَسْأَلَ رَبَّ الْعَرْشِ أَمْنًا مِنَ النِّقَمِ

وَقَدْ تَعَقَّبَ الصَّائِي كَلَامَ الشَّارِحِ فَقَالَ: وَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ تَبَعَ فِيهِ بَعْضُ الْأَحَادِيثِ، وَلَكِنْ آيَاتُ الْقُرْآنِ شَاهِدَةٌ بِأَنَّ كُلَّ اسْمٍ مِنْ تِلْكَ الْأَسْمَاءِ يُطْلَقُ عَلَى مَا يَعْمُ الْجَمِيعُ، لِأَنَّهُ يَذْكُرُ صِفَاتَ الْكُفَّارِ بِأَيِّ وَجْهِ وَيَعْبُرُ عَنْ وَعِيدِهِمْ بِأَيِّ اسْمٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فَتَدْبِرُ. [حَاشِيَةُ الصَّائِي، ص ٦٥]

(٣) أَيُّ فِي كُلِّ طَبَقَةٍ بَابٌ يَنْزِلُ لِلْأُخْرَى عَلَى الْإِسْتِوَاءِ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ عَلَى الْأُخْرَى. [سَبَاعِي، ص ٤٩٩]

(والجنان) جمع «جَنَّةٍ»، وهي لغة: البُستانُ، والمرادُ منها دارُ الثواب^(١)، وهي سبعٌ، أعلاها وأفضلُها الفردوسُ، وفوقها عرشُ الرحمن، ومنها تَفَجَّرُ أنهارُ الجنةِ، فجنةُ المأوى، فجنةُ الخلدِ، فجنةُ التعيم، فجنةُ عدن، فدارُ السلام، فدارُ الجلال، هذا ما ذهبَ إليه ابنُ عباسٍ وجماعةٌ. وذهبَ الجمهورُ إلى أنها أربعٌ بدليل ما في سورةِ الرحمن^(٢). وقيل: الجنةُ واحدةٌ، وما تقدَّم أسماءُ لمُسمًى واحدٍ، إذ كُلُّ اسمٍ صالحٍ لها^(٣). والجنةُ والنارُ موجودتانِ الآن^(٤)، والجنةُ هي التي أهبَطَ منها آدمُ ~~الجنة~~، خلافاً للمُعترِلةِ الذاهبينِ إلى أنها سيُوجدانِ في الآخرةِ، وأنَّ آدمَ أهبَطَ مِنْ بُستانٍ على ربوةٍ مِنَ الأرضِ.

٥٦- والجنُّ والأُملاكُ ثُمَّ الأنبياءُ * والخورِ والولدانِ ثُمَّ الأولياءِ

(و) يجبُ الإيمانُ بوجودِ (الجنِّ) وهم: أجسادٌ لطيفةٌ ناريةٌ، لهم قُدرةٌ على التشكُّلاتِ^(٥).

(١) ولها ثمانية أبوابٍ كبار: بابُ الشهادتين، وبابُ الصلاة، وبابُ الصيام، وبابُ الزكاة، وبابُ الحج، وبابُ الأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكر، وبابُ الصلوة، وبابُ الجهادِ في سبيلِ الله، ومن داخلها عشرة أبوابٍ صغار. [حاشية الصاوي، ص ٦٥]

(٢) إشارة لقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَخَفْ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: ٤٦]، ولقوله تعالى: ﴿وَمِنْ دُونِهَا جَنَّاتٌ﴾ [الرحمن: ٦٢]، فالأوليان جنةُ النعيم وجنةُ المأوى، والآخران جنةُ عدن وجنةُ الفردوس. [سباعي، ص ١٤٤]

(٣) أي لتحقيق معاني تلك الأسماء كلها. [سباعي، ص ٥٠٢]

(٤) وهذا يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَأَوْا نَزْلَةَ أُخْرَى * عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى * عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾ [النجم: ١٣-١٦]، وقوله تعالى عن الجنة: ﴿أَعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وعن النار: ﴿أَعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]

(٥) الجن عالم غيبي، سموا بذلك لاجتماعهم عن الأبصار، وهم أجسام نارية سفلية، مخلوقون من مارج من نار، أي أخلاط من نار صافية، وقادرون على التشكل، ويتناسلون، ولهم ذرية كالإنسان، ورد ذكرهم في القرآن الكريم ٣٥ مرة.

(و) بوجود (الأملاك) وعِصْمَتِهِمْ^(١)، أيضاً، قال تعالى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾^(٢)، جمع «ملك»، وهو: جسمٌ لطيفٌ روحانيٌّ نورانيٌّ له القدرةُ على التشكلاتِ الجميلة. ويحبُّ الإيمانُ بهم إجمالاً فيمن عِلِمَ منهم إجمالاً، وتفصيلاً فيمن عِلِمَ منهم تفصيلاً:

- بالشخص؛ كجبريل وإسرافيل وميكائيل وعِزرائيل، وهم رؤساء الملائكة عليهم الصلاة والسلام أجمعين، ومُنكَرٍ ونَكيرٍ^(٣)، ورضوان خازن الجنان، ومالك خازن النيران.

- أو بالنوع كحَمَلَةِ الْعَرْشِ^(٤)، وأعوان السيد عزرائيل، والحَفَظَةِ: وهم ملائكةٌ مُوَكَّلُونَ بِحِفْظِ الْبَشَرِ - ولو صغيراً وكافراً - مِنَ الْجِنِّ مثلاً، قال تعالى: ﴿لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِّن بَيْن يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٥)، والكَتَبَةِ: وهم ملائكةٌ يَكْتُبُونَ عَلَى الْمُكَلَّفِ جَمِيعَ مَا صَدَرَ مِنْهُ مِنْ قَوْلٍ وَلَوْ نَفْسِيًّا وَفِعْلٍ وَاعْتِقَادٍ، لَا يُفَارِقُونَهُ إِلَّا فِي حَالَةِ الْجَمَاعِ وَالْغُسْلِ وَالْخَلَاءِ^(٦)، والمشهورُ أنها ملكان^(٨) يُسَمَّى أَحَدُهُمَا الرقيب والثاني العتيد، كما في سورة ق.

(١) العصمة عدم خلق الذنب أو المعصية مع بقاء القدرة والاختيار، وهذا المعنى غير متصور في جانب الملائكة لأن طاعتهم جبيلة مطبوعون عليها بما فرطهم الله عليه من محض العبودية، فهي ليست كالعصمة في حق الأنبياء.

(٢) سورة التحريم: من الآية ٦

(٣) مثل هذا باعتبار الكافر، وأما باعتبار المؤمن فيها مبشر وبشير. [سباعي، ص ٥٠٩]

(٤) وهم في الدنيا أربعة، وفي الآخرة ثمانية.

(٥) «من» بمعنى الباء

(٦) سورة الرعد: من الآية ١١.

(٧) وذلك لا يمنعهم من كتب ما صدر عنه في تلك الأحوال، كالاتقاد القلبي يجعل الله لهم أمانة على ذلك. [سباعي، ص ٥١٣]

(٨) أي بالنوع، وهو المعتمد، أي أنها صنف من الملائكة وليس بأشخاص.

ولكلِّ يومٍ ليلةٍ ملكانٍ يتعاقبانِ عندَ صلاةِ العصرِ وصلاةِ الصُّبحِ، وقيل: بل هما ملكانِ فقط لا يتغيَّرانِ ما دامَ حيًّا، وإذا ماتَ جلسا على قبره يستغفرانِ له، أي: إنَّ كانَ مؤمِنًا^(١). ومحلُّهما مِنَ الإنسانِ عاتقاه^(٢)، وقيل: ذقنه، وقيل: شفتاه، وقيل: عُنفه، وقيل: الناجذان^(٣)، وقيل: إنَّ الكتبةَ هم الحفظةُ. وبالجُملةِ: الواجبُ اعتقاده، أنَّ على الإنسانِ حَفَظَةً وكتبةً على سبيلِ الإجمالِ.

الإيمان
بالأنبياء

(ثُمَّ) يَجِبُ الإِيْمَانُ بِوُجُودِ (الأنبياء) عليهم الصلاة والسلام، تفصيلًا فيما عُلِمَ منهم تفصيلًا، وهم المذكورون في القرآن: مُحَمَّدٌ عليه الصلاة والسلام، وآدم، ونوح، وإدريس، وهود، وصالح، واليسع، وذو الكفل، وإلياس، ويونس -وهو ذو النون، أي: الحوت- وأيوب، وإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، ويوسف، ولوط، وداود، وسليمان، وشُعَيْب، وموسى، وهارون، وزَكَرِيَّا، وَيَحْيَى، وعيسى. وإجمالًا فيما عُلِمَ منهم إجمالًا^(٤).

(١) فالمشهور أنها ملكان بالنع، ومقابل المشهور أنها ملكان بالشخص. [سباعي، ص ١٤٨]
وذكر الصاوي أن المعتمد أن الحفظة عشرة بالليل وعشرة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الصبح والعصر، وهم الذين يسألهم الله: «كيف تركتم عبادي؟» كما ورد بذلك الحديث الصحيح، ولا يفارقون الشخص أبدًا إلى الممات، فإذا مات فقد فرغ حفظهم له، وهم واحد عن يمينه، وآخر عن شماله، وآخر أمامه، وآخر خلفه، واثنان على عينه، وواحد على شفته، واثنان على فمه يحفظان الصلاة على النبي ﷺ، وواحد أخذ بناصيته فإن تواضع رفعه وإن تكبر خفضه. إن قلت: إنا نجد تخلف حفظهم له بأن تفقأ عينه مثلاً! يجاب بأن هذا أمر مبرم فلا بد من إنفاذه وهكذا كل مبرم. [حاشية الصاوي، ص ٦٦]

(٢) عاتقاه أي كتفاه، أحدهما على عاتقه الأيمن، وهو كاتب الحسنات، والآخر على عاتقه الأيسر، وهو كاتب السيئات، وكاتب الحسنات أمين على كاتب السيئات فلا يمكنه من كتبها إلا بعد مضي ست ساعات من غير توبة من المكلف، أو استغفار أو فعل مكفر لها، مع مبادرته بكتب الحسنات فوراً. [سباعي، ص ٥١٤]

(٣) الناجذان هما جانب الناب من الداخل. [سباعي، ص ٥١٤]

(٤) فائدة: الأنبياء كلهم عجم إلا خمسة: محمد ﷺ، وإسماعيل، وهود، وصالح، وشعيب، وأسأؤهم كلها أعجمية إلا أربعة: محمد ﷺ، وشعيب، وهود، وصالح ﷺ. [سباعي، ص ٥١٥]

والأولى ترك حصرهم في عددٍ مُعيّن؛ لقوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ مَّنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَّنْ لَّمْ نَقْصُصْ﴾^(١)، ولا يؤمّن في ذِكْرِ الْعَدَدِ أَنْ يُدْخَلَ فِيهِمْ مَّنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، لجوازِ أَنْ يُذَكَّرَ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاقِعِ، أَوْ يُخْرَجَ مِنْهُمْ مَّنْ هُوَ مِنْهُمْ إِنْ كَانَ الْعَدَدُ أَقْلًا.

وما رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ عَدَدِهِمْ فَقَالَ: (مائة ألفٍ وأربعةٌ وعشرون ألفاً)،^(٢) وفي روايةٍ (مائتا ألفٍ وأربعةٌ وعشرون ألفاً) فخرٌ أَحَادٍ^(٣) لا يفيدُ الْقَطْعَ، ولا عِبْرَةً بِالظَّنِّ فِي بَابِ الْإِعْتِقَادَاتِ.

ويجبُ اعْتِقَادُ أَنَّ مُحَمَّدًا - ﷺ - وعليهم أجمعين - أفضلهم^(٤) وأنه آخِرُهُمْ^(٥)، ويليهِ في الْفَضْلِ أُولُو الْعِزْمِ^(٦) مِنَ الرُّسُلِ، فَبَقِيَّةُ الرُّسُلِ، فالأنبياءُ، فروسَاءُ الْمَلَائِكَةِ، فَبَقِيَّةُ الْمَلَائِكَةِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ إِذْ لَا تُعْلَمُ الْحَقِيقَةُ^(٧)، فأصحابُ النَّبِيِّ ﷺ، وأفضلهم: أبو

(١) سورة غافر: من الآية ٧٨

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً، وقد صححه ابن حبان. وأشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرحه لصحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء.

(٣) أي وخبر الأحاد على تقدير اشتماله على جميع الشرائط المذكورة في أصول الفقه لا يفيد إلا الظن، ولا عِبْرَةً بِالظَّنِّ فِي بَابِ الْإِعْتِقَادَاتِ. [سباعي، ص ٥١٧]

(٤) يعني أن أفضل المخلوقات العلوية والسفلية من بشر وجن وملك في الدنيا والآخرة في سائر خلال الخير ونعوت الكمال هو نبينا محمد ﷺ. [سباعي، ص ٥١٧]

(٥) أي باعتبار عالم الأجسام وأما باعتبار عالم الأرواح فهو أولهم والكل نواب عنه. [سباعي ٥١٩]

(٦) أصل العزم التصميم على الشيء، ثم نقل إلى الصبر وتحمل المشاق الفادحة، وهو المراد هنا، أي أصحاب الصبر. [اللقاني على الجوهره]

(٧) والحاصل أن في التفضيل بين البشر والملائكة طريقين: طريقة الأشعري وهي المفضلة للأنبياء على الملائكة، وللملائكة على غير الأنبياء من البشر من غير تفصيل، وهي مرجوحة، وطريقة الماتريدي وهي المفضلة، وحاصلها أن رسل البشر أفضل من رسل الملائكة، ورسل الملائكة أفضل من عامة البشر وأوليائهم، وعامة البشر كأوليائهم أفضل من عامة الملائكة، وهي الراجحة. [حاشية السباعي، ص ١٥٠]

(٨) الصحابة كثيرون، ولم يكونوا على درجة واحدة في العلم والرواية، واعتقاد أهل السنة والجماعة أن أفضلهم من ولي الخلافة، وأفضلهم بعد الخلفاء باقي العشرة، وهم طلحة والزبير وأبو عبيدة =

بكر، فَعَمَّرُ، فَعُثْمَانُ، فعِلٌ، فَبَقِيَّةُ العَشْرَةِ، فَبَقِيَّةُ البَدْرَيْنِ^(١)، فأهْلُ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ، فَبَقِيَّةُ الصَّحَابَةِ، فَالتَّابِعُونَ فَتَابِعُوا التَّابِعِينَ. وَيَجِبُ الْإِنْسَاكُ عَمَّا وَقَعَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ مِنَ النَّزَاعِ^(٢).

(و) يَجِبُ الْإِيمَانُ بِوُجُودِ (الْحَوَرِ) جَمْعُ «حَوْرَاءَ»، وَالْحَوْرُ: شِدَّةُ بَيَاضِ الْعَيْنِ مَعَ شِدَّةِ سَوَادِهَا، وَهُنَّ نِسَاءُ الْجَنَّةِ، وَوُصِفْنَ بِالْعَيْنِ لَا تَسَاعِ أَعْيُنُهُنَّ.

(وَالْوِلْدَانِ) أَي: الْغِلْمَانِ، وَهَمَّ عَلَى صُورَةِ غِلْمَانِ الدُّنْيَا، وَهَمَّ خَدَمَةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ. وَقِيلَ: إِنَّهُمْ أَوْلَادُ الْكُفَّارِ الَّذِينَ يَمُوتُونَ قَبْلَ الْبُلُوغِ، فَإِنَّهُ رَدَّ أَنَّهُمْ خَدَمَةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

(ثُمَّ) يَجِبُ الْإِيمَانُ بِـ (الْأُولِيَا) جَمْعُ وَلِيٍّ^(٣)، وَهُوَ: الْقَائِمُ بِحَقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقُوقِ الْعِبَادِ حَسَبَ الْإِمْكَانِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: هُوَ الْعَارِفُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ حَسَبَ الْإِمْكَانِ، الْمَوَاطِبُ عَلَى الطَّاعَاتِ، الْمُجْتَنِبُ لِلْمُخَالَفَاتِ، الْمُعْرِضُ عَنِ الْإِنْهَاكِ فِي اللَّذَاتِ وَالشَّهَوَاتِ^(٤).

=وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد، وتخصيص هؤلاء العشرة بأنهم المبشرون بالجنة -مع أن المبشرين أكثر، منهم الحسن والحسين وفاطمة عليهم السلام- لأن العشرة جمعوا في حديث واحد، والأفضل بعد العشرة أهل بدر ثم أحد ثم أهل بيعة الرضوان.

(١) أسقط الشارح أهل أحد، ورتبهم تلي رتبة البدرين في الأفضلية.

(٢) لا يجوز الطعن في الصحابة، ويجب تأويل التشاجر الذي كان بينهم، وانتقاصهم زندقه، وجاء عن الإمام أحمد: من انتقص واحدا منهم وجب تأديبه أو حبسه حتى يموت أو يرجع، وقال مالك: إنها أراد هؤلاء القدح في النبي ﷺ، فلما لم يمكنهم ذلك قدحوا في أصحابه حتى يقال: رجل سوء ولو كان صالحا لكان أصحابه صالحين، وقال أحمد: إذا رأيت أحدا يذكرهم بسوء فاتهمه على الإسلام، وقال مالك: بلغني أن النصارى كانوا إذا رأوا الصحابة الذين فتحوا الشام يقولون: والله هؤلاء خير من الحواريين.

(٣) الولاية كالنبوة، ليستا تالان بالكسب، فهي فضل منه سبحانه، وهذا هو الظاهر، ولا يكفر من جوز اكتسابها، بخلاف النبوة. [سباعي، ص ١٥٥]

(٤) الأولياء محفوظون، بمعنى أنهم إذا أذنبوا وفقهم الله للتوبة، لا معصومون، ولذلك لا يمتنع وقوع الذنب منهم. [سباعي، ص ٥٣٧]

ويجب اعتقاد كراماتهم، والكرامة: أمرٌ خارقٌ للعادة يظهرُ على يد عبدٍ ظاهرٍ الصلاح، غير مفروقٍ بدعوى النبوة. كُلُّ ذلك وردَ به الكتابُ والسُّنةُ وأجمعتُ عليه الأُمة قبلَ ظهورِ المخالفين، وكُلُّ ما كانَ كذلك فالإيمانُ به واجبٌ.

٥٧- وكُلُّ ما جاءَ عنِ البشيرِ * مِنْ كُلِّ حُكْمٍ صارَ كالضروري

(و) كذا يجبُ الإيمانُ بـ (كُلُّ ما جاءَ) أي: رُويَ ونُقِلَ (عن) أي: عنِ النبيِّ (البشيرِ) أي: المبشِّرِ لمن أوفى بالعُهودِ بأنه محمودُ العاقبةِ ﷺ.

(مِنْ كُلِّ حُكْمٍ) بيانٌ لكُلِّ ما جاءَ (صارَ) في الاشتِهَارِ بَيْنَ الخاصَّةِ والعامَّةِ (ك) الأمرِ (الضروريِّ) الذي لا يخفى على أحدٍ.

وهذا مِنْ عطفِ العامِّ على الخاصِّ لشمولِهِ ما تقدَّمَ مِنَ الحِسَابِ وما عطفَ عليه وغيره:

- كوجوبِ شهادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وإقامِ الصلاةِ، وإيتاءِ الزَّكَاةِ، وصَوْمِ رَمَضانَ، وَحَجِّ بَيْتِ اللَّهِ الحَرَامِ، وَحُرْمَةِ الزَّنا وَالخَمْرِ وَالرِّبَا، وَحِلِّ النِّكَاحِ وَالبَّيْعِ، ونحو ذلك.

- وكالمِعرَاجِ بِجَسَدِهِ الشَّرِيفِ ﷺ يَقْطَعُهُ، وهو العُروْجُ إلى السَّماءِ مَعَ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِلا بُراقٍ، بعدَ الإسراءِ لَيْلاً مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ إلى المَسْجِدِ الأَقْصَى رَاكِباً لِلْبُرَاقِ، وهو دَابَّةٌ أبيضٌ طَوِيلٌ، فَوْقَ الحِجارِ، ودُونَ البَغْلِ، يَضَعُ حَافِرَهُ عِنْدَ مُنتَهَى طَرَفِهِ.

والمُرَادُ بالمِعرَاجِ ما يُعْثَمُ الإسراءُ، وقصَّتُهُ مشهورةٌ.

الإيمان
بكل ما
جاء عن
البشير
ﷺ

- وكسؤالِ الملَكَيْنِ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ، وهما ملكانِ أسودانِ أزرَقانِ، أي: أعينُهما، يأتیان للميتِ، مؤمناً كان أو كافراً أو مُنافِقاً^(١)، بعدَ تمامِ الدفنِ في القبرِ الذي يستقرُّ فيه دائماً، وعندِ انصرافِ الناسِ فيقعدانه،

ويُعيدُ اللهُ فيه الرُّوحَ بتمامه^(٢)، وقيل: في نصفه^(٣)، ويسألانه «مَنْ رَبُّكَ وما دينُكَ، وما تقولُ في الرَّجلِ الذي بُعثَ فيكم؟»^(٤) فيقولُ المؤمنُ: ربي اللهُ، ودينِي الإسلامُ، والرَّجلُ المبعوثُ فينا رسولُ اللهِ ﷺ، فيقولانِ له «انظرْ مَقْعَدَكَ مِنَ النارِ قَدْ أبدلكَ اللهُ بِهِ مَقْعَدًا فِي الجنةِ» فيراهما جميعاً.

وأما المُنافِقُ أو الكافرُ^(٥) فيقول: لا أدري، فيقولانِ له «لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ»، ويُضْرَبُ بِمِطْرَاقٍ مِنْ حَدِيدٍ فِي يَدٍ أَحَدِهِمَا، فيصيحُ صَيحَةً يسمَعُها مَنْ يَلِيهِ غَيْرُ الثَّقَلَيْنِ. ويترَفَقانِ بالمؤمنِ، وينهرانِ الكافرَ والمُنافِقَ. ويسألانِ كُلَّ أَحَدٍ بلسانه على الصحيح^(٦)، ولو تَمَزَّقَتْ أعضاؤه أو أكلته السُّباعُ أو حُرِقَ وسُحِقَ وذُرِيَ في الهواءِ، إذ لا يبعدُ أَنْ يَخْلُقَ اللهُ تعالى الحَيَاةَ فيه.

(١) هذا هو الصحيح خلافاً لقول ابن عبد البر والسيوطي: لا يسأل الكافر. [صاوي، ص ٦٨]

(٢) هذا هو قول الجمهور لظاهر الأحاديث المتواترة، ولذا قال السيوطي:

وكله يحيا لدى الجمهور * لا جزؤه لظاهر المأثور [صاوي، ص ٦١]

(٣) تعود الروح إلى البدن وقت السؤال، وقال ابن حجر: والظاهر أنها في نصف الميت الأعلى، فيسأل البدن وفيه الروح. وهذه الحياة لا تنفي اسم الميت عنه، بل هي أمر متوسط بين الموت والحياة كتوسط النوم بينهما.

(٤) السؤال في القبر على العقائد فقط، وفي رواية: يسأل: ومن أبوك؟ وما قبلتك؟

(٥) جزم ابن عبد البر في تمهيده بأن الكافر لا يسأل، وإنما يسأل المؤمن والمُنافِق لا تنسأبه إلى الإسلام في الظاهر.

(٦) يقول الباجوري: ويسألان كل أحد بلسانه على الصحيح، خلافاً لمن قال «بالسرياني»، ولذلك قال بعضهم: ومن عجيب ما ترى العينان * أن سؤال القبر بالسرياني

أفتى بهذا شيخنا البلقيني * ولم أره لغيره يعني [تحفة المريد ١٠٤]

وأحوال المسؤولين مختلفَةٌ: فمنهم مَنْ يسأله الملكان، ومنهم مَنْ يسأله أحدهما. قال القرطبي: «اختلفت الأحاديث في كيفية السؤال والجواب، وذلك بحسب الأشخاص، فمنهم مَنْ يسأل عن بعض اعتقاداته، ومنهم مَنْ يسأل عن كلها» اهـ^(١).

واختلف في اختصاصه بهذه الأمة^(٢)، ولا يسأل الأنبياء ولا الملائكة ولا الصديقون والمرابطون والشهداء وملازم قراءة «تبارك» كل ليلة، ومن قرأ في مرض موته الإخلاص ثلاثاً، والمبطون، ومن مات في أيام الطاعون^(٣) - ولو لم يطعن - والمجنون والأبله.

وجزم الجلال السيوطي بعدم سؤال الأطفال، ويسألان الجن لتكليفهم وعموم أدلة السؤال. وهذا السؤال هو فتنة القبر^(٤).

- (١) التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، ص ٣٨٥، دار المنهاج، الرياض ١٤٢٥ هـ.
- (٢) جزم ابن عبد البر والترمذي في نوادر الأصول باختصاص السؤال بهذه الأمة لحديث: (إن هذه الأمة تبتلى في قبورها)، وخالف ابن القيم فقال: كل نبي مع أمته كذلك.
- (٣) أما ملازم قراءة «تبارك» فقد أخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه في سننهم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: (إن سورة في القرآن ثلاثون آية شفعت لصاحبها حتى غفر له: تبارك الذي بيده الملك)، وذكر الصاوي أن ملازم قراءة سورة السجدة مثله.
- وأما من قرأ في مرض موته سورة الإخلاص ثلاثاً فقد أخرج الخلال في فضائل سورة الإخلاص والطبراني في الأوسط وأبو نعيم في الحلية أن رسول الله ﷺ قال: (من قرأ قل هو الله أحد في مرضه الذي يموت فيه لم يفتن في قبره، وأمن من ضغطة القبر، وحملتة الملائكة يوم القيامة بأكفها حتى تجيزه الصراط إلى الجنة) والحديث في إسناده مقال.
- وأما المبطلون فهو معدود في الشهداء كما في صحيح البخاري أن رسول الله ﷺ قال: (الشهداء خمسة: المطعون والمبطون والغريق وصاحب الهدم والشهيد في سبيل الله) وقد ورد بخصوصه حديث كما أخرجه الترمذي والنسائي في سننهما، وأحمد في مسنده أن رسول الله ﷺ قال: (من قتل بطنه لم يعذب في قبره)، وأما المطعون فقد سبق في الحديث عده من الشهداء، والحديث في صحيح مسلم أن من مات في الطاعون فهو شهيد.
- (٤) ولا يتوهم من لفظ «الفتنة» الضرر لكل أحد، إذ معناها الاختبار والامتحان، كما قال تعالى لسيدنا موسى ﷺ: ﴿وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا﴾ [طه: ٤٠].

- وكنعيم القبر وعذابه، والمراد عذاب البرزخ ونعيمه، ولو لم يُقبر، والتعبير بالقبر جري على الغالب، ومحلُّه الرُّوح والجسدُ جميعاً، إذ لا مانع أن يخلق الله تعالى في جميع الأجزاء أو بعضها نوعاً من الحياة قدر ما يُدرك ألم العذاب أو لذة النعيم، وهذا لا يستلزم أن يتحرك أو يضطرب أو يرى أثر العذاب عليه، حتى إنَّ مَنْ أَكَلَتْهُ السَّبَاعُ أو صُلِبَ في الهواء يُعَذَّبُ وإنَّ لم تَطْلُعْ على ذلك، وقيل: مختصُّ بالروح.

والنعيم يكون للمؤمنين، والعذاب للكافرين ولِعصاة المؤمنين من هذه الأمة وغيرها، وهو قسمان: دائم، وهو للكفار وبعض العصاة، ومُنقطع وهو لبعض العصاة ممن خَفَّتْ جرائمهم، وانقطاعه: إما بسبب كصدقة أو دعاء، أو بلا سبب بل بمجرّد العفو. ومن عذاب القبر ضغطته: وهي التقاء حافته حتى تختلف أضلاع الميت، ويختلف باختلاف العمل، حتى إنَّ الصالح يضمه ضمة الأمّ الشفوقة على ولدها.

- وكحياة الشهداء، وهم مَنْ قُتِلُوا في جِهَادِ الْكُفَّارِ لإِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى^(١)، حتى إنهم يأكلون ويشربون ويتنعمون في الجنة. قال تعالى ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾^(٢). وإنَّ لمْ تَعْلَمْ كَيْفِيَّةَ هَذِهِ الْحَيَاةِ، إِذْ هِيَ غَيْرُ مَعْقُولَةٍ لِأَكْثَرِ الْبَشَرِ^(٣).

(١) ظاهر كلام العلماء في قصر تعريف الشهيد على من قتل في حرب الكفار، وهذا لكونه فيه أتم، أو لكونه مقطوعاً له بالشهادة في ذلك، ولكن صرح الإمام القرطبي بأن كل مقتول على الحق هذا سبيله. وقال النووي: وهذا الفضل وإن كان الظاهر أنه في قتال الكفار لكن يدخل فيه من جرح في سبيل الله في قتال البغاة وقطاع الطريق، وفي إقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٦٩

(٣) الظاهر اتصاف هكل الشهداء بالحياة الحقيقية، وبه جزم بعض المحققين، كذلك الظاهر أنهم يرزقون كما يرزق الأحياء بالأكل والشرب واللباس وغيرها وهو أمر ممكن، ولكنه غير مكيف ولا معقول للبشر، فيجب الإيثار بحياة الشهداء على ما جاء به ظاهر الشرع، ولا ينبغي أن يقال عن حياة الشهداء إنها للروح، لأن هذه ثابتة لجميع الأموات بالاتفاق.

وُسَمُوا شُهَدَاءَ؛ لِأَنَّ أَرْوَاحَهُمْ شَهِدَتْ دَارَ السَّلَامِ، أَيُّ: حَضَرَتْهَا وَدَخَلَتْهَا، بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ، فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَوْ لِأَنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ شَهِدُوا لَهُ بِالْمُؤَافَاةِ^(١).

- وَكَأَخَذِ الْعِبَادِ الْمُكَلَّفِينَ مِنَ الثَّقَلَيْنِ فِي الْمُخْشَرِ - مَا عَدَا الْأَنْبِيَاءَ وَالسَّبْعِينَ أَلْفًا الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ - كُتِبَتْ لَهُمُ فِيهَا الْمَلَائِكَةُ الْحَفَظَةُ أَعْمَالَهُمُ الَّتِي صَدَرَتْ عَنْهُمْ فِي الدُّنْيَا، بِالْأَيَّانِ وَالشَّائِلِ ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُجَاسَّبُ حِسَابًا يَسِيرًا * وَيَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِهِ مُسْرُورًا * وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ * فَسَوْفَ يَدْعُوا ثُبُورًا * وَيَصْلَى سَعِيرًا﴾^(٢).

وَحَاصِلُ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ: أَنَّ صَحَائِفَ الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي تَوْصَلُ حَتَّى تَكُونَ صَحِيفَةً وَاحِدَةً، وَقِيلَ: يُنْسَخُ مَا فِي جَمِيعِهَا فِي صَحِيفَةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِذَا مَاتَ الْعَبْدُ جُعِلَتْ فِي خَزَانَةٍ تَحْتَ الْعَرْشِ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ وَالنَّاسُ فِي الْمَوْقِفِ بَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى رِيحًا فَطَيَّرَهَا مِنْ تِلْكَ الْخَزَانَةِ، فَلَا تَخْطِئُ صَحِيفَةً عَنْتَى صَاحِبِهَا، ثُمَّ تَأْخُذُهَا الْمَلَائِكَةُ مِنَ الْأَعْنَاقِ فَيُعْطُونَهَا لَهُمْ فِي أَيْدِيهِمْ عَلَى حَسَبِ حَالِهِمْ مِنْ إِيْبَانٍ أَوْ كُفْرٍ، فَاَلْمُؤْمِنُ يُعْطَى كِتَابُهُ بِيَمِينِهِ، وَالْكَافِرُ بِشِمَالِهِ، وَيَثْقَبُ صَدْرُهُ فَيَدْخُلُ يَدَهُ الْيُسْرَى فِيهِ وَيَأْخُذُ كِتَابَهُ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ.

وَأَوَّلُ مَنْ يَأْخُذُ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَهُ شِعَاعٌ كَالشَّمْسِ، وَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ فَهُوَ رَئِيسُ السَّبْعِينَ أَلْفًا الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ،

(١) وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: لِأَنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يَشْهَدُونَ لَهُ بِالْجَنَّةِ، فَمَعْنَى شَهِيدٍ: مُشْهَدٌ لَهُ. وَقِيلَ: لِأَنَّهُ يَشْهَدُ عِنْدَ خُرُوجِ رُوحِهِ مَا لَهُ مِنَ الثَّوَابِ وَالْكَرَامَةِ، وَقِيلَ: لِأَنَّ عَلَيْهِ شَاهِدًا وَهُوَ دَمُهُ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ وَجْرَهُ يَتَعَبُ دَمًا، وَقِيلَ: لِسُقُوطِهِ عَلَى الْأَرْضِ وَالْأَرْضُ شَاهِدَةٌ. وَشَهِيدٌ عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ، بِمَعْنَى فَاعِلٍ، أَيُّ شَهِيدٌ لِدَارِ السَّلَامِ، وَقِيلَ: بِمَعْنَى مَفْعُولٍ أَيُّ مُشْهَدٌ لَهُ.

(٢) سُورَةُ الْأَنْشِقَاقِ: الْآيَاتُ ٧-١٢

وَبَعْدَ عَمَرٍ أَبُو سَلَمَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْأَسَدِ الْمَخْزُومِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَوَّلُ مَنْ يَأْخُذُهُ بِشِبَالِهِ أَخُوهُ الْأَسْوَدُ بْنُ عَبْدِ الْأَسَدِ الْمَخْزُومِيِّ.

ثُمَّ إِذَا أَخَذَ الْعَبْدُ كِتَابَهُ وَجَدَ حُرُوفَهُ نِيرَةً أَوْ مُظْلِمَةً عَلَى حَسَبِ الْأَعْمَالِ الْحَسَنَةِ أَوْ الْقَبِيحَةِ، وَأَوَّلُ خَطِّ فِيهَا ﴿اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾^(١) فَإِذَا قَرَأَهُ ابْتِضَ وَجْهُهُ إِنْ كَانَ مُؤْمِنًا، وَأَسْوَدَ إِنْ كَانَ كَافِرًا، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾^(٢) الْآيَةَ. وَيَخْلُقُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ عِلْمَ الْقِرَاءَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَقْرَأُ فِي الدُّنْيَا. وَالصَّحِيحُ: أَنَّ عُصَاةَ الْمُؤْمِنِينَ يَأْخُذُونَ صَحَائِفَهُمْ بِأَيَّانِهِمْ، وَيَكُونُ عَلَامَةً عَلَى دُخُولِهِمُ الْجَنَّةَ، وَلَوْ بَعْدَ دُخُولِهِمُ النَّارَ.

- وَكَالشَّفَاعَةِ^(٣) وَهِيَ أَنْوَاعٌ:

الْأَوَّلُ: شَفَاعَتُهُ ﷺ فِي فَصْلِ الْقَضَاءِ لِإِرَاحَةِ الْخَلْقِ مِنْ طَوْلِ الْوُقُوفِ وَمَشَقَّتِهِ، وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِهِ ﷺ.

الثَّانِي: شَفَاعَتُهُ فِي إِدْخَالِ قَوْمِ الْجَنَّةِ بَغَيْرِ حِسَابٍ، قَالَ النَّوَوِيُّ: وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِهِ^(٤).

الثَّالِثُ: الشَّفَاعَةُ فِيمَنْ اسْتَحَقَّ دُخُولَ النَّارِ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا، قَالَ عِيَاضٌ: وَلَيْسَتْ مُخْتَصَّةً بِهِ^(٥)، وَتَرَدَّدَ النَّوَوِيُّ، أَيْ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ تَصْرِيحٌ بِذَلِكَ.

(١) سورة الإسراء: من الآية ١٤

(٢) سورة آل عمران: من الآية ١٠٦

(٣) الشَّفَاعَةُ مِنْ «الشَّفَعِ» ضِدُّ الْوَتَرِ، كَأَنَّ الشَّافِعَ ضَمَّ سَوْأَلَهُ إِلَى سُؤَالِ الْمَشْفُوعِ لَهُ، مِنْ «شَفَعَ يَشْفَعُ»، وَالْمَشْفَعُ -بِكسر الفاء- الَّذِي يَقْبَلُ الشَّفَاعَةَ، وَالْمَشْفَعُ -بفتحها- الَّذِي يَقْبَلُ شَفَاعَتَهُ.

(٤) قَالَهُ النَّوَوِيُّ تَبَعًا لِلْقَاضِي عِيَاضَ، وَتَرَدَّدَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي الْإِخْتِصَاصِ، وَتَبَعَهُ السَّبْكِى وَابْنُ حَجَرٍ قَائِلًا: لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَمِثْلُهُ لَا يَدْرِكُ بِالْقِيَاسِ وَالْإِجْتِهَادِ. [سَبْأِي، ص ١٦٠]

(٥) وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ. [صَاوِي، ص ٧٠]، وَتَبَعَهُ ابْنُ السَّبْكِى فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ. [سَبْأِي، ص ١٦٠]

الرابع: الشفاعة في إخراج قوم من النار، ويُشارِكُه فيها الأنبياء والملائكة وصالحو المؤمنين.^(١)

الخامس: الشفاعة في زيادة الدرجات، وجَوَزَ التَّوَيُّ اختِصاصُها به عليه الصلاة والسلام.^(٢)

السادس: الشفاعة في تخفيف العذاب عمَّن استَحَقَّ الخلود في النار^(٣)، كما في حقَّ أبي طالب، ففي الصحيح (أنا أولُ شافعٍ وأولُ مُشفَعٍ)^(٤)، وأنه ذُكِرَ عنده عَمُه أبو طالب فقال: (لعلَّه تنفعه شفاعتي فيُجعلُ في ضحضاحٍ من النار)^(٥).

- وكشَرائطِ الساعةِ الخمسةِ المتَّفَقِ عليها، أي: علاماتها، أي: العلاماتِ الدالَّةِ على قُرْبِها.

أولُها: خروجُ المسيح الدجالِ -بالحاءِ المَهْمَلَةِ- على الصحيح، سُمِّيَ مسيحًا؛ لمُسَحِه الأرض في أمدٍ يسير، أي: مُدَّةَ أربعينَ يومًا كما سيأتي في الحديث، وقيل: لأنَّه مُمسوحُ العينِ اليسرى. ووُصِفَ بالدجالِ، أي: الكذابِ، للفرقِ بَيْنَه وَبَيْنَ المسيحِ عيسى بنِ مَرْيَمَ عليه الصلاة والسلام.

(١) وفصل القاضي عياض فقال: إن كانت هذه الشفاعة لإخراج من في قلبه مثقال ذرة من الإيمان اختصت به، وإلا شاركه غيره فيها. [حاشية السباعي، ص ١٦٠]

(٢) وهذه لا ينكرها المعتزلة كالأولى، وجزم العراقي باختصاصها به ﷺ. [سباعي، ص ١٦٠]

(٣) يرى اللقاني أن الظاهر مورد التخفيف في عذاب ما زاد على الكفر من الفروع وما يجري مجراها، لا عذاب الكفر.

(٤) قال المصنف «في الصحيح» وهو كذلك، أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القضاء، باب تفضيل نبينا ﷺ.

(٥) رواه البخاري في صحيحه: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، ومسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب شفاعته النبي ﷺ لأبي طالب.

وُسَمِيَ عِيسَى مَسِيحًا لِمَسِيحِهِ الْأَرْضَ، أَي: سِيَاخَتِهِ فِيهَا، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ مَا مَسَحَ عَلَى ذِي عَاهَةٍ إِلَّا بَرِيءٌ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ مُمَسَّوحٌ بِالْبَرَكَةِ.

ثانيها: نُزُولُ الْمَسِيحِ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ، وَقَتْلُهُ لِلدَّجَالِ، فِيهِ الصَّحِيحُ (لَيَنْزِلَنَّ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا فَلْيَكْسِرَنَّ الصَّلِيبَ، وَلْيَقْتُلَنَّ الْخَنَزِيرَ، وَلْيَضَعَنَّ الْجِزْيَةَ) ^(١) الْحَدِيثُ.

وَفِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: (يُخْرَجُ الدَّجَالُ فِي خَفَقَةٍ ^(٢) مِنَ الدِّينِ وَإِدْبَارِ مِنَ الْعِلْمِ ^(٣))، وَلَهُ أَرْبَعُونَ لَيْلَةً يَسِيحُهَا فِي الْأَرْضِ، الْيَوْمُ مِنْهَا كَالسَّنَةِ، وَالْيَوْمُ مِنْهَا كَالشَّهْرِ، وَالْيَوْمُ مِنْهَا كَالْجُمُعَةِ ^(٤))، ثُمَّ سَائِرُ أَيَّامِهِ كَأَيَّامِكُمْ هَذِهِ، وَلَهُ حِمَارٌ يَرْكَبُهُ، عَرَضُ جَانِبِ أُذُنَيْهِ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا، يَقُولُ لِلنَّاسِ: أَنَا رَبُّكُمْ، وَهُوَ أَعْوَرُ، وَإِنْ رَبُّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرُ، مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافَرٌ، يَقْرَؤُهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ كَاتِبٍ وَغَيْرِ كَاتِبٍ، يَرُدُّ كُلُّ مَاءٍ وَمَنْهَلٍ إِلَّا الْمَدِينَةَ وَمَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَقَامَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَبْوَابِهَا، وَمَعَهُ جِبَالٌ مِنْ خُبْرٍ، وَالنَّاسُ فِي جَهْدٍ إِلَّا مَنْ تَبِعَهُ، وَمَعَهُ نَهْرَانِ أَنَا أَعْلَمُ بِهِمَا مِنْهُ، نَهْرٌ يَقُولُ الْجَنَّةُ وَنَهْرٌ يَقُولُ النَّارُ، فَمَنْ أَدْخَلَ الَّذِي يُسَمِّيهِ الْجَنَّةَ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَمَنْ أَدْخَلَ الَّذِي يُسَمِّيهِ النَّارَ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ.

قَالَ: وَتُبِعْتُ مَعَهُ شَيَاطِينَ تَلْكُمُ ^(٥))، وَمَعَهُ فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ، يَأْمُرُ السَّمَاءَ تَمْطُرُ فِيهَا يَرَى النَّاسُ ^(٦))، وَيَقْتُلُ نَفْسًا ثُمَّ يُحْيِيهَا فِيهَا يَرَى النَّاسُ، يَقُولُ لِلنَّاسِ: ..

(١) رواه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب نزول عيسى بن مريم حاكمًا بشريعة نبينا محمد ﷺ.

(٢) خَفَقَةٌ مِنْ «الْخَفَقِ» وَهُوَ الْغِيَابُ أَيْ فِي غِيَابَةِ مِنَ الدِّينِ. [سباعي، ص ٥٥٩]

(٣) أي إعراض عن العلم.

(٤) قوله «اليوم منها كالسنة» أي اليوم الأول منها كالسنة، واليوم الثاني كالشهر، واليوم الثالث كالجمعة. [سباعي، ص ٥٥٩]

(٥) أي: تَلْكُمُ الْأَزْمَنَةَ. [سباعي، ص ٥٦٠]

(٦) أي: وفي الواقع لا مطر.

.. أيها الناس فهل يفعل مثل هذا إلا الرب، فيغفر الناس^(١) إلى جبل الدخان بالشام، فيأتيهم فيحاصرهم، فيشتد حصارهم ويجهدهم جهدا شديدا، ثم ينزل عيسى عليه الصلاة والسلام فيأتي في السحر فيقول: أيها الناس ما يمنعكم أن تخرجوا إلى هذا الكذاب الخبيث، فينطلقون فإذا هم بعيسى فتقام الصلاة، فيقال له: تقدم يا روح الله، فيقول: ليتقدم إمامكم^(٢) فليصل بكم، فإذا صلوا صلاة الصبح خرجوا إليه، فحين يراه الكذاب فينما - أي: يذوب - كما ينما الملح في الماء، فيقتله حتى إن الشجر والحجر ينادي يا روح الله هذا يهودي، فلا يترك ممن كان يتبعه أحدا إلا قتله^(٣). وفي الصحيح أحاديث بمعنى ذلك. انتهى، ذكره السيوطي.

ثالثها: خروج يأجوج ومأجوج^(٤) - بالهمز ودونه -، وهما قبيلتان من ولد يافث ابن نوح عليه السلام^(٥)، فهما من ذرية آدم عليه السلام من غير خلاف.

روى مسلم من حديث الثواس بن سمعان: (إن الله تعالى يوحي إلى عيسى عليه السلام بعد قتله الدجال: أي قد أخرجت عبدا لي لا يدان^(٦) لأحد بقتالهم فحرز عبادي إلى الطور. ويبعث الله يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب^(٧) ينسلون - أي: من كل نشر

(١) أي: المؤمنون الذين يخافون على إيمانهم من فتنه. [سباعي، ص ٥٦١]

(٢) أي: المهدي.

(٣) رواه أحمد في مسنده من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه

(٤) أسنان أعجميان لا اشتقاق لهما، ومنعا من الصرف للعلمية والعجمة، وكلهم كفار دعاهم النبي ﷺ إلى الإيمان فلم يجيبوا.

(٥) سيدنا نوح عليه السلام له ثلاثة أولاد: سام وحام ويافث، سام أبو العرب والعجم والروم، وحام أبو الحبشة والزنج والنوب، ويافث أبو الترك والبربر.

(٦) قوله «لا يدان» قال النووي: معناه لا قدرة ولا طاقة، يقال: مالي هذا الأمر يدان، لأن المباشرة إنما تكون باليد، وكان يديه معدومتان عن دفعه. [شرح مسلم للنووي ٢٨١ / ١٨]

(٧) «الحدب»: المكان المرتفع، و«ينسلون»: يمشون مسرعين.

يمشونَ مُسرَّعينَ - فيمُرُّ أوائلهم على بُحيرة طبرية، فيشربونَ ماءها - وهي بالشام، طولها عشرة أميال - ويمُرُّ آخرهم فيقولون: لقد كان بهذا أثر ماء. ويحْضرون عيسى وأصحابه حتى يكون رأس الثور لأحدهم خيراً من مائة دينارٍ لأحدكم، فيرغبُ نبيُّ الله وأصحابه إلى الله تعالى، فيُرْسِلُ الله عليهم النِّغْفَ في رقابهم، فيصْبِحونَ فَرَسِي كَمَوْتِ نَفْسٍ واحدةٍ، ثُمَّ يَهْطُ نَبِيُّ الله عيسى وأصحابه في الأرض فلا يجدون في الأرضَ مَوْضِعَ شِبْرٍ إِلَّا مَلَأَتْهُ زَهْمَتُهُمْ، فيرغبُ إلى الله نبيُّ الله وأصحابه، فيُرْسِلُ اللهُ طَيْراً كَأَعْناقِ البُخْتِ، فتحملُهم فتطرحُهم حيثُ شاء اللهُ، ثُمَّ يُرْسِلُ اللهُ تعالى مطراً لم يكن منه بَيْتٌ مدر ولا وبر، فيغسلُ الأرضَ حتى يتركها كالزَّلْفَةِ^(١)، ثُمَّ يُقالُ للأرض: أنبتي ثَمَرَكَ^(٢). الحديث.

وقوله: «لا يدان لأحدٍ» تشبیه يد، ومعناه: لا قُدرة ولا طاقة. ومعنى «حرَّزهم إلى الطور» ضَمَّهم إليه واجعله لهم حِرْزاً. وقوله «النِّغْف» - بتحريك الغين المعجمة - الدود الذي يكون في أنوف الإبل والغنم. وقوله «فَرَسِي» كقتلى وزناً ومعنى، واحده «فريس».

وفي الثعلبيِّ مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ، قُلْتُ: يا رسولَ الله، ما يَأْجُوجُ ومَأْجُوجُ؟ قال: أُمَّمٌ، كُلُّ أُمَّةٍ أَرْبَعُمِائَةِ أَلْفٍ، لا يَمُوتُ الرَّجُلُ حَتَّى يَرَى أَلْفَ عَيْنٍ تَطُوفُ بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ صُلْبِهِ، وَهُمْ مِنْ وَلَدِ آدَمَ، فيسيرونَ إلى خَرَابِ الدُّنْيَا، فيكونُ مُقَدِّمَتُهُمْ بالشام، وساقَتُهُمْ بالعِراقِ، فيمُرُّونَ بأنهارِ الدُّنْيَا فيشربونَ الفُرَاتَ والدَّجْلَةَ وبُحيرة طبرية، حتى يأتوا بَيْتَ المقدسِ، فيقولون: قد قَتَلْنَا أَهْلَ الدُّنْيَا، فقاتلوا مَنْ في السماء، فيرمونَ نُشابَهُمْ إلى السماءِ، فيرُدُّ اللهُ تعالى نُشابَهُمْ مُحْمَرًا دَمًا.

(١) أي القصعة.

(٢) صحيح مسلم: كتاب الفتن وأشرار الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه.

وقد وردَ أَنَّ الدَّجَالَ يَقْتُلُهُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ، فيُخْرَجُ بعَدَهُ يَأْجُوجُ ومَأْجُوجُ فيَقْتُلُون مَنْ اتَّبَعَ الدَّجَالَ الَّذِي قَتَلَهُ عِيسَى، وَينَحْصِرُ عِيسَى وَمَنْ مَعَهُ فِي رُؤُوسِ الْجِبَالِ، فيُسَلِّطُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ دَاءً فِي أَعْنَاقِهِمْ، فيموتون كَمَوْتِ رَجُلٍ وَاحِدٍ. انتهى، ذَكَرَ جميعه النَّفَرَاوِيُّ فِي شَرْحِ الرِّسَالَةِ^(١).

رابعها: خُرُوجُ الدَّابَّةِ الَّتِي تُكَلِّمُ النَّاسَ آخِرَ الزَّمَانِ، المُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾^(٢) أَي: وَإِذَا قُرْبَ وَقُوعُ معنى الْقَوْلِ عَلَيْهِمْ، وَهُوَ مَا وَعَدُوا بِهِ مِنَ البَعْثِ والعَذَابِ، أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ. قِيلَ: تُكَلِّمُهُمْ بِبُطْلَانِ الْأَدْيَانِ إِلَّا دِينَ الْإِسْلَامِ.

وقيل: تقول: يَا فُلَانُ أَنْتَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَيَا فُلَانُ أَنْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ. وقيل: تقول: إِنَّ النَّاسَ كَانُوا بِأَيَاتِنَا لَا يوقِنُونَ.

وروي أَنَّهُ سُئِلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ مَخْرَجِهَا فَقَالَ: مِنْ أَعْظَمِ الْمَسَاجِدِ حُرْمَةً عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، يَعْنِي الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ.

وروي عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهَا ثَلَاثُ خَرَاجَاتٍ: خُرْجَةٌ بِأَقْصَى الْيَمَنِ، فيفْشُو ذِكْرُهَا فِي الْبَادِيَةِ، وَلَا يَدْخُلُ ذِكْرُهَا مَكَّةَ، ثُمَّ تَمُكُّ زَمَنًا طَوِيلًا. وَخُرْجَةٌ قَرِيبَةً مِنْ مَكَّةَ، فيفْشُو ذِكْرُهَا بِالْبَادِيَةِ وَبِمَكَّةَ، وَخُرْجَةٌ بَيْنَمَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْبَيْتِ وَمَعَهُ الْمُسْلِمُونَ، إِذْ تَهْتَزُّ الْأَرْضُ تَحْتَهُمْ، وَيَنْشَقُّ الصَّفا مِمَّا يَلِي الْمَشْعَرَ، فَتَخْرُجُ رَأْسُ الدَّابَّةِ مِنَ الصَّفا، تَجْرِي الْفَرَسُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَمَا خَرَجَ ثُلُثُهَا، وَبَعْدَ خُرُوجِهَا يَمَسُّ رَأْسُهَا السَّحَابَ، وَتُسَمَّى الْجَسَاسَةَ.

(١) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني - خروج يأجوج ومأجوج.

(٢) سورة النمل: من الآية ٨٢

وفي الحديث: أَنَّ طَوْلَهَا سِتُّونَ، وَلَهَا أَرْبَعَةُ قَوَائِمَ وَزَعْبٌ وَرِيْشٌ وَجَنَاحَانِ، لَا يَفُوتُهَا هَارِبٌ وَلَا يُدْرِكُهَا طَالِبٌ.

وعن كَعْبٍ: صَوْرَتُهَا صُورَةُ جِهَارٍ، قِيلَ: لَهَا رَأْسُ ثَوْرٍ، وَعَيْنٌ خِنْزِيرٍ، وَأُذُنٌ إِبِلٍ، وَغُنْقٌ نَعَامَةٍ، وَصَدْرُ أَسَدٍ، وَلَوْنُ نَمِرٍ، وَخَاصِرَةٌ هِرٍّ، وَذَنْبٌ كَبِشٍ، وَخُفٌّ بَعِيرٍ.

خامسها: طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَاخْتِلَافٌ فِي ذَلِكَ، هَلْ هُوَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، أَوْ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ تَطْلُعُ مِنَ الْمَشْرِقِ عَلَى عَادَتِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِذَا طَلَعَتْ مِنَ الْمَغْرِبِ غَرِبَتْ فِي الْمَشْرِقِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يُعْلَقُ بَابُ التَّوْبَةِ عَلَى الْمُؤْمِنِ الْعَاصِي وَالْكَافِرِ، وَقِيلَ: هُوَ خَاصٌّ بِالْكَافِرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾^(١).

وهل ذلك خاصٌّ بِالْمُكَلَّفِ أَوْ عَامٌّ، وَهَلْ يَسْتَمِرُّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ الْبُرْهَانِ اللَّقَانِيِّ فِي شَرْحِ جَوْهَرَتِهِ. الْحَقُّ أَنَّ مِنْ يَوْمِ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا تُقْبَلُ تَوْبَةُ أَحَدٍ، كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

لَكِنْ صَحَّحَ الْأَجْهَوِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الرَّسَالَةِ^(٢): أَنَّ عَدَمَ قَبُولِهَا مِنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ خَاصٌّ بِمَنْ شَاهَدَ الطُّلُوعَ وَهُوَ مُمَيِّزٌ، أَمَّا غَيْرُ الْمُمَيِّزِ -لَصِبًا أَوْ جُنُونٍ- ثُمَّ حَصَلَ لَهُ التَّمْيِيزُ، أَوْ وُلِدَ بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ تُقْبَلُ مِنْهُ التَّوْبَةُ، وَقَالَ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْمُخْتَصَرِ^(٣): عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «لَا تُقْبَلُ تَوْبَةُ الْكَافِرِ إِلَّا إِذَا كَانَ صَغِيرًا، ثُمَّ أَسْلَمَ بَعْدَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَأَمَّا الْمُؤْمِنُ الْمَذْنِبُ فَتُقْبَلُ مِنْهُ تَوْبَتُهُ».

(١) سورة الأنعام: من الآية ١٥٨

(٢) هي حاشيته على شرح الزرقاني للرسالة البيهقونية في مصطلح الحديث.

(٣) أي قاله الأجهوري في شرحه على مختصر خليل المالكي، المتوفى سنة ٧٦٧هـ.

واعلم: أنَّ التصديقَ بما ذُكِرَ هو الإيمانُ الشرعي؛ لأنَّ الإيمانَ لغةً: هو مُطْلَقُ التصديقِ، وشرعاً: هو تصديقُ النبي ﷺ بالقلبِ في جميع ما عُلِمَ بحقيقته به من الدين بالضرورة^(١)، أي: فيما اشتهرَ بينَ أهل الإسلام وصارَ العلمُ به يُشابه العلمَ الحاصل بالضرورة، بحيثُ يعلمُه العامةُ من غيرِ افتقارٍ إلى نظرٍ واستدلال، وإن كان في أصله نظرياً، كوحدة الصانع جلَّ وعلا، ووجوب الصلاة ونحوهما، إجمالاً فيما عُلِمَ إجمالاً، وتفصيلاً فيما عُلِمَ كذلك.

والمرادُ من تصديقه عليه الصلاة والسلام الإذعانُ والقبولُ لما جاء به، بحيثُ يقع عليه اسمُ التسليم من غيرِ تكبرٍ وعنادٍ، لا يُجرَّدُ وقوعُ نسبةِ الصِّدْقِ إليه في القلبِ من غيرِ إذعانٍ وقبولٍ^(٢)، حتى يلزمَ إيمانُ كثيرٍ من الكفار الذين كانوا عاقلين بحقيقة نبوته عليه الصلاة والسلام وما جاء به، لأنهم لم يكونوا أذعنوا لذلك ولا قبلوه بحيثُ يُطلقُ عليه اسمُ التسليم.

وعلى هذا فالإيمانُ الشرعيُّ هو: حديثُ النفس^(٣) التابع للمعرفة، أي: الإدراكُ الجازمُ بناءً على الصحيح من أنَّ إيمانَ المقلدِ صحيحٌ.

فالإذعانُ والقبولُ والتصديقُ والتسليمُ عباراتٌ عن شيءٍ واحدٍ، وهو: حديثُ النفس المذكورُ، فيكونُ الإيمانُ فعلاً من أفعالِ النفس، وليسَ من قبيلِ العلومِ

(١) المراد بالضرورة ما يعرف كونه من دين النبي ﷺ بلا دليل، بأن تواتر عنه أو استفاض حتى وصل إلى دائرة العوام، كالوحدانية والنبوة وختمها والبعث والجزاء وعذاب القبر، وقد تكون الضرورة في استحباب شيء وإباحته فيكفر جاحد ذلك، مع أنه لا يجب الإتيان به كالسواك، إذ الضرورة في الثبوت عن صاحب الرسالة أو في كونه من الدين لا من حيث العمل أو الحكم.

(٢) وذلك يتمثل في قبول النفس ورضاها بما جزم به، وليس المراد مجرد وقوع نسبة الصِّدْقِ.

(٣) المراد بحديث النفس: انقيادها وقبولها، وهو المشار إليه بقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُخَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرِيبِهِمْ ثُمَّ لَا يُجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥] فهذا هو المراد بالإيمان، وليس المراد به نفس المعرفة، وإلا لكان المقلد كافراً إذ لا معرفة عنده.

والمعارف^(١)، ويظهر من كلام بعضهم أنه الراجح^(٢)، وذهب المحقق التفتازاني وكثير من المحققين إلى أن التصديق الشرعي المعبر عنه بالإيمان والإذعان والتسليم هو: نفس الإدراك، فيكون من قبيل العلوم والمعارف، والأصح في الإدراك أنه كيف لا فعل ولا انفعال للنفس، ويكون التكليف به، باعتبار أسبابه من الفكر الموصل إليه^(٣).

قال^(٤): وهو معنى التصديق المقابل للتصور في علم الميزان^(٥)، حيث يقال: العلم إما تصور وإما تصديق، أي: فيكون التصديق عند المناطقة هو الإذعان، بحيث يطلق عليه اسم التسليم.

قال: فلو حصل هذا المعنى للكفار كان إطلاق اسم الكافر عليه.. من جهة أن عليه شيئاً من أمارات التكذيب والإنكار، كما لو فرضنا أن أحداً صدق بجميع ما جاء به النبي ﷺ وأقر به وعمل ومع ذلك شد الزنار^(٦) بالاختيار، أو سجد للمصنم بالاختيار، نجعله كافراً لما أن النبي ﷺ جعل ذلك علامة التكذيب والإنكار، وتحقيق هذا المقام على ما ذكرت يسهل لك الطريق إلى حل كثير من الإشكالات^(٧) الواردة في مسألة الإيمان. اهـ كلامه^(٨).

(١) لأنه لو كان من قبيل العلوم والمعارف لكان من مقولة كيف وليس فعلاً.

(٢) أي لأنه قول الأشعري والباقلاني والإسفرائيني وجمهور المتكلمين. [صاوي، ص ٧٢]

(٣) أي إذا كان الإيمان من مقولة كيف فكيف يكلف الإنسان به، إذ هو ليس في اختياره؟ فالجواب أنه يكلف بأسبابه من النظر والاستدلال والنطق بالشهادتين ونحوه.

(٤) أي السعد التفتازاني [صاوي، ص ٧٣]

(٥) أي علم المنطق.

(٦) الزنار هو شيء يشد على وسطهم - أي أهل الكتاب - ليميزوا عن المسلمين. [المصباح المنير ٣٤٩/١]

(٧) من هذه الإشكالات مثلاً أن الذي يشد الزنار إنما يحكم بكفره ظاهراً، لأنه قد يكون مصداقاً بقلبه.

(٨) أي السعد التفتازاني [سباغي، ص ١٦٦]

وعلى ما ذكرنا فالإيمان بسيط^(١)، وعليه فمن صدق بقلبه، ولم يقرّ بلسانه لا لعذرٍ منعه^(٢) ولا لإباء، بل كان بحيث لو طُلب منه النطق لأجاب، فهو مؤمن عند الله تعالى، ناجٍ من الخلود في النار. فالنطق إنما هو شرط كمال فيه^(٣)، كبقية الأعمال من صلاة وصوم وزكاة وحج، لا شرط صحة، ولا جزءاً من حقيقته، نعم هو شرط لإجراء الأحكام الدنيوية^(٤)؛ لأن التصديق لحفائه -بكونه قلبياً- لا بدّ له من علامة ظاهرة تدل عليه. وقيل: إنه مركّب من التصديق والنطق بالشهادتين^(٥). فالنطق جزء من حقيقته إلا أن التصديق جزء لا يحتمل السقوط، والإقرار^(٦) قد يحتمله كما في المعذور من خرس أو إكراه^(٧). وقيل: بل النطق شرط صحة له، ولا فرق بينه وبين القول بالجزئية^(٨)، إلا باعتبار أن الجزء داخل الماهية، والشرط خارج عنها^(٩).

(١) أي على ما ذكرنا من أن الإيمان هو حديث النفس التابع للمعرفة، فيكون بسيطاً لا مركباً، أي هو التصديق فقط.

(٢) وأما المعذور فمفتق على قبول الإيمان منه ولو على القول بأنه مركب. [صاوي، ص ٧٣]

(٣) أي شرط في كمال الإيمان الذي هو مجرد التصديق، وإن كان النطق واجباً في ذاته كالصلاة وغيرها من الواجبات.

(٤) أي النطق ليس شرطاً في صحة الإيمان ولا شطراً أي جزءاً من حقيقته، وإنما هو شرط لإجراء الأحكام الدنيوية كأن يزوج مسلمة أو يصلى خلفه، وإن مات أن يدفن مع المسلمين... إلخ

(٥) هذا القول لأبي حنيفة وجماعة من الأشاعرة، فالإيمان عندهم اسم لعمل القلب واللسان جميعاً. [حاشية الصاوي، ص ٧٣]

(٦) أي أن الإقرار على هذا القول بأنه جزء، لكنه يحتمل السقوط، إذ يسقط هذا الركن عن المعذور، أما التصديق فإنه ركن لا يسقط أبداً.

(٧) وهذا الخلاف مقيد بالكافر الأصلي، وأما أولاد المسلمين فمحكوم بإيمانهم عند الله وعندنا ولو لم ينطقوا طول عمرهم، غير أنهم خالفوا الواجب الفرعي. [صاوي، ص ٧٣]

(٨) أي مآل هذين القولين واحد، وهو عدم صحة الإيمان بدون النطق بالشهادتين.

(٩) تحصل أن الأقوال ثلاثة، لكنها ترجع إلى قولين، لأن من قال إنه شرط صحة فقد وافق القائل في المعنى بأنه شرط، وبقي قول ثالث وهو أن الإيمان مركب من تصديق ونطق وعمل، وهو للمعتزلة، وعليه فمن ترك واجبا كالصلاة أو فعل محرماً كالزنا فهو كافر. [صاوي، ص ٧٣]

ثُمَّ الرَّاجِعُ أَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ بِزِيَادَةِ الْأَعْمَالِ وَنَقْصِهَا، لِلْقَطْعِ بَأَنَّ إِيمَانَ الْفُسَّاقِ لَا يُسَاوِي إِيمَانَ الصَّادِقِينَ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ^(١)، وَلَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا تَلَّيْتُمْ عَلَيْهِمْ آيَاتَهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾^(٢)، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ. وَلَقَوْلِهِ ﷺ لِابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حِينَ سَأَلَهُ الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؟ (نَعَمْ يَزِيدُ حَتَّى يُدْخَلَ صَاحِبَهُ الْجَنَّةَ، وَيَنْقُصُ حَتَّى يُدْخَلَ صَاحِبَهُ النَّارَ)^(٣). وَبِالْجُمْلَةِ فِزْيَادَةُ الْأَعْمَالِ الْبَاطِنِيَّةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ تَوْجِبُ زِيَادَةَ إِشْرَاقِهِ وَضِيَاءِهِ^(٤) فِي الْقَلْبِ، وَقِلَّتُهَا تَوْجِبُ ضَعْفِهِ. وَظَاهَرُ أَنَّ التَّصَدِيقَ قَدْ يَقْوِي بِقُوَّةِ الْأَسْبَابِ، وَلِذَا يَقَالُ: لَيْسَ الْخَبَرُ كَالْعَيَانِ^(٥).

وقيل: لا يزد ولا ينقص^(٦)؛ لَأَنَّ التَّصَدِيقَ الْبَالِغَ حَدَّ الْجَزْمِ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ زِيَادَةٌ

(١) هذا يدل على تفاوت أفراد المؤمنين في الإيمان، لا على قبول إيمان الشخص الزيادة والنقص الذي هو محل النزاع. [سباعي، ص ٥٧٥]

(٢) سورة الأنفال: من الآية ٢

(٣) رواه الثعلبي في تفسيره [تفسير سورة آل عمران، ذكر بعض ما ورد من الأخبار في زيادة الإيمان].

(٤) وذلك لأن بين الجوارح والقلب ارتباطاً، فإذا فعلت الجوارح طاعة أشرق ضياؤها في القلب، فيزداد يقيناً، فزيادة الطاعات يزيد إشراق القلب. [سباعي، ص ٥٧٦]

(٥) الخلاصة في هذا الشأن أو المعتمد أن الإيمان هو التصديق، وأن النطق بالشهادتين شرط لإجراء الأحكام الدنيوية، وأنه يزيد وينقص على جميع الإطلاقات.

(٦) هذا مذهب الإمام أبي حنيفة وأصحابه وكثير من العلماء، وعليه فالأعمال غير داخلة في مفهومه لعطفها عليه، والعطف يقتضي المغايرة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٧]، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [طه: ١١٢] فجعل الإيمان شرطاً في صحة الأعمال، والشرط غير المشروط. [سباعي، ص ٥٧٧]، وأما الآيات التي تصرح بزيادة الإيمان فمحمولة عند أبي حنيفة على ما يؤمن به، أي يزيد الإيمان بزيادة ما يجب الإيمان به، أي كلما زادهم تعالى فرضاً على الفرائض السابقة أو شرع لهم أمراً جديداً آمنوا به كما آمنوا بالذي قبله، وهذا غير متصور في غير عصر النبي ﷺ. ولكن عند التأمل نجد قول الإمام أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غير مخالف لقول الجمهور، لأنه عندما نفى الزيادة والنقص نفاهما عن التصديق الذي هو أصل الإيمان، لأنه يقين لا يتصور فيه الزيادة ولا النقص، لأنه يصير شكاً، ولكنه لم ينف الزيادة أو النقص باعتبار الأعمال فليتدبر.

ولا نُقصان، حتى إنَّ مَنْ حَصَلَ له حقيقةُ التصديق، فسواء أتى بالطاعاتِ أو ارتكَبَ المخالفاتِ فتصديقه باقٍ على حاله مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ فيه أَصْلًا.

وقيل: الخُلْفُ لفظي^(١)؛ لأنَّ ما يَدُلُّ على أنَّ الإيمانَ يَزِيدُ وينقُصُ فمحمولٌ على الإيمانِ الكاملِ المُركَّبِ مِنْ تصديقٍ وعَمَلٍ، فالزيادةُ والثَّقْصانُ مصروفانِ إلى ما به الكمالُ مِنَ الأَعْمَالِ، وما يَدُلُّ على عَدَمِ الزيادةِ والنقصِ فمحمولٌ على أَصْلِ الإيمانِ، وهو التصديقُ. وفيه نظر^(٢).

وأما الإسلامُ فهو لُغَةً: الخُضُوعُ والانقيادُ، فهو غَيْرُ الإيمانِ لُغَةً قَطْعًا. وأما شرعًا فقد اختلفَ فيهما: فذهب أكثرُ الماتريديةِ وبعضُ مُحَقِّقِي الأشاعرةِ إلى أنَّه الخُضُوعُ والانقيادُ للأوامرِ والنواهي، بمعنى: قَبُولِ ذلك والإذعانِ له، وعليه فهو عَيْنُ الإيمانِ، فالإيمانُ والإسلامُ مُترادِفانِ شرعًا، وقال النَّسْفِيُّ في العقائدِ: والإيمانُ والإسلامُ واحدٌ.

والأكثرُ مِنَ الأشاعرةِ مع كثيرٍ مِنَ الماتريديةِ إلى تَغْيِيرِهما مفهومًا كتغْيِيرِهما لُغَةً^(٣)، إذ مفهومُ الإيمانِ: تصديقُ القلبِ بِكُلِّ ما جاء به النبي ﷺ مَّا عَلِمَ مِنَ الدينِ ضرورةً، أي: الإذعانُ لذلك. ومفهومُ الإسلامِ: امتثالُ الأوامرِ والنواهي بِنِاءِ العَمَلِ على ذلك الإذعانِ.

(١) هذا القول للنفخ الرازي. [صاوي، ص ٧٤]

(٢) في هذا جمع بين القولين، فمن نفى زيادة الإيمان ونقصانه أراد أصل الإيمان وهو التصديق، ومن أثبتهما أراد كمال الإيمان أو الإيمان الكامل، وهو المجموع من التصديق والنطق والعمل. وأما قول الدردير: «وفيه نظر» أي من وجهين، الأول: أن الإيمان بسيط، والأعمال شرط كمال لا دخل لها في مفهومه، والثاني: ما يدل على عدم الزيادة والنقص فهو محمول على أصل الإيمان، وهو التصديق، ففي هذا أن الإيمان مركب، والنطق جزء من حقيقته، فإنه لا بقاء للشيء بعد انعدام ركنه فتدبر. [سباعي، ص ٥٧٨]

(٣) مقابل للقول الأول، وهو المعتمد. [صاوي، ص ٧٤]

فَهُمَا مُخْتَلِفَانِ وَإِنْ تَلَاَزَمَا شَرْعًا، بَحِثْ لَا يَوْجَدُ مُسْلِمٌ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ، وَلَا الْعَكْسُ، إِذْ يَلْزَمُ مِنَ الْإِذْعَانِ الْإِمْتِثَالُ الْمَذْكُورُ، وَمِنْ الْإِمْتِثَالِ الْإِذْعَانُ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ الْإِسْلَامَ قَدْ يَنْفَرِدُ عَنِ الْإِيمَانِ فِي الْمُنَافِقِ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾^(١).

قُلْتُ: كَلَامُنَا فِي الْإِسْلَامِ الْمُعْتَبَرِ شَرْعًا، الْمُنْجِي مِنَ خُلُودِ النَّارِ، وَأَمَّا مَا فِي الْآيَةِ فَالْمُرَادُ بِهِ الْإِنْفِئَادُ الظَّاهِرِيُّ فَقَطْ^(٢).

فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ فَسَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الْإِسْلَامَ بِنَفْسِ الْعَمَلِ، حَيْثُ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ تُحَمَّدَ رَسُولَ اللَّهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتُحَاجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)^(٣).

فَالْجَوَابُ: أَنَّ مُرَادَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عِلَامَاتُهُ الدَّالَّةُ عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَوْفِدٍ^(٤) قَدِمُوا عَلَيْهِ (أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ؟ فَقَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَقَالَ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ الْمَغْنَمِ الْخُمْسَ)^(٥). فَقَدْ فَسَّرَ الْإِيمَانَ بِعِلَامَاتِهِ لظُهُورِ أَنَّ الْإِيمَانَ لَيْسَ مَا ذُكِرَ بَلِ التَّصَدِيقُ وَالْإِذْعَانُ، قَالَهُ التَّفْتَازَانِيُّ.

(١) سورة الحجرات: من الآية ١٤. وهذا السؤال وارد على ثبوت التلازم بينهما. [صاوي، ص ٧٤]

(٢) قال السعد: فظاهر كلام المشايخ أنهم أرادوا عدم تغييرهما بمعنى أنه لا ينفك أحدهما عن الآخر، لا الاتحاد بحسب المفهوم. قال ابن أبي شريف: وعليه فالنزاع بين الفريقين لفظي لا معنوي، إذ لم يتوارد على معنى واحد يثبت أحدهم وينفي الآخر. [سباعي، ص ٥٨٠]

(٣) رواه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر وعلامة الساعة. وهذا السؤال وارد على القول بترادفهما. [صاوي، ص ٧٤]

(٤) هم وفد عبد القيس كما في الحديث، وهم قوم من ربيعة. [شرح السنة ١/ ٤٦]

(٥) رواه البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان

وقد جَمَعَ - رَحِمَهُ اللهُ - بَيْنَ قَوْلِي الماتُريديَّةِ والأشاعرةِ بالترادُفِ وعدَمِهِ بأنَّها خِلَافٌ في حالٍ، فَإِنَّ مَفْهُومَ الإِسْلامِ: إِنَّ فُسْرَ بالانقيادِ الظاهريِّ، بمعنى امْتِثالِ الأوامِرِ والنواهي والعملِ بِمَقْتَضَى تلكَ الأحكامِ مِنْ غَيْرِ مُلاحِظَةِ الإِذعانِ والتسليمِ القَلْبِيِّ كانَ مُخالِفاً لمفهومِ الإِيمانِ. وَإِنَّ فُسْرَ بالاستسلامِ والانقيادِ الباطنيِّ، بمعنى قَبولِ تلكَ الأحكامِ والإِذعانِ لها وتركِ الإِباءِ والاستِكبارِ عنها كانَ مُتَّحِداً مَعَهُ. اهـ

وقولُهُ «مِنْ غَيْرِ مُلاحِظَةِ الإِذعانِ» يعني في مفهومِهِ، فلا يَنافي أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ مُلاحِظَةِ البَناءِ عَلَيهِ، لِيَتَأْتِيَ التَلَازُمُ.

٥٨- وينطوي في كَلِمَةِ الإِسْلامِ * ما قد مضى مِنْ سائِرِ الأحكامِ

(وينطوي) أي: يندرج (في) معنى (كَلِمَةِ الإِسْلامِ) أي: الدالَّةُ على الإِسْلامِ، وهي «لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ مُحَمَّدٌ رَسولُ اللهِ» فإِضافَتُها للإِسْلامِ مِنْ إِضافةِ الدالِّ للمدلولِ، سُمِّيَتْ كَلِمَةً لدلالتِها على مَعْنى واحدٍ وهو الإِسْلامُ.

(ما قد مضى) ذِكْرُهُ (مِنْ سائِرِ) أي: جَميعِ ^(١) (الأحكامِ): الإِلَهِيَّاتُ والنَّبَوِيَّاتُ والسَّمْعِيَّاتُ.

بيان ذلك، أَنها مُجْمَلَتانِ:

١- الجُمْلَةُ الأولى: لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، والإِلَهُ هو المَعْبودُ بِحَقٍّ، فالمعنى: لا مَعْبودَ بِحَقٍّ مَوْجودٌ - أو في الوجودِ - إِلاَّ اللهُ. فقد دَلَّتْ هَذِهِ الجُمْلَةُ على نفيِ الألوهيةِ - التي هي اسْتِحْقااقُ المَعْبودِ العِبادةَ كما عَرَفَتْ - عَنْ كُلِّ ما سِواهِ مَنْطوقاً، وعلى ثُبوتِها له تعالى

اشتمال
كلمة
الإسلام
على
جميع
عقائد
الإيمان

(١) هذا هو المتعين، ولا يصح تفسيره بباقي. [حاشية السباعي، ص ١٦٦]

وحدَه مفهومًا، وهذا يستلزمُ استِغناءه تعالى عن كُلِّ ما سِواه، وافتقارُ كُلِّ ما سِواه إليه تعالى.

أما استِغناؤه عن كُلِّ ما سِواه فيوجبُ له تعالى الوجودَ والقِدَمَ والبقاءَ ومُخالفتَه تعالى للحوادثِ وقيامَه بنفسِه، إذ لو ماثَلَ شَيْئًا منها للزِمَه ما لَزِمَها مِنَ الافتقارِ وهو مُحالٌ، ولو قامَ بِغيرِه لكان مُفتَقِرًا إلى ذلك الغيرِ.

ويوجبُ له أيضًا التنزّه عن النقائص، وهو^(١) يستلزمُ وجوبَ السمعِ والبصرِ والكلامِ، والتنزّه عن الأغراضِ في الأفعالِ والأحكامِ، وإلا لكان مُفتَقِرًا إلى ما يُتَكمَلُ به مِنْ ذلك الغرضِ^(٢)، وعدمُ وجوبِ فعلِ شَيْءٍ مِنَ المُمكناتِ أو تركِه^(٣)، وعدمُ كونِ شَيْءٍ مِنَ المُمكناتِ يؤثّرُ بقوةٍ أو دَعَها اللهُ فيه، وإلا لم يكن مُستغنيًا عن كُلِّ ما سِواه، كيفَ وهو الغنيُّ بالإطلاقِ عن كُلِّ ما سِواه.

وأما افتقارُ كُلِّ ما سِواه إليه تعالى، فهو يوجبُ له تعالى القُدرةَ والإرادةَ والعِلْمَ والحياةَ والوحدانيّةَ؛ لما تقدّمَ مِنْ أنَّ التعدّدَ يوجبُ العجزَ. ويؤخَذُ منه حدوثُ العالمِ بأسرِه، ونفيُ تأثيرِ شَيْءٍ منه بالطبعِ أو بالعِلّةِ، وإذا وجَبَ شَيْءٌ استحالةَ ضِدّه. هذا حاصلُ ما بيّنه الإمامُ الشُّنوسِيُّ رَحِمَهُ اللهُ عَنهُ.

ولك أن تقول: اللهُ علَمٌ على الذّاتِ الواجبِ الوجودِ، الخالقِ للعالمِ، وقد دلّتْ هذه الجُمْلَةُ على حُضُرِ الألوهيّةِ فيه تعالى، وظاهرٌ أنَّ كونه واجبَ الوجودِ وخالفًا للعالمِ يتضمّنُ جميعَ ما ذَكَرَ.

(١) أي التنزه عن النقائص، وذلك لأن من تنزه عن النقائص اتصف بالكمالات.

(٢) الغرض: السبب الحامل له على الفعل، فلو لم يفعله لكان نقصا في حقه، لتكملة بفعل ذلك الشيء، وليس المراد بالغرض الحكمة. [سباعي، ص ٥٨٨]

(٣) أي التنزه يستلزم عدم وجوب فعل شيء من الممكنات أو تركه.

٢- وأما الجملة الثانية: وهي قولنا «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» فقد دلّت على ثبوت الرسالة له ﷺ، وذلك يستلزم صدقه في كل ما أخبر به، وأمانته، وتبليغه للعباد كل ما أمر بتبليغه من الأحكام، وفطنته، إذ الرسول لا يكون إلا معصوماً، واستحالة أضدادها عليه ﷺ، وجواز كل ما لا يؤدي إلى نقص في علو مرتبته من الأعراض البشرية.

ووجوب صدقه يستلزم الإيمان بكل ما جاء به، ومن ذلك إرسال الرُّسُل^(١)، وهو يستلزم ما يجب في حقهم، وما يستحيل وما يجوز، والإيمان بسائر الكتب السماوية، واليوم الآخر، والحساب، وما عليه تمام من جميع السمعيات.

ولتضمنها جميع عقائد الإيمان جعلها الشارع تزجّة على ما في القلب، ولم يقبل من أحد الإسلام إلا بها، ومن ثم كانت أفضل الأذكار، قال ﷺ: (أفضل ما قلته أنا والنبئون من قبلي لا إله إلا الله)^(٢)، وقد ورد في فضلها أحاديث كثيرة، ولذلك اختارها السادة الصوفية في السلوك إلى الله تعالى على غيرها من الأذكار.

(١) أي من ثبوت الرسالة له ﷺ يستدل على إرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام. [سباعي، ص ٥٩١]

(٢) رواه مالك في موطئه: كتاب القرآن، باب ما جاء في الدعاء.

خاتمة: في التَّصَوُّفِ

٥٩- فَأَكْثَرُنْ مِنْ ذِكْرِهَا بِالْأَدَبِ * تَرْقَى بِهَذَا الذِّكْرِ أَعْلَى الرُّتَبِ

إذا عَلِمْتَ ذَلِكَ (فَأَكْثَرُنْ^(١)) - بنونِ التَّوَكُّيدِ الخفيفةِ - (مِنْ ذِكْرِهَا) أي: كلمةِ الإسلامِ، (بِالْأَدَبِ) أي: معِ الْآدَابِ التي ذَكَرَهَا الْقَوْمُ^(٢).

وهذا شروعٌ منه - ساءحه الله تعالى^(٣) - في فنِّ التَّصَوُّفِ^(٤) الذي هو حياةُ القلوبِ، رَتَّبَهُ على معرفةِ عقائدِ الإيَّمانِ، لأنه لا يُمكنُ السَّيْرُ إلى الله تعالى إلا بعدَ معرفَتِها^(٥).

وحدُّ التَّصَوُّفِ عِلْماً: هو عِلْمٌ بِأَصُولٍ يُعرَفُ به صلاحُ القلبِ وسائرِ الحواسِّ.

(١) أقلُّ الإكثار عند الفقهاء ثلاثمائة كل يوم وليلة، وعند الصوفية اثنا عشر ألفاً. [حاشية الباجوري على السنوسية ص ٥٧]

(٢) والتي سيذكرها الشيخ الدردير بعد ذلك.

(٣) في هذه الجملة الدعائية ينزل الشيخ الدردير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ نفسه منزلة الغائب، تواضعا منه وتعظيما لمقام التصوف، حيث يرى نفسه ليس أهلا لنسبة الكلام إليه بصيغة المتحدث عن النفس.

(٤) التصوف هو التحقق بمقام الإحسان الذي فسره النبي ﷺ بقوله: أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك، وهذا يكون التصوف جزءا لا يتجزأ من الدين، بل هو أعلى ما يكون منه، والتصوف الحق مبني على الكتاب والسنة، لا يخرج عنها قيد أنملة، وعلى ذلك فمن أخل به فدينه ناقص بلا شك.

قال حجة الإسلام الغزالي: الدخول في طريق الصوفية فرض عين إذ لا يخلو أحد من عيب إلا الأنبياء. اهـ. ذلك لأن التصوف معني بإصلاح القلب وتصفية النفس، والأمراض النفسية والقلبية تمثل أكبر العوائق في وصول الإنسان إلى مولاه ونيل محبته ورضاه.

(٥) أي ومعرفة الأحكام الفقهية التي تصح بها عبادته، ولذا قيل: من تصوف ولم يتفقه فقد تزندق، ومن تفقه ولم يتصوف فقد نفسق، ومن تصوف وتفقه فقد تحقق. [حاشية الصاوي، ص ٧٦]

وعَمَلًا: هو الأَخْذُ بِالْأَحْوَطِ مِنَ الْمَأْمُورَاتِ وَاجْتِنَابِ الْمَنْهَيَّاتِ، وَالِاقْتِصَارُ عَلَى الضَّرُورِيَّاتِ مِنَ الْمُبَاحَاتِ. وَيُقَالُ: هُوَ الْجُدُّ فِي السُّلُوكِ إِلَى مَلِكِ الْمُلُوكِ، وَيُقَالُ: هُوَ حِفْظُ الْحَوَاسِّ وَمُرَاعَاةُ الْأَنْفَاسِ، وَالْمَعْنَى مُتَقَارِبٌ.

وِغَايَتُهُ: صَلَاحُ الْقَلْبِ وَسَائِرِ الْحَوَاسِّ فِي الدُّنْيَا، وَالْفَوْزُ بِأَعْلَى الْمَرَاتِبِ فِي الْعُقُبَى. وَمَوْضُوعُهُ: الْأَخْلَاقُ الْمُحَمَّدِيَّةُ مِنْ حَيْثُ التَّخَلُّقُ بِهَا.^(١)

وَأَعْلَمُ: أَنَّ التَّصَوُّفَ بِمَعْنَى الْعَمَلِ هُوَ الطَّرِيقَةُ، وَأَمَّا الشَّرِيعَةُ فَفِي الْأَحْكَامِ الَّتِي وَرَدَتْ عَنِ الشَّارِعِ الْمُعَبَّرِ عَنْهَا بِالْدِّينِ، وَأَمَّا الْحَقِيقَةُ فَفِي أَسْرَارِ الشَّرِيعَةِ وَنَتِيجَةُ الطَّرِيقَةِ، فَفِي عِلْمٍ وَمَعَارِفٍ تَحْصُلُ لِقُلُوبِ السَّالِكِينَ بَعْدَ صِفَائِهَا مِنْ كِدْرَاتِ الطَّبَائِعِ الْبَشَرِيَّةِ. وَلَا شَيْءَ أَقْرَبُ لَصِفَاءِ الْقَلْبِ مِنْ كَثْرَةِ ذِكْرِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» مَعَ الْأَدَابِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَهْلُ اللَّهِ ﷺ، وَمَتَى تَرَكَ السَّالِكُ الْأَدَابَ أَوْ أَكْثَرَهَا بَعْدَ عَلَيْهِ الْوُصُولُ إِلَى مَطْلُوبِهِ.

وَالْأَدَابُ إِمَّا قَبْلِيَّةٌ، وَإِمَّا مُصَاحِبَةٌ، وَإِمَّا بَعْدِيَّةٌ:

آداب
الذكر

فَالْقَبْلِيَّةُ: أَنْ يُجَدِّدَ التَّوْبَةَ مِمَّا وَقَعَ فِيهِ مِنَ الْمُخَالَفَاتِ، أَوْ الْخَوَاطِرِ الرَّدِيعَةِ، وَأَنْ يَتَطَهَّرَ مِنَ الْحَدَثِ وَالْخَبَثِ، وَأَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِرَغْبَةٍ لِيَحْصُلَ لَهُ الْجَمْعِيَّةُ^(٢) فِي

(١) وذكر الشارح من مبادئ العشرة أربعة [فضله، وحده، وغايته، وموضوعه] وبقي ستة وهي:

٥- واضعه: وهم العارفون الآخذون له عن النبي ﷺ بالسند المتصل.

٦- نسبته: أنه فرع علم التوحيد. ٧- استمداده: من الكتاب والسنة.

٨- اسمه: علم التصوف. ٩- حكمه: الوجوب.

١٠- مسأله: قضاياه التي يبحث فيها عن عوارضه الذاتية كالفناء والبقاء والمراقبة والمجاهدة والجلال والجمال ونحو ذلك. [حاشية الصاوي، ص ٧٦]

(٢) الجمعية أي المراقبة، وهي استدامة علم العبد بالاطلاع عليه في جميع أحواله. [سباعي، ص ٦٠٥]

الذكر، وأن يستغفر الله تعالى بما تيسر، بأي صيغة كانت، وأن يُصلي على النبي ﷺ كذلك، وأن يستقبل القبلة؛ لأنها أفضل الجهات، وأن يستحضر شيخه ليكون رفيقه في السير، ثم يشرع في الذكر.

وأما الآداب المصاحبة له: فأن يستحضر معناها إجمالاً، وأن يحقق الهمزة، ويمدّ أَلَفَ «لا» مدّاً متوسطاً، ويفتح ها «إله» فتحة خفيفة، ويمدّ أَلَفَ «الله» وأَلَفَ «إله» مدّاً طبعياً، ويأتي بالهاء من «الله»، ويقف عليها، وأن يذكر بهمة وقوة، وأن يكون ذكره رغبة في مرضاة الله ومحبة وامثالاً لأمره، لا لرياء ولا لسمعة، ولا لأمر دنيوي أو أخروي، وأن ينفي الأكوان من قلبه؛ لأنّ ملاحظة شيء منها قاطع عن الله، ولولا أنّ للشيخ مدخلاً في السير ما سَوَّغوا له ملاحظته في حال البداية، وأن يجلس كجلوسه في التشهد، إلا لتعب فيجوز التربع، وأن يُغمض عينيه؛ لأنّ له تأثيراً في تنوير القلب، وأن يتندى بـ «لا» جهة اليمين، ويرجع بـ «إله»، ويختم بـ «الله» جهة اليسار مُشيراً إلى قلبه، فإذا أراد ختم الذكر ختمه بـ «محمد رسول الله ﷺ».

وأما الآداب البعدية: فإنه يسكت ويسكن بخشوع، فإن للذكر واردات ترد على قلب الذكر، ولا يتمكن الوارد من القلب إلا بذلك^(١)، فإذا كان الوارد وارد زهد وجب التمهّل حتى يتمّ ويتمكن من القلب، فتستوي عنده الدنيا، أقبلت أم أدبرت، وإذا كان وارد توكل صار بعد ذلك مفوضاً أمره إلى ربه في كل شيء، وإذا كان وارد صبر صار بعد ذلك لا ينزعج من تفاقم الأحوال، وهكذا من الواردات.

قال الإمام الغزالي رحمه الله: ولهذه السكينة آداب: مراقبة الله تعالى، وإجراء معنى الذكر على قلبه، ونفي الخواطر كلها، وجمع خواصه كلها بحيث لا تتحرك منه شغرة

- كحالِ الهَرَّةِ عِنْدَ اصْطِيَادِ الفَأْرَةِ - وَأَنْ يَكْتُمَ نَفْسَهُ بِقَدْرِ الطَّاقَةِ مِرَارًا، أَقْلَهَا ثَلَاثَةً إِلَى سَبْعَةٍ، حَتَّى يَدُورَ الْوَارِدُ فِي جَمِيعِ أَرْكَانِهِ، وَأَنْ لَا يَبَادِرَ بِشُرْبِ الْمَاءِ عَقِبَ الذِّكْرِ، فَإِنَّهُ يُطْفِئُ مَا تَحْصَلُ مِنْ أَنْوَارِهِ. ^(١)

فَإِنْ دَاوَمْتَ عَلَى الذِّكْرِ بِهَذِهِ الْآدَابِ (تَرْقَى) أَي: تَصْعَدُ - وَإِثْبَاتُ الْأَلْفِ ^(٢) ضَرُورَةٌ عَلَى حَدٍّ: «وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكِي» - (بِهَذَا الذِّكْرِ) الْمُشْتَمِلِ عَلَى الْآدَابِ، أَي: بِسَبَبِهِ، (أَعْلَى الرُّتَبِ) جُمْعُ «رُتَبَةٍ»، وَهِيَ: الْخَلِيقَةُ ^(٣) الْحَسَنَةُ الْمُحْمَدَةُ عَاقِبَتُهَا.

ثمره
المداومة
على
الذكر

وَأَدْنَى الرُّتَبِ الْإِسْلَامِيَّةِ لَوْمِ النَّفْسِ عَلَى مَا صَدَرَ مِنْهَا مِنَ الْمُخَالَفَاتِ، وَأَعْلَاهَا رُتَبَةُ الصَّدِيقِيَّةِ يَنَالُهَا الْعَبْدُ بَعْدَ دُخُولِهِ فِي مَقَامِ الْإِحْسَانِ، وَهُوَ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ.

وَرُتَبَةُ الصَّدِيقِيَّةِ فِي نَفْسِهَا مَرَاتِبٌ مُتَفَاوِتَةٌ، بَعْضُهَا أَعْلَى مِنْ بَعْضٍ، وَأَعْلَاهَا رُتَبَةُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَا يَعْلُو مَقَامَ الصَّدِيقِيَّةِ إِلَّا مَقَامُ النُّبُوَّةِ، فَصَاحِبُ مَقَامِ الصَّدِيقِيَّةِ لَوْ تَخَطَّى مَقَامَهُ لَنَزَلَ فِي مَقَامِ النُّبُوَّةِ، إِلَّا أَنَّ النُّبُوَّةَ قَدْ خُتِمَتْ بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، وَالصَّدِيقِيَّةُ لَمْ تُخْتَمَ. فَمَقَامُ الصَّدِيقِيَّةِ مَقَامُ الْوَلَايَةِ الْكُبْرَى وَالْخِلَافَةِ الْعُظْمَى.

وَهَذَا الْمَقَامُ تَرَادَفٌ فِيهِ الْفُتُوحَاتُ، وَتَعْظُمُ التَّجَلِّيَّاتُ ^(٤)، وَتَتِمُّ الْمَشَاهِدَاتُ

(١) لَا يَشْرَبُ الْذَاكِرُ الْمَاءَ أَثْنَاءَ الذِّكْرِ وَلَا عَقِبَهُ، وَيَتَنَظَّرُ نَحْوَ نِصْفِ سَاعَةٍ، وَكَلِمًا كَثْرَ كَانَ أَحْسَنَ. [صاوي، ص ٧٨] وَذَلِكَ لِأَنَّ الذِّكْرَ يُوْرِثُ حَرَقَةً وَهَيْجَانًا وَشَوْقًا إِلَى الْمَذْكُورِ الَّذِي هُوَ الْمَطْلُوبُ الْأَعْظَمُ مِنَ الذِّكْرِ، وَشَرَبُ الْمَاءِ يُطْفِئُ تِلْكَ الْحَرَارَةَ. [حَاشِيَةُ الدُّسُوقِي، ص ١٧٤-١٧٥]

(٢) أَيِ الْأَلْفِ الْمَرْسُومَةِ يَاءً فِي «تَرْقَى» لِأَنَّ الشَّأْنَ أَنْ تُحَذَفَ لَوْقُوعُهَا فِي جَوَابِ الطَّلَبِ.

(٣) أَيِ الْخِلَاصَةِ.

(٤) التَّجَلِّيَّاتُ جَمْعُ «تَجَلَّى» وَهُوَ مَا يَنْكَشِفُ لِقَلْبِ السَّالِكِ مِنْ أَنْوَارِ الْغُيُوبِ، فَإِنْ كَانَ مَبْدُوءَ الْذَاتِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ صِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ سَمِيَ «تَجَلَّى الْذَاتِ»، وَأَكْثَرُ الْأَوْلِيَاءِ يَنْكُرُونَهُ وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِوَاسِطَةِ صِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ مِنْ حَيْثُ تَعَيَّنَتْهَا وَامْتِيَازُهَا عَنِ الْذَاتِ، وَإِنْ كَانَ مَبْدُوءَ صِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ، سَمِيَ «تَجَلَّى الصِّفَاتِ»، وَإِنْ كَانَ مَبْدُوءَ فِعْلًا مِنْ أَعْمَالِهِ تَعَالَى، سَمِيَ «تَجَلَّى الْأَعْمَالِ»، فَتَجَلَّى الْأَسْمَاءِ هُوَ مَا يَنْكَشِفُ لِقَلْبِ السَّالِكِ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى، وَتَجَلَّى الصِّفَاتِ هُوَ مَا =

والكُشُوفَاتُ^(١)؛ لِكَمَالِ النَّفْسِ وَحُسْنِ صِفَائِهَا، وَلَا يُمَكِّنُ الْوُصُولُ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ الْفَنَاءِ، وَهُوَ زَوَالُ صِفَاتِ النَّفْسِ الْمَذْمُومَةِ بِالْكَلِّيَّةِ، حَتَّى لَا تَصِيرَ مُلْتَمِثَةً إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا بَلْ تَزْهَدُهَا كَمَا تَزْهَدُ أَكْلَ الْجِيْفَةِ مَثَلًا.

وَصِفَاتُهَا الْمَذْمُومَةُ هِيَ: الْحَسَدُ وَالْحَقْدُ^(٢)، وَحُبُّ الْجَاهِ وَالصِّيتِ وَالْمُحَمَّدَةِ وَالرَّائِسَةِ وَالشَّهَوَاتِ، وَالْكِبَرُ، وَالرِّيَاءُ، وَالْعُجْبُ، وَالتَّفَاقُّ، وَالْعُرُورُ، وَبُغْضُ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ لِغَيْرِ غَرَضٍ شَرْعِيٍّ، وَنَحْوُ ذَلِكَ. فَإِذَا زَالَتْ عَنْهُ هَذِهِ الْأَوْصَافُ الْقَبِيحَةُ اتَّصَفَ بِأَصْدَادِهَا مِنَ الصِّفَاتِ الْحَمِيدَةِ، كَالشَّفَقَةِ وَالرَّافَةِ عَلَى الْخَلْقِ، حَتَّى يُحِبُّ لِغَيْرِهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ، وَالْإِخْلَاصَ، وَحُسْنَ الْخُلُقِ، وَالسَّخَاءَ، وَالْمُسْكِنَةَ الَّتِي طَلَبَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: (اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَسْكِينًا، وَأَمِتْنِي مَسْكِينًا، وَاحْشُرْنِي فِي زُمَرَةِ الْمَسَاكِينِ)^(٣).

=ينجلي لقلبه من صفاته تعالى، فمثلا إذا تجلّى الحق عليه بصفة السمع صار يسمع نطق الجمادات وغيره، وإذا تجلّى الحق على السالك بأفعاله انكشف له جريان قدرة الله تعالى في الأشياء، فيرى أنه تعالى هو المحرك وهو المسكن شهودا حاليا لا يعرفه إلا أهله، وهذا التجلي مزلة الأقدام فيخشى على السالك منه لأنه ينفي الفعل عن العبد بالكلية، ولكن ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧] وأعلم أن تجلي الأفعال سابق على تجلي الصفات والأسماء، فإذا ثبت السالك ترقى إلى تجلي الأسماء والصفات، وإن لم يثبت ترندق ورجع من الطريق. [حاشية السباعي ص ٦١٢-٦١٣]

(١) المشاهدات جمع «مشاهدة»، وهي رؤية الحق في كل ذرة من ذرات الوجود مع التنزيه عما لا يليق بعظمته. [سباعي، ص ٦١٣]، والكشوفات معطوف على ما قبله عطف تفسير.

(٢) الحسد هو كراهة أن تكون النعمة على الغير، فيحب زوالها، وهو المذموم في نوع الحسد، وأما تمنّي مثل ما للغير المسمى بالغبطة فهو ممدوح. والحقد هو خفاء العداوة في القلب.

(٣) روى الترمذي في سننه: كتاب الزهد عن رسول الله ﷺ، بسنده عن سيدنا أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ قال: (اللهم أحيني مسكينا وأميتني مسكينا واحشُرني في زمرة المساكين يوم القيامة، فقالت عائشة: لم يا رسول الله، قال: إنهم يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفا، يا عائشة لا تردّي المسكين ولو بشق تمر، يا عائشة أحبي المساكين وقربهم فإن الله يقربك يوم القيامة). وهذا الحديث حسن بشواهد، فقد رواه أيضا ابن ماجة، والبيهقي، والحاكم وصححه، وأقره الذهبي.

[مشكاة المصابيح ١٧٠٨٧/٣]

وهذه المسكنة هي: خُضوعُ النفسِ لمقامِ الألوهية، وخفضُ الجناحِ للبرية حتى لا يشتم صاحبها للرئاسة رائحة، وصاحبها هو العبدُ الحقيقيُّ الصديقي، فمن لم يتصف بها لم تخل نفسه من مُنازعة الحق تعالى في أخصّ أوصافه؛ لأنَّ الرئاسة إنما تكون للفاعل المختار الغني على الإطلاق، وهي لا تفارق الإنسان إلا بعد المجاهدة الكبرى، فعرقها لا ينقطع عن أحدٍ إلا من خصه الله بالعبودية المحضة، ولذا قالوا: آخر ما يخرج من قلب الصديقين حبُّ الرئاسة.

ولا يسهل الوصول إليها عادة إلا بمداومة ذكر «لا إله إلا الله» ليلاً ونهاراً، مع تعلّق القلب بالله وحده، والجوع والسهر، والاعتزال عن الناس، والصمت إلا عن ذكر الله تعالى، وملاحظة بقية أركان الطريق التي سيأتي بيانها إن شاء الله تعالى^(١)، وهو المسمى بـ«المجاهدة»، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾^(٢)، وهذا الترقّي هو المسمى بـ«السُّلوكِ إلى ملكِ الملوك» عند الطائفة.

وأما السيرُ إلى الله تعالى فهو توجُّه القلب إلى الربِّ مع مخالفة النفس في شهواتها -ولو مباحة- طلباً لمُرْضاة الله تعالى، وإيثاراً له على ما سواه، فالسيرُ كالسبب في السلوك، وقد يُطلق السلوكُ على المعنى الثاني أيضاً. والسلوكُ إلى الله تعالى طريقة النبيين والصديقين والعلماء العاملين إلا أنه مختلف:

(١) أركان الطريق خمسة، وهي تجديد التوبة والشكر والصبر والفكر والشيخ العارف، والحاصل أن الشارح رحمته الله عدَّ الأصول عشرة، لكن منها أربعة مشتركة بين أهل الطريق وغيرهم، وهي: الفكر والشكر والصبر وتجديد التوبة، وستة خصوصية بأهل الطريق لتوقف وصولهم عليها عادة، وهي: دوام الذكر والصمت والسهر والجوع والعزلة والشيخ العارف الذي يدل على الله تعالى. وقد نظم بعضهم الستة المختصة -ما عدا الشيخ والذكر- بقوله:

بيت الولاية قسمت أركانه * ساداتنا فيه من الأبدال

ما بين صمت واعتزال دائم * والجوع والسهر النزيع العالي [صاوي، ص ٧٨]

(٢) سورة العنكبوت: من الآية ٦٩

- فسُلوكُ الأنبياءِ -عليهم الصلاة والسلام- مبدؤه الترقّي من نفوس مُطَهَّرة كمالية إلى ما لا نهاية له من المقامات الإحسانية، وهو في نفسه مُتفاوتٌ، فسُلوكُ أولي العزم منهم أعلى وأجل من سُلوكِ غيرهم، وسُلوكُ سيّد أولي العزم -عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام- أعلى من غيرِه، إذ مبدؤه نهاية غيرِه.

- وأمّا سُلوكُ غيرهم: فمن نفوس أمارّة أو لوامّة ظلمانية، إلى نفس كاملة صديقيّة.

والنّهياتُ تختلفُ في الإشراقِ بحسبِ اختلافِ البداياتِ، فإحراقِ البداية يكونُ إشراقُ النّهاية^(١).

والنّفوسُ سبعة^(٢) بحسبِ أوصافِها، وإلا فهي واحدة:

١- الأولى النفس^(٣) الأمارّة بالسوء، وهي التي لا تأمرُ صاحبها بخير^(٤).

(١) فيإحراقِ البداية بالمجاهدة والذكر والفكر يكون إشراقِ النّهاية بالعلوم والمعارف والأسرار. [حاشية الصاوي، ص ٧٩]

(٢) تقسيم النفوس إلى سبعة هو اصطلاح السادة الخلوتية ومنهم الشارح، وأما عند السادة الشاذلية فتلاثة: أمارّة ولوامّة ومطمئنة، فأدخلوا الملهمة في اللوامّة، وأدخلوا الراضية والمرضية والكاملة في المطمئنة. [حاشية الصاوي، ص ٧٩]

(٣) المراد بها النفس الناطقة، وهي القلب، وليس المراد به القطعة الصنوبرية، وإنها اللطيفة الربانية، لكنها لما تدنسّت بالميل إلى الطبيعة والركون إلى الشهوات، تبدلت أوصافها الحميدة بالذميمة، وصارت لا تميز عنها إلا بالصورة، وصار الشيطان من جندها، ومن أوصافها البخل والجهل.. إلخ. [سباعي، ص ٦١٩ بتصرف]

(٤) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾ [يوسف: ٥٣] وقوله ﷺ: (أعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك) [رواه البيهقي في الزهد]، وقوله ﷺ: (قدمتم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر) [رواه الخطيب البغدادي في تاريخه] فسمى جهاد الكفار أصغر، وسمى جهاد النفس أكبر، وذلك لأنها واقعة في ظلمة الطبيعة، فلا فرق لها بين الحق والباطل، فلا تميز بين الخير والشر، ولا يقدر الشيطان اللعين على الإنسان إلا بواسطتها. [سباعي، ص ٦٢٠]

٢- فإذا جاهدَهَا صاحبُهَا وخالفَهَا في شَهَوَاتِهَا حتى أَذْعَنْتْ لَاتِّبَاعِ الْحَقِّ، وَسَكَنْتْ تَحْتَ الْأَمْرِ التَّكْلِيفِيِّ، وَلَكِنَّهَا تَغْلِبُ صَاحِبَهَا فِي أَكْثَرِ أَحْوَالِهَا، ثُمَّ تَرْجِعُ إِلَيْهِ بِاللُّومِ عَلَى مَا وَقَعَ سُمِّتْ لَوَامَةً^(١)، وَهِيَ الثَّانِيَةُ.

٣- فإذا أَخَذَ فِي الْمَجَاهَدَةِ وَالْكَدِّ، حَتَّى مَالَتْ إِلَى عَالَمِ الْقُدُسِ، وَاسْتَنَارَتْ بِحَيْثُ أُلْهِمَتْ فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا، سُمِّتْ مُلْهِمَةً^(٢)، وَهِيَ الثَّالِثَةُ، وَعَلَامَتُهَا أَنْ يَعْرِفَ صَاحِبُهَا دَسَائِسَهَا الْخَفِيَّةَ الدَّقِيقَةَ، مِنْ الرِّيَاءِ وَالْعُجْبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

٤- فإذا لَزِمَ الْمَجَاهِدَةَ حَتَّى زَالَتْ عَنْهَا الشَّهَوَاتُ، وَتَبَدَّلَتِ الصِّفَاتُ الْمَذْمُومَةُ بِالْمَحْمُودَةِ، وَتَخَلَّقَتْ بِأَخْلَاقِ اللَّهِ تَعَالَى الْجَمَالِيَّةِ، مِنْ الرَّافَةِ وَالرَّحْمَةِ وَاللُّطْفِ وَالْكَرَمِ وَالْوُدِّ سُمِّتْ مُطْمَئِنَّةً^(٣)، وَهِيَ الرَّابِعَةُ، وَهَذَا الْمَقَامُ هُوَ مُبْتَدَأُ الْوُصُولِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَكِنَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ دَسَائِسِ خَفِيَّةٍ جَدًّا، كَالشَّرِكِ الْخَفِيِّ وَحُبِّ الرِّئَاسَةِ، إِلَّا أَنَّهَا لَخَفَائِهَا وَدَقِّقِهَا لَا يُدْرِكُهَا إِلَّا أَهْلُهَا الَّذِينَ نَوَّرَ اللَّهُ بَصَائِرَهُمْ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهَا الصَّلَاحُ وَالْإِتِّصَافُ بِالصِّفَاتِ الْحَمِيدَةِ، مِنَ الْكَرَمِ وَالْحِلْمِ وَالتَّوَكُّلِ وَالزُّهْدِ وَالْوَرَعَ وَالشُّكْرِ وَالصَّبْرِ وَالتَّسْلِيمِ وَالرِّضَا بِالْقَضَاءِ، مَعَ انْكِشَافِ بَعْضِ أَسْرَارِ، وَانْخِرَاقِ بَعْضِ عَادَاتٍ، وَظُهُورِ بَعْضِ كِرَامَاتٍ، فَلَرُبَّمَا ظَنَّ صَاحِبُهَا أَنَّهُ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ، وَأَنَّ مَقَامَهُ هُوَ الْمَقَامُ الْأَفْخَمُ، وَهَذَا مِنْ جُمْلَةِ الدَّسَائِسِ.

٥- فإذا أَدْرَكَتْهُ الْعِنَايَةُ الْإِلَهِيَّةُ، وَاسْتَنَدَ إِلَى شَيْخِهِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَلاَزَمَ الْمَجَاهَدَةَ، حَتَّى تَمَكَّنَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَحْمُودَةِ، وَانْقَطَعَ عَنْهُ عِرْقُ الرِّيَاءِ، وَصَارَتْ نَفْسُهُ ذَلِيلَةً، وَاسْتَوَى عِنْدَهُ الْمَدْحُ وَالذَّمُّ، وَدَخَلَتْ فِي مَقَامِ الْفَنَاءِ، وَرَضِيَتْ بِكُلِّ مَا يَقَعُ فِي الْكَوْنِ

(١) مأخوذة من قوله تعالى: ﴿وَلَا أُنَاسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢].

(٢) مأخوذة من قوله تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٨].

(٣) مأخوذة من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧].

مِنْ غَيْرِ اعْتِرَاضٍ أَصْلًا، سُمِّيَتْ رَاضِيَةً^(١)، وَهِيَ الْخَامِسَةُ.

وَلَكِنَّ رُؤْيَا الْفَنَاءِ وَالْإِخْلَاصِ رَبِّهَا أَوْقَعَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْإِعْجَابِ، فَيَرْجِعُ بِهِ الْقَهْقَرَى، فَلَيْسَتْ عِزُّ اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ مَعَ مُدَاوِمَةِ الذِّكْرِ وَاللَّجْأِ إِلَى اللَّهِ وَمُلاحِظَةِ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ لَهُ الْخِلَاصُ إِلَّا بِمَدَدِ الشَّيْخِ.

٦- فَإِذَا فَنِيَ عَنِ الْفَنَاءِ، وَخَلَصَ مِنْ رُؤْيَا الْإِخْلَاصِ، تَجَلَّى عَلَيْهَا بِالرِّضَا، وَعَفَا عَنْ كُلِّ مَا مَضَى، وَتَبَدَّلَتْ سَيِّئَاتُهَا حَسَنَاتٍ، وَانْفَتَحَ لَهَا أَبْوَابُ الْأَذْوَاقِ وَالتَّجَلِّيَّاتِ، فَصَارَتْ غَرِيقَةً فِي بَحَارِ التَّوْحِيدِ، وَأَنْسَتْهَا بِلَابِلُ الْأَسْرَارِ بِالتَّغْرِيدِ، وَلِذَا سُمِّيَتْ مَرْضِيَّةً^(٢)؛ لِأَنَّهَا بِعَنَائِيَاتِ اللَّهِ مَرْضِيَّةٌ، وَهِيَ السَّادِسَةُ.

٧- إِلَّا أَنَّ صَاحِبَ الْهِمَّةِ الْعَلِيَّةِ، لَا يَرْضَى بِالْوُقُوفِ عِنْدَ هَذِهِ الْمَقَامَاتِ وَإِنْ كَانَتْ سَنِيَّةً، بَلْ يَسِيرُ مِنَ الْفَنَاءِ إِلَى الْبَقَاءِ، وَيَطْلُبُ وَضْلَ الْوَضْلِ بِتَمَامِ اللَّقَاءِ، فَتُنَادِيهِ حَقَائِقُ الْأَكْوَانِ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ، وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُتَهَيُّ.

فَإِذَا سَارَ إِلَى مَنَازِلِ الْأَبْطَالِ، وَخَلَّفَ الدُّنْيَا وَرَاءَ ظَهْرِهِ، نَادَاهُ رَبُّهُ بِأَحْسَنِ مَقَالٍ ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ * ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً * فَادْخُلِي فِي عِبَادِي * وَأَدْخُلِي جَنَّتِي﴾^(٣) فَيَدْخُلُهَا رَبُّهَا فِي عِبَادِ الْإِحْسَانِ، وَيَخْلَعُ عَلَيْهَا خَلْعَ الرِّضْوَانِ، وَيَدْخُلُهَا جَنَّاتِ الشُّهُودِ، وَيُجْلِسُهَا فِي مَقْعَدٍ صَدِيقٍ عِنْدَ الْمَلِكِ الْمَعْبُودِ.

(١) هذه والتي بعدها مأخوذة من قوله تعالى: ﴿ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٨].
صفات هذه النفس الزهد فيما سوى الله، والإخلاص، والرجوع، والرضا بكل ما يقع في الوجود من غير اختلاج - أي اضطراب - قلب ولا توجه لرضا المكروه منه، ولا اعتراض أصلاً لأنه مستغرق في شهود جمال المطلق. [سباعي، ص ٦٢٤]

(٢) لأن الله تعالى قد رضي عنها.

(٣) سورة الفجر: الآيات ٢٧-٣٠

وفي هذا المقام قد تَمَّتِ المِجَاهِدَةُ والمُكَابِدَةُ؛ لأنَّ صِفَاتِ الكِمَالِ صَارَتْ لَهَا طَبْعًا وَسَجِيَّةً، وَتُسَمَّى النَّفْسُ فِيهِ بِالْكَامِلَةِ^(١)، وَهِيَ السَّابِعَةُ، وَهِيَ أَعْظَمُ النَّفْسِ قُدْرًا، وَأَكْمَلُهَا فَخْرًا، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَنْقَطِعُ تَرْقِيهَا أَبَدًا؛ لِأَنَّ الْكَامِلَ يَقْبَلُ الْكِمَالَ، فَلَمْ تَزَلْ تَرْقَى حَتَّى تَشْهَدَ الْحَقَّ تَعَالَى قَبْلَ الْأَكْوَانِ.

ومشاهدته تعالى قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ هُوَ الْمُسَمَّى عَنْدهم بِالْمُعَايِنَةِ، وَهَذَا هُوَ عَيْنُ الْيَقِينِ، بَعْدَ أَنْ حَازَتْ عِلْمَ الْيَقِينِ، الَّذِي هُوَ مَعْرِفَتُهُ تَعَالَى بِالْبَرَاهِينِ، ثُمَّ حَقَّ الْيَقِينِ، وَهِيَ مُشَاهَدَتُهُ تَعَالَى فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ غَيْرِ حُلُولٍ وَلَا اتِّحَادٍ، وَلَا اتِّصَالٍ وَلَا انفِصَالٍ، كَالْمَرَاةِ تَرَى فِيهَا وَجْهَكَ مِنْ غَيْرِ حُلُولِ الْوَجْهِ فِيهَا وَلَا اتِّحَادٍ، وَهَذَا مُشْهَدٌ ذَوْقِيٌّ^(٢) لَا يُدْرِكُهُ إِلَّا أَهْلُهُ.

وصاحبُ هذا المقام لَا يَفْتَرُّ عَنِ الْعِبَادَةِ؛ لِأَنَّهُ صَارَتْ طَبْعَهُ، إِمَّا بِاللِّسَانِ وَإِمَّا بِالْجَنَانِ وَإِمَّا بِالْأَرْكَانِ، فَحَرَكَاتُهُ حَسَنَاتٌ، وَأَنفَاسُهُ عِبَادَاتٌ، وَلِذَا قَالَ سَيِّدِي مُحَمَّدٌ وَفَا أَبُو سَيِّدِي عَلِيٌّ وَفَا^(٣) رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى:

وَبَعْدَ الْفَنَاءِ بِاللَّهِ كُنْ كَيْفَمَا تَشَاءُ * فَعِلْمُكَ لَا جَهْلٌ وَفِعْلُكَ لَا وِزْرٌ

فهو محفوظٌ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْمَخَالَفَاتِ لِحُضُورِهِ دَائِمًا مَعَ اللَّهِ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ.

واعلم أنَّ الْكَامِلِينَ فِي النَّاسِ مِنْ أَقَلِّ الْأَقَلِّ، إِذِ السَّالِكُونَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ قَلِيلُونَ، وَالْوَاصِلُونَ مِنْهُمْ قَلِيلُونَ، وَالْكَامِلُونَ مِنْهُمْ قَلِيلُونَ، إِذِ السَّيْرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى

(١) أي لما انصفت به من التخلي عن الصفات المذمومة والتحلي بالصفات الكمالية الممدوحة.

(٢) الذوق عبارة عما يوجد من ثمرات التجلي، ونتائج الكشوفات، ثم إذا تمكن فيه يقال له: الشُّرْب. [سباعي، ص ٦٣١]

(٣) سيدي محمد وفا بن سيدي إبراهيم الوفائي شيخ المالكية في عصره، كان صاحب علم وتصوف، أخذ عن والده أبي المكارم، توفي سنة ١٠٠٨ هـ [شجرة النور الزكية ١/ ٢٨٨]، وسيدي علي وفا هو أحد الأولياء العارفين من أصحاب المقامات العالية.

صَغْبٌ جَدًّا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا ذُو هِمَّةٍ عَلَيْهِ وَصِدْقٍ كَامِلٍ، إِذْ تَرَكَ الْمَأْلُوفَاتِ مِنَ الطَّعَامِ
وَالْمَنَامِ وَجَمَعَ الْمَالَ وَحُبَّ الْجَاهِ وَسَائِرِ الشَّهَوَاتِ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا الْقَلِيلُ مِنَ الْأَبْطَالِ،
وَالطَّرِيقُ فِيهَا مَفَاوِزُ وَمُهِلَكَاتٌ، فَالِنَاجِي فِيهَا قَلِيلٌ، وَلِذَا قِيلَ:

كَيْفَ الْوُصُولُ إِلَى سُعَادٍ وَدُونَهَا * قَلَّلَ الْجِبَالِ وَبَيْنَهُنَّ خُتُوفُ
وَالرَّجُلُ حَافِيَةٌ وَمَا لِي مَرَكَبٌ * وَالْيَدُ صِفْرٌ وَالطَّرِيقُ خَوْفُ

٦٠- وَغَلَبَ الْخَوْفَ عَلَى الرَّجَاءِ * وَسِرَّ لِمَوْلَاكَ بِلَا تَنَاءٍ

الخوف
والرجاء

(وَغَلَبَ) فِي حَالِ اشْتِغَالِكَ بِالذِّكْرِ الْمَذْكُورِ (الْخَوْفَ) مِنَ اللَّهِ تَعَالَى مَا دُمْتَ فِي
حَالِ الصَّحَّةِ (عَلَى الرَّجَاءِ) فِي رَحْمَتِهِ وَعَفْوِهِ^(١).

يُرِيدُ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْعَبْدِ مِنَ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ مَعًا؛ لِأَنَّهُمَا كَجَنَاحَيْ الطَّائِرِ، مَتَى فَقَدَ
أَحَدَهُمَا سَقَطَ، إِلَّا أَنَّهُ فِي حَالِ الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ يَنْبَغِي تَغْلِيْبُ جَانِبِ الْخَوْفِ عَلَى
جَانِبِ الرَّجَاءِ؛ لِأَنَّهُ كَالسُّوْطِ يَسَاقُ بِهِ إِلَى الْإِعْتِنَاءِ بِالْعِبَادَةِ، وَبِهِ تَزُولُ الرَّعُونَاتُ
النَّفْسِيَّةُ عَنِ الْقَلْبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. فَإِذَا نَزَلَ بِهِ الْمَرَضُ وَأَشْرَفَ عَلَى الْمَوْتِ فَيَنْبَغِي
تَغْلِيْبُ جَانِبِ الرَّجَاءِ عَلَى الْخَوْفِ؛ لِأَنَّهُ حَالُ الْقُدُومِ عَلَى الْكَرِيمِ.

(١) هَذَا هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجْعَلُهُمَا كَجَنَاحَيْ الطَّائِرِ مُسْتَوَيْنَيْنِ صَحَّةً وَمَرَضًا. [حَاشِيَةُ
الصَّوَاوِي، ص ٨١].

قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي الْإِحْيَاءِ فِي بَيَانِ حَقِيقَةِ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ: بَيَانُهُ أَنَّ كُلَّ مَا يَلَاقِيكَ مِنْ مَكْرُوهٍ وَمَحْبُوبٍ
يَنْتَقِسُ إِلَى مَوْجُودٍ فِي الْحَالِ وَإِلَى مَوْجُودٍ فِيهَا مَضَى وَإِلَى مُنْتَظَرٍ فِي الْإِسْتِقْبَالِ، فَإِذَا خَطَرَ بِبَالِكَ
مَوْجُودٌ فِيهَا مَضَى سَمِيَ ذِكْرًا وَتَذَكُّرًا، وَإِنْ كَانَ مَا خَطَرَ بِقَلْبِكَ مَوْجُودًا فِي الْحَالِ سَمِيَ وَجَدًّا
وَذَوْقًا وَإِدْرَاكًا، وَإِنَّمَا سَمِيَ وَجَدًّا لِأَنَّهُا حَالَةٌ تَحْدِثُهَا فِي نَفْسِكَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ خَطَرَ وَجُودُ شَيْءٍ فِي
الْمُسْتَقْبَلِ وَغَلَبَ عَلَى قَلْبِكَ سَمِيَ انْتِظَارًا وَتَوَقُّعًا، فَإِنْ كَانَ الْمُنْتَظَرُ مَكْرُوهًا حَصَلَ مِنْهُ أَلَمٌ فِي الْقَلْبِ
يَسْمَى خَوْفًا وَإِشْفَاقًا، وَإِنْ كَانَ مَحْبُوبًا حَصَلَ مِنْ انْتِظَارِهِ تَعَلُّقُ الْقَلْبِ بِهِ وَيَسْمَى رَجَاءً، فَالرَّجَاءُ
هُوَ ارْتِيَاخُ الْقَلْبِ لِانْتِظَارِ مَا هُوَ مَحْبُوبٌ عِنْدَهُ.

والخوف: هَمٌّ وقلقٌ لما هو آتٍ. والحزن: هَمٌّ لما فات. والرجاء: تعلُّق القلبِ
بمرغوبٍ يحصلُ في المستقبلِ مع الأخذِ في الأسبابِ، فإنَّ لم يأخذْ فطمعَ، وهو مذمومٌ
شرعاً.

(وسر) سيراً حثيثاً (مولاك) أي: سيِّدك وخالقك، (بلا تناء) أي: بلا تباعدٍ عن
الطريقِ المُستقيمِ الموصِّلِ إلى الله تعالى، بأنَّ تعلُّقَ قلبك بغيره تعالى.

وتقدَّم أنَّ السَّيرَ عبارةٌ عن تعلُّق القلبِ بالله تعالى مع مخالفةِ النفسِ في شهواتها
إيثاراً له تعالى على غيره، وهذا هو الطريقُ المُستقيمُ الموصِّلُ إلى الله تعالى، وهي طريقُ
الشُّطَّارِ^(١) من أهلِ المحبةِ والشَّوقِ إلى باري النِّسم. ومبناها على المَوْتِ بالإرادة؛ لخبِرَ
(موتوا قبل أن تموتوا)^(٢) ولذا قال سيِّدي عُمَرُ بْنُ الْفَارُضِ^(٣):

ونفسي كانت قبل لؤامة، متى * أطعها عصت، أو أعصت كانت مطيعتي

فحملتها ما الموت أيسرُ بعضه * وأتعبتها كيما تكون مرَّيحي

فعدت ومهما حمَّلتها تحمَّلت * هـ متي، وإن خففت عنها تأذت

وأصولها^(٤) عشرة:

(١) الشاطر في الاصطلاح الصوفي هو السابق المسرع إلى الله. [المعجم الوسيط ٢/ ٥٠١]

(٢) قال ابن حجر: هو غير ثابت، وقال القاري: هو من كلام الصوفية، ومعناه: موتوا اختياراً بترك
الشهوات قبل أن تموتوا اضطراراً بالموت الحقيقي. [كشف الخفا ٢/ ٢٩١، الأسرار المرفوعة في
الأحاديث الموضوعة ٣٦٣]

(٣) عمر بن الفارض أبو الحسن علي بن المرشد، العارف المحب صاحب الأحوال والشعر الرائق،
وصاحب الديوان المعروف، توفي بمصر ودُفِنَ بالمقطم. [ميزان الاعتدال ٢/ ٣٦٢، طبقات
الأولياء ٤٦٤].

(٤) أي أصول الطريق الموصلة إلى الله.

٦١- وجدد التوبة للأوزار * لا تيأسن من رحمة الغفار

تجديد
التوبة

الأول: التوبة من كل ذنب، ولو صغيرة على التحقيق، وإليه أشار بقوله (وجدد) وجوباً (التوبة) أي: الرجوع إلى الله تعالى، (للأوزار) أي: من أجل ارتكاب الأوزار، جمع «وزر»، وهو المعصية.

وأركانها ثلاثة: الندم على ما وقع منه من المخالفات لمراعاة حق الله سبحانه وتعالى، والعزم على أن لا يعود لمثله، وهذا لا بدّ منهما في كل توبة. والثالث الإقلاع عن الذنب في الحال، وهذا إنما يتأتى في ذنب لم ينقض، فيجب الكف عن استئثار الرّنا وشرب الخمر، وعن أذية أحد، وردّ المظالم إلى أهلها، واستسباح المظلوم إن أمكن، وإلا استغفر له وتصدق له بما يملكه، فإن الله تعالى إذا علم صدق العبد أَرْضَى الله عنه خُصَاءَهُ.

وتصحّ التوبة من ذنب دون آخر، بخلاف السير إلى الله تعالى فإنه إنما يصحّ بالتوبة عن الجميع وتجب المبادرة بها، فتأخيرها ذنب آخر.

وتوبة الكافر عن كفره بالإسلام مقبولة قطعاً^(١)، والمؤمن المذنب من ذنبه مقبولة ظناً، وقيل: قطعاً^(٢).

(١) باتفاق الأشعري وإمام الحرمين والقاضي لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتُوهَا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] [صاوي، ص ٨٢].

(٢) القائل بقبولها ظناً هو إمام الحرمين والقاضي، والقائل بثبوتها قطعاً الأشعري. والفرق بين الكافر والعاصي أن الكافر مطرود عن رحمة الله بالكلية، والعاصي ليس بمطرود، بل غاية ما في العاصي تطهيره بالعذاب ثم يدخل الجنة، فالكافر يحتاج تأليفه بقبول توبته، إذ لو لم تقبل توبته لا يدخل الجنة بخلاف العاصي فمآله للجنة ولو بلغ في العصيان مهلاً بلغ. [صاوي، ص ٨٢]

ولا تنتقض التوبة بالرجوع إلى الذنب^(١)، ولو رجعت إليه في اليوم ألف مرة، ويجب تجديدها عند كل رجوع إليه.

(لا تيأسن من رحمة الغفار) أي: الستار للذنوب؛ فإن رحمة الله تعالى وسعت كل شيء. والولي هو الذي كلما وقع تاب، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ﴾^(٢) وهم الذين كلما أذنبوا تابوا، ومن أحبه الله تعالى قرّبه وأذناه، وليس شيء أشدّ على الشيطان من تجديد المؤمن للتوبة.

والياس -أي: القنوط من رحمة الله تعالى- كبيرة أو كفر، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يَيْئَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾^(٣).

الثاني: شكر المنعم جلّ وعزّ، وهو: صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه، من عقلٍ وسمعٍ وبصرٍ ولسانٍ وغيرها، إلى ما خلق لأجله، وإليه أشار بقوله:

شكر
المنعم

٦٢- وَكُنْ عَلَى آلَائِهِ شَكُورًا * وَكُنْ عَلَى بَلَائِهِ صَبُورًا

(وكن على آلائه) جمع «ألي» كـ «ظني»، بمعنى النعمة، أي: كن على نعمائه التي أنعمها عليك، ظاهرة كانت، كالسمع والبصر وسلامة الأعضاء، أو باطنية، كالإيمان والعلم، (شكورا) أي: كثير الشكر، فهو يرجع إلى اعتقاد الجنان، وخدمة بالأركان، ونطق باللسان، بأن يعتقد أن لا نعمة إلا منه تعالى، وينطق بلسانه بأنه لا

(١) الذنوب تنقسم إلى صغائر وكبائر، فالكبائر لا بد فيها من التوبة، أما الصغائر ففيها ثلاثة أقوال: ١- تفتقر إلى توبة، ٢- توبتها اجتناب الكبائر، ٣- إن كانت منوطة بالكبيرة كالقبلة لمن أراد الزنا ثم تاب عنه غفرت باجتناب الكبائر، وإن كانت منفردة مستقلة افتقرت إلى توبة.

(٢) سورة البقرة: من الآية ٢٢٢

(٣) سورة يوسف: من الآية ٨٧

إله إلا هو، وبغيره من الأذكار، ويعمل بجوارحه كل ما طُلب منه من المأمورات، واجبة كانت أو مندوبة.

ومن النعم التي يجب الشكر عليها التوفيق للتوبة، والشكر على الشكر، فالشكر لا نهاية له، ولذا قال عليه الصلاة والسلام (سُبْحَانَكَ لَا تُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ)^(١)، والشكر بهذا الاعتبار عزيز جداً؛ لأنه طريق الصديقين، ولذا قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾^(٢).

الصبر
على
البلاء

الثالث: الصبر على البلاء، وهو: حبس النفس على ما أصابها مما لا يلائمها، رضا بتقدير المالك المختار من غير انزعاج، وإليه أشار بقوله:

(وَكُنْ عَلَى بَلَاءِهِ مِنْ مَرَضٍ وَضِيقٍ عَيْشٍ وَفَقْدِ مَالٍ وَعِيَالٍ وَأَذْيَةِ أَحَدٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَمِنْهُ الْأَحْكَامُ التَّكْلِفِيَّةُ كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، (صَبُوراً) أَي: كَثِيرَ الصَّبْرِ فَإِنَّهُ تَعَالَى يُحِبُّ عَبْدَهُ الصَّبُورَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾^(٣)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا يُوفِّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾^(٤).

والصبر وصف أولي العزم والهمم العلية، وقد ورد فيه وفي الشكر من الآيات والأحاديث الشريفة ما لو تتبع لآدى إلى مزيد التطويل المخرج عن المقصود.

(١) روى مسلم في صحيحه [كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود] بسنده عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفرائض، فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه، وهو في المسجد، وهما منصوبتان، وهو يقول: (اللهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناء عليك أنت، كما أثنيت على نفسك).

(٢) سورة سبأ: من الآية ١٣

(٣) سورة البقرة: من الآية ١٥٥

(٤) سورة الزمر: من الآية ١٠

وبالجُمْلَةِ يَنْدَرِجُ تَحْتَهُمَا كُلُّ الدِّينِ مِنَ الْمَأْمُورَاتِ وَالْمُنْهَيَّاتِ^(١)، فَنَاهِيكَ بِهِمَا مَذْحًا
لِمَنِ اتَّصَفَ بِهِمَا، فَتَأَمَّلْ.

٦٣- فُكِّلُ أَمْرٌ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ * وَكُلُّ مُقْدُورٍ فَمَا عَنْهُ مَقَرٌّ

ثُمَّ عُلِّلَ طَلَبُ الصَّبْرِ بِقَوْلِهِ (فُكِّلُ أَمْرٌ) أَيُّ: وَإِنَّمَا طُلِبَ مِنْكَ الصَّبْرُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا
بَرَزَ فِي الْكَائِنَاتِ فَهُوَ (بِالْقَضَاءِ) أَيُّ: بِسَبَبِهِ، وَهُوَ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ: إِرَادَةُ اللَّهِ الْمُتَعَلِّقَةُ
أَزَلًا بِتَخْصِيصِ الْكَائِنَاتِ بِبَعْضِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهَا، أَيُّ: عَلَى طَبَقِ عِلْمِهِ، (و) بِسَبَبِ
(الْقَدَرِ) -بِفَتْحِ الدَّالِ- وَهُوَ عِنْدَهُمْ: إِيجَادُ اللَّهِ تَعَالَى الْأُمُورَ عَلَى طَبَقِ إِرَادَتِهِ.

وَقَالَ الْمَاتَرِيدِيُّ^(٢): الْقَضَاءُ عِلْمُ اللَّهِ الْمُتَعَلِّقُ أَزَلًا بِوُجُودِ الْأَشْيَاءِ، وَالْقَدَرُ إِيجَادُ
الْأُمُورِ عَلَى طَبَقِهِ، وَعَلَى كُلِّ^(٣) فَالْقَضَاءُ صِفَةُ ذَاتٍ بَقِيدٍ تَعَلَّقَ بِهَا^(٤) وَالْقَدَرُ صِفَةُ فِعْلٍ^(٥)،

(١) وَبَيَّانُ ذَلِكَ أَنَّ الصَّبْرَ إِمَّا عَلَى الطَّاعَةِ أَوْ عَنِ الْمَعْصِيَةِ أَوْ عَلَى الْمَصِيبَةِ، وَالشُّكْرُ إِمَّا بِاللِّسَانِ أَوْ
بِالْجَنَانِ أَوْ بِالْأَرْكَانِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا قَدْ جُمِعَا مَعَالِمَ الدِّينِ، وَهُوَ امْتِثَالُ الْمَأْمُورَاتِ وَاجْتِنَابُ الْمُنْهَيَّاتِ.
[حَاشِيَةُ الصَّawِي، ص ٨٢]

(٢) قَالَ الْعَلَامَةُ اللَّقَائِي: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ اخْتِلَافٌ عِبَارَةً، فَهِيَ يَرْجِعَانِ إِلَى قَوْلٍ بَعْضُهُم: الْمُرَادُ مِنَ الْقَدَرِ
أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى عِلْمُ مَقَادِيرِ الْأَشْيَاءِ وَأَزْمَانِهَا قَبْلَ إِيجَادِهَا، ثُمَّ أَوْجَدَ مَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ
يُوجِدُهُ، فَكُلُّ مُحَدَّثٍ صَادِرٍ عَنْ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ، هَذَا هُوَ الْمَعْلُومُ مِنَ الدِّينِ بِقَوَاعِطِ الرَّاهِنِ،
وَعَلَيْهِ كَانَ السَّلَفُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَخِيَارِ التَّابِعِينَ قَبْلَ حَدُوثِ الْقَدَرِيَّةِ الْمُخَالِفِينَ، وَعِبَارَةُ النُّووي
وَهُوَ أَشْعَرِي: أَعْلَمُ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ إِثْبَاتُ الْقَدَرِ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى قَدَرَ الْأَشْيَاءِ
فِي الْقَدَمِ، وَعِلْمُ أَنَّهَا سَتَقَعُ فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ عِنْدَهُ عَلَى صِفَاتٍ مُخْصُوصَةٍ، فَهِيَ تَقَعُ عَلَى حَسَبِ
مَا قَدَرَهَا. [سَبَّاعِي، ص ٦٥٠]

(٣) مِنَ الْقَوْلِينَ.

(٤) وَلِذَلِكَ عَرَفَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ (مَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ) بِأَنَّهُ إِرَادَةُ اللَّهِ الْمُتَعَلِّقَةُ أَزَلًا بِتَخْصِيصِ
الْكَائِنَاتِ، وَعَلَى الثَّانِي (الْمَاتَرِيدِيِّ) بِأَنَّهُ عِلْمُ اللَّهِ.. إلخ.

(٥) أَيُّ عَلَى كُلِّ، وَلِذَا عَرَفَهُ بِأَنَّهُ إِيجَادُ اللَّهِ عَلَى الْمَذْهَبِينَ. [سَبَّاعِي، ص ٦٥١]

ونظّم ذلك ^(١) العلامة الأجهوري بقوله:

إرادة الله مع التعلّق * في أزل: قضاؤه، فحقّق
والقدر: الإيجاد للأشياء ^(٢) على * وجه معين أرادَه علا
وبعضهم ^(٣) قد قال معنى الأول * العلم مع تعلّق في الأزل
والقدر الإيجاد للأمور * على وفاق علمه المذكور

(وكلّ مقدور) أي: أمر قد قدره الله تعالى، أي: أبرزه للوجود بها سبق في سابق
علمه وقضائه، (فما عنه مفرّ) أي: لا بُدَّ من وقوعه على طبق ما أرادَ وعلم، ولا محيص
عنه، فيجب إذن الصبر والتسليم؛ لما قدره العليم الحكيم، فإن لم يصبر وانقلب على
وجهه فقد خسر الدنيا والآخرة من غير تخفيف عنه ولا ناصر ينصره.

٦٤ - فكن له مسلماً كي تسلماً * واتبع سبيل الناسكين العلماء

والرابع: الرضا، وهو: الخروج عن رضا نفسه بالدخول في رضا ربّه، بالتسليم
للأحكام الأزليّة، والتفويض للتدبيرات الأبديّة، بلا إعراض ولا اعتراض.

وإليه أشار بقوله مفرّعا على ما قبله (فكن) أيها الطالب لرضا مولاه، (له) تعالى
(مسلماً) في كلّ ما قدره وقضاه، أو أمر به من أحكام الدين أو نهى عنه، بأن ترضى
بذلك من غير إعراض أو اعتراض، (كي) أي: لأجل أن (تسلاً) من آفات الدنيا
والآخرة.

(١) أي تعريفها على الخلاف المذكور.

(٢) الفرق على المذهبين أن القدر على الأول: الإيجاد على وفق الإرادة، وعلى الثاني: على وفق العلم.

(٣) أي الماتريديّة.

الخامس: اتَّبَعَ شيخ عارفٍ قد سَلَكَ طريقَ أهلِ الله على يدِ شيخٍ كذلك إلى أن ينتهي إلى رسولِ الله ﷺ، وَمَنْ لَمْ يَصْحَبْ شَيْخًا يَدُلُّهُ عَلَى الطَّرِيقِ إِلَى اللَّهِ، وَاسْتَقْلَّ بِمَا عِنْدَهُ مِنْ عِبَادَةٍ أَوْ عِلْمٍ فَقَدْ تَعَرَّضَ لِإِغْرَاءِ الشَّيْطَانِ لَهُ، وَهَذَا قِيلَ: «مَنْ لَا شَيْخَ لَهُ فَالشَّيْطَانُ شَيْخُهُ». وَبِالْجُمْلَةِ مَنْ لَمْ يَسْلُكْ عَلَى يَدِ شَيْخٍ عَارِفٍ فَلَا يُمَكِّنُهُ التَّرْقِي إِلَى مَنَازِلِ الْقُرْبِ^(١) وَلَوْ أَتَى بِعِبَادَةِ الثَّقَلَيْنِ.

وعلامته^(٢): السَّخَاءُ، وَحُسْنُ الْخُلُقِ، وَالشَّفَقَةُ عَلَى خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى، وَعَدَمُ انكِبَابِهِ عَلَى جَمْعِ الدُّنْيَا، وَعَدَمُ الدَّعْوَى، وَلَوْ بِالتَّكَلُّمِ بِمُصْطَلَحِ الْقَوْمِ إِلَّا لِأَمْرٍ اقْتَضَى ذَلِكَ، وَعَدَمُ الشَّكْوَى مِنْ ضَيْقِ الدُّنْيَا، أَوْ مِنْ إِعْرَاضِ النَّاسِ عَنْهُ، وَأَنْ يُرَى عَلَيْهِ غَيَالُ الذُّلِّ وَالْانْكِسَارِ وَحُبُّ الْخُمُولِ، وَأَنْ تَظْهَرَ عَلَى أَصْحَابِهِ الْبَرَكَةُ وَالصَّلَاحُ، وَهَذَا مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِنَا:

(وَاتَّبِعْ فِي سَبِيلِكَ (سَبِيلَ) أَيِ: طَرِيقَ (النَّاسِكِينَ) جَمْعَ «نَاسِكٍ»، أَيِ: عَابِدِ، (الْعُلَمَاءِ) جَمْعَ «عَالِمٍ»، وَهُوَ: الْعَارِفُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي عَلَيْهَا مَدَارُ صِحَّةِ الدِّينِ، اعْتِقَادِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ عَمَلِيَّةٌ، وَالْمُرَادُ بِهِمُ السَّلَفُ الصَّالِحُ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَسَبِيلُهُمْ مُنْحَصَرٌّ فِي اعْتِقَادٍ وَعِلْمٍ وَعَمَلٍ عَلَى طَبَقِ الْعِلْمِ.

وافتَرَقَ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ مِنْ أُمَّةِ الْأُمَّةِ الَّذِينَ يَجِبُ اتِّبَاعُهُمْ عَلَى ثَلَاثِ فِرَقٍ:

- فِرْقَةٌ نَصَبَتْ نَفْسَهَا لِبَيَانِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ، وَهُمْ الْأُتَمَّةُ الْأَرْبَعَةُ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ، لَكِنْ لَمْ يَسْتَقِرَّ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْمَرْضِيَّةِ سِوَى مَذَاهِبِ الْأُتَمَّةِ الْأَرْبَعَةِ.

(١) أول منزلة في القرب من الله تعالى القرب من طاعته، والاتصاف في دوام الأوقات بعبادته، وأما البعد فهو التدنس بمخالفته والتجافي عن طاعته. [سباعي، ص ٦٥٤]

(٢) أي علامة الشيخ العارف.

- وفرقةٌ نصّبت نفسها للاشتغالِ ببيانِ العقائدِ التي كان عليها السلفُ، وهم الأشعريُّ والماتريديُّ ومن تبعهما.

- وفرقةٌ نصّبت نفسها للاشتغالِ بالعملِ والمجاهداتِ على طبقِ ما ذهب إليه الفرقَتانِ المتقدّمتانِ، وهم أبو القاسمِ الجُنَيْدُ ومن تبعه.

فهؤلاءِ الفرقُ الثلاثةُ هم خواصُّ الأئمةِ المحمّديّةِ، ومن عداهم من جميعِ الفرقِ على ضلالٍ، وإن كان البعضُ منهم يُحكّمُ له بالإسلام، فالناجي من كان في عقيدته على طبقِ ما بيّنه أهلُ السُنّةِ، وقلّد في الأحكامِ العمليّةِ إماماً من الأئمةِ الأربعةِ المرصّيّةِ، ثمّ تمام النعمةِ والنجاةِ في سلوكِ مسلكِ الجُنَيْدِ وأتباعه بعد أن أحكَمَ دينه على طبقِ ما بيّنه الفريقانِ المتقدّمانِ.

ومن سلك مسلكه القطبُ الربّانيُّ الإمامُ سيّدي أحمدُ بنُ الرفاعي^(١) وأتباعه، والقطبُ الربّانيُّ الإمامُ سيّدي عبدُ القادرِ الجيلاني^(٢) وأتباعه، والقطبُ الربّانيُّ السيّدُ أحمدُ البدوي^(٣) وأتباعه، والقطبُ الربّانيُّ السيّدُ إبراهيمُ الدسوقي^(٤) وأتباعه، والقطبُ الربّانيُّ السيّدُ عليُّ أبو الحسنِ الشاذلي^(٥) وأتباعه، ..

(١) هو أحمد بن أبي الحسن علي الرفاعي، نسبة إلى جده السابع، كان فقيهاً على المذهب الشافعي، توفي سنة ٥٧٨هـ. [شذرات الذهب ٤/ ٢٥٩]

(٢) هو عبد القادر بن أبي صالح الجيلاني، قطب العارفين، توفي سنة ٥٩١هـ، كان حنبلي المذهب. [شذرات الذهب ٤/ ١٩٩]

(٣) هو أحمد بن علي بن إبراهيم بن محمد، أبو العباس المعروف بالسيّد أحمد البدوي، أحد الأولياء المشاهير، توفي بطنطا سنة ٦٦٥هـ ودفن بها.

(٤) هو إبراهيم الدسوقي الهاشمي الشافعي القرشي، شيخ الطريقة البرهامية، توفي سنة ٦٧٦هـ. [شذرات الذهب ٥/ ٣٥٠]

(٥) هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن عبد الجبار الشاذلي، نسبة إلى شاذلة، قرية بإفريقية، إليه تنسب الطريقة الشاذلية، توفي سنة ٦٥٦هـ ودفن بصحراء عيذاب. [شذرات الذهب ٥/ ٢٧٨]

.. والقُطْبُ الرَّبَّانِيُّ سَيِّدِي مُحَمَّدُ الْخَلَوِيُّ وَاتِّبَاعُهُ، والقُطْبُ الرَّبَّانِيُّ سَيِّدِي عَبْدُ اللَّهِ النَّقْشَبَنْدِيُّ وَاتِّبَاعُهُ، فَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ سَادَاتُ الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَعَنْهُمْ آمِينَ.

فالشَّيْخُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى اللَّهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَلَكَ عَلَى طَرِيقَةِ شَيْخٍ مِنْ مَشَائِخِ الطَّرِيقِ، وَتَعَبَ وَجَاهَدَ نَفْسَهُ حَتَّى تَهْذَبَتْ وَزَالَتْ عَنْهَا الرُّعُونَاتُ الْبَشَرِيَّةُ، وَإِلَّا فَيَجِبُ اجْتِنَابُهُ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ مَنْ قَلَّدَ إِمَامًا مِنَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَكِنَّهُ مِنْ عَقَائِدِهِ زَاغَ عَنْ اعْتِقَادِهِمْ، فَلَمْ يَعْتَقِدْ مُعْتَقَدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهُمْ فَرَّقَ شَتَّى قَدْ ضَلُّوا فِي عَقَائِدِهِمْ كَالْقَدَرِيَّةِ^(١) وَغَيْرِهِمْ.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ لَمْ يَرْضَ بِتَقْلِيدِ إِمَامٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَلَا بِاعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهُمْ أَضَلُّ مِمَّنْ قَبْلَهُمْ. وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَالِكُ طَرِيقِ أَهْلِ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَتَزَيَّا بِزَيِّمٍ، وَيَتَكَلَّمُ بِمَا يَوْهَمُ النَّاسَ أَنَّهُ مِنْهُمْ، وَالْحَالُ أَنَّهُ بَطَالٌ، يَمْلَأُ بَطْنَهُ مِنَ الطَّعَامِ، سَوَاءً كَانَ حَلَالًا أَوْ حَرَامًا، وَلَيْلَهُ مِنَ الْمَنَامِ، وَيَثْبُ عَلَى الدُّنْيَا وَثُوبَ السَّعْبِ عَلَى الْفَرِيسَةِ، وَرُبَّمَا جَعَلَ نَفْسَهُ شَيْخًا، وَلَهُ اتِّبَاعٌ يَضْطَادُونَ لَهُ بِشَرِّكَ مَشِيخَتِهِ قَازِوَرَاتِ الْحُطَامِ الْفَنَانِيِّ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ، أَوْلَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ، وَقَدْ أَشَارَ لَهُمُ الْعَارِفُ بِاللَّهِ تَعَالَى سَيِّدِي عُمَرُ بْنُ الْفَارَضِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ:

رَضُوا بِالْأَمَانِيِّ وَابْتَلُوا بِحُظُوظِهِمْ * وَخَاضُوا بِحَارِ الْحُبِّ دَعَايَ فَمَا ابْتَلَوْا

فَهُمْ فِي الشَّرِّ^(٢) لَمْ يَبْزَحُوا مِنْ مَكَانِهِمْ * وَمَا ظَعَنُوا فِي السَّيْرِ عَنْهُ، وَقَدْ كَلَّوْا

(١) القدريّة فرقتان: الأولى تنكر تعلق علم الله بالأشياء قبل وجودها وتقول: إنها يعلمها حال وقوعها، وهذه الفرقة انقرضت قبل ظهور الإمام الشافعي. وقدريّة ثانية تقول: الله يعلم الأشياء قبل وجودها غير أن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم استقلالاً بسبب إقدار الله لهم. والأولى كفر والثانية فساق. [حاشية الصاوي، ص ٩٠]

(٢) الشّرّ: السرّ ليلاً، أي هم دائماً في السري، ولكن ليل نفوسهم أضلهم عن الطريق، فتراهم مجدين وهم يرجعون إلى وراء، كأنهم حائرون في الشبه لا ينفعهم النصيح ولا التنبيه، فكلما=

بَلْ تَأْخَرُوا وَرَجِعُوا الْقَهْقَرَى لِأَنَّهُمْ تَبِعُوا هَوَى أَنْفُسِهِمْ، وَالشَّيْطَانُ يَقُودُهُمْ إِلَى كُلِّ مَا يُحِبُّهِ مِنْهُمْ كَمَا قَالَ:

وَعَنْ مَذْهَبِي لَمَّا اسْتَجَبُوا الْعَمَى عَلَى الْـ * هُدَى حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ ضَلُّوا

حتى صارَ مِنْ أَخْلَاقِهِمْ أَنَّ مَنْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِمْ بِصَدَقَةٍ، أَوْ أَكْرَمَهُمْ بِكَرَامَةٍ اتَّخَذُوا ذَلِكَ عَادَةً، وَطَالَبُوا بِهَا مَنْ فَعَلَ مَعَهُمُ الْإِحْسَانَ حَتَّى يُضَيِّقُوا عَلَيْهِ الْمَسَالِكَ، وَيَقُولُونَ: أَعْطَانَا عَادَتَنَا وَإِلَّا نَتَشَوَّفُ عَلَيْكَ، فَيُوهَمُونَ النَّاسَ أَنَّهُمْ أَرْبَابُ أَحْوَالٍ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُصَدِّقُهُمْ فِي الْمَقَالِ.

كَلَّا! مَا هَذِهِ طَرِيقَةُ الْفُقَرَاءِ أَهْلِ اللَّهِ! إِنَّمَا طَرِيقَتُهُمُ التَّوَاضُّعُ وَالْانْكِسَارُ وَحُبُّ الْخُمُولِ وَالْعِفَّةِ وَالزُّهْدِ وَالْوَرَعِ وَالْإِيثَارُ وَالتَّوَكُّلُ.

وَأَمَّا هَؤُلَاءِ فَهُمْ أَشْرَارُ النَّاسِ، يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ، وَيَدَّعُونَ الْمَرَاتِبَ الْعَلِيَّةَ، وَهُمْ فِي الدَّرَكَاتِ السُّفْلِيَّةِ، وَقَدْ كَثُرُوا فِي هَذَا الزَّمَانِ حَتَّى مَلَأُوا طِبَاقَ الْأَرْضِ فِي كُلِّ قُطْرٍ وَمَكَانٍ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُمْ.

قال أستاذنا السيد البكري في أَلْفِيَةِ التَّصَوُّفِ:

وقد نما في ذا الزمان شرُّهم * حتى سما في الناسِ جدًّا ضرُّهم

ولم يكن لهم هنا من يردع * من أجل ذا الدين الحنفي ودعوا

ولَمَّا نَظَرَ أَهْلُ اللَّهِ إِلَى كَثَرَتِهِمْ، وَكَثَرَةِ فُسَادِهِمْ، وَاخْتِلَالِ عَقَائِدِهِمْ أَغْلَقُوا أَبْوَابَ زَوَايا الْإِرْشَادِ وَفَوَّضُوا الْأَمْرَ إِلَى رَبِّ الْعِبَادِ، وَاخْتَلَفُوا فِي النَّاسِ فَلَمْ يَعْرِفْهُمْ إِلَّا مَنْ خَصَّه اللَّهُ بِالْأَنْوَارِ الْإِلَهِيَّةِ وَالسَّعَادَةِ السَّرْمَدِيَّةِ.

فَعَلَى مَنْ تَشَوَّقَتْ نَفْسُهُ إِلَى سُلُوكِ طَرِيقِ التَّجَرُّدِ، حَتَّى يَسْتَغْرِقَ فِي بَحَارِ التَّوْحِيدِ، مُلَازِمَةُ التَّقْوَى وَالِاتِّجَاءِ إِلَى اللَّهِ وَالتَّوَسُّلُ إِلَيْهِ بِرَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي أَنْ يَجْمَعَهُ عَلَى شَيْخٍ عَارِفٍ يُرَبِّيهِ، وَيُخْرِجُهُ مِنَ الظُّلُمَاتِ النَّفْسِيَّةِ، وَيُصَفِّيهِ وَيَسْقِيهِ مِنْ خَمْرِ الْمَحَبَّةِ وَيُصَافِيهِ.

فَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ صِدْقَكَ أَطْلَعَكَ عَلَيْهِ، فَإِذَا اجْتَمَعَتْ بِهِ فَشَدَّ يَدَكَ عَلَيْهِ، وَكُنْ كَالْمَيْتِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَقُلْ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ (١) ثُمَّ خُذْ فِي الْجَدِّ وَالِابْتِهَالِ، وَجُدْ بِنَفْسِكَ لَا بِمَالِكَ كَمَا قَالَ:

فَنَافِسْ بِيَذِلِ النَّفْسِ فِيهَا أَخَا الْهَوَى * فَإِنْ قَبِلْتَهَا مِنْكَ يَا حَبْدَا الْبَذْلِ
وَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِي حُبِّ نَعَمٍ بِنَفْسِهِ * وَلَوْ جَادَ بِالْدُّنْيَا إِلَيْهِ انْتَهَى الْبُخْلُ

السادس: الجوع اختياراً (٢)، بَأَنْ لَا يَأْكُلَ أَكْثَرَ مِنْ أَكْلَةٍ خَفِيفَةٍ فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ مِنَ الْحَلَالِ، وَهُوَ مَا جُهَلَ أَصْلُهُ، وَلَا يُمْكِنُهُ ذَلِكَ فِي ابْتِدَاءِ أَمْرِهِ إِلَّا بِكَثْرَةِ الصَّوْمِ، فَإِنَّه لَجَامُ السَّائِرِينَ.

الجوع

وَاعْلَمْ أَنَّ الْعَمَلَ ثَمَرُهُ الْمَأْكُولُ، فَلَا كُلُّ الْحَرَامِ لَا يَنْشَأُ عَنْهُ إِلَّا أَعْمَالٌ خَبِيثَةٌ مُحَرَّمَةٌ، وَالْحَلَالُ الصَّرْفُ لَا يَنْشَأُ عَنْهُ إِلَّا الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ، وَالتَّشَابُهُ يَنْشَأُ عَنْهُ أَعْمَالٌ مُخْتَلِطَةٌ لَا تَخْلُو عَنِ الرِّيَاءِ وَالْعُجْبِ وَالْخَوَاطِرِ الرَّدِثَةِ.

السابع: العزلة عَنِ النَّاسِ قَاطِبَةً إِلَّا عَنْ شَيْخِهِ الْمُرَبِّيِّ لَهُ، أَوْ أَخٍ صَالِحٍ يُعِينُهُ عَلَى الطَّاعَةِ وَالْهَمَّةِ، وَإِلَّا لَضَرُورَةٍ بَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ، إِذْ تُخَالِطَةُ النَّاسِ تُكْسِبُ الْقَلْبَ ظُلْمَةً، لَوْ

العزلة

(١) سورة الأعراف: من الآية ٤٣

(٢) أي وترك الشهوات، واعلم أن الجوع من أكبر أركان المجاهدة، فإن أركان بيت الولاية أربعة، الصمت والجوع والسهر والعزلة. [سباعي، ص ٦٦٢]

فُرِضَ أَنهَا تَخْلُو عَنْ ارْتِكَابِ الْمُحَرَّمَاتِ، فَكَيْفَ وَلَا يَخْلُو مَجْلِسُ عَنْهَا مِنْ غَيْبَةٍ وَنَمِيمَةٍ
وغيرِها، ولبعضهم:

لِقَاءِ النَّاسِ لَيْسَ يُفِيدُ شَيْئًا * سِوَى الْهَذْيَانِ مِنْ قِيلٍ وَقَالَ
فَأَقِلُّ مِنْ لِقَاءِ النَّاسِ إِلَّا * لِأَخْذِ الْعِلْمِ أَوْ إِصْلَاحِ حَالِ

الثامن: الصمت^(١) إلا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّ الْكَلَامَ يُوْجِبُ التَّفَرُّقَ، وَالْمَطْلُوبُ
الْجُمُعَةُ^(٢)، وَهَذَا عَلَى تَقْدِيرِ مُخَالَطَةِ النَّاسِ لِمُضْرَرَةٍ، وَهَذِهِ مَأْخُذَةٌ مِنْ قَوْلِنَا:

٦٥- وَخَلَّصَ الْقَلْبَ مِنَ الْأَغْيَارِ * بِالْجِدِّ وَالْقِيَامِ فِي الْأَسْحَارِ

(وخلَّصَ القلبَ مِنَ الْأَغْيَارِ) أَي: تَمَّا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى، مِنْ مَالٍ وَزَوْجَةٍ وَوَلَدٍ وَجَاهٍ
وَعِلْمٍ وَعَمَلٍ، وَغَيْرِهَا مِنْ كُلِّ مُشْغِلٍ عَنْ تَعَلُّقِ الْقَلْبِ بِالرَّبِّ.

(بِالْجِدِّ) - بِكُسْرِ الْجِيمِ - أَي: بِالِاجْتِهَادِ، أَي: بِسَبِيهِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا
لَنَنَاهِدَهُمْ سُبُلَنَا﴾^(٣).

وَالْمُجَاهِدَةُ تَكُونُ بِمُخَالَفَةِ النَّفْسِ فِي هَوَاهَا مَعَ الْخَوْفِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَ التَّوْبَةِ،

(١) قَالَ الْقَشِيرِيُّ: اعْلَمْ أَنَّ السُّكُوتَ فِي وَقْتِهِ مِنْ صِفَةِ الرِّجَالِ، كَمَا أَنَّ النُّطْقَ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ أَشْرَفِ
الْخُصَالِ. [الرِّسَالَةُ الْقَشِيرِيَّةُ، بَابُ الصَّمْتِ].

(٢) التَّفَرُّقُ مَأْخُذٌ مِنْ تَفَرُّقِهِ فِي الْكَائِنَاتِ، وَالْجُمُعَةُ مَأْخُذَةٌ مِنْ جَمْعِ الْهَمَةِ عَلَى الْحَقِّ، وَالْمُفَرَّقُ
وَالْجَامِعُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ. ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ عِنْدَهُمْ أُمُورًا أَرْبَعَةً: فَرْقَانِ، وَجَمْعٌ، وَجَمْعُ الْجَمْعِ، وَالْفَرَقُ
الْأَوَّلُ: أَنَّ يَحْتَجِبُ السَّالِكُ بِالْخَلْقِ مِنَ الْحَقِّ، وَهُوَ حَالُ الْمُبْتَدِي مِنَ السَّالِكِينَ وَالْعَوَامِّ، وَالْفَرَقُ
الثَّانِي هُوَ شُهُودُ قِيَامِ الْخَلْقِ بِالْحَقِّ، وَرُؤْيَا الْوَحْدَةِ فِي الْكَثَرَةِ، وَالْكَثَرَةُ فِي الْوَحْدَةِ مِنْ غَيْرِ انْحِجَابٍ
بِأَحَدَاهُمَا عَنِ الْآخَرَى، وَالْجَمْعُ هُوَ شُهُودُ الْأَشْيَاءِ بِاللَّهِ، وَالتَّبَرُّيُّ مِنَ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ إِلَّا بِاللَّهِ تَعَالَى،
وَجَمْعُ الْجَمْعِ هُوَ اسْتِهْلَاكُ الْكَلِيَّةِ وَالْفَنَاءُ عَمَّا سِوَى اللَّهِ. [سَبَاعِي، ص ٦٦٥]

(٣) سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ: مِنَ الْآيَةِ ٦٩

قال تعالى ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ * فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾^(١) أي: جنة الشهود في الدنيا، وجنة الخلود في العقبى.

إِلَّا أَنْ شَرَطَ السَّيْرَ أَنْ لَا يَكُونَ خَائِفًا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، وَإِلَّا كَانَ عَبْدٌ سَوْءٌ لَا يَعْمَلُ إِلَّا إِذَا خَافَ الْعِقَابَ، بَلْ يَخَافُهُ إِجْلَالًا وَمَهَابَةً، وَلِذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ﴾^(٢) وَلَمْ يَقُلْ عَذَابَ رَبِّهِ، فَافْهَمُ.

التاسع: السهر، فلا ينام الثلث الأخير من الليل للتهجد والاستغفار وذكر الله تعالى، وإليه أشار بقوله (والقيام في الأسحار). وخصه بالذكر وإن دخل فيما قبله لمزيد الاعتناء به، وقد مدحهم الله تعالى في غير آية، قال تعالى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ * وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾^(٣) وللذكر في ذلك الوقت تأثير أكثر منه في غيره.

السهر

٦٦- والفكر والذكر على الدوام * مجتنبًا لسائر الآثام

العاشر: التفكير في بديع صنع الله؛ لإدراك دقائق الحكم لتزداد علمًا وحياءً، والذكر قيامًا وقعودًا واضطجاعًا على سبيل الدوام، وإليه أشار بقوله: (والفكر والذكر على الدوام).

الفكر والذكر

واعلم: أَنَّ الذِّكْرَ أعْظَمَ أركانِ الطريق؛ لِأَنَّ الْمُقْصودَ مِنْهَا تَخْلِيصَ الْقُلُوبِ تَمَّا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ أعْظَمُهَا فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَثْرَتَهُ تَوْجِبُ اسْتِيْلَاءَ الْمَذْكُورِ عَلَى

(١) سورة النازعات: الآيتان ٤٠-٤١

(٢) سورة الرحمن: من الآية ٤٦

(٣) سورة الذاريات: الآيتان ١٧-١٨

القلب، حتى لا يكون فيه سواه، بل جميع الأركان تنشأ عنه؛ لأنه يورث القلب نوراً ساطعاً، به يزهّد الدنيا التي حُبّها رأسُ كُلِّ خطيئةٍ، ولذا قالوا: مَنْ أُعْطِيَ الذِّكْرَ فَقَدْ أُعْطِيَ مَنْشُورَ الْوِلَايَةِ، فالمدامَةُ عليه دليلٌ وَلَايَةِ الْمَشْتَغِلِ بِهِ.

ولكونه أعظم الأركان وَقَعَ الْحُثُّ عليه في الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَرْكَانِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾^(١)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٢) الْآيَةِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾^(٣)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٤)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَذَكِّرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصِرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمْتُمْ﴾^(٥)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَذِكْرِ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾^(٦)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾^(٧) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وَالذِّكْرُ نَوْعَانِ: الْأَوَّلُ: الذِّكْرُ بِاللِّسَانِ، وَهُوَ شَأْنُ أَصْحَابِ الْبِدَايَةِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِمْ مَوَالَاةُ الذِّكْرِ بِاللِّسَانِ مَعَ تَكْلُفِ الْحُضُورِ بِالْقَلْبِ، حَتَّى يَصِيرَ الْحُضُورُ طَبِيعَةً لَهُ.

وَلَا يَتْرُكُ الذِّكْرَ لَوْجُودِ الْغَفْلَةِ فِيهِ، فَلَرُبَّ ذِكْرٍ مَعَ غَفْلَةٍ يَرْفَعُهُ إِلَى الذِّكْرِ مَعَ الْحُضُورِ، وَلَرُبَّ ذِكْرٍ مَعَ الْحُضُورِ، يَرْفَعُهُ إِلَى الذِّكْرِ مَعَ الْغَيْبَةِ عَمَّا سِوَى الْمَذْكُورِ،

(١) سورة البقرة: من الآية ١٥٢

(٢) سورة آل عمران: من الآية ١٩١

(٣) سورة الأنعام: من الآية ٩١

(٤) سورة الأنفال: الآية ٤٥

(٥) سورة الشعراء: من الآية ٢٢٧

(٦) سورة العنكبوت: من الآية ٤٥

(٧) سورة الأحزاب: من الآية ٣٥

فإذا غاب عما سوى المذكور استغرق في عين بحر الوحدة، فيصير القلب حينئذ بيت الرب تعالى، فينشأ عنه الذكر من غير قصد ولا تدبير؛ لا مترجاه بروحه وجسمه.

وأنواع الذكر اللساني كثيرة، منها: التسبيح والتكبير وتلاوة القرآن وغير ذلك.

وأسرعها إجابة للمبتدئ «لا إله إلا الله» مفردة عن «محمد رسول الله» على التحقيق فيما عدا الختم، فإذا أراد الختم ختم بها، وفي بعض الطرق الشاذلية أنه يذكرها على رأس كل مائة، هذا إذا ذكره وحده، أما إذا ذكر مع جماعة فلا يذكرها إلا عند الختم مع إخوانه، ولهذا درج أرباب الطرق المحمدية على الإقتصار عليها.

فإذا كمل السالك فالأفضل له أن يضم معها «محمد رسول الله»، والأفضل حينئذ الاشتغال بتلاوة القرآن؛ ليتخلق به وتفاض عليه العلوم اللدنية من أسرارهِ، فإن لم يكن يحفظ القرآن اشتغل بساعه ممن يقرؤه وإن كان القارئ صاحب غفلة، ويكون الأمر على حد قول العارف بالله تعالى سيدي عمر بن الفارض رحمه الله:

يا أخت سعد من حبيبي جئتني * برسالة أدبها بتلطف

فسمعت ما لم تسمعي ونظرت ما * لم تنظري وعرفت ما لم تعرفي

النوع الثاني: الذكر بالقلب، وهو شأن أرباب النهايات، ومنه الفكر في بدائع المصنوعات، وأعظمها المراقبة الآتي بيانها. وبعضهم يعد الأصول أكثر من ذلك، وبعضهم يعدها أقل، وفي الحقيقة كلها أمور لا بد منها، وعندنا الذكر والصدق في التوجه بمخالفة النفس في شهواتها، ومقاساة الصبر على يد شيخ كامل.

(مجتنباً) حال من فاعل «خلص» (لسائر) أي: لجميع (الآثام) كبائرها وصغائرها، ظاهرها كالقتل والزنا وشرب الخمر وأكل الحرام والغيبة والنميمة والنظر إلى محرم

وغير ذلك، وباطنيتها كالحسد والحقد والغرور والرياء والعجب والكبر والبخل والنفاق وحُب الجاه والرئاسة.

٦٧- مُراقبًا لله في الأحوال * لترتقي معالم الكمال

(مُراقبًا لله في الأحوال) أي: جميع أحوالك، فإنك بالمراقبة ترتقي إلى المشاهدة، وبالمشاهدة ترتقي إلى المعينة.

والمراقبة: مُلاحظة الحق تعالى عند كل شيء، مثلاً إذا لاحظته حال قصد النفس الوقوع في المعصية وجدته تعالى مُطلِعاً عليك، فترجع عنها؛ حياةً منه، وإذا لاحظته حال أكلك وجدته تعالى هو الذي ساق إليك ذلك الطعام من غير حول منك ولا قوة لك، ثم وجدته حرّك يداك إلى تناوله، وجعل فيك القدرة على رفعه لفمك، ثم حرّك فمك وأجرى فيه الريق، ثم خلق فيك قوة اللذة فساقه إلى المعدة، ثم رتب على ذلك قوة في جسمك ورباك، فجعل منه للحم نصيباً وللعظم نصيباً وللعصب نصيباً، وما فضل بما لا منفعة فيه أخرجه، فتعلم بذلك أنه لا فاعل سواه، فإذا قوي هذا المعنى فيك سُمي «وحدة الأفعال»، وصرت مُشاهداً لله في كل شيء.

فإذا قويّت هذه المشاهدة حتى غبت عما سوى الله سُميت «معينة ووحدة الذات».

فإذا زاد التمكّنُ شاهدت بعد ذلك أنه خالق لعبده وما عَمِلَ، وهذا معنى قولهم «مشاهدة الله قبل كل شيء».

وهذه أمورٌ ذوقيةٌ من وراء طور العقل لا يعرفها إلا أهل العنايات والنفوس القدسية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وعناهم.

وَمِنْ آدَابِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ الَّتِي يَحْصُلُ بِهَا الْكَمَالُ: مُلَازِمَةُ الطَّهَارَةِ، وَالتَّوَمُّ عَلَيْهَا. وَعَدَمُ كَشْفِ الْعَوْرَةِ الْمَغْلُظَةِ فِي الْخُلُوتِ؛ حَيَاءٌ مِنَ اللَّهِ وَمِنَ الْمَلَائِكَةِ. وَمِنْهَا: تَوَقُّيرُ الْكَبِيرِ وَالشَّفَقَةُ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْأَرَامِلِ وَالْمَسَاكِينِ، بَلْ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ. وَمِنْهَا: الْأَدَبُ مَعَ أَهْلِ الْعِلْمِ، خُصُوصًا خَدَمَةَ الشَّرِيعَةِ وَمَشَايِخِ الطَّرِيقِ؛ فَإِنَّهُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ.

وَمِنْهَا: أَنْ لَا يَزُورَ أَحَدًا مِنَ الصَّالِحِينَ مَا دَامَ تَحْتَ التَّرْبِيَةِ قَبْلَ الْكَمَالِ؛ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَرَى كَرَامَةً أَوْ خُلُقًا فِي أَحَدِهِمْ لَمْ يَرِهِ فِي شَيْخِهِ، فَيَعْتَقِدُ فِي شَيْخِهِ النُّقْصَ فَيُحَرِّمُ مَدَدَهُ.

وَمِنْهَا: سُوءُ الظَّنِّ بِنَفْسِهِ وَحُسْنُهُ بغيرِهِ، حَتَّى يَرَى أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ أَحْسَنُ مِنْهُ حَالًا. وَمِنْهَا: أَنْ لَا يَنْتَصِرَ لِنَفْسِهِ فِي أَمْرٍ.

وَمِنْهَا: أَنْ يَرَى عِبَادَتَهُ دَائِمًا قَدْ دَخَلَهَا الْخَلَلُ مِنَ الرِّيَاءِ وَالْخَوَاطِرِ الرَّدِيَّةِ، وَمِثْلُهَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا الْعِقَابَ لَوْلَا مُسَاعَدَةُ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ، فَيَسْتَغْفِرُ مِنْ عِبَادَتِهِ وَمِنْ اسْتِغْفَارِهِ.

وَمِنْهَا: أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ بِكَلَامِ الْعَارِفِينَ مِنَ الْفَرْقِ وَالْجَمْعِ، وَالْبَقَاءِ وَالْفَنَاءِ مَا لَمْ يَكْمُلْ، عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى لِلْكَامِلِ تَرَكَ ذَلِكَ، إِلَّا لِحَاجَةٍ تَقْتَضِي ذَلِكَ.

وَمِنْهَا: مُحَاسَبَةُ النَّفْسِ عَلَى مَا ارْتَكَبَتْهُ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ وَالْمَكْرُوهَاتِ وَفُضُولِ الْمُبَاحَاتِ، وَعَلَى مَا وَقَعَ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْخَوَاطِرِ النَّفْسَانِيَّةِ وَالشَّيْطَانِيَّةِ، وَالِاسْتِغْفَارِ مِنْهَا.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْخَاطِرِ النَّفْسَانِيِّ وَالشَّيْطَانِيِّ: أَنَّ الْأَوَّلَ: يَكُونُ بِالْحَاجِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ أَوْ الشَّهْوَةِ، كَالطِّفْلِ الَّذِي يُلْبِخُ عَلَى أُمِّهِ حَتَّى تُعْطِيَهُ مَا يُرِيدُ، فَيَجِبُ قَمْعُهَا عَنْ ذَلِكَ بِمُلَازِمَةِ الذِّكْرِ وَبَيَانِ عَاقِبَةِ هَذَا الْأَمْرِ وَالتَّوَجُّهِ إِلَى الشَّيْخِ. وَالثَّانِي: يَكُونُ مِنْ غَيْرِ إِلْحَاحٍ، بَلْ يَأْمُرُ بِالْمَعْصِيَةِ وَيُزَيِّنُهَا، فَإِنْ طَاوَعَهُ الشَّخْصُ، وَإِلَّا انْتَقَلَ لِأُخْرَى؛ لِأَنَّ قُضْدَهُ الْغَوَايَةَ عَلَى أَيِّ حَالَةٍ تَكُونُ، لَا مَعْصِيَةً بِخُصُوصِهَا.

وأما الفرقُ بَيْنَ الخَاطِرِ الرِّبَائيِّ والخَاطِرِ المَلَكِيِّ: أَنَّ الأوَّلَ: ما فيه تَنْبِيهُ عَلَى الخَيْرِ مِنْ غَيْرِ حُثٍّ، ولا يُوَدِّي إِلَى حَيْرَةٍ. والثاني: ما فيه حُثٌّ عَلَى الطَّاعَةِ.

ومنها: مَدْحُ أَعْدَائِهِ، وَعَدَمُ التَّكَدُّرِ مِنْ ذِكْرِهِمْ، والدُّعَاءُ لَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ والتَّوْفِيقِ. ومنها: الدُّعَاءُ لِعُصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ كَذَلِكَ.

ومنها: مُطَالَعَةُ كُتُبِ الْقَوْمِ؛ لِيَتَعَلَّمَ مِنْهَا الْأَدَبَ، وَيَعْرِفَ مِنْهَا حَالَ أَهْلِ اللَّهِ تَعَالَى، فَبِالْأَدَبِ تَرْتَقِي إِلَى مَقَامِ الْأَحْبَابِ، أَنشَدَنَا شَيْخُنَا^(١):

ما وَهَبَ اللَّهُ لَأَمْرِي هِبَةً * أَحْسَنَ مِنْ عَقْلِهِ وَمِنْ أَدْبِهِ
هَما حَيَاةُ الْفَتَى فَإِنْ عُدْما * فَإِنَّ فَقْدَ الْحَيَاةِ أَجْمَلُ بِهِ

فإذا جَاهَدَتِ النَّفْسَ بِمَا مَرَّ هَانَ عَلَيْهَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - الْخُلُوصُ مِنْ ظُلْمَةِ الْأَغْيَارِ^(٢)، وَتَبَدَّلَتْ صِفَاتُهَا الْمَذْمُومَةُ بِالصِّفَاتِ الْمَمْدُوحَةِ، فَيَخْلَعُ الْحَقُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَيْكَ خِلْعَ الْأَخْلَاقِ الْمُحَمَّدِيَّةِ مِنَ الْحِلْمِ وَالْعِلْمِ، وَالشَّفَقَةِ وَالرَّافَةِ وَالْخُضُوعِ، وَالزُّهْدِ وَالْوَرَعِ وَالسَّخَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، كَمَا أَشْرْتُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِي:

(لترتقي معالم الكمالِ) أي: إلى معالم، هي الكَمالاتُ، وهي الْأَخْلَاقُ الْمُحَمَّدِيَّةُ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ هَذَا الْعَبْدُ خَلِيفَةَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ.

وعلامةُ زوالِ الرُّعُونَاتِ الْبَشَرِيَّةِ مِنَ الْقَلْبِ، وَالتَّحَلِّيُ بِالْأَخْلَاقِ الْمُرْضِيَّةِ: أَنْ يَسْتَوِيَ عِنْدَهُ الْمَذْحُ وَالذَّمُّ، وَالْمَنْعُ وَالْإِعْطَاءُ، وَإِقْبَالُ النَّاسِ عَلَيْهِ وَإِدْبَارُهُمْ، بَلْ يُرْجَحُ الذَّمُّ وَالْمَنْعُ وَالْإِدْبَارُ عَلَى مُقَابِلِهَا.

(١) أي الشيخ علي الصعدي العدوي. [سباعي، ص ١٩٤]

(٢) جمع «غير»، ومعناه: كل ما شغلك عن غير خالقك ومولاك.

٦٨- وَقُلْ بِذُلٍّ: رَبِّ لَا تَقْطَعْني * عَنْكَ بَقَاطِعٍ وَلَا تَحْرِمْني

٦٩- مِنْ سِرِّكَ الْأَبْهَى الْمَزِيلِ لِلْعَمَى * وَاخْتِمِ بِخَيْرٍ يَا رَحِيمَ الرَّحْمَا

(وَقُلْ) مُتَضَرِّعًا إِلَى رَبِّكَ قَوْلًا مُلْتَبِسًا (بِذُلٍّ)، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عِنْدَ الْمُنْكَسَرَةِ قُلُوبُهُمْ: يَا (رَبِّ لَا تَقْطَعْني عَنْكَ بَقَاطِعٍ) مِنْ كُلِّ فِتْنَةٍ يَشْتَغِلُ الْقَلْبُ بِهَا عَنِ الْعُبُودِيَّةِ، مِنْ حُبِّ الْمَالِ وَالْوَلَدِ وَالْجَاهِ وَالشَّهَوَاتِ ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾^(١)، ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ﴾^(٢) الْآيَةَ، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(٣).

وَمِنْ الْقَوَاطِعِ: الْكِبَرُ وَالْحَقْدُ وَالرِّيَاءُ وَالْعُجْبُ، وَمِنْهَا: الْعِبَادَةُ لِأَجْلِ حُصُولِ ثَوَابٍ، أَوْ حُصُولِ فَتْحٍ لِدُنْيَا؛ لِيَكُونَ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا شَأْنُهُمْ أَنْ يَعْبُدُوا اللَّهَ تَعَالَى لِدَاوَتِهِ وَامْتِثَالًا لِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، ثُمَّ إِنْ حَصَلَ لَهُمْ فَتْحٌ فَذَلِكَ مِنْ فَضْلِهِ، وَإِنْ حُجِبُوا فَذَلِكَ مِنْ عَذْلِهِ؛ إِذْ لَيْسَ لِلْعَبْدِ عَلَى مَوْلَاهُ حَقٌّ، وَإِنَّمَا الْحَقُّ لَهُ تَعَالَى عَلَى الْعَبْدِ. فَالْعَبْدُ مَطْلُوبٌ أَنْ يُخَلِّصَ نَفْسَهُ مِنَ الرُّعُونَاتِ النَّفْسِيَّةِ، وَلَيْسَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَهَبَهُ الْمَعَارِفَ الْقُدْسِيَّةَ. وَالَّذِي يَعْبُدُهُ لذلِكَ مَعْدُودٌ عِنْدَهُمْ مِنْ عَبِيدِ السُّوءِ الَّذِينَ إِذَا لَمْ يُؤْجَرُوا لَمْ يَعْمَلُوا، وَهَذَا يَنَافِي كَوْنَهُ عَبْدًا مُحَضًّا.

قال العارف بالله تَعَالَى ابْنُ عَطَاءٍ اللَّهِ السَّكَنْدَرِيُّ فِي الْحَكَمِ: «تَشَوَّفُكَ إِلَى مَا بَطَنَ فِيكَ مِنَ الْغُيُوبِ، خَيْرٌ مِنْ تَشَوَّفِكَ إِلَى مَا حُجِبَ عَنْكَ مِنَ الْغُيُوبِ».

(١) سورة التغابن: من الآية ١٥

(٢) سورة آل عمران: من الآية ١٤

(٣) سورة المنافقون: الآية ٩

لا يُقال: إذا كانت العبادة من أجل الفتح من القواطع، فكيف يصح أن تأمره بطلبه بقولك «وقل بذل رب لا تقطعني عنك بقاطع»؟! لأننا نقول: طلب الفتح من فيض فضل الله تعالى لا في مقابلة شيء، لكن مع الاستقامة أمر مطلوب شرعاً، كطلبك منه سعة الرزق وصحة البدن والشفاء من الأمراض الحسية، ألا ترى أنه أوجب عليك طلب الهداية في كل يوم وليلة سبع عشرة مرة في قوله تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾^(١)، وطلب منك ندباً غير ذلك في التوافل كثيراً بلا حد؟! وهذا غير العبادة لأجل حصول شيء، فإنها ليست طريقة المقرين، فافهم^(٢).

(و) قل بذل: يا رب (لا تحرمني) - بفتح الناء - من «حرم»، أو بضمها من «أحرم»، بمعنى «منع»، أي: لا تمنعني (من) إعطاء (سرك)، المراد به النور الإلهي الذي يفرق به العبد بين الحق والباطل في نفس الأمر، المشار إليه بقوله تعالى ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَاناً﴾^(٣) أي: نوراً في قلوبكم تميزون به بين الحق والباطل على ما هو عليه في نفس الأمر.

(الأي) أي: الأثور من كل نور، فإن علم اليقين - وهو معرفة الأشياء بالبرهان - نور، وأنور منه حق اليقين - وهو معرفتها بالمشاهدة من غير مخالطة وممازجة - وأنور منه عين اليقين - وهو معرفتها بالمخالطة والممازجة، فليس من استدلل على وجود نار برؤية الدخان كمن شاهدها على بُعد، وليس من شاهدها كمن خالطها وعلم وقودها وما هي عليه.

(١) فاتحة الكتاب: الآية ٦

(٢) أي الفرق بين العبادة والطلب، فطلب المراتب من الله تعالى غير مذموم، والمذموم العبادة لذلك. [حاشية الصاوي، ص ٩٤]

(٣) سورة الأنفال: من الآية ٢٩

(المزيل للعمى) يعني: الجَهْلَ، وفي كلامه إشارة إلى أَنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ، وهو مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ مُشْحُونٌ بِهِ، وَهُوَ فِي السَّنَةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ^(١)، وَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ بِمُمْتَنِعٍ عَقْلًا، أَوْ شَرْعًا، أَوْ عَادَةً^(٢).

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُصَاحِبًا لِلذُّلِّ وَالانْكِسَارِ، وَأَنْ يَكُونَ فِي الْأَوْقَاتِ الشَّرِيفَةِ كَالْأَسْحَارِ وَعَقَبِ الصَّلَوَاتِ. وَأَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ تَحْجِيرٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، كَأَنْ يَسْأَلَ قَضَاءَ حَاجَةٍ بِخُصُوصِهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ بَعَيْنِهِ مَثَلًا، مَا لَمْ يَشْتَدَّ الْكَرْبُ كَالْخِلَاصِ مِنْ ظَلَمٍ مَثَلًا.

ثُمَّ إِنَّ الدُّعَاءَ فِي ذَاتِهِ هُوَ مُخُّ الْعِبَادَةِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِظْهَارَ الْفَقْرِ وَالْفَاقَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْقَادِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَإِنْ لَمْ تَحْصُلِ اسْتِجَابَةٌ. وَعَدَمُ حُصُولِ الْإِجَابَةِ إِمَّا لِتَخَلُّفِ شَرْطٍ، وَإِمَّا لِعِلْمِ اللَّهِ أَنَّ عَدَمَ الْإِجَابَةِ خَيْرٌ لَهُ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

(و) قُلْ بِذُلِّ: يَا رَبِّ (اخْتِمْ) لَنَا أَعْمَالَنَا وَأَحْوَالَنَا وَأَعْمَارَنَا (بَخِيرٍ) حَتَّى لَا تَقْبِضَنَا إِلَيْكَ إِلَّا عَلَى أَنْتُمْ حَالَاتِ التَّوْحِيدِ، عَلَى شَوْقٍ إِلَيْكَ، وَرَغْبَةٍ فِيكَ، ..

(١) الدُّعَاءُ يَنْفَعُ الْأَحْيَاءَ وَالْأَمْوَاتَ، وَلَوْ صَدَرَ مِنْ كَافِرٍ، لِحَدِيثٍ: (دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ مُسْتَجَابَةٌ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا)، وَفِي لَفْظِ أَبِي هُرَيْرَةَ: (وَإِنْ فَاجِرًا فَفَجْرُهُ عَلَى نَفْسِهِ). وَيَرْجِعُ هَذَا كَلَامُ الْفُقَهَاءِ فِي بَابِ الْاسْتِسْقَاءِ. وَقِيلَ: دُعَاءُ الْكَافِرِ لَا يَسْتَجَابُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾ [الرعد: ١٤]، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقْضِي بِاسْتِجَابَتِهِ الْحَاجَاتِ تَفَضُّلاً، إِذِ الْقَضَاءُ عَلَى قَسَمَيْنِ: مَبْرَمٌ وَمَعْلَقٌ، فَالْمَعْلَقُ لَا اسْتِحَالَةَ فِيهِمَا عُلُقَ رَفَعَهُ مِنْهُ عَلَى الدُّعَاءِ، وَلَا فِي نَزُولِ مَا عُلِقَ نَزُولُهُ مِنْهُ عَلَى الدُّعَاءِ، ضَرُورَةٌ وَجُوبٌ تَرْتَبُ الْمَشْرُوطَاتُ عَلَى شُرُوطِهَا، وَالْمُسَبِّبَاتُ عَلَى أَسْبَابِهَا، وَأَمَّا الْمَبْرَمُ فَالدُّعَاءُ وَإِنْ لَمْ يَرْفَعَهُ لَكِنْ رَبِّهِ أَثَابَ اللَّهُ الْعَبْدَ عَلَى دَعَائِهِ بِرَفْعِهِ، أَوْ أَنْزَلَ بِالْدَّاعِي لَطْفًا فِيهِ، وَالْمَدْعَى تَرْتَبُ نَفْعٌ لِلدَّاعِي أَوْ لَغَيْرِهِ عَلَى دَعَائِهِ عَاجِلًا أَوْ أَجَلًا يُخْرِجُهُ عَنِ الْعَيْثِ، فَإِذَا عَلِمْتَ مَا تَقَرَّرَ، تَعْلَمُ رَدَّ مَا احْتَجَّ بِهِ الْمُعْتَزِلُ بِأَنْ مَا دُعِيَ بِهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا قَدَرَهُ وَقَضَاهُ أَوْ لَا، وَالْأَوَّلُ تَخْلُفُهُ مَحَالٌ، وَالثَّانِي غَيْرُ مَحَالٍ، فَانْتَفَتْ فَائِدَتُهُ فَكَانَ عَيْثًا. [سباعي، ص ٦٨٠]

(٢) يَعْنِي أَنْ لَا يَكُونَ الدُّعَاءُ بِمُمْتَنِعٍ أَيْ مُسْتَحِيلٍ عَقْلًا، كَأَنْ تَصِيرَ الثَّلَاثَةُ زَوْجًا مَثَلًا، أَوْ شَرْعًا كَالْمَغْفِرَةِ لِلْمُشْرِكِ مَثَلًا، أَوْ عَادَةً كَطَلْبِ الْوَلَدِ بِغَيْرِ زَوْجَةٍ مَثَلًا.

.. واقبض أزواحنا بيدك، وبدّل سيئاتنا حسنات، وخُذْ بأيدينا عند العثرات، ربَّنَا آمَنَّا بِمَا أُنزِلَتْ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ.

(يا رحيم) أي: يا أرحم (الرُّحْمَا) فيه إشارة وتلميح إلى قوله ﷺ: (الراحمون يزعمهم الرحمن تبارك وتعالى، أرحموا مَنْ في الأرضِ يزعمكم مَنْ في السماء) (١).

ولا يخفى ما في الكلامِ مِنْ حُسْنِ الاختِتامِ، هذا وأقولُ متمثلاً بقولِ صاحبِ البردة:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ قَوْلٍ بَلَغَ عَمَلٍ * لَقَدْ نَسَبْتُ بِهِ نَسْلاً لَذِي عُقْمٍ
أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ، لَكِنْ مَا اتَّمَرْتُ بِهِ * وَمَا اسْتَقَمْتُ، فَمَا قَوْلِي لَكَ اسْتَقِمَّ !؟

نعوذُ باللهِ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَقَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ الطَّمَعِ فِي غَيْرِ مَطْمَعٍ..
وَجَهَنَّا إِلَيْكَ مَطَايَا الْأَمَالِ، فَلَا تَحْرِمْنَا لَذَّةَ الْوَصَالِ، وَاحْمِلْنَا عَلَى مَطَايَا التَّوْفِيقِ،
وَاسْلُكْ بِنَا أَنْفَعَ طَرِيقٍ، إِنَّكَ أَنْتَ الْجَوَادُ الْكَرِيمُ، الرَّؤُوفُ الرَّحِيمُ.

٧٠- والحمدُ لله على الإتمام * وأفضل الصلاة والسلام

٧١- على النبي الهاشمي الخاتم * وآله وصحبه الأكارم

ولما كان تأليفُ هذا الكتابِ، والإقدارُ عليه مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تعالى، وكان شُكْرُ الْمُنِيعِ واجباً ختمَ كتابه بِحَمْدِ اللَّهِ تعالى بقوله (والحمدُ لله على الإتمام) لهذا الكتابِ.

(١) رواه الترمذي في سننه، كتاب البر والصلة عن رسول الله ﷺ، باب لا تنزع الرحمة إلى من شقي، بسنده عن سيدنا عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولما كانت كُلُّ نِعْمَةٍ وصلت إلينا، ولا سَيِّئًا نِعْمَةً عِلْمُ التَّوْحِيدِ، فهي بواسِطَتِهِ -عليه الصلاة والسلام- وَجِبَ عليه أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ ﷺ بِقَوْلِهِ (وأفضلُ الصلاة والسلام) أي: وأعظمُ أنواعِ النِّعَمِ والتَّحِيَّةِ مِنْ رَبِّ الْبَرِيَّةِ، (على النبي) أي: المُخْبِرِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى بِطَلَبِ التَّوْحِيدِ وَعِبَادَةِ الْوَاحِدِ وَالْعَدْلِ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ، وبِأَيُّوْلُ إِلَيْهِ عَاقِبَةُ أَمْرِ الْمُمْتَلِ، وَعَاقِبَةُ أَمْرِ الْمُخَالِفِ، (الهاشمي) نِسْبَةُ هَاشِمٍ جَدُّ أَبِيهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، (الخاتَم) أي: الْمُتِمُّمُ لِلْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، (و) على (آلِه) أي: أَتْبَاعِهِ (و) على (صُحْبِهِ) عَطْفٌ خَاصٌّ عَلَى الْعَامِّ، (الأَكْرَام) جمع «أَكْرَم»، فَقَدْ جَادُوا بِأَنْفُسِهِمْ فِي نُصْرَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ مَعَ مَا اسْتَمَلُوا عَلَيْهِ مِنَ الْأَخْلَاقِ الْحَسَنَةِ وَالرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾^(١)، ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٢).

رضي الله عنهم وعنا بهم، آمين، وسلامٌ على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

أنها مؤلفه -عفا الله عنه- في شهر جمادى الأولى،
سنة سبع وسبعين ومائة وألف من الهجرة النبوية،
على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

(١) سورة الفتح: من الآية ٢٩

(٢) سورة الحشر: من الآية ٩

فهرس الكتاب

٥	تقديم الكتاب بقلم الدكتور جمال فاروق الدقاق
١٠	ترجمة الناظم والشارح
١٧	منظومة «الخريدة البهية»
٢٧	مقدمة الشارح
٢٨	الكلام على البسملة
٣٣	معنى الحمد والشكر والفرق بينهما
٣٥	تعريف النبي
٣٦	تعريف الآل والصحب
٤٠	الكلام على المنظومة
٤٧	أقسام الحكم العقلي
٤٨	الحكم الشرعي والعادي والعقلي
٥١	أقسام الحكم العقلي
٥٣	وجوب معرفة الله تعالى شرعا
٥٦	تفسير المعرفة وبيان المراد بها
٥٨	تعريف الواجب والمستحيل والجائز
٦٣	القسم الأول: الإلهيات
٦٣	الطريق الموصلة إلى معرفة الله تعالى
٦٤	حدوث العالم واقتقاره إلى موجد

٦٧	معنى الحدوث ومعنى القدم
٦٨	الصفات الواجبة لله تعالى
٦٨	صفة الوجود
٦٩	وجود الصنعة دليل على وجود الصانع
٧٣	تعريف الصفة النفسية
٧٤	تعريف الصفة السلبية
٧٥	صفة القدم
٧٦	صفة البقاء
٧٦	صفة القيام بالنفس
٧٩	صفة المخالفة للحوادث
٨٠	صفة الوجدانية
٨٢	أفعال العباد
٨٤	بطلان قول الجبرية والقدرية في أفعال العباد
٨٦	بطلان قول الفلاسفة في أفعال العباد
٩٠	برهان الصفات السلبية
٩٣	أسماء وتنزيهات لله تعالى
٩٧	بيان صفات المعاني
٩٨	صفة العلم
٩٩	صفة الحياة
٩٩	صفة القدرة
١٠٠	صفة الإرادة
١٠٣	صفة الكلام

١٠٣.....	صفة السمع.....
١٠٣.....	صفة الإبصار.....
١٠٦.....	بيان تعلقات صفات المعاني.....
١٠٧.....	تعلقات العلم والكلام.....
١٠٩.....	تعلقات القدرة والإرادة.....
١١٢.....	تعلقات السمع والبصر.....
١١٤.....	صفات المعاني كلها قديمة.....
١١٦.....	الصفات المستحيلة على الله تعالى.....
١٢١.....	الجائز في حقه تعالى.....
١٢٥.....	قضية الصلاح والأصلح.....
١٢٨.....	رؤية الله تعالى.....
١٣٥.....	القسم الثاني: التَّبَوَاتُ.....
١٣٥.....	الصفات الواجبة للرسول.....
١٣٥.....	صفة الأمانة.....
١٣٦.....	صفة الصدق.....
١٣٧.....	تعريف المعجزة.....
١٣٨.....	صدق الرسول ﷺ في دعواه الرسالة.....
١٤٠.....	صفة التبليغ.....
١٤٠.....	صفة الفطنة.....
١٤١.....	الصفات المستحيلة على الرسل.....
١٤٣.....	الجائز في حق الرسل.....

القسم الثالث: السَّمْعِيَّاتُ	١٤٧
الإيمان بالحساب	١٤٧
الإيمان بالحشر	١٤٩
الإيمان بالعقاب والثواب	١٥٠
الإيمان بالنشر والصراف	١٥١
الإيمان بالميزان	١٥٣
الإيمان بالخوض	١٥٥
الإيمان بالنيران	١٥٦
الإيمان بالجنان	١٥٧
الإيمان بالجن	١٥٧
الإيمان بالأملأك	١٥٨
الإيمان بالأنبياء	١٥٩
الإيمان بالخور والولدان	١٦١
الإيمان بالأولياء	١٦١
الإيمان بكل ما جاء عن البشير ﷺ	١٦٢
الكلام على الإيمان والإسلام	١٧٤
اشتغال كلمة الإسلام على جميع عقائد الإيمان	١٨٠
خاتمة: في التَّصَوُّفِ	١٨٣
تعريف التصوف وغايته وموضوعه	١٨٣
آداب الذكر	١٨٤
ثمره المداومة على الذكر	١٨٦
أنواع النفوس	١٨٩

الخوف والرجاء	١٩٣
الطريق الموصلة إلى الله تعالى وأصولها	١٩٤
تجديد التوبة	١٩٥
شكر المنعم	١٩٦
الصبر على البلاء	١٩٧
الرضا والتسليم	١٩٩
اتباع شيخ عارف	٢٠٠
الجوع	٢٠٤
العزلة	٢٠٤
الصمت	٢٠٥
السهر	٢٠٦
الفكر والذكر	٢٠٦

صدر في هذه السلسلة

١. شرح الصدر بأخبار غزوة بدر
٢. الكلمات الطيبات في المأثور عن الإسراء والمعراج من الروايات
٣. الميثاق والعهد في شرح من تكلم في المهدي
٤. الرفق بالحيوان في دين الإسلام
٥. أسماء الله الحسنى والآيات الواردة فيها
٦. سبيل الرشاد إلى نفع العباد
٧. عنوان البيان وبستان الأذهان
٨. المطالب القدسية في أحكام الروح وآثارها الكونية
٩. منتقى الخصال الموجبة للظلال
١٠. شرح القصيدة المنفرجة
١١. فضائل النصف من شعبان
١٢. مختصر المقاصد الحسنة
١٣. شرح قصيدة «نهج البردة»
١٤. الفيض العميم في معنى القرآن العظيم
١٥. ثبت الشبراوي
١٦. دليل الحاج
١٧. باب الفتوح لمعرفة أحوال الروح
١٨. الرحلة اليابانية
١٩. القول السديد في الاجتهاد والتجديد
٢٠. نشوة الأفراح شرح راحة الأرواح
٢١. تحفة الرأي السديد في الاجتهاد والتقليد
٢٢. الجوهر النفيس على صلوات ابن إدريس
٢٣. شرح الوظيفة الزروقية
٢٤. الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية
٢٥. شرح القصيدة العينية لابن سينا
٢٦. الزبدة الرائقة شرح البردة الفائقة (ط ٢)
٢٧. باكورة الكلام على حقوق النساء في الإسلام
٢٨. حسن الصنيع في المعاني والبيان والبديع
٢٩. التنوير في إسقاط التدبير
- للشيخ عبد الله الشبراوي
- للشيخ محمد بخيت الطيعي
- للشيخ أحمد إبراهيم البرماوي
- للشيخ حسين محمد مخلوف
- للشيخ حسين محمد مخلوف
- للعلمة الإمام أحمد الدمنهوري
- للشيخ عبد الله الشبراوي
- للشيخ محمد حسين مخلوف
- للشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني
- للشيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري
- للعلمة نجم الدين الغيطي
- للشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني
- للعلمة الشيخ سليم البشري
- للعلمة الإمام أحمد الدمنهوري
- للشيخ عبد الله الشبراوي
- للشيخ محمد حسين مخلوف
- للشيخ عبد الهادي نجا الأبياري
- للشيخ علي بن أحمد بن علي الجرجاوي
- للشيخ رفاعه رافع الطهطاوي
- للشيخ عبد الهادي نجا الأبياري
- للشيخ أحمد يوسف الحسيني
- للشيخ محمد خليل الهجرسي
- للشيخ أحمد بن أحمد السجاعي
- للشيخ عبد الرؤوف المناوي
- للشيخ عبد الرؤوف المناوي
- للشيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري
- للشيخ حمزة فتح الله
- للشيخ محمد البسيوني البياني
- لابن عطاء الله السكندري

٣٠. شرح الأربعين النووية (ط ٢)
٣١. صحيح المعاني شرح منظومة الفاضل البيهقي
٣٢. شرح بردة البوصيري (ط ٢)
٣٣. القول المنجي على مولد البرزنجي (ط ٢)
٣٤. حكم التوسل بالأنبياء والأولياء (ط ٢)
٣٥. شرح دلائل الخيرات (ط ٢)
٣٦. الأنوار الحسينية شرح رسالة المسلسل الأميرية
٣٧. فتح رب البرية شرح نظم العمرطي للأجرومية
٣٨. شذا العرف في فن الصرف
٣٩. شرح «السلم المنور» في علم المنطق (ط ٣)
٤٠. شرح الأجرومية (ط ٢)
٤١. شرح تحفة الإخوان في علم البيان (٢)
٤٢. مورد الصفا في سيرة المصطفى
٤٣. شرح الصلوات الدرديرية (ط ٢)
٤٤. شرح بردة البوصيري
٤٥. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب
٤٦. تاج العروس الحاوي لتهذيب النفوس (ط ٢)
٤٧. شرح الحكم العطائية
٤٨. شرح البيهقيونية
٤٩. منحة ذي الجلال في شرح تحفة الأطفال
٥٠. شرح منظومة أساء الله الحسنى للدردير (ط ٢)
٥١. شرح الهمزية
٥٢. حاشية الباجوري على رسالة الاستعارات
٥٣. المطلع شرح إيساغوجي
٥٤. شرح الأزهري في علم العربية (ط ٢)
٥٥. تحفة البشر على «مولد» ابن حجر (ط ٢)
٥٦. شرح الحكم العطائية (ط ٣)
٥٧. الإسهاد بشرح قصيدة «بانت سعاد» (ط ٣)
٥٨. آداب العبودية
٥٩. أحسن الكلام فيما يتعلق بالسنة والبدعة من الأحكام (ط ٢)
٦٠. شرح الخريدة البهية (ط ٥)
- للشيخ عبد المجيد الشرنوبي
- للشيخ عبد الهادي نجا الأبياري
- للشيخ خالد الأزهرى
- للشيخ محمد عيش المالكي
- للشيخ محمد حسنين مخلوف
- للشيخ عبد المجيد الشرنوبي
- للشيخ علي البيلوي
- للشيخ إبراهيم الباجوري
- للشيخ أحمد الحملاوي
- للشيخ حسن القويسني
- للشيخ خالد الأزهرى
- للعلمة أبي البركات أحمد الدردير
- للشيخ أحمد الحملاوي
- للشيخ أحمد الصاوي المالكي
- للشيخ إبراهيم الباجوري
- للشيخ خالد الأزهرى
- لابن عطاء الله السكندري
- للشيخ عبد المجيد الشرنوبي
- للشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني
- للشيخ نور الدين الضباع
- للشيخ أحمد الصاوي المالكي
- للشيخ أحمد بن أحمد بن عبد الحق السبباطي
- للشيخ إبراهيم الباجوري
- للشيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري
- للشيخ خالد الأزهرى
- للعلمة الشيخ إبراهيم الباجوري
- للشيخ عبد الله الشرقاوي
- للشيخ إبراهيم الباجوري
- للشيخ عبد الوهاب الشعراني
- للشيخ محمد بخيت المطيعي
- للعلمة أبي البركات أحمد الدردير